سلسلة الرسائل الجامعية ٥٨

قواعد ابن تيمية

في الرد على المخالفين

اليهود - النصارى - الفلاسفة - الفرق الإسلامية

إعداد
د. حمدي بن حميد بن حمود القريقري
أستاذ العقيدة المساعد بجامعة أم القرى

دار الفضيلة
دار الهدي النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

ح حمدي حميد القريقري، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القريقري، حمدي حميد
قواعد ابن تيمية في الرج على المخالفين./ حمدي حميد القريقري – الرياض، ١٤٣٠هـ
٤٩٢ص؛ .. سم

ردمك: ٨-٩٥-٣٠٩٥-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١-الفقه الحنبلي. ٢-الإسلام – دفع مطاعن ٣-القواعد الفقهية
أ. العنوان
ديوي ٢٥١,٦ ١٤٣٠/٥٠٢٤

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٥٠٢٤
ردمك: ٨-٣٠٩٥-٠٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراة تقدم بها الباحث إلى كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢٨هـ وحصل على الدكتوراه بتقدير ممتاز

الناشر

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

الرياض ١١٥٤٣ ـ ص . ب ٥١١٤٢

تليفاكس ٢٣٣٣٠٦٣

توزيع

دار الهدي النبوي للنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية ـ المنصورة

تليفون: ٢٣٢٣١٧٥ / ٠٥٠ ـ جوّال: ٧١٤٥٦٨١ / ٠١٢

المقدمـــــة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ ﴾(١) . ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾(٢) . ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾(٣) .

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة .

وبعد . . فإن الله قيض لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها ، ويرد على أهل الكفر والبدع ، ويرفع لواء الدعوة والجهاد ، من الأئمة الربانيين ، فكان منهم العلم الشامخ والعالم المجتهد ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقد كان حقًّا ممن يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من تائه ضالٍ قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين(٤) .

ولا ريب أن المتأمل في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، يجد أنها تنوعت في الرد على المخالفين لأهل السنة والجماعة ، على اختلاف مللهم وطوائفهم ، سواء كانوا من

---

(١) سورة آل عمران ، الآية: ١٠٢ .

(٢) سورة النساء ، الآية: ١ .

(٣) سورة الأحزاب ، الآيتان: ٧٠-٧١ .

(٤) جزء من خطبة الإمام أحمد في أول كتابه (الرد على الزنادقة والجهمية) ص٣ .

غير المسلمين كالوثنيين واليهود والنصارى ، أو من المنتسبين للإسلام كالفلاسفة الإسلاميين ، والفرق الباطنية ، أو فرقٍ إسلامية ، كالشيعة الإثنى عشرية والمتكلمين والخوارج .

وقد جاءت هذه الردود لشيخ الإسلام قوية ومؤصّلة ، مبنية على قواعد ، سطرها ـ رحمه الله ـ في كتبه ورسائله المختلفة ؛ فما أحرى طلاب العلم أن يجمعوا هذه القواعد في موطنٍ واحد .

عن طريق التتبع الدقيق لكتب شيخ الإسلام ورسائله ، لينتفع بذلك طلاب العلم ، وكل من ترغب نفسه في معرفة الحق .

وبعد أن استشرت أصحاب الفضيلة مشايخي الفضلاء ، بما تبين لي من أهمية دراسة هذا الموضوع ؛ عزمت على المضي قدمًا على الكتابة فيه ، وذلك للأسباب التالية:

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: أهمية جمع الجزئيات العلمية في قواعد ، حتى يسهل على طالب العلم الإحاطة بها ، واستحضارها متى ما أراد ، وعلى هذا نهج العلماء في الفقه في وضع القواعد الفقهية ، وكما فعل شيخ الإسلام في ذكره لعدد كبير من القواعد ، بل ونصه على أهمية جمع الجزئيات في قواعد وأصول جامعة ، حيث من العسير الإحاطة بالجزئيات ، ومن ثم يحصل الوقوع في التناقض ، وفي ذلك يقول رحمه الله: «ونحن نذكر قاعدة جامعة . . . فنقول: «لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ؛ ليتكلم بعلم وعدل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ، وإلا فيبقى في كذب وجهل بالجزئيات ، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم»[1] .

ثانيًا: أهمية القواعد التي يذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية ، وذلك لرسوخه في العلم ، وسعة اطلاعه ، وكثرة ردوده على المخالفين لأهل السنة ، مع معرفة دقيقة مختلف شبههم ، على اختلاف اتجاهاتهم وتنوع مشاربهم ؛ كل ذلك جعل القواعد التي

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٥/ ٨٣) تحقيق د . محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة ط١ ، ١٤٠٦هـ .

يذكرها شيخ الإسلام موثوقًا بها صادقة على جزئياتها .

ثالثًا: الاستفادة من دراسة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتتبع القواعد المذكورة فيها ، تحت إشراف علماء أجلاء ، وكفى بذلك فضلاً ونفعًا .

رابعًا: أهمية جمع القواعد التي أوردها ابن تيمية ، في رده على المخالفين ، وبيان شبههم وتفنيدها ، مع عدم التناقض ـ رغم كثرتها وتنوعها ـ مما يزيدني قناعة: بأن المنهج الذي سلكه ابن تيمية في ردوده على المخالفين هو اعتماده على قواعد ثابتة .

خامسًا: جدة الموضوع ، فهذا الموضوع لم يدرس من قبل على النحو الذي قمت به ، وهو جمع القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على المخالفين في العقيدة ومسائلها ، ولا يشكل على هذا الموضوع الدراسات السابقة المشابهة له ومنها:

١ـ قواعد الأسماء والأحكام ، وهي رسالة علمية ، تضمنت عددًا كبيرًا من القواعد . وبعد الاطلاع عليها تبين أنها خاصة في قواعد الأسماء والأحكام[١] .

٢ـ منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، رسالة علمية[٢] .

تضمنت بعض القواعد لكنها ليست خاصة بشيخ الإسلام ، بل هي قواعد عامة لأهل السنة .

٣ـ طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول ، «مختار من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم» للشيخ عبد الرحمن السعدي[٣] .

وهذه الدراسة ليست دراسة تتبع وتقصٍ للقواعد التي ذكرها شيخ الإسلام في العقيدة وليست خاصة فيما يتعلق بالمخالفين في العقيدة ، فما قدمه الشيخ اختيارٌ لبعض القواعد والأصول والإرشادات ، في الفقه والعقيدة والتفسير والآداب ، وهكذا سائر الدراسات التي أشارت إلى القواعد فهي إما دراسات مختصرة وإما عامة: غير مختصة . أو

---

(١) قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، لمحمد السفياني ، رسالة ماجستير في قسم العقيدة ، جامعة أم القرى .

(٢) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، لعثمان بن علي حسن . مكتبة الرشد ، الرياض ط٤ ، ١٤١٨هـ .

(٣) طبعت هذه الرسالة عدة طبعات منها طبعة دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

في باب واحد من أبواب العقيدة مثل: القواعد الكلية عند السلف[١] .

أما الدراسة التي أسعى لتقديمها هي دراسة علمية مبنية على المتابعة ، والتقصي لكتب شيخ الإسلام واستخراج قواعده في الرد على المخالفين ودراستها .

وبعد الاستشارة والاستخارة جعلت عنوان البحث «القواعد التي بنى عليها ابن تيمية منهجه في الرد على المخالفين» .

خطة البحث: **يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة:**

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وخطة البحث والمنهج الذي سأسير عليه .

التمهيد: **ويشتمل على ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: تعريفٌ موجز بشيخ الإسلام ابن تيمية .

المبحث الثاني: تعريف بالقواعد وما في حكمها مثل: الضوابط والأصول .

المبحث الثالث: المراد بالمخالفين .

الباب الأول: القواعد في الرد على غير المسلمين .

الفصل الأول: الوثنيون .

الفصل الثاني: اليهود .

الفصل الثالث: النصارى .

الباب الثاني: القواعد في الرد على الفرق المنتسبة .

الفصل الأول: الفلاسفة الإسلاميون .

الفصل الثاني: الإسماعيلية .

الفصل الثالث: النصيرية .

الباب الثالث: القواعد في الرد على الفرق الإسلامية .

---

(١) القواعد الكلية عند السلف ، د . إبراهيم بن محمد البريكان ، وقد طبعت . دار ابن القيم في الدمام ، دار ابن عفان في القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ .

الفصل الأول: الخوارج .

الفصل الثاني: الشيعة الإثنا عشرية .

الفصل الثالث: المتكلمون .

الفصل الرابع: الصوفية .

الباب الرابع: قواعد مشتركة .

الخاتمة وتشتمل على: أهم النتائج . التوصيات .

منهج البحث:

وقد اتبعت المنهج التاريخي: وظهر هذا جليًّا عند تناول الرد على المخالفين ، فرتبتهم ترتيبًا تاريخيًّا خاصة فيما يتعلق بالأديان والفرق .

كما اتبعت المنهج التحليلي ، حيث كنت أقوم بشرح قواعد شيخ الإسلام وتحليلها ، وضرب نماذج وتطبيقات عليها .

كما استخدمت المنهج الاستقرائي ، حيث بذلت ما استطعت من جهد في جمع قواعد شيخ الإسلام من كتبه ورسائله .

ويمكن أن ألخصها في العناصر التالية:

ـ جمع قواعد شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على المخالفين لأهل السنة في العقيدة ، عن طريق الاستقراء التام لكتبه ورسائله المطبوعة .

ـ اعتمدت ألفاظ ابن تيمية نفسها عند صياغة القاعدة ، إلا في بعض القواعد القليلة جدًّا ، وقد أشرت إلى ذلك ، مبينًا الموطن الذي استنبطت منه القاعدة .

ـ الإشارة إلى المواطن التي أخذت منها القاعدة من كتب شيخ الإسلام .

ـ إذا اعتمد شيخ الإسلام قاعدة لأحد الأئمة السابقين ؛ فإني أذكرها وأعزوها ، وأعتبرها من قواعده لاعتماده لها رحمه الله .

ـ أجعل القواعد ـ التي من صياغة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بين معكوفين [ ] أما

التي من صياغتي ـ وهي قليلة جدًّا ـ فإنها لا تكون كذلك .

ـ أجعل القاعدة بخط واضح ، مميز في صدر الصفحة .

ـ أعدت ذكر بعض القواعد ، لأنها ترد على طائفة أخرى غير التي أوردتها في الرد عليها أولاً . أما إذا كانت القاعدة ترد على أكثر من طائفتين ؛ فإني أجعلها في القواعد المشتركة .

ـ قمت بترقيم القواعد من أول البحث إلى آخره .

ـ قمت بشرح هذه القواعد ، وأكثر ما اعتمدت عليه في هذا الشرح ، هو كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، إذ هو أعلم الناس بما تدل عليه القواعد التي قعّدها .

ـ ضمّنت شرح القواعد ما يلي:

* أدلة القاعدة النقلية والعقلية بحسب كل قاعدة .

* تطبيقات القاعدة وكيفية ردها على المخالف .

ـ اعتمدت رسم المصحف في كتابة الآيات القرآنية ، ثم عزوها إلى موطنها في القرآن الكريم .

ـ خرّجت الأحاديث والآثار ، وإذا كان الحديث في الصحيحين ، أو أحدهما فإني أكتفي بذلك .

ـ ترجمت للأعلام ، ما عدا المشاهير منهم كالخلفاء الراشدين الأربعة وعائشة وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ .

ـ بينت معاني الكلمات الغريبة الواردة في البحث .

ـ قمت بوضع جملة من الفهارس والكشافات المختلفة ، حتى يتيسر للقاريء الوصول إلى بغيته في الرسالة بيسر وسهولة ، وكانت على النحو التالي:

١ـ كشاف الآيات القرآنية .
٢ـ كشاف الأحاديث النبوية .
٣ـ كشاف الكلمات الغريبة .
٤ـ كشاف الأماكن .
٥ـ كشاف الفرق .
٦ـ كشاف الأعلام .
٧ـ فهرس المصادر والمراجع .
٨ـ فهرس الموضوعات .

ولقد تم البحث وبحمد الله على الوجه الذي أسأل الله أن يكون مرضيًا، رغم الصعوبات ـ التي واجهتني ـ ومن أهمها تصرم الوقت ومضيه في قراءة كتب شيخ الإسلام ورسائله قراءة متأنية، يمكن استخلاص القواعد من خلالها، ومع ذلك فإنها تهون في سبيل ما تيسر من قراءة أنواع من العلوم ـ التي سطرها رحمه الله ـ في كتبه ورسائله، فنسأل الله التوفيق والسداد.

وختامًا فإني أحمد الله تعالى هو أهل الثناء والحمد، وأشكره، على ما منّ به وأنعم عليَّ من نعمه الظاهرة والباطنة، وأن وفقني على إتمام هذا البحث بهذه الصورة التي أرجو أن تكون أقرب إلى الصواب ـ إن شاء الله تعالى ـ. ثم إني أدعو الله تعالى أن يجزي والديّ عني خير الجزاء، لقاء ما قدما لي في سبيل إكمال دراستي وتربيتي.

وبعد شكر الله تعالى أشكر شيخي فضيلة الأستاذ الدكتور يحيى محمد ربيع الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يدخر جهدًا في مساعدتي، وغمرني بعلمه وخلقه الكريم، وقد تأثرت بسمته وجميل خلقه كما استفدت من علمه، حيث كان يقدم لي التوجيهات النيرة والآراء السديدة، فجزاه الله عني خير ما جزى شيخًا عن تلميذه، وأن يبارك له في علمه وعمره.

ثم إني أشكر القائمين على جامعة أم القرى وعلى كلية الدعوة وأصول الدين وعمادة الدراسات العليا وعلى قسم العقيدة، على ما يقدمونه من خدمات جليلة للعلم وطلابه.

والشكر موصول لكل من قدم لي نصحًا أو توجيهًا أو مساعدة ساهمت في إخراج هذا العمل، سائلاً الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

وأخيرًا فما كان في هذا العمل من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه منه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث/ حمدي بن حميد بن حمود القريقري

ترجمة موجزة للمؤلف

١- **نسبه**: هو شيخ الإسلام الإمام: أحمد عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله ابن محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبدالله بن تيمية، الحراني، ثم الدمشقي. كنيته: أبو العباس.

٢- **مولده ونشأته**: وُلِد يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول بحران سنة (٦٦١هـ)، ولما بلغ من العمر سبع سنين انتقل مع والده إلى دمشق هرباً من وجه الغزاة التتار، وقد نشأ في بيت علم وفقه ودين، فأبوه وأجداده وإخوته وكثير من أعمامه كانوا من العلماء المشاهير، منهم جده الأعلى (الرابع) محمد بن الخضر، ومنهم عبدالحليم بن محمد بن تيمية، وعبدالغني بن محمد بن تيمية، وجده الأدنى عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية مجد الدين أبو البركات صاحب التصانيف التي منها: المنتقى من أحاديث الأحكام، والمحرر في الفقه، والمسودة في الأصول وغيرها، وكذلك أبوه عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني، وأخوه عبدالرحمن وغيرهم.

ففي هذه البيئة العلمية الصالحة كانت نشأة صاحب الترجمة، وقد بدأ بطلب العلم أولاً على أبيه وعلماء دمشق، فحفظ القرآن وهو صغير، ودرس الحديث والفقه والأصول والتفسير، وعُرف بالذكاء وقوة الحفظ والنجابة منذ صغره، ثم توسّع في دراسة العلوم وتبحر فيها، واجتمعت فيه صفات المجتهد منذ شبابه، فلم يلبث أن صار إمامًا يعتبر له الجهابذة بالعلم والفضل والإمامة، قبل بلوغ الثلاثين من عمره.

٣- **إنتاجه العلمي**: وفي مجال التأليف والإنتاج العلمي، فقد ترك الشيخ اللأمة تراثاً ضخماً ثميناً، لا يزال العلماء والباحثون ينهلون منه معيناً صافياً، توفرت منه الآن المجلدات الكثيرة، من المؤلفات والرسائل والفتاوى والمسائل وغيرها، هذا من المطبوع، وما بقي مجهولاً أو مكنوزاً في عالم المخطوطات كثير.

ولم يترك الشيخ مجالاً من مجالات العلم والمعرفة التي تنفع الأمة، وتخدم الإسلام،

إلا كتب فيه وأسهم بجدارة وإتقان، وتلك خصلة قلّما توجد إلا عنده العباقرة النوادر في التاريخ.

فلقد شهد له أقرانه وأساتذته وتلاميذه وخصومه بسعة الاطلاع، وغزارة العلم، فإذا تكلّم في علم من العلوم أو فن من الفنون ظن السامع أنه لا يتقن غيره، وذلك لإحكامه له وتبحره فيه، وإن المطلع على مؤلفاته وإنتاجه، والعارف بما كان يعمله في حياته من الجهاد باليد واللسان، والذب عن الدين، والعبادة والذكر، ليعجب كل العجب من بركة وقته، وقوة تحمله وجَلَده، فسبحان من منحه تلك المواهب.

٤- جهاده ودفاعه عن الإسلام: الكثير من الناس يجهل الجوانب العلمية من حياة الشيخ، فإنهم عرفوه عالماً ومؤلفاً ومفتياً، ومن خلال مؤلفاته المنتشرة، مع أن له مواقف مشهودة في مجالات أخرى عديدة أسهم فيها إسهاماً قوياً في نصرة الإسلام وعزة المسلمين، فمن ذلك، جهاده بالسيف وتحريضه المسلمين على القتال، بالقول والعمل، فقد كان يجول بسيفه في ساحات الوغى مع أعظم الفرسان الشجعان، والذين شهادوه في القتال أثناء فتح عكا عجبوا من شجاعته وفتكه بالعدو[١].

أما جهاده بالقلم واللسان، فإنه رحمه الله وقف أمام أعداء الإسلام من أصحاب الملل والنِّحَل والفِرق والمذاهب الباطلة والبِدع كالطود الشامخ، بالمناظرات حيناً وبالردود أحياناً، حتى فنَّد شبهاتهم ورد الكثير من كيدهم بحمد الله، فقد تصدى للفلاسفة، والباطنية، من صوفية وإسماعيلية ونصيرية وسواهم، كما تصدى للروافض والملاحدة، وفنّد شبهات أهل البدع التي تقام حول المشاهد والقبور ونحوها، كما تصدى للجهمية والمعتزلة وناقش المتلكمين والأشاعرة.

والمطلع على هذا الجانب من حياة الشيخ يكاد يجزم بأنه لم يبق له من وقته فضلة، فقد حورب وطورد وأوذي وسُجن مرات في سبيل الله، وقد وافته منيته مسجوناً في سجن القلعة بدمشق.

(١) انظر: الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، للبزار ص (٦٧، ٦٨)، تحقيق زهير الشاويش.

ولا تزال بحمد الله ردود الشيخ سلاحًا فعالاً ضد أعداء الحق والمبطلين ؛ لأنها إنما تستند إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهدي السلف الصالح، مع قوة الاستنباط، وقوة الاستدلال والاحتجاج الشرعي والعقلي، وسعة العلم، التي وهبها الله له.

وأكثر المذاهب الهدامة التي راجت اليوم بين المسلمين هي امتداد لتلك الفرق والمذاهب التي تصدى لها الشيخ وأمثاله من سلفنا الصالح، لذلك ينبغي للدعاة المصلحين أن لا يغفلوا هذه الناحية، ليستفيدوا مما سبقهم به سلفنا الصالح.

ولست مبالغًا حينما أقول: إنه لا تزال كتب الشيخ وردوده هي أقوى سلاح للتصدي لهذه الفرق الضالة والمذاهب الهدامة التي راجت وبدأت تخرج أعناقها اليوم من جديد، والتي هي امتداد للماضي، لكن منها تلك التي تزيت بأزياء العصر، وغيرت أسماءها فقط، مثل البعثية، والاشتراكية، والقومية، والقاديانية، والبهائية، وسواها من الفرق والمذاهب، ومنها ما بقي على شعاره القديم كالشيعة، والرافضة، والنصيرية، والإسماعيلية، والخوارج ونحو ذلك.

٥- **خصاله**: بالإضافة إلى ما اشتهر به هذا الإمام من العلم والفقه في الدين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد وهبه الله خصالاً حميدة، اشتهر بها وشهد له بها الناس، فكان سخياً كريماً يؤثر المحتاجين على نفسه في الطعام واللباس وغيرهما، وكان كثير العبادة والذكر وقراءة القرآن، وكان ورعاً زاهداً لا يكاد يملك شيئاً من متاع الدنيا سوى الضروريات، وهذا مشهور عنه عند أهل زمانه حتى بين عامة الناس، وكان متواضعاً في هيئته ولباسه ومعاملته مع الآخرين، فما كان يلبس الفاخر ولا الرديء من اللباس، ولا يتكلف لأحد يلقاه، واشتهر أيضاً بالمهابة والقوة في الحق، فكانت له هيبة عظيمة عند السلاطين والعلماء وعامة الناس، فكل من رآه أحبه وهابه واحترمه، إلا من سيطر عليهم الحسد من أصحاب الأهواء ونحوهم.

كما عُرِف بالصبر وقوة الاحتمال في سبيل الله، وكان ذا فراسة، وكان مستجاب الدعوة، وله كرامات مشهودة. رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

٦- **عصره**: لقد عاش المؤلف رحمه الله في عصر كثرت فيه البدع والضلالات،

وسادت كثير من المذاهب الباطلة ، واستفحلت الشبهات ، وانتشر الجهل والتعصب والتقليد الأعمى ، وغزيت بلاد المسلمين من قِبل التتار والصليبيين (الإفرنج) .

ونجد صورة عصره جلية واضحة من خلال مؤلفاته التي بين أيدينا ؛ لأنه اهتم بأجلِّ أمور المسلمين وأخطرها ، وساهم في علاجها بقلمه ولسانه ويده ، فالمتأمل في مؤلفات الشيخ يجد الصورة التالية لعصره .

* كثرة البدع والشركيات خاصة حول القبور والمشاهد والمزارات المزعومة ، والاعتقادات الباطلة في الأحياء والموتى ، وأنهم ينفعون ويضرون ، ويُدعون من دون الله .

* انتشار الفلسفات والإلحاد والجدل .

* هيمنة التصوف والطرق الصوفية الضالة على العامة من الناس ، ومن ثم انتشار المذاهب والآراء الباطنية .

* توغل الروافض في أمور المسلمين ، ونشرهم للبدع والشركيات ، وتثبيطهم للناس عن الجهاد ، ومساعدتهم للتتار ، أعداء المسلمين .

* وأخيرًا نلاحظ تَقَوِّي أهل السنّة والجماعة بالشيخ وحفزه لعزائمهم ، مما كان له الأثر الحميد على المسلمين إلى اليوم ، في التصدي للبدع والمنكرات ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم .

وقد وقف الشيخ رحمه الله في عصره إزاء هذه الإنحرافات موقفاً مشهوداً ، آمراً وناهياً ، وناصحاً ، ومبيناً ، حتى أصلح الله على يديه الكثير من أوضاع المسلمين ، ونصر به السنّة وأهلها ، والحمد لله .

٧- وفاته: إن من علامات الخير للرجل الصالح ، وقبوله لدى المسلمين: إحساسهم بفقده حين يموت ، لذلك كان السلف يعدون كثرة المصلين على جنازة الرجل من علامات الخير والقبول له ، لذلك قال الإمام أحمد: «قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم يوم الجنائز»[١] ، أي أن أئمة السنّة يفقدهم الناس إذا ماتوا ويكونون أكثر مشيعين يوم

---

(١) انظر: مناقب الإمام أحمد ، لابن الجوزي ص(٥٠٥) . تحقيق: د . عبدالله بن عبدالمحسن التركي .

يمتون ، ولقد شهد الواقع بذلك ، فما سمع الناس بمثل جنازتي الإمامين: أحمد بن حنبل ، وأحمد ابن تيمية ، حين ماتا ، من كثرة من شيعهما وخرج مع جنازة كل منهما ، وصلّى عليهما ، فالمسلمون هم شهداء الله في أرضه .

هذا وقد توفي الشيخ رحمه الله ، وهو مسجون بسجن القلعة بدمشق ، ليلة الاثنين ٢٠ من شهر ذي القعدة سنة (٧٢٨هـ) ، فهبَّ كل أهل دمشق ومن حولها للصلاة عليه وتشييع جنازته ، وقد أجمعت المصادر التي ذكرت وفاته أنه حضر جنازته جمهور كبير جدًا يفوق الوصف .

رحمه الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء [(١)] .

* * *

---

(١) مصادر الترجمة:

١- الإعلام ، لخير الدين الزركلي (١/ ١٤٤) .

٢- الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ، للحافظ عمر البزار ، تحقيق: زهير الشاويش .

٣- البداية والنهاية ، لابن كثير (١٤/ ١٣٥-١٣٩) .

٤- شذرات الذهب ، لابن العماد (٦/ ٨٠-٨٦) .

٥- فوات الوفيات ، لمحمد بن شاكر الكتبي (١/ ٧٤-٨٠) .

٦- كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد البغدادي ص (٣٨٧-٤٠٨) .

٧- مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن الجوزي ، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي .




الباب الأول

القواعد في الرد على غير المسلمين

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الوثنيون.

الفصل الثاني: اليهود.

الفصل الثالث: النصارى.




الفصل الأول

الوثنيــــة

التعريف: الوثنية نسبة إلى عبادة الوثن .

والوثن: ما كان له جثة من خشب ، أو حجر ، أو فضة ينحت ويعبد . فإن كان له صورة فهو صنم .

وقيل الصنم: الصورة بلا جثة . وهناك من يطلق كل منها على الآخر ولا يفرق[(١)] .

والوثنية: تطلق على مختلف العقائد التي لا تفرد الله تعالى بالتوحيد ، وتُنسب إلى عبادة الوثن[(٢)] .

بعض صور الوثنية :للوثنية صور عديدة ، منها: عبادة الأوثان والأصنام من الحجارة والأشجار ، ومنها تأليه البشر ، كعبادة الملوك ، ومنها عبادة الكواكب والنجوم ، وكذلك عبادة الحيوانات ، وكما هو الحال في الديانة الهندوسية .

هذا ولا يمنع أن تكون لهذه العبادات والعقائد فلسفات خاصة بهم كما هو الحال في الوثنية اليونانية[(٣)] .

والقواعد التي سنذكرها في هذا الفصل ، تبطل هذه العبادات الوثنية ، وبعض هذه القواعد يتوجه إلى القبوريين الذين يتوجّهون ببعض عباداتهم إلى القبور والمشاهد ؛ لأن المشركين في عَهد البعثة إنما كان حالهم هو التعلق بهذه الأصنام والقبور ومع ذلك لم يكونوا من أهل الإسلام .

وابن تيمية يجعل هؤلاء القبوريين من جنس الوثنيين وذلك لأنهم يصرفون شيئًا من العبادة للأوثان .

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/ ٣٤٩) ، ومختار الصحاح (١/ ٧٤٠) ، والمصباح المنير (١/ ٣٤٩) ، والمطلع (١/ ٢٢٣) .

(٢) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (٢/ ١١٦٥) ، إشراف: د .مانع الجهني .

(٣) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان (٢/ ١١٦٥) ، والرد على المنطقيين (١/ ٥٣٥) .

قال رحمه الله: «ولا يجوز لأحد أن يستغيث بأحد من المشايخ الغائبين ولا الميتين مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثني وانصرني وادفع عني، أو أنا في حسبك ونحو ذلك، بل كل هذا من الشرك الذي حرم الله ورسوله، وتحريمه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، وهؤلاء المستغيثون بالغائبين والميتين عند قبورهم، وغير قبورهم، لمّا كانوا من جنس عباد الأوثان صار الشيطان يضلهم ويغويهم كما يضل عباد الأوثان»[1].

ويقول رحمه الله: «ومن ظن في عبّاد الأصنام أنهم كانوا يعتقدون أنها تَخلق العالم أو أنها تنزل المطر، أو تنبت النبات، أو تخلق الحيوان، أو غير ذلك؛ فهو جاهل بهم، بل كان قصد عبّاد الأوثان لأوثانهم من جنس قصد المشركين بالقبور للقبور المعظمة عندهم»[2].

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٩).
(٢) المرجع السابق (٢٧/ ١٧٨).

القواعد في الرد على الوثنيين

قاعدة رقم (١)

[الإلهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الإلهية][(١)]

الشرح : توحيد الربوبية هو إفراد الله تعالى بأفعاله من الخلق والرزق والملك والتدبير[(٢)] ، وغير ذلك من صفات الربوبية . قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «فهو سبحانه ـ خالق كل شيء وربه ومليكه ، لا خالق غيره ولا رب سواه ، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، فكل ما في الوجود من حركة وسكون فبقضائه وقدره ومشيئته وقدرته وخلقه»[(٣)] . قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾[(٤)] .

وهذا ما تقتضيه معنى كلمة «الرب» مأخوذ من التربية وهي التنشئة من حال إلى حال التمام . والرب في لغة العرب يأتي بعدة معانٍ ، منها:

ـ المالك ، كما في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾[(٥)] . وفي الحديث: «حتى يجدها ربها»[(٦)] .

ـ السيد المطاع . كما في قوله تعالى: ﴿فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾[(٧)] .

ـ المصلح والمدبر والقائم والمنعم .

قال ابن سعدي: «الرب هو المربي جميع العالمين ، وهم من سوى الله بخلقه إياهم

---

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٤٩) ، ومجموع الفتاوى (١٤/ ١٣) .

(٢) حقيقة التوحيد ص (٣٦٥) .

(٣) الفرقان ص (١٣٤) .

(٤) سورة الأعراف ، الآية ٥٤ .

(٥) سورة الفاتحة ، الآية: ٢ .

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في ك: اللقطة ، باب: ضالة الغنم ، ٢/ ٨٥٦ ، ومسلم في ك: اللقطة ، ٣/ ١٣٤٩ .

(٧) سورة يوسف ، الآية: ٤١ .

وإعداده لهم الآلات وإنعامه عليهم بالنعمة العظيمة، التي لو فقدوها، لم يكن لهم البقاء»[(١)] . **والربوبية نوعان:**

الأول: ربوبية عامة: وهي خلقه لجميع الخلائق ورزقهم وهدايتهم لما فيه مصالحهم التي فيها بقاؤهم في الدنيا .

الثاني: ربوبية خاصة: وهي لأوليائه، بالتوفيق لكل خير . والعصمة من كل شر . والله يربي أولياءه بالإيمان وإنزال الكتب وإرسال الرسل وبالمحن والمنح[(٢)] .

قال تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[(٣)] .

يقول ابن تيمية في بيان معنى الرب: «والرب هو المربي الخالق الرازق الناصر الهادي»[(٤)] .

و قد بين رحمه الله ـ في مواطن كثيرة من كتبه ـ الربوبية بيانًا واضحًا لا لبس فيه، ولا مانع من نقل كلامه بطوله لما فيه من توضيح توحيد الربوبية وما يقود إلى الإيمان العظيم بالله تعالى، حيث يقول : «لا ريب أن الله رب العالمين، رب السموات والأرضين وما بينهما ورب العرش العظيم، رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلا، ربكم ورب كل شيء، وهو على كل شيء وكيل، خلق الزوجين الذكر والأنثى من نطفة إذا تمنى .

وهو رب كل شيء ومليكه، وهو مالك الملك؛ يؤتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، الرحمن على العرش

---

(١) تيسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن، ابن سعدي (١/ ٣٤) .
(٢) انظر: تيسير الكريم المنان (١/ ٣٤) .
(٣) سورة المائدة، آية: ١٥، ١٦ .
(٤) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٣) .

استوى، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٦﴾[(١)].

فهذه المعاني وما أشبهها من معاني ربوبيته وملكه، وخلقه ورزقه، وهدايته ونصره، وإحسانه وبره، وتدبيره وصنعه، ثم ما يتصل بذلك من أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، لا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، يبصر دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء. فهذا كله حق. وهو محض توحيد الربوبية»[(٢)].

أما توحيد الألوهية بأن يوجه العبد كل عبادته له وحده لا شريك له، والألوهية مأخذوة من الإله. وكلمة «إله» مصدر من ألِه يأله فهو إله. وهو على وزن «فعال» يعني «مفعول» كأنه مألوه، أي: معبود[(٣)].

ومعنى أَلِه تألّه إذا تحيَّر، يريد إذا وقع العبد في عظمة الله وجلاله وغير ذلك من صفات الربوبية، وصرف همَّه إليها.

وقيل: «أصل إله ولاه» ومعنى ولاه: أن الخلق يَولَهون إليه في حوائجهم، ويضرعون إليه فيما يصيبهم ويفزعون إليه في كل ما ينوبهم»[(٤)].

والتأله إذا فعل فعلاً يقربه من الإله[(٥)].

وقال ابن منظور: «التألة: التنسك والتعبد»[(٦)].

قال ابن سيده[(٧)]: «والألوهية العبادة»[(٨)].

---

(١) سورة هود، الآية: ٥٦.

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٩٨ـ ٣٩٩).

(٣) اشتقاق أسماء الله ص (٢٤).

(٤) لسان العرب مادة (أ ل هـ) (١٣/ ٤٨٨).

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى ص (٢٦).

(٦) لسان العرب (١٣/ ٤٦٩).

(٧) أبوالحسن علي بن إسماعيل المرسي العلامة في اللغة وقد كان أعمى، له كتاب المخصص والمحكم، مات سنة ٤٥٨هـ. انظر: شذرات الذهب (٣/ ٤٨٨)، والأعلام (٤/ ٢٦٣).

(٨) لم أقف على هذا النص في المخصص لابن سيده وإنما ذكر في معنى الإلـه أي ذو العبادة (١٣/ ٩٧)، وقد أود هذا النص ابن منظور في لسان العرب (١٣/ ٤٦٩).

وفي بيان معنى لفظ الجلالة «الله» قال ابن عباس رضي الله عنهما: «ذو الألوهية والمعبودية على خلقه أجمعين»(١).

ومما سبق يتبين أن معنى الإله: هو المألوه المعبود محبة ورجاء ورغبة وتوكلاً واستعانة واستغاثة(٢).

والألوهية هي: التعبد والعبودية وعلى هذا فيكون توحيد الألوهية هو توحيد العبادة لله تعالى.

وبعد أن بينا معنى كلًا من توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية يتضح معنى القاعدة:

وهو أن من حقق توحيد الربوبية لزمه أن يحقق توحيد الألوهية؛ فمن اعترف أن الله تعالى هو وحده الخالق الرازق المحيي المميت مصرّف الأمور كلها، بيده مقاليد السمات والأرض وهو على كل شيء قدير؛ لزمه أن يوجه عبادته له جل وعلا دون من سواه.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فقوله: لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، توحيد الربوبية الذي يقتضي أنه سبحانه هو الذي يسأل ويدعى ويتوكل عليه، وهو سبب لتوحيد الإلهية ودليل عليه»(٣).

قال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ۝٣ إِنَّ إِلَٰهَكُمۡ لَوَٰحِدٞ ۝٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ ۝٥﴾(٤). قال ابن القيم تعليقًا على هذه الآية: «من أعظم الأدلة على أنه إله واحد ولو كان مع إله آخر لكان الإله مشاركًا له في ربوبيته، كما شاركه في إلهيته، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا...

وهذه قاعدة القرآن، يقرر توحيد الإلهية بتوحيد الربوبية، فيقرر كونه معبودًا

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١/ ٨٢).
(٢) انظر: حقيقة التوحيد ص (٣٥٤).
(٣) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٧٧).
(٤) سورة الصافات، الآيات: ١ـ٥.

وحده بكونه خالقًا رازقًا وحده»[١].

فمن حقق توحيد الربوبية لزمه أن يحقق توحيد الألوهية. قال ابن تيمية رحمه الله: «والربوبية تستلزم الألوهية»[٢]. وهذا واضح جليٌّ في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[٣].

قال ابن سعدي: «ثم استدل على وجوب عبادته وحده، بأنه ربكم الذي رباكم بأصناف النعم... ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ أي: أشباهًا ونظراء من المخلوقين، فتعبدونهم كما تعبدون الله، وتحبونهم كما تحبونه، وهم مثلكم، مخلوقون، مرزوقون مدبرون، لا يملكون مثقال ذرة في الأرض، ولا في السماء ولا ينفعونكم ولا يضرون. ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ أن الله ليس له شريك، ولا نظير، لا في الخلق، والرزق، والتدبير، ولا في الألوهية والكمال. فكيف تعبدون معه آلة أخرى مع علمكم بذلك؟ هذا من أعجب العجب، وأسفه السفه.

وهذه الآية، جمعت بين الأمر بعبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وبيان الدليل الباهر على وجوب عبادته، وبطلان عبادة ما سواه، وهو ذكر توحيد الربوبية، المتضمن انفراده بالخلق والرزق والتدبير. فإذا كان كل أحد، مقرًا بأنه ليس له شريك بذلك، فكذلك فليكن الإقرار بأن الله ليس له شريك في عبادته، وهذا أوضح دليل عقلي، على وحدانية الباري تعالى، وبطلان الشرك»[٤].

ويقول ابن كثير عند تفسير هذه الآية: «شرع تبارك وتعالى في بيان وحدانية ألوهيته بأنه تعالى هو المنعم على عبيده بإخراجهم من العدم إلى الوجود واسباغه عليهم النعم الظاهرة والباطنة بأن جعل لهم الأرض فراشًا، أي: مهدًا كالفراش مقررة موطأة مثبتة

(١) البيان في أقسام القرآن (١/ ٢٥٨)، دار الفكر، الطبعة: بدون.

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٣).

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ٢١-٢٢.

(٤) تفسير ابن سعدي (١/ ٥٧-٥٨).

بالرواسي الشامخات، والسماء بناء وهو السقف. . .ومضمونه: أنه الخالق الرازق مالك الدار وساكنيها ورازقهم، فبهذا يستحق أن يعبد وحده ولا يشرك به غيره ولهذا قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾»[1]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾﴾[3].

فهذه الآيات تدل على توحيد الألوهية فالذي خلق هذا الخلق العجيب ووهب هذه النعم هو الذي يستحق العبادة.

قال ابن جرير: «يقول جل ثناؤه لهم: أيها الجاهلون، إنه لا شيء له الألوهية والعبادة إلا الذي خلق كل شيء، وهو بكل شيء عليم، فإنه لا ينبغي أن تكون عبادتكم وعبادة جميع من في السموات والأرض إلا له خالصة بغير شريك تشركونه فيها، فإنه خالق كل شيء وبارئه وصانعه، وحق على المصنوع أن يفرد صانعه بالعبادة»[4].

وقد استدل المولى جل وعلا على توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية لأن توحيد الربوبية مستقر في النفوس، والمشركون مقرون به، قال ابن تيمية رحمه الله: «ولما كان علم النفوس بحاجتهم وفقرهم إلى الرب قبل علمهم بحاجتهم وفقرهم إلى الإله المعبود وقصدهم لرفع حاجاتهم العاجلة قبل الأجلة كان إقرارهم بالله من جهة ربوبيته أسبق من إقرارهم به من جهة ألوهيته، وكان الدعاء له والاستعانة به والتوكل عليه فيهم أكثر من العبادة له والإنابة إليه»[5]

والقرآن الكريم إذ تكلم عن توحيد الربوبية ساق كلامه عنه كمسلمة من

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٨٨).
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٧.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٢.
(٤) جامع البيان (٧/ ٣٤٧).
(٥) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٤).

المسلمات وأن الناس مقرين به . قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ﴾[١] .

فعندما احتج سبحانه وتعالى على توحيد العبادة احتج بتوحيد الربوبية ذكر ذلك على أنه أمر مسلم ولا نزاع فيه .

فالنزاع بين الرسل وأقوامهم ، إنما كان في توحيد الألوهية لا في توحيد الربوبية ، قال ابن تيمية رحمه الله مبينًا إقرار الناس بتوحيد الربوبية: «فإن الفطرة السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهية فكرتها على صانع حكيم قادر عليهم . ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[٢] . ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[٣] . ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ٩ ﴾[٤] . . . ولهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع وإنما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشريك: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله**»[٥] ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٦] . ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد ونفي الشريك»[٧] .

فإقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام وإن قصدهم الملائكة والأنبياء والأولياء ، يريدون شفاعتهم والتقرب إلى الله بذلك هو الذي أحلَّ دماءهم وأموالهم[٨] .

لذلك فإن الوثنيين الذين يشركون في توحيد الألوهية ويصرفون العبادة لغير الله معا اعترافهم بأن الله تعالى هو الخالق الرازق مصرف هذا الكون كله في ضلال مبين . ولولا الجهل بحقيقة الإسلام لما اشتبه أمر عباد القبور على أحد .

---

(١) سورة البقرة ، الآية: ٢١ .
(٢) سورة إبراهيم ، آية: ١٠ .
(٣) سورة الزخرف ، آية: ٨٧ .
(٤) سورة الزخرف ، الآية: ٩ .
(٥) رواه البخاري ح٢٥ ، (١/ ١٧) ، ومسلم ، ح٢٠ ، (١/ ٥١) .
(٦) سورة محمد ، آية: ١٩ .
(٧) درء التعارض (٧/ ٣٩٨) .
(٨) انظر: مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب (١/ ١٥٦-١٥٧) .

يقول ابن تيمية رحمه الله: «ومعلوم أن الشرك بالله وعبادة ما سواه من أعظم الذنوب، والدعاء إليه والأمر به من أعظم الخطايا، ومعاداة من ينهى عنه ويأمر بالتوحيد وطاعة الرسل أعظم من معاداة من هو دونه، ولولا بعد عهد الناس بأول الإسلام حال المهاجرين والإنصار ونقص العلم وظهور الجهل واشتباه الأمر على كثير من الناس لكان هؤلاء المشركون والآمرون بالشرك مما يظهر كفرهم وضلالهم للخاصة والعامة أعظم مما يظهر من ضلال الخوارج والرافضة»(١) .

إن الخلل الأعظم الذي يقع فيه عباد القبور إنما هو في توحيد الألوهية وذلك بتعظيم القبور والمشاهد والذبح لها والنذر لها والاستغاثة بأصحابها والحج إليها، وبما أنهم مقرون بتوحيد الربوبية فيكون توحيد الربوبية حجة عليهم يلزمهم أن يتوجهوا بالعبادة له وحده لا شريك له فلا يستحق أن يعبد إلا الخالق الرازق المحيي المميت .

فتبين معنى القاعدة أن من يقر بتوحيد الربوبية يلزمه تحقيق توحيد الألوهية، لا مناص له من ذلك ولا محيد .

قاعدة رقم (٢)

[اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم](٢)

الشرح : هذه القاعدة تبين أن من مقاصد الشرع الحنيف مخالفة الكفار . قال شيخ الإسلام: «وبينت حكمة الشرع في مجانبة الكفار من الكتابيين والأميين، وجاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم، وإن كانت هذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة كثيرة الشعب»(٣) .

وقد أصل رحمه الله هذه القاعدة بذكر الأدلة عليها فقال: «فنحن نذكر من آيات الكتاب ما يدل على أصل هذه القاعدة في الجملة ثم نتبع ذلك الأحاديث المفسرة لمعاني

(١) الإخنائية ص (٢١٢) .
(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٧٧، ٢٢/ ١٥٤) .
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٦٠، ٦١) .

ومقاصد الآيات بعدها»[١] وإليك بعض هذه الأدلة:

ـ قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ ﴾[٢].

قال رحمه الله: «أخبر سبحانه أنه أنعم على بني إسرائيل بنعم الدين والدنيا وأنهم اختلفوا بعد مجيء العلم بغيًا من بعضهم على بعض ثم جعل محمد ﷺ على شريعة شرعها له وأمره باتباعها ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون، وقد دخل في الذين لا يعلمون كل من خالف شريعته. وأهواؤهم هو ما يهوونه وما عليه المشركون من هديهم الظاهر الذي هو من موجبات دينهم الباطل وتوابع ذلك»[٣].

ـ قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾[٤].

قال غير واحد من السلف[٥]: «معناه لئلا يحتج اليهود عليكم بالموافقة في القبلة، فيقولون: قد وافقونا في قبلتنا فيوشك أن يوافقونا في ديننا، فقطع الله بمخالفتهم في القبلة هذه الحجة»[٦].

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٣).
(٢) سورة الجاثية، الآيات: ١٦ـ١٨.
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨٧).
(٤) سورة البقرة، آية: ١٤٥ـ ١٥٠.
(٥) انظر: تفسير ابن جرير، جامع البيان (٢/ ٣).
(٦) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨٨).

ـ قال سبحانه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾[١] . قال ابن تيمية: «هم اليهود والنصارى الذين افترقوا على أكثر من سبعين فرقة، ولهذا نهى النبي ﷺ عن متابعتهم في نفس التفرق والاختلاف»[٢] .

وقد استدل أيضًا بعدةٍ أحاديث من السنة المطهرة، فعن أبي سعيد[٣] رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذةحتى لو دخلوا جحر ضبٍ لدخلتموه قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى، قال: فمن؟**»[٤] .

ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول ﷺ قال: «**لتأخذن أُمتي مأخذ القرون قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع. قالوا: فارس والروم، قال: فمن الناس إلا أولئك؟**»[٥] .

ـ قال رسول ﷺ: «**خالفوا المشركين أحفوا الشوارب وأوفوا اللحى**»[٦] . قال ابن تيمية: «لكن الأمر بها أولاً بلفظ مخالفة المشركين دليل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع وإن عينت في هذا الفعل»[٧] .

ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «**إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم**»[٨] .

قال ابن تيمية: «أمر بمخالفتهم وذلك يقتي أن يكون جنس مخالفتهم أمرًا مقصودًا للشارع؛ لأنه إن كان الأمر بجنس المخالفة حصل المقصود، وإن كان الأمر بالمخالفة في

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٠٥ .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨٩) .

(٣) هو الصحابي الجليل أبوسعيد الخدري سعد بن مالك بن سنان الخزرجي، كان من الحفاظ عن النبي ﷺ لم يشهد الخندق لصغر سنه، مات سنة ٧٤هـ، انظر: أسد الغابة: ٤/ ٤٦٧ .

(٤) رواه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم ٦/ ٢٦٦٩ . ومسلم في كتاب: العلم، باب: في الألد الخصم، ٤/ ٢٠٥٤ .

(٥) رواه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: لتتبعن سنن من كان قبلكم، ٦/ ٢٦٦٩ .

(٦) رواه البخاري ح (٥٤٤٢) ٥/ ٢٢٠٩ .ومسلم في كتاب: الطهارة، باب: خصال الفطرة ح (٣٨٢) ١/ ٢٢٢ .

(٧) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٨٢) .

(٨) رواه البخاري ح (٣٢٠٣)، ٥/ ٢٢١٠، ومسلم: ٣/ ١٦٦٣ .

تغيير الشعر فقط ـ فهو لأجل ما فيه من المخالفة»[١]

كذلك فإن الإجماع يدل على هذه القاعدة من وجوه:

أولاً: أن عمر رضي الله عنه وعامة الأئمة وسائر الفقهاء جعلوا في الشروط المشروطة على أهل الذمة، ما يقتضي التمييز بين المسلمين والكفار وعدم تشبه أحدهما بالآخر. وقد جاء فيما شرطوه على أنفسهم: «أن نوقر المسلمين، ونقوم لهم من مجالسنا، إذا أرادوا الجلوس، ولا نتشبه بهم في شيء من لباسهم، قلنسوة[٢]، أو عمامة، أو نعلين، أو فرق شعر، ولا نتكلم بكلامهم، ولا نكتني بكناهم، ولا نركب السروج، ولا نتقلد السيوف، ولا نتخذ شيئًا من السلاح ولا نحمله ولا ننقش خواتيمنا بالعربية، ولا نبيع الخمور، وأن نجز مقادم رؤوسنا وأن نلزم زيَّنا حينما كان، وأن نشد الزنانير[٣] على أوساطنا، وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا، ولا نظهر صليبًا ولا كتبًا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ولا نضرب بنواقيسنا في كنائسنا إلا ضربًا خفيًا ولا نرفع أصواتنا مع موتانا، ولا نضرم النيران معهم في شيء من طرق المسلمين»[٤].

قال ابن تيمية رحمه الله: «وهذه الشروط أشهر شيء في كتب الفقه والعلم وهي مجمع عليها في الجملة بين العلماء من الأئمة المتبوعين وأصحابهم وسائر الأئمة»[٥].

ويقول رحمه الله: «وذلك يقتضي إجماع المسلمين على التمييز عن الكفار ظاهرًا وترك التشبه بهم»[٦].

ثانيًا: أن هذه القاعدة قد أمر بها غير واحد من الصحابة والتابعين في أوقات متفرقة، وقضايا متعددة، وانتشرت ولم ينكرها منكر؛ ثم ذكر بعض الوقائع منها:

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٦٥).

(٢) القلنسوة: لباس يلبس على الرأس تحت العمامة. انظر: القاموس المحيط ص(٧٣١)، لسان العرب (٣/ ١٨١).

(٣) الزنانير: جمع زنار وهو حزام يشده النصارى على أوساطهم. القاموس المحيط ص٥١٤، مؤسسة الرسالة ط٥.

(٤) انظر: أحكام أهل الذمة، لابن القيم (٣/ ١١٥٩)، دار ابن حزم، ط: ١.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٢٧).

(٦) المصدر نفسه.

١ـ عن قيس بن أبي حازم[١] قال: دخل أبوبكر الصديق رضي الله عنه على امرأة من أحمس، يقال لها: زينب[٢] فرآها لا تتكلم؛ فقال: مالها لا تتكلم؟ قالوا: حججت مصمتة، وقال لها: تكلمي، فإن هذا لا يحل، هذا عمل الجاهلية»[٣].

وقد وجّه رحمه الله هذا الدليل بقوله: «فأخبر أبوبكر أن الصمت المطلق لا يحل وعقَّب ذلك بقوله: «هذا من عمل الجاهلية» قاصدًا بذلك عيب هذا العمل وذمَّه، وتعقيب الحكم بالوصف دليلٌ على أن الوصف علّة»[٤].

٢ـ وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه كتب إلى المسلمين المقيمين ببلاد فارس: «إياكم وزيَّ أهل الشرك»[٥]. قال ابن تيمية: «وهذا نهي منه للمسلمين عن كل ما كان من زيٍّ المشركين»[٦].

ومخالفة المشركين إنما تكون فيما هو من خصائصهم أما الأمور الدنيوية التي يشترك فيها الناس عامة فليس في مشاركتهم فيها محذور شرعي.

وقد قسم ابن تيمية رحمه الله، أعمال الكفار بهذا الإعتبار إلى ثلاثة أقسام:

١ـ قسم مشروع في ديننا مع كونه مشروعًا لهم. أو لا يعلم أنه كان مشروعًا لهم لكنهم يفعلونه الآن.

٢ـ وقسم كان مشروعًا ثم نسخه شرع القرآن.

٣ـ وقسم لم يكن مشروعًا بحال وإنما هم أحدثوه. وهذه الأقسام إما أن تكون في العبادات المحضة أو العادات المحضة، وإما أن تجمع العادات والعبادات، وعندئذ تنبع

---

(١) هو قيس بن أبي حازم البجلي من التابعين الثقات، أخرج له الستة، مات سنة ٩٠هـ. تهذيب الكمال: ١٠/ ٢٤.

(٢) هي زينب بنت المهاجر روى حديثها محمد بن سعد في الطبقات وذكر عن ابن منده أنها أدركت النبي ﷺ. انظر: فتح الباري: ٧/ ١٥٠.

(٣) رواه البخاري في كتاب: مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية ح٣٨٣٤ (الفتح: ٧/ ٥٣١).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٣٢).

(٥) رواه مسلم في كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال، ح٢٠٦٨ (٣/ ١٦٤٢).

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٣٣).

تسعة أقسام[١]:

ـ فمنها ما تكون المخالفة في أصله: إذ هو عملٌ مبتدع أحدثوه أو كان مشروعًا لهم ثم نسخته شريعة القرآن .

ومنها ما تكون المخالفة في صفة ذلك العمل . كما أُمرنا بتعجيل الفطور والمغرب مخالفة لأهل الكتاب[٢] .

هذا فيما يتعلق بتطبيقات القاعدة مع أهل الكتاب ؛ كذلك أهل الأوثان والشرك فإنهم تجب مخالفتهم فيما هو من خصائصهم سواءً كان في عباداتهم لأوثانهم أو العادات والآداب . فإذا كان أهل الكتاب تجب مخالفتهم ـ كما تقدم ـ فمن باب أولى عدم موافقة أهل الشرك والأوثان إذ هم أبعد ، كما تقدم بيانه .

وهذه القاعدة العظيمة تحقق مقصود الشرع الحكيم من أن موافقة المشركين وأهل الكتاب في الهدي الظاهر يقود إلى الموافقة في الهدي الباطن لأن الأمور الباطنة والظاهرة بينهما ارتباط ومناسبة ، فما يقوم بالقلب من الشعور والحال يوجب أمورًا ظاهرة ، وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال يوجب للقلب شعورًا وأحوالاً[٣] . كما حصل لبعض مسلمة الفتح في غزوة حنين[٤] .

ويدخل في تطبيقات هذه القاعدة كل المخالفات العقدية المخالفة للتوحيد الناشئة من تقليد اليهود والنصارى أو غيرهم من الوثنيين والملحدين .

قاعدة رقم (٣)

[كل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة ، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة][٥]

الشرح : الدعاء أمره عظيم افتتح الله كتابه الكريم بالدعاء في سورة الفاتحة ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ ﴾ واختتم كتابه بالدعاء في سورتي

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/ ٤٢٢) .
(٢) المرجع السابق (١/ ٤٢٤) .
(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٨٨) .
(٤) انظر: مسند الإمام أحمد ح (١١١٨٥) (٢١٥١٥) .
(٥) مجموع الفتاوى (١٥/ ١١) .

المعوذتين. وقال في كتابه جلا وعلا: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾[١].

وقد دلَّت السنة المطهرة على علو منزلة الدعاء وسمّو مرتبته. قال رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**ليس شيء أكرم على الله من الدعاء**»[٢].

وعن النعمان بن بشير[٣] رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**الدعاء هو العبادة**»[٤].

ولعل هذه المرتبة العالية للدعاء من أجل أنه يجتمع فيه من أنواع التعبد ما لا يجتمع في غيره؛ فيستدعي حضور القلب وعبادة الله بالتوجه والقصد والرجاء والتوكل والرغبة فيما عند الله. ويستدعي عبادة اللسان من اللهج بالتمجيد والتحميد والابتهال والتضرع، ويستدعي عبادة البدن بالانكسار والاستكانة بين يدي الله والتذلل له[٥].

والدعاء نوعان[٦]: دعاء مسألة ودعاء عبادة.

ودعاء المسألة عرَّفه ابن تيمية بقوله: «فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، وطلب كشف ما يضره ودفعه»[٧].

وقال ابن القيم: «فإن دعاء المسألة هو: طلب الداعي وطلب كشف ما يضره أو دفعه، وكل من يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود حقًا.. .فهو يدعى للنفع والضر دعاء المسألة، ويدعى خوفًا ورجاء دعاء العبادة؛ فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة

(١) سورة غافر، الآية: ٦٠.

(٢) رواه أحمد ح (٨٣٩٨)، والترمذي في كتاب: الدعوات (٥/ ٤٥٥)، ح (٣٢٩٢)، وابن ماجه ح (٣٨١٩) (٢/١٢٥٨)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع ح(٥٣٩٢).

(٣) هو الصحابي النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثماني سنين، وقد استعمله معاوية على حمص. انظر: أسد الغابة (٤/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٤) رواه أحمد ح (١٧٦٢٩) من حديث النعمان بن بشير، والترمذي في كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، وأبوداود في كتاب: الصلاة، باب الدعاء، وابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: فضل الدعاء (١/ ٤٦٦).

(٥) انظر: تصحيح الدعاء ص (١٧).

(٦) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٨).

(٧) المرجع السابق (١٥/ ١٠).

مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة»[١].

أما دعاء العبادة فيشمل جميع أنواع العبادة الظاهرة والباطنة من الأقوال والأفعال والنيات والتروك التي تملأ القلوب بعظمة الله وجلاله»[٢].

قال تعالى: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾[٣].

قال ابن تيمية رحمه الله: «هاتان الآياتان مشتملتان على آداب نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة»[٤].

ويقول أيضًا: «المعبود لابد أن يكون مالكًا للنفع والضر فهو يدعو للنفع والضر دعاء المسألة، ويدعو خوفًا ورجاء دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة»[٥].

وإذا تأملت قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[٦]. قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «يتناول نوعي الدعاء، وبكل منهما فُسِّرت الآية، قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني». والقولان متلازمان، وليس هذا من استعمال اللفظ المشترك في معنييه كليهما، أو استعمال اللفظ في حقيقته المتضمنة للأمرين جميعًا»[٧].

وهكذا يذكر الإمام ابن تيمية رحمة الله عليه الأدلة على نوعي الدعاء ويبين وجه الاستدلال منها وأن دعاء العبادة ودعاء المسألة متلازمان. بل ويزيد المسألة وضوحًا

---

(١) بدائع الفوائد (٣/ ٥١٤).
(٢) تصحيح الدعاء ص (١٧).
(٣) سورة الأعراف، الآيتان: ٥٥-٥٦.
(٤) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٠).
(٥) مجموع الفتاوى (١٥/ ١١).
(٦) سورة البقرة، آية: ١٨٦.
(٧) مجموع الفتاوى (١٥/ ١١).

فيقول: «ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾[(١)] أي: دعاؤكم إياه، وقيل: دعاؤه إياكم إلى عبادته، فيكون المصدر مضافًا إلى المفعول، ومحل الأول مضافًا إلى الفاعل، وهو الأرجح من القولين.

وعلى هذا فالمراد به نوعي الدعاء، وهو في دعاء العبادة أظهر، أي: معا يعبأ بكم لولا أنكم ترجونه، وعبادته تستلزم مسألته، فالنوعان داخلان فيه»[(٢)].

وكذلك قول الله تعالى ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾[(٣)]. فإنها تتضمن النوعين وإن كانت في دعاء العبادة أظهر. فإن الآية ختمت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾. فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة فإن دعاء الثناء من تحميد وتهليل وتنزيه وسائر العبادات تستلزم أن العبد يرجوا جلب المنفعة ودفع الضر في الدنيا والآخرة، كما أن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة، فمن يرجو الله ويدعوه في دفع ضره، وجلب النفع إليه، فإن هذا عبادة لله تعالى بل من أجلِّها كما تقدم في الآية وكما جاء عن رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «**إن الدعاء هو العبادة**. ثم قرأ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾»[(٤)].

لذلك فإن الدعاء الذي يتوجه به القبوريون إلى القبور والأوثان والمشاهد والأموات إنما هو منكر عظيم، فيأتي إلى «قبر من يحسن الظن به إن كان ميتًا، فيقول: يا سيدي فلان، أنا في حسبك، أنا في جوارك، أنا في جاهك، قد أصابني كذا وجرى علي كذا، ومقصوده قضاء حاجته إما من الميت أو به، ومنهم من يقول للميت: اقضِ ديني، واغفر ذنبي . . .

ومعلوم أن هذا لم يفعله أحد من السلف، ولا شرع الله ذلك ولا رسوله، ولا

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٧٧.

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٢).

(٣) سورة غافر، الآية: ٦.

(٤) رواه أحمد في المسند ح (١٨٣٧٨) (٤/ ٢٦٧)، وأبو داود في باب: الدعاء ح (١٤٧٩) (٢/ ٧٦)، والترمذي، وصححه الألباني، صحيح الجامع ح (٣٤٠٧).

أحد من الأئمة، ولا مع من يفعل ذلك حجة شرعية أصلاً، بل من فعل ذلك كان شارعًا من الدين ما لم يأذن به الله؛ فإن هذا الفعل منه ما هو كفر صريح ومنه ما منكر ظاهر»(١).

وهذا الحكم مبني على القاعدة في أن: «الدعاء عبادة شريفة فكيف يجوز أن نسألهم ذلك بعد مماتهم»(٢). ولا يقال: بأن ذلك دعاء مسألة فإنه وإن كان دعاء مسألة إلا أنه يتضمن دعاء العبادة، وهكذا كل دعاء المشركين لأوثانهم.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾(٣) الآية، وقوله: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾(٤) الآية. وقوله: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ﴾(٥) الآية. وكل موضوع ذكر فيه دعاء المشركين لأوثانهم فالمراد به: دعاء العبادة المتضمن دعاء المسألة فهو في دعاء العبادة أظهر بوجوه ثلاثة:

أحدها: أنهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾(٦) فاعترفوا بأن دعاءهم إياهم عبادتهم لهم.

الثاني: أن الله تعالى: فسر هذا الدعاء كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾(٧). وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾﴾(٨). وقوله تعالى: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾(٩). فدعاؤهم لآلهتهم هو عبادتهم.

---

(١) الرد على البكري (١/ ٩٤ـ ٩٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ٩٥).

(٣) سورة الحج، آية: ٧٣.

(٤) سورة النساء، آية: ١١٧.

(٥) سورة فصلت، آية: ٤٨.

(٦) سورة الزمر، آية: ٣.

(٧) سورة الشعراء، آية: ٩٢ـ٩٣.

(٨) سورة الأنبياء، آية: ٩٨.

(٩) سورة الكافرون، آية: ٢.

الثالث: أنهم كانوا يعبدونها في الرخاء، فإذا جاءتهم الشدائد دعوا الله وحده وتركوها. ومع هذا فكانوا يسألونها بعض حوائجهم ويطلبون منها. وكان دعاؤهم لها دعاء عبادة ودعاء مسألة»(١).

قال الشيخ ابن سحمان(٢): «وإخلاص التوحيد لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله والطلب منه والنداء، والاستعانة كلها يكون لله»(٣).

يقول الشيخ بكر أبوزيد(٤) بعد أن ذكر جزءً من الأدلة: «فبان بهذا تلازم نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة قولاً وفعلاً، واعتقادًا، فلا يصرف شيء منها إلا لله تعالى، ومن صرف منها شيئًا لغير الله فقد دعا غير الله، وعبد غير الله، وصلى لغير الله، ودان لغير الله، فيكون قد أشرك بالله تعالى شركًا أكبر مخرجًا من الملة بإجماع المسلمين.

ومن استقرأ آيات القرآن العظيم في التحذير من الشرك بالله تعالى وجد أن أكثرها في التحذير من الشرك في الدعاء، ومن هنا صار الدعاء من صميم الاعتقاد، وتوحيد الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، والمخالفات فيه من أمراض الشبهات والمترددة بين الشرك ووسائله من البدع والمحدثات»(٥).

قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب: «ومن أنواع العبادة: الدعاء، كما كان المؤمنون يدعون الله وحده ليلاً ونهارًا، في الشدة والرخاء لا يشك أحد أن هذا من أنواع

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٣).

(٢) هو الشيخ سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان الخثعمي، من أئمة الدعوة السلفية في نجد، ولد في قرية السقا من قرى أبها عام ١٢٦٦هـ، طلب العلم على يد العلماء منهم الشيخ حسن بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ وغيره من علماء عصره، وكان من العلماء الكبار وكان أيضًا شاعرًا ناصرًا للدعوة بشعره وكتبه ودعوته، انظر: مقدمة كتاب: الشيخ سليمان بن سحمان وطريقته في تقرير العقيدة للدكتور محمد الفوزان، مكتبة الرشد، الرياض ط١.

(٣) الصواعق المرسلة الشهابية ص (٦٢) نقلاً عن دعاوى المناوئين ص (٣٧٠).

(٤) هو الدكتور بكر بن عبدالله أبوزيد من العلماء المعاصرين ومن أعضاء هيئة كبار العلماء وأعضاء اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية، له العديد من المؤلفات النافعة مثل: تصحيح الدعاء.

(٥) تصحيح الدعاء ص (١٩).

العبادة، فتفكر ـ رحمك الله ـ فيما حدث في الناس اليوم من دعاء غير الله، في الشدة والرخاء...المشركون، عباد الأصنام الذين قاتلهم رسول الله ﷺ وغنم أموالهم وأبناءهم ونساءهم كلهم يعتقدون الله هو النافع الضار الذي يدبر الأمر، وإنما أرادو: ما أردت من الشافعة»(١) قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾(٢). وقال تعالى: ﴿ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾(٣). وقال تعالى: ﴿ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ﴾(٤). وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ﴿٧﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴿٨﴾ ﴾(٥).

وقال رسول الله ﷺ لابن عباس: «**إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله**»(٦).

ولكن بدَّل: «أهل البدع والشرك قولاً غير الذي قيل لهم: بدلوا الدعاء له بدعائه نفسه، والشفاعة له بالاستشفاع به، وقصدوا بالزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ إحسانًا إلى الميت، وإحسانًا إلى الزائر وتذكيرًا بالآخرة: سؤال الميت والإقسام به على الله وتخصيص تلك البقعة بالدعاء الذي هو مخ العبادة، وحضور القلب عندها وخشوعه أعظم منه في المساجد وأوقات الأسحار.

ومن المحال أن يكون دعاء الموتى، أو الدعاء بهم، أو الدعاء عندهم مشروعًا وعملاً صالحًا ويصرف عنه القرون الثلاثة المفضلة بنص رسول الله ﷺ، ثم يرزقه الخُلُوف الذين يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون»(٧).

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٤).

(٢) سورة الجن، آية: ٨.

(٣) سورة غافر، آية: ٦٠.

(٤) سورة الرعد، آية: ١٤.

(٥) سورة الشرح، آية: ٧ـ٨.

(٦) رواه الترمذي في كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع، (٤/ ٦٦٧)، وأحمد في مسند عبدالله بن عباس ح(٢٥٣٧).

(٧) إغاثة اللهفان، ابن القيم (١/ ١٦٨)، دار ابن القيم، القاهرة.

قاعدة رقم (٤)

[الكتاب والسنة دل على ما اتفقت عليه من كون الخلق مفطورين على دين الله][١]

الشرح : معنى هذه القاعدة أن كل إنسان مخلوق خِلْقَةً تقتضي معرفة وجود الله تعالى ، والإقرار بالربوبية ، والشعور بالألوهية . وهي تنمو في نفس الإنسان شيئًا فشيئًا بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض المفسد[٢] .

ولا يقصد بالفطرة أن الله تعالى خلق الخلق وقد علموا أحكام الإسلام التفصيلية ، فإن هذا لا يكون إلا بإرسال الرسل وإنزال الكتب ، كما قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾[٣] . قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والكتاب والسنة دل على ما اتفقت عليه من كون الخلق مفطورين على دين الله الذي هو معرفة الله والإقرار به بمعنى أن ذلك موجب فطرتهم ، وبمقتضاها يجب حصوله فيها ، إذا لم يحصل ما يعوقها ؛ فحصوله فيها لا يقف على وجود شرط بل على انتفاء مانع . ولهذا لم يذكر الرسول ﷺ لموجب الفطرة شرطًا»[٤] .

وقد دلت النصوص الشرعية على أن التوحيد أصل في النفس الإنسانية مفطورة عليه ومن هذه الأدلة:

١ـ قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾[٥] . ووجه دلالة الآية على أن التوحيد فطرة في النفس الإنسانية:

أولاً: سياق الآية فإن الأمر بالاستقامة على الدين الحنيف ببيان أن ذلك هو مقتضى الفطرة التي فطر الناس عليها ، وأن خلق الله للناس على تلك الفطرة سنةٌ مطّردة

---

(١) درء التعارض ص (٨/ ٤٥٤) .
(٢) حقيقة التوحيد ص (١٣٢) .
(٣) سورة النحل ، آية: ٧٨ .
(٤) درء التعارض (٨/ ٣٧٤) .
(٥) سورة الروم ، آية: ٣٠ .

لا تبديل لها[(١)] .

ثانيًا: أن الإضافة في قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ إضافة مدح وتشريف، وهذا دليل أنها فطرة ممدوحة محبوبة لله تعالى .

قال ابن تيمية: «فطرة الله أضافها إليه إضافة مدح لا إضافة ذم، فعلم أنها محمودة لا مذمومة»[(٢)] . ولا تكون كذلك إلا إذا كانت مقتضية للإسلام .

ثالثًا: تفسير السلف للآية: قال مجاهد[(٣)] وعكرمة[(٤)] مولى ابن عباس: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ قالا: الإسلام[(٥)] .

٢ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء**[(٦)] **هل تحسون فيها من جدعاء**[(٧)] **حتى تكونوا أنتم تجدعونها؟** ثم قرأ أبوهريرة: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[(٨)] الآية»[(٩)] . ووجه الدلالة: من الحديث من وجوه:

(أ) أن بعض روايات الحديث تدل على أن الفطرة الواردة في الحديث المراد بها فطرة الإسلام، ففي رواية الأعمش[(١٠)]: «**ما من مولود يولد إلا وهو على الملة**»[(١)] . وفي

---

(١) المعرفة في الإسلام ص (٢٣٢) .

(٢) درء التعارض (٨/ ٣٧٢) .

(٣) هو مجاهد بن جبر أبوالحجاج القرشي المخزومي، مولى السائب مات سنة ١٠٢هـ . انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٢٨) .

(٤) هو عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس، أصله من البربر من أهل المغرب، كان لحصين العنبري فوهبه لابن عباس حين جاء واليًا على البصرة . انظر: تهذيب الكمال للمزي رقم (٤٠٠٩) (٢٠/ ٢٦٤) .

(٥) انظر: تفسير ابن جرير (٢١/ ٤١) .

(٦) بهيمة جمعاء: أي لم يذهب من بدنها شيء، سميت بذلك لاجتماع أعضاءها . الفتح (٣/ ٦٢٢) .

(٧) الجدعاء: هي مقطوعة الأذن، الفتح (٣/ ٦٢٢) .

(٨) سورة الروم، آية: ٣٠ .

(٩) البخاري، ح (١٣٥٩) . (الفتح ٣/ ٥٨٣)، ومسلم ح (٢٦٥٨) (١٦/ ٣٢١) .

(١٠) الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم، الإمام، رأى أنس بن مالك وأبا بكر وأخذ له بالركاب شيخ المقرئين والمحدثين، توفي سنة ٢٤٨هـ . انظر: تهذيب الكمال للمزي، رقم (٢٥٧٠) (١/ ٧٦) .

روايه أخرى عنه بلفظ: «**إلا على هذه الملة**»(٢) فهاتان الروايتان كل منها تدل على أن المراد بالفطرة فطرة الإسلام، فقطعا أن الملة المذكورة في الحديث ملة الإسلام. وجاء في حديث الأسود بن سريع(٣): «**ما من مولود إلا على فطرة الإسلام حتى يعرب(٤) فأبواه يهودانه، وينصرانه ويمجسانه**»(٥).

(ب) أن النبي ﷺ أراد المعنى الشرعي في نصوص الكتاب والسنة ولو أراد النبي ﷺ مجرد المعنى اللغوي، لبيّن المقصود بالخلقة التي يولد عليها كل مولود.

ولو أراد بالفطرة مجرد الخِلقة فإن ذلك لا يفيد لذاته معنىً محددًا ما لم توصف تلك الخِلقة بما يبين معناها، فلزم أن تُفسر على معناها الشرعي الذي هو الإسلام(٦).

(ج) أن كلمة «الفطرة» الواردة في الحديث جاءت معرفة بـ«أل» التعريفية، وإذا كانت كذلك فإنه يراد بها التوحيد والإسلام. قال ابن القيم: «الفطرة حيث جاءت مطلقة معرفة باللام لا يراد بها إلا فطرة التوحيد والإسلام، وهي الفطرة الممدوحة، ولهذا جاءت في حديث الإسراء «لما أخذ النبي ﷺ اللبن، قيل له: أصبت الفطرة»(٧). ولما سمع النبي ﷺ المؤذن يقول: «الله أكبر» ـ «الله أكبر» قال: «**على الفطرة**»(٨) وحيث جاءت الفطرة في كلام رسول الله ﷺ فالمراد بها فطرة الإسلام لا غير»(٩).

(د) فهم الصحابة والتابعين للحديث وهم أعلم الناس بمراد رسول الله ﷺ،

---

(١) مسلم في كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة (النووي ١٦/ ٣٢١).

(٢) مسلم في كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة (النووي/ ١٦/ ٣٢١).

(٣) هو الأسود بن سريع بن حميد بن عبادة النزّال، يجتمع مع الأحنف بن قيس في عبادة، له صحبة حيث غزا مع النبي ﷺ، نزل البصرة، انظر: أسد الغابة (١/ ١٠١)، وتهذيب الكمال للمزي، رقم (٥٠٠) (٣/ ٢٢٢).

(٤) أي: ينطق ويتكلم. انظر: النهاية في غريب الأثر، لأبي السعادات الجزري (٣/ ٢٠١)، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.

(٥) رواه ابن حبان في صحيحه في كتاب: الإيمان، باب: الفطرة (١/ ٢٩٠).

(٦) انظر: المعرفة في الإسلام ص(٢٢٨).

(٧) رواه البخاري ح (٣٨٨٧) (الفتح ٧/ ٦٠٠)، ومسلم ح (٢٥٩) (٢/ ٢٧٤).

(٨) رواه مسلم ح (٣٨٢) (النووي ٤/ ١١١).

(٩) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١٢/ ٣١٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

خاصة وأنهم لا يعرف لهم مخالف في هذا الفهم فأشبه الإجماع . ومما يدل على هذا الفهم ما يلي:

ـ ذِكْرُ أبي هريرة رضي الله عنه للحديث حين قرأ الآية ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾بعد رواية الحديث ، فهو يرى مطابقة الآية للحديث ، وقد اتفق السلف على معنى الآية كما تقد .

ـ ما روي عن الزهري[(١)]: أنه يصلى على كل مولود متوفى وإن كان لقيّة[(٢)] ؛ من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، يدعي أبواه الإسلام أو أبوه خاصة[(٣)] .

ـ وسُئل الزهري رحمه الله تعالى عن رجل عليه رقبة مؤمنة أيجزي الصبي عنه أن يعتقه وهو رضيع؟ قال: «نعم ، لأنه ولد على الفطرة»[(٤)] .

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هناك من يفسر الفطرة بالقابلية للتوحيد ، بمعنى أن الإنسان قد خُلق خلقة تختلف عن خلقة البهائم ؛ بحيث يمكن أن يوحِّد أو يشرك باختياره ، دون أن يكون في خلقته ما يقتضي ترجيح التوحيد على الشرك ، بل تكون النفس قابلة لأي منهما على السواء»[(٥)] .

قال ابن عبدالبر[(٦)]: «قالت جماعة من أهل العلم والنظر: أريد بالفطرة المذكورة في هذا الحديث الخلقة التي خلق عليها المولود في المعرفة بربه ، فكأنه قال: كل مولود يولد على خلقة يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة ، يريد خلقة مخالفة لخلقه البهائم التي لا تصل إلى معرفة ذلك»[(٧)] . ثم قال: «قال أبوعمر[(١)]: هذا القول أصح ما قيل في معنى

---

(١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، الإمام الحافظ ، أدرك بعض الصحابة ، انظر: تهذيب الكمال للمزي ، رقم (٥٦٠٦) (٢٦/ ٤١٩) ، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦) .

(٢) لقيّة: قال الحافظ ابن حجر: «بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية ، أي: من زنا» (الفتح ٣/ ٥٨٦) .

(٣) رواه البخاري في كتاب: الجنائز ، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه . ح (١٣٥٨) (الفتح ٣/ ٥٨٣) .

(٤) التمهيد (١٨/ ٧٦) .

(٥) انظر: المعرفة في الإسلام ص (٢٤٢) .

(٦) هو الإمام أبوعمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله النمري الأندلسي المالكي ، كان إمامًا صالحًا صاحب سنة ، له التصانيف الكثيرة ، منها التمهيد ، والاستذكار ، والاستيعاب ، مات سنة ٤١٣هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣) .

(٧) التمهيد ، لابن عبدالبر (١٨ـ ٦٨ـ ٧٠) .

الفطرة التي يولد الناس عليها»[٢] .

وقد استدل ابن عبدالبر على هذا القول بأن هذا هو مقتضى المعنى اللغوي ، فقد قال تعالى: ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٣] . وقال تعالى: ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ [٤] .

واستدلال ابن عبدالبر بالمعنى اللغوي خطأ منهجي إذ الصحيح أن يذهب في بيان النصوص الشرعية إلى الدلالة الشرعية لا إلى الدلالة اللغوية إلا بقرينة صارفة .

ومما استدل به ـ أيضًا ـ أن الأطفال يولودون وهم لا يعقلون شيئًا ، حيث يقول: «فمن لا يعلم شيئًا استحال منه كفر أو إيمان ، أو معرفة أو إنكار»[٥] .

إن هذا الاستدلال مبني على القول: بأن الطفل يولد عالمًا بالإسلام والتوحيد ، وهذا لم يقل به أحد من السلف الذين فسروا الفطرة بالإسلام ، وإنما هي خلقة مقتضية للتوحيد .

قال ابن تيمية في رد هذا القول: «هذا القائل إن أراد بهذا القول أنهم خلقوا خالين من المعرفة والإنكار ، من غير أن تكون الفطرة تقتضي واحدًا منهما ؛ بل يكون القلب كاللوح الذي يقبل كتابة الإيمان وكتابة الكفر ، وليس هو لأحدهما أقبل منه للآخر ، وهذا هو الذي يُشعر به ظاهر الكلام ـ فهذا قول فاسد ، لأنه حينئذ لا فرق بالنسبة إلى الفطرة بين المعرفة والإنكار ، والتهويد والتنصير والإسلام ، وإنما ذلك بحسب الأسباب ، فكان ينبغي أن يقال: فأبواه يسلّمانه ويهوّدانه وينصّرانه ويمجسانه ، فلما ذكر أن أبويه يكفّرانه ، وذكر الملل الفاسدة دون الإسلام ، عُلم أن حكمه في حصول ذلك بسبب منفصل غير حكم الكفر»[٦] .

---

(١) أبوعمر هو ابن عبد البر تقدمت ترجمته .
(٢) المرجع السابق (١٨ـ ٦٨ـ ٧٠) .
(٣) سورة فاطر ، آية: ١ .
(٤) سورة يس ، آية: ٢٢ .
(٥) التمهيد (١٨/ ٧٠) .
(٦) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٤٤) .

كما ذهب بعض العلماء أيضًا إلى أن المقصود بالفطرة في الحديث هي موافقة القدر السابق، أي أن كل مولود يولد على خلقة مقتضية لما قدره الله له من إيمان أو كفر، وقد نسب ابن عبدالبر هذا القول إلى عبدالله بن المبارك[١] وقال: «هو مقتضى مذهب الإمام مالك»[٢].

قال ابن تيمية: «إنما قال الأئمة: ولد على ما فُطر عليه من شقاء وسعادة، لأن القدرية كانوا يحتجون بهذا الحديث على أن الكفر والمعاصي ليس بقدر الله، بل مما فعله الناس؛ لأن كل مولود يُولد خلقه الله على الفطرة، وكُفره بعد ذلك من الناس، ولهذا قالوا لمالك بن أنس[٣]: إن القدرية يحتجون علينا بأول الحديث، فقال: احتجوا عليهم بآخره، وهو قوله: الله أعلم بما كانوا عاملين»[٤].

وعلى هذا فالصحيح أن معنى «كل مولود يولد على الفطرة»، أي: على الإسلام.

٣ـ عن عياض بن حمار المجاشعي[٥] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ذات يوم في خطبته: «**ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم، فمما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبدًا حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا**»[٦].

وقد دل الحديث بسياقه على أن الناس فطروا كلهم على التوحيد. فقوله: «**فاجتالتهم الشياطين عن دينهم**» أي عن الإسلام. كذلك فإن قوله: «**حنفاء**» فيه دلالة

---

(١) عبدالله بن المبارك، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام. انظر: تهذيب الكمال (١٦/ ٥)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٣٦).

(٢) التمهيد (١٨/ ٨٣).

(٣) هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن زيد بن حزم الأنصاري الخزرجي النجاري، خادم رسول الله ﷺ من المكثرين رواية عن رسول الله ﷺ، مات سنة ٩٣هـ. انظر: أسد الغابة (١/ ١٤٨).

(٤) درء التعارض (٨/ ٣٦٢).

(٥) هو الصحابي عياض بن أبي حمار المجاشعي التميمي، سكن البصرة، انظر: أسد الغابة (٣/ ٤٣٥).

(٦) رواه مسلم في كتاب: الجنة، باب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (النووي ١٧/ ١٩٧).

واضحة على ذلك، فـ«حنفاء» جمع «حنيف» والحنيف: هو المائل عن الشرك إلى الصراط المستقيم كما جاء في الآية الكريمة. قال تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾[(١)]. وقوله تعالى: ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾[(٢)]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾[(٣)]. وكما جاء في حديث رسول الله ﷺ: «**أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة**»[(٤)].

فدلت هذه النصوص أن كلمة «حنيف» تعني التوحيد، فيكون معنى الحديث «**خلقت عبادي حنفاء**»، أي: على التوحيد.

٤ـ ومن الأدلة على أن معرفة الله وتوحيده فطرة في النفس الإنسانية قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾[(٥)].

وقد اختلف العلماء في هذا الإشهاد الوارد في الآية الكريمة على أقوال:

القول الأول: أن الله أخرج من ظهر آدم ذريته ثم أشهدهم على ربوبيته فقال: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾.

ومن الأدلة التي تؤيد هذا القول ما جاء عن النبي ﷺ من حديث أنس[(٦)] قال: «**يقول الله لأهون أهل النار عذابًا: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟**

(١) سورة البينة، آية: ٥.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٩٥.

(٣) سورة آل عمران، آية: ٦٧.

(٤) رواه البخاري معلقًا (الفتح ١/ ٩٣)، والترمذي بلفظ: الحنيفية المسلمة، في كتاب: ح (٣٧٩٣) (٥/ ٦٦٥).

(٥) سورة الأعراف، آية: ١٧٢ـ ١٧٣.

(٦) تقدمت ترجمته.

قال: نعم. قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم ألا تشرك بي فأبيت إلا تشرك»[١] .

وهذا الحديث صريح الدلالة في أن الله تعالى أخذ الميثاق بالتوحيد على الناس وهم في صلب آدم، ولا حجة لمن وقع في الشرك لوجود ذلك الميثاق، وهذا دليل على فطرية التوحيد[٢] .

وإن كان هذا الحديث لم يبين الكيفية التي أخذ الله بها الميثاق لكنها جاءت في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان[٣] فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرهم بين يديه كالذر، ثم كلمهم قبلاً قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾»[٤] الآية. وقد جاءت هذه الكيفية أيضًا في حديث عبدالله بن عمرو[٥] أن الرسول ﷺ قال: «**أخذوا من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم:** ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ قالت الملائكة: ﴿شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾»[٦] .

القول الثاني: أن الآية تدل على أن الله فطر الخلق على التوحيد دون الإشهاد، قال ابن كثير بعد أن ذكر جملة من الأحاديث الواردة في هذا الموضوع: «فهذه الأحاديث دالة على أن الله عز وجل استخرج ذرية آدم من صلبه وميَّز بين أهل الجنة وأهل النار، وأما الإشهاد عليهم هناك بأنه ربهم فما هو إلا في حديث كلثوم بن جبر[٧] عن سعيد بن

---

(١) البخاري، ح(٣١٥٦) (٣/ ٢١٣)، ومسلم (٤/ ٢١٦٠) .

(٢) المعرفة في الإسلام ص (٢٣٨) .

(٣) نعمان وادٍ وراء عرفة، انظر: القاموس المحيط (١٥٠٢) وجاء في معجم البلدان لياقوت الحموي: نعمان واد شمال مكة بين جبلين يقال لأحدهما: نعيم وللآخر ناعم. (٢/ ٤٩)، دار الفكر بيروت، ط بدون .

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤٥) وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي وأحمد (١/ ٢٧٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ١٥٨)، وقد رجح ابن كثير وقفه، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤١٥) .

(٥) الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص، أول من كتب الحديث عن رسول الله ﷺ . انظر: اسد الغابة (٣/ ٤٩، ٥٠) .

(٦) أخرجه ابن جرير في التفسير، ورجح وقفه في جامع البيان (٦/ ١١٣، ١١٨) .

(٧) هو كلثوم بن جبر، أبومحمد ويقال: أبوجبر البصري، روى عن أنس بن مالك وسعيد بن جبير وغيرهم، وقد وثقه ابن معين وغيره، مات سنة ١٣٠هـ، انظر: تهذيب الكمال للمزي رقم (٤٩٨٥) (٢٤/ ٢٠٠) .

جبير[١] عن ابن عباس وفي حديث عبدالله بن عمرو وقد بينا أنهما موقوفان لا مرفوعان»[٢] .

القول الثالث: أن المراد بالإخراج والإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد مقرونًا بأخذهم من ظهور آبائهم، وهذا الأخذ هو أخذ المني من أصلاب الآباء ونزوله في أرحام الأمهات .

قال ابن تيمية رحمه الله: «فأما نطقهم فليس في شيء من الأحاديث المرفوعة الثابتة ولا يدل عليه القرآن، فإن القرآن يقول فيه: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّٰتِهِمْ[٣] وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[٤] . فذكر الأخذ من ظهور بني آدم ـ لا من نفس آدم ـ وذرياتهم يتناول كل من ولدوه، وإن كان كثيرًا، كما قال في تمام الآية: ﴿ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ﴾[٥]»[٦] .

وقال: «وهو الأخذ المعلوم المشهود الذي لا ريب فيه هو أخذ المني من أصلاب الآباء ونزوله في أرحام الأمهات»[٧] .

وحاصل الأقوال أن الآية تدل على أن الله خلق الخلق على الفطرة التي هي التوحيد .

وبعد أن تبين معنى القاعدة من أن الخلق مفطورون على التوحيد، فإن هذه القاعدة ترد على الوثنيين، والقائلين بأن الوثنية مرحلة من مراحل تطور الأديان متقدمة على التوحيد، وهي تبطل الاحتجاج بالعادة الطبيعية من أتباع الآباء .

---

(١) هو الإمام سعيد بن جبير بن هشام الأسدي من الأئمة الكبار، أخذ العلم عن ابن عباس وغيره، قتله الحجاج سنة ٩٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٢١) .

(٢) تفسير القرآن الكريم (٢/ ٤١٨) .

(٣) هذه قراءة نافع وأبوعمرو . انظر: حجة القراءات، عبد الرحمن أبوزرعة، ت: سعيد الأفغاني، ط٢، ١٤٠٢هـ .

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٧٣ .

(٥) سورة الأعراف، آية: ١٧٣ .

(٦) درء التعارض (٨/ ٤٨٤) .

(٧) المرجع السابق (٨/ ٤٨٧) .

قال الإمام ابن تيمية: «فإذا كان في فطرتهم ما شهدوا به من أن الله وحده هو ربهم، كان معهم ما يبين بطلان هذا الشرك، وهو التوحيد الذي شهدوا به على أنفسهم، فإذا احتجوا بالعادة الطبيعية من اتباع الآباء كانت الحجة عليهم الفطرة الطبيعية العقلية السابقة لهذه العادة الأبوية»[١].

قاعدة رقم (٥)

[دين الإسلام مبني على أصلين: أن نعبد الله وحده، وأن نعبده بما شرع][٢]

الشـــرح: يبين الإمام ابن تيمية رحمه الله في هذه القاعدة أن دين الإسلام مبني على أصلين عظيمين:

الأول: أن نعبد الله وحده. وهذا هو تحقيق شهادة «لا إله إلا الله» فشهادة التوحيد معناها لا معبود بحق إلا الله، أي أن المسلم يوجه عبادته كلها لله تعالى وحده؛ فدعاءه وتوكله ورغبته ورهبته وصلاته وحجة وسائر أعماله الصالحة كلها لله تعالى. قال جل وعلا: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾[٣].

وقال عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي ﴿١٤﴾ فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُم﴾[٤]. وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: «وجماع الدين أصلان: أن لا نعبد إلا الله، ولا نعبده إلا بما شرع، لا نعبده بالبدع. كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾[٥] وذلك تحقيق الشهادتين، شهادة لا إله إلا وشهادة أن محمدًا رسول الله»[٦].

---

(١) المرجع السابق (٨/ ٤٩١).
(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١/ ١٨٩).
(٣) سورة الأنعام، آية: ١٦٢، ١٦٣.
(٤) سورة الزمر، آية: ١٤ـ ١٥.
(٥) سورة الكهف، آية: ١١٠.
(٦) العبودية، ابن تيمية ص (١٠٢).

ويقول مبينًا أن كل العبادات يجب أن تكون خالصة لله تعالى: «لابد في جميع الواجبات والمستحبات أن تكون خالصة لله رب العالمين كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾[1]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾[2]. فكل ما يعمله المسلم من القرب الواجبة والمستحبة؛ كالإيمان بالله ورسوله والعبادات البدنية والمالية ومحبة الله ورسوله، والإحسان إلى عباد الله بالنفع والمال، هو مأمور بأن يفعله خالصًا لله رب العالمين لا يطلب من مخلوق عليه جزاء، لا دعاء ولا غير دعاء»[3].

وإذا صرف المخلوق شيئًا من العبادة لغير الله تعالى حصل الخلل في هذا الأصل العظيم ووقع في الشرك الذي هو أعظم الذنوب كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾[4]. وقال جل وعز: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ۝١١٦﴾[5].

والأصل الثاني: أن لا نعبد الله إلا بما شرع، وهذا هو مقتضى الأصل العظيم من الإسلام: شهادة أن محمدًا رسول الله، فلا إسلام بلا هذه الشهادة قولاً وعملاً.

ومعنى هذا الأصل: أن النبي ﷺ هو المبلّغ لهذا الدين، وأن لا يعبد الله تعالى إلا بما جاء به محمد ﷺ من عندالله، فارتباط شهادة أن محمدًا رسول الله بشهادة أن لا إله إلا الله ليس إلا دلالة على هذه القاعدة، فكما أن العبد مأمور أن يوجه سائر عباداته وأعماله الصحالة من دعاء وتوكل وإنابة إلى الله تعالى وحده لا شريك له؛ فهو كذلك مطالب بأن لا يعبد الله تعالى إلا بما شرع جل وعلا على لسان رسوله ﷺ، فهو المطاع المبلّغ عن الله سبحانه وتعالى كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ

---

(١) سورة البينة، آية: ٥.
(٢) سورة الزمر، الآيات: ١ـ ٣.
(٣) مجموع الفتاوى (١/ ١٩٠).
(٤) سورة لقمان، آية: ١٣.
(٥) سورة النساء، آية: ١١٦.

﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[(١)]. وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾[(٢)]. وقال جل وعلا: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[(٣)].

وإذا ضل العبد في هذا الأصل وقع في البدعة ولم تصح عبادته قال ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[(٤)]. وقال ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[(٥)].

قال ابن تيمية: «وهدى الله المؤمنين المخلصين لله، أهل الصراط المستقيم، الذين عرفوا الحق واتبعوه، فلم يكونوا من المغضوب عليهم ولا الضالين، فأخلصوا دينهم لله، وأسلموا وجوههم لله، وأنابوا إلى ربهم وأحبوه ورجوه، وخافوه، وسألوه، ورغبوا إليه وفوضوا أمرهم عليه، وتوكلوا عليه، وأطاعوا رسله، وعزروهم، ووقروهم، وأحبوهم، ووالوهم، واتبعوهم، واقتفوا آثارهم، واهتدوا بمنارهم، وذلك هو دين الإسلام الذي بعث الله به الأولين والآخرين من الرسل»[(٦)].

هذه القاعدة تَرُدّ على القبوريين الذين توجهوا إلى القبور والأضرحة والأحجار والآثار بالعبادة؛ من دعاء وذبح ونذر وطواف وسائر القرب، وأنزلوا بهم الحاجات، فصرفوا لهم ألوانًا من العبادات لا تكون إلا لله تعالى. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ ۚ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿١٤﴾﴾[(٧)].

يقول ابن تيمية: «فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين

---

(١) سورة الحشر، آية: ٧.
(٢) سورة النور، آية: ٥٢.
(٣) سورة آل عمران، آية: ٣١.
(٤) رواه البخاري، ح(٢٥٥٠) (٢/ ٩٥٩)، ومسلم (٣/ ١٣٤٣)
(٥) رواه مسلم في ك: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة، ح١٧١٨(٣/ ١٣٤٣)
(٦) العبودية، ابن تيمية ص (١٠٣).
(٧) سورة الرعد، آية: ١٤.

الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد، ولا يدعو، ولا يستغيث، ولا يتوكل إلا على الله؛ وأن من عبد ملكًا مقربًا، أو نبيًا مرسلاً، أو دعاه، أو استغاث به فهو مشرك. فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل: يا جبرائيل! أو يا ميكائيل! أو يا إبراهيم! أو يا موسى! أو يا رسول الله! اغفر لي، أو ارحمني، أو ارزقني، أو انصرني، أو أغثني، أو أجرني من عدوي، أو نحو ذلك؛ بل هذا كله من خصائص الإلهية»[١].

كذلك فإن هذه القاعدة تبطل بعض شبه القبوريين ـ الذين يتوجهون بألوانٍ من العبادات والقرب إلى القبور ـ ومن هذه الشبه: أنهم يقولون: إنما نتوجه لهذه القبور بالدعاء والعبادة ليشفعوا لنا عند الله تعالى كما حكى الله تعالى فعلهم في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾[٢]. فهم يرون أن الله تعالى عظيم جليل ينبغي أن يكون التقرب إليه بواسطة. إذ التوجه إليه بالعبادة والقرب مباشرة يخض من جنابه الرفيع[٣].

فهذه القاعدة تدفع هذا الشبهة وتبطلها، فإن الله جل وعلا لا يعبد إلا بما شرع رسول الله ﷺ ولم يشرع هذه الطريقة في عبادته والتقرب إليه، يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله: «فإن هذا لا يقال إذا كان ذلك بأمر المطاع، بل إذا أذن للناس في التقرب منه، ودخول داره لم يكن ذلك سوء أدب عليه ولا غضًا منه، فهذا إنكار على من تعبده بغير ما شرع، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ ﴾[٤]. وقال تعالى: ﴿ أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾[٥]»[٦].

ومما تدفع به هذه الشبهة أن يقال: إن الذي لا يتقرب إليه إلا بواسطة وحجاب،

---

(١) الفتاوى (٣/ ٢٧٢).
(٢) سورة الزمر، آية:٣.
(٣) مجموعة الرسائل، ابن تيمية (٤/ ٢٣٦).
(٤) سورة الأحزاب، الآيتين: ٤٥ـ ٤٦.
(٥) سورة الشورى، آية: ٢١.
(٦) مجموعة الرسائل والمسائل، (٤/ ٢٣٧).

إما أن يكون قادرًا على سماع كلام الداعين له قادرًا على قضاء حوائجهم، وإما لا يكون قادرًا. والله موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفًا بأنه يسمع كلامهم ويقضي حوائجهم بدون واسطة[1].

فإن قال قائل: نحن نسلّم بكمال الله وأنه قادر على قضاء حوائجهم وسماع كلامهم بدون واسطة، لكن في ذلك غض من جنابه الرفيع. قال ابن تيمية: «فقول القائل إن هذا غض منه إنما يكون فيمن يمكن الخلق أن يضروه، ويفتقر في نفعه إليهم، فأما مع كمال قدرته واستغنائه عنهم وأمنه أن يؤذوه، فليس تقربهم إليه غضًا منه؛ بل إذا كان اثنان أحدهما يقرب إليه الضعفاء إحسانًا إليهم ولا يخاف منهم. والآخر لا يفعل ذلك إما خوفًا وإما كبرًا وإما غير ذلك كان الأول أكمل من الثاني»[2]

القاعدة رقم (٦)

[كل مخلوق فقير محتاج إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضره، ولا يتحقق ذلك إلا بأمرين: المقصود والموصل، ولا مقصود ولا موصل إلا الله][3]

الشرح: لشرح هذه القاعدة وبيان معناها لابد من ذكر مقدمة أبين فيها ما يلي:

أن المنفعة للحي هي من جنس النعيم واللذة، والمضرة له من جنس الألم والعذاب، ولحصول المنفعة ودفع المضرة فلابد من أربعة أمور:

- أمر محبوب من جنس النعيم واللذة، مطلوب الوجود.
- الوسيلة إلى حصول هذا الأمر المحبوب.
- أمر مكروه من جنس الألم والعذاب، مطلوب العدم.
- الوسيلة إلى دفع هذا الأمر المكروه[4].

---

(١) المصدر نفسه..

(٢) المرجع السابق (٤/ ٢٣٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢١).

(٤) انظر: المرجع السابق (١/ ٢١).

وبعد هذه المقدمة: فإن معنى القاعدة يتبين من وجوه:

أولاها : أن الله تعالى هو المدعو المقصود في تحقيق هذه الأمور الأربعة ؛ فهو تعالى محبوب في ذاته ، ومعين في حصول كل خير للنفس في الدنيا والآخرة . ويدعى جل وعلا في الوصول إلى ذلك ، وما سوى الله جل وعلا فهو مكروه مبغض ، وهو تعالى المدعو المعين على دفع كل ما يكره الإنسان . كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾[1] . وقال جل وعلا: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾[2] . وقال سبحانه: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[3] .

الثاني : أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته وحده لا شريك له ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝﴾[4] . فبذكره تطمئن قلوبهم ؛ فلا نجاة ولا سعادة لهم في الدنيا والآخرة إلا بتحقيق التوحيد له جل وعلا ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ۝﴾[5] . وحاجتهم إلى عبادته حاجة عظيمة ، لا يشبهها شيء في الوجود فتقاس به ؛ إذ هم محتاجون للرب الكريم في كل لحظة ، فحياتهم ورزقهم وحركاتهم بل وأنفسهم منّةً وعطاءً منه قال ابن تيمية: «وحاجتهم إليه في عبادتهم إياه وتألههم كحاجتهم ، وأعظم في خلقه لهم وربوبيته إياهم ، فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم ، وبذلك يصيرون عاملين متحركين ، ولا صلاح لهم ولا فلاح ، ولا نعيم ولا لذة بدون ذلك بحال»[6] .

كذلك فإن عبادة الله وحده لا شريك له حق له تعالى على العبيد كما جاء في حديث معاذ[7] قال ﷺ: «**أتدري ما حق الله على عباده؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم.**

---

(١) سورة الفاتحة ، آية: ٥ .
(٢) سورة هود ، آية: ١٢٣ .
(٣) سورة هود ، آية: ٨٨ .
(٤) سورة الذاريات ، آية: ٥٦ .
(٥) سورة طه ، آية: ١٢٤ .
(٦) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣)
(٧) هو الصحابي الجليل معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الخزرجي الأنصاري ، كان من علماء الصحابة الكبار ، أرسله النبي ﷺ لليمن وعاد من اليمن بعد وفاة النبي ﷺ ، ومات في طاعون عمواس . انظر: أسد الغابة (٤/ ١٤٢) .

قال: حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا. ثم قال: أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: حقهم أن لا يعذبهم»[١] .

قال ابن تيمية: «واعلم أن هذا الوجه مبني على أصلين:

أحدهما: على أن نفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته، وصلاحه وقوامه كما عليه أهل الإيمان، وكما دل عليه القرآن . . .

الأصل الثاني: النعيم في الدار الآخرة أيضًا مثل النظر إليه»[٢] . وهو أعظم نعيم أهل الجنة لأن اللذة تتبع الشعور بالمحبوب ولا شيء أحب إليهم من الله تعالى .

كما جاء في الحديث: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناديًا يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه. فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟! قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه سبحانه فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه وهو الزيادة**»[٣] .

وفي هذا إشارة أنهم رغم تنعمهم في الجنة بألوان النعيم إلا أن الأنس بالله ولذة النظر إلى وجهه الكريم أعظم النعيم، فالنعيم التام للمخلوقين في حظهم من الخالق سبحانه .

الثالث : أن المخلوقين ليس عندهم للعبد نفع، ولا ضر، ولا خير، ولا شر؛ فالمخلوق الذي يدعى ويرجى هو في حاجة إلى الله تعالى في كل أموره، وإذا كان هناك نفع للمخلوق أو ضر فهو بإذن الله تعالى كما جاء في حديث ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «**واعلم أن الخلق لو أرادوا أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك...**»[٤] .

وإذا علم العبد أن كل الخير والنفع، ودفع الضر والشر بيد الله تعالى قاده هذا إلى

---

(١) رواه البخاري في ك: التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى التوحيد ح(٦٩٣٨) (٦/ ٦٨٥) .

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥-٢٦)

(٣) رواه مسلم في ك: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم (١/ ١٦٣) .

(٤) رواه الترمذي في ك: صفة القيامة والرقائق والوقع، ح(٢٥١٧) (٤/ ٦٦٧)، والحاكم في المستدرك، ك: معرفة الصحابة، باب: ذكر ابن عباس (٣/ ٦٢٣)، وصححه الألباني، صحيح الجامع ح(٧٩٥٧) .

التوكل عليه، والإنابة إليه والاستعانة به، ودعاءه وحده لا شريك له، ويقتضي كذلك محبته. قال الإمام ابن تيمية بعد أن ذكر هذا الوجه: «والقرآن مملوء من ذكر حاجة العباد إلى الله دون ما سواه ومن ذكر نعمائه عليهم، ومن ذكر ما وعدهم في الآخرة، من صنوف النعيم واللذات، وليس عند المخلوق شيء من هذا، فهذا الوجه يحقق التوكل على الله والشكر له ومحبته على إحسانه»[(١)].

قال تعالى: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾[(٢)]. وقال جل وعلا: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[(٣)]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[(٤)].

الوجه الرابع: قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ :«أن تعلق العبد بما سوى الله مضرة عليه إذا أخذ منه القدر الزائد على حاجته في عباده الله»[(٥)].

فمن أحب شيئًا لغير الله عاد عليه هذا الحب بالمضرة، لتعلقه به وبجعله في ألم وعذاب كل ما طرأ على هذا المحبوب شيء؛ فإن كان مالاً شقي بزيادته ونقصه وتلف بعضه أو كله، وإن كان زوجةً أو ولدًا تألم لمفارقته أو سوء عشرته، فالعبد لا سعادة له ولا فلاح إلا بمحبة الله وفي الله. قال ابن تيمية رحمة الله عليه: «وكل من أحب شيئًا دون الله لغير الله فإن مضرته أكثر من نفعه، فصارت المخلوقات وبالاً عليه، إلا ما كان لله وفي الله؛ فإنه كمال وجمال للعبد، وهذا ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «**الدنيا معلونة معلون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه**»[(٦)]»[(٧)].

الوجه الخامس: أن العبد إذا علّق رجاءه بالمخلوق واعتمد عليه فإنه يخذله من تلك

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨)
(٢) سورة فاطر، آية: ١٥ .
(٣) سورةالنحل، آية: ١٨ .
(٤) سورة النحل، آية: ٥٣ .
(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨).
(٦) رواه الترمذي في ك: الزهد، باب: منه، (٤/ ٥٦١)، وابن ماجه في ك: الزهد، باب: مثل الدنيا (٢/ ١٠٧٧)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١٦٠٩).
(٧) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨).

الجهة ، فما توكل عبد على مخلوق واستنصر به من دون الله إلا خاب رجاؤه . قال تعالى: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾ ﴾[(١)] .

الوجه السادس : أن الله تعالى كريم جواد محسن تفضل على العبد بالنعم ودفع النقم لا يريد من وراء ذلك شيء فهو الغني الحميد ، أما المخلوقين فإنهم ما يقدمون للعبد من نفع أو دفع ضر إلا ويريدوا من وراء ذلك شيئًا ـ من حظوظ الدنيا ـ إن لم يكون ذلك لله ، فمن أحب إنسان لشجاعته أو لكرمه أو لجماله الباطن أو الظاهر ؛ فإنه يريد أن ينال حظه من تلك المحبة فالمخلوق لا يقصد إلا منفعة نفسه ولو في ذلك مضرة عليك ، قال ابن تيمية رحمه الله: «إذا تبين هذا ظهر أن المخلوق لا يقصد منفعتك بالقصد الأول ؛ بل إنما قصد منفعته بك ، وإن كان ذلك قد يكون عليك فيه ضرر إذا لم يراع العدل ، فإذا دعوته فقد دعوت من ضره أقرب من نفعه»[(٢)] .

وأكثر الناس يطلبون حاجاتهم بك ولو في ذلك ضررًا عليك . وأنت لو أصابك مضرة فلا يدفعونها عنك إلا بإذن الله إن قدروا على ذلك ، ويقصدون في دفعها مصلحة لهم كما جاء في الحديث: «**واعلم أن الأمة لو أرادوا أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك**»[(٣)] .

وهذه القاعدة العظيمة يستفاد منها في الرد على المشركين والوثنيين الذين يستغيثون بالمخلوقين ، من أموات وأحجار وأشجار ويدعونهم في قضاء حوائجهم من دون الله جل وعلا ، قال تعالى: ﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ ۖ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ ۚ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿١٤﴾ ﴾[(٤)] . وهؤلاء الذين يدعونهم من دون الله هم فقراء ضعفاء في حاجة إلى الله جل وعلا قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ

---

(١) سورة مريم ، آية: ٨١ـ٨٢ .

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٣١) .

(٣) تقدم تخريجه ص(٨٠) .

(٤) سورة الرعد ، آية: ١٤ .

تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ ﴾[١]. فلا توجهوا بدعائهم وعباداتهم وقضاء حوائجهم إلى الله تعالى الغني الحميد. قال تعالى: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾[٢].

يقول الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى: «إن المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ كانوا يدعون الصالحين مثل: الملائكة وعيسى وعزير وغيرهم من الأولياء؛ فكفروا بهذا مع إقرارهم بأن الله هو الخالق الرازق المدبر، وإذا عرفت هذا عرفت معنى لا إله إلا الله، وعرفت أن من نخا نبيًا أو ملكًا، أو ندبه، أو استغاث به، فقد خرج من الإسلام، وهذا هو الكفر الذي قاتلهم عليه رسول الله ﷺ»[٣].

فهؤلاء الذين يدعون الأموات ويستغيثون بهم يرتكبون الشرك الأكبر. يقول الشيخ حمد بن ناصر بن معمر[٤]: «من دعا ميتًا أو غائبًا فقال: يا سيدي فلان، أغثني، أو انصرني، أو ارحمني، أو اكشف عني شدتي، ونحو ذلك فهو كافر مشرك يستتاب وإلا قتل. وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، فإن هذا هو شرك المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ، فإنهم لم يكونوا يقولون: أنها تخلق، وترزق، وتدبر أمر من دعاها؛ بل كانوا يعلمون أن ذلك لله وحده، كما حكاه عنهم في غير موضع في كتابه، وإنما كانوا يفعلون عندها ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم من دعائها والاستغاثة بها»[١].

فلابد أن يمتلأ قلب العبد بأنه فقير محتاج إلى الله تعالى، وأن الله جل وعلا هو الغني وكل ما يسعى إليه العبد ويحتاجه بيده، وأن المخلوقين لا يملكون من ذلك شيء، فوجب أن يخلص له العبادة ويتوجه إليه بالسؤال.

---

(١) سورة الحج، آية: ٧٣.

(٢) سورة فاطر، آية: ١٥.

(٣) مجموعة التوحيد ص (٨٥).

(٤) هو حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر التميمي من دعاة التوحيد في بداية الدعوة السلفية، ولد ونشأ في العيينة، أرسله الإمام عبد العزيز بن سعود إلى مكة لمناظرة علمائها، فظهر عليهم، مات بمكة سنة ١٢٥٥هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢٧٣).

قاعدة رقم (٧)

[من عدل بالله غيره في شيء من خصائصه فهو مشرك][٢]

الشرح : هذه القاعدة العظيمة يبين فيها ابن تيمية رحمه الله تعالى أن لله تعالى خصائص يختص بها لا يشاركه فيها غيره من المخلوقين، وقد ضرب لذلك أمثلة كثيرة فقال: «وأخص وصف الرب ليس هو صفة واحدة بل علمه بكل شيء من خصائصه، وقدرته على كل شيء من خصائصه، وخلقه لكل شيء من خصائصه»[٣] .

يتبين من هذا أن الذي تنال قدرته كل شيء والخالق لكل شيء هو الإله المعبود الله رب العالمين، ولا أحد من المخلوقين يتصف بذلك، ومن اعتقد في المخلوق شيئًا من ذلك جانب الصواب، وأشرك بالله تعالى. يقول ابن تيمية رحمه الله: «ولهذا لما كان وجوب الوجوب من خصائص رب العالمين، والغني عن الغير من خصائص رب العالمين، كان الاستقلال بالفعل من خصائص رب العالمين، وكان التنزه عن شريك في الفعل والمفعول من خصائص رب العالمين، فليس في المخلوقات ما هو مستقل بشيء من المفعولات، وليس فيها ما هو وحده علة قائمة، وليس فيها ما هو مستغني عن الشريك في شيء من المفعولات؛ بل لا يكون في العالم شيء موجود عن بعض الأسباب إلا بمشاركة سبب آخر له . . .فما من مخلوق إلا له شريك وند . والرب سبحانه وحده لا شريك له، ولا نِد؛ بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن .

ولهذا لا يستحق غيره أن يسمى خالقًا، ولا ربًا مطلقًا، ونحو ذلك؛ لإن ذلك يقتضي الاستقلال والانفراد بالمفعول المصنوع، وليس ذلك إلا لله وحده»[٤] .

ومن المعلوم أن الاستقلال بالفعل والتنزه عن الشريك في الفعل والمفعول، من خصائص الإله المعبود الله رب العالمين، فإن غير الله لا يمكن أن يفعل شيئًا إلا بمشاركة

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٥٩٦) .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٠٤، ٢/ ٣٥، ١٣/ ١٩)، ودرء التعارض (١٠/ ٢٧٩) .

(٣) الرد على البكري لابن تيمية (١/ ٣١٥)، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥) .

شيء آخر له، كما أنه ليس في العالم سببٌ إلا وله مانع يمنعه من الفعل، فكل فاعل أو مدبر من المخلوقين له شريك كالشرط، وله معارض وضد، ولذلك قال تعالى: ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾[١]. والزوج يراد به النظير المماثل فثبت أن لكل مخلوق ندًا وشريكًا، إلا الله لا نِد له ولا شريك[٢].

وابن تيمية رحمه الله تعالى يخالف كلاً من المعتزلة في جعلهم أخص وصف لله تعالى «القِدم»، والفلاسفة الذين جعلوا أخص وصف للرب «واجب الوجود»، والأشاعرة في قولهم: إن أخص وصف لله تعالى «القدرة على الاختراع». فيقول مبينًا ومستدركًا عليهم هذا الحصر: «والتحقيق أن كل وصف من هذه الأوصاف فهو من خواصه. ومن خواصه أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه الله الذي لا إله إلا هو، وأنه الرحمن الرحيم، وكل اسم لا يسمى به غيره؛ كالله، والقديم الأزلي، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، ونحو ذلك فمعناه من خصائصه.

والاسم الذي يسمى به غيره وهو عند الإطلاق ينصرف إليه؛ كالملك، والعزيز، والحليم ـ يختص بكماله وإطلاقه، فلا يشركه في ذلك غيره.

والاسم الذي يسمى به غيره ولا ينصرف إطلاقه؛ الموجود، والمتكلم، والمريد، يختص أيضًا بكماله، وإن لم يختص بإطلاقه»[٣].

إن هذه القاعدة العظيمة ترد على الوثنيين القبوريين الذين يصرفون شيئًا من خصائص الله جل وعلا لمعبوداتهم من الأموات وغيرهم، فيتوكلون عليهم ويخافون منهم خوف العبادة، ويحجون إلى قبورهم، فإن ذلك من الشرك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله تعالى عليه: «ويدخل في العبادة جميع خصائص الرب، فلا يتقى غيره ولا يخاف غيره، ولا يتوكل على غيره ولا يدعى غيره، ولا يصلى لغيره، ولا يصام لغيره، ولا يتصدق إلا له، ولا يحج إلا إلى بيته. قال تعالى:

---

(١) سورة الذاريات، آية: ٤٩.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٨١).

(٣) درء التعارض (١٠/ ٢٧٩ـ ٢٨٠).

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾[١]. فجعل الطاعة لله والرسول وجعل الخشية لله وحده. وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾[٢]. فجعل الإيتاء لله والرسول كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾[٣]. وجعل التوكل والرغبة إلى الله وحده»[٤].

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ[٥]: «إن الاستمداد بالأصوات والغائبين هو الشرك الأكبر لا يغفره الله، فإن الاستمداد عبادة والعبادة لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله، وذلك أن الاستمداد نتيجة الاعتماد، والاعتماد هو معنى التوكل الذي من خصائص الإلهية»[٦].

ومن تطبيقات هذه القاعدة ما يُقترف عند القبور والأضرحة والمشاهد من قوادح عظيمة، تقدح في التوحيد وتهدم أصوله. يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى ذاكرًا بعض هذه الصور: «وقد ينذر لهم أو يأتي بقربان بلا نذر، ويتقربون به إلى الله من الصدقات والضحايا، وكما يهدون إلى مكة أنواع الهدي، ومنهم من يجعل لصاحب القبر نصيبًا من ماله أو بعض ماله، أو يجعل ولده له كما كان المشركون يفعلون بآلهتهم.

ومنهم من يسيب لهم السوائب[٧] فلا يذبح ولا يركب ما يسيب لهم من بقر

---

(١) سورةالنور، آية: ٥٢.

(٢) سورة التوبة، آية: ٥٩.

(٣) سورة الحشر، آية: ٧.

(٤) الإخنائية لابن تيمية ص(٢٧٧).

(٥) هو الشيخ عبد الرحمن بن حسن، ولد في الدرعية سنة ١١٩٣هـ، درس على كبار علماء نجد، وولي القضاء، نقل إلى مصر، ودرس على علمائها، ثم عاد إلى نجد حين طلبه تركي بن عبد الله، له عدة مؤلفات منها: «فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد»، توفي في الرياض، انظر: علماء نجد خلال ستة قرون، للبسام (١/ ٥٦)، مكتبة النهضة الحديثة، ط١، ١٣٩٨هـ.

(٦) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٣٧٥)، دعاوى المناوئين (٣٦١).

(٧) السوائب جمع سائبة وهي المهملة فلا ينتفع بظهرها ولا تمنع من كلأ. انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٤٧).

وغيرها، كما كان المشركون يسيبون لطواغيتهم، فهذا صنف. وصنف ثان يحجون إلى قبورهم لما عندهم من المحبة للميت والشوق إليه أو التعظيم والخضوع له، فيجعلون السفر إلى قبره أو إلى صورته الممثلة تقوم مقام السفر إلى نفسه لو كان حيًا، ويجدون بذلك أنسًا في قلوبهم وطمأنينة وراحة»[(١)].

ويقول رحمه الله تعالى في موطن آخر: «ومعلوم أنه لو اتخذ قبره عيدًا، أو مسجدًا، أو وثنًا، وصار الناس يدعون ويتضرعون إليه ويسألونه ويتوكلون عليه، ويستغيثون به، وربما سجدوا له وطافوا به، وصاروا يحجون إليه، وهذه كلها من حقوق الله وحده لا يشركه فيها مخلوق»[(٢)].

وبذلك يبين رحمه الله تعالى أن الذين يدعون القبور ويتضرعون إليها ويستغيثون بها ويطوفون بها ويتوجهون لها بالنذر وغير ذلك من الأعمال إنما يصرفون لهم شيئًا من خصائص الله رب العالمين. فالإلهية بأن يعبد وحده ويتوجه إليه بالدعاء وحده، فإن ذلك من خصائصه تعالى. فالتوحيد الخالص أن لا يعبد ملكًا ولا نبيًا، ولا يصرف لهم ما لله تعالى وليس في ذلك انتقاصًا لهم، «فإذا قال القائل: لا يجوز التوكل إلا على الله وحده، ولا العبادة إلا لله وحده، ولا يتقى، ولا يخشى إلا الله وحده، لا الملائكة ولا الأنبياء، ولا غيرهم، كان هذا تحقيقًا للتوحيد، ولم يكن هذا سبًا لهم ولا تنقصًا بهم ولا عيبًا لهم، وإن كان فيه بيان نقص درجتهم عن درجة الربوبية؛ فنقص المخلوق عن الخالق من لوازم كل مخلوق. ويمتنع أن يكون المخلوق مثل الخالق، والملائكة والأنبياء كلهم عباد الله يعبدونه كما قال تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾﴾[(٣)(٤)]

---

(١) الإخنائية ص (٢٠١).
(٢) المرجع السابق (٢٧٨).
(٣) سورة المائدة، آية: ١٧٢.
(٤) الإخنائية ص (٤٨٨).

الفصل الثاني

اليهوديـــــة

سيكون التعريف باليهودية موجزًا لأن المقام لا يتسع للإسهاب، وبإذن الله سأتناول هذا الموجز العناصر التالية:

التعريف: هي ديانة بني إسرائيل المنحدرين من يعقوب عليه السلام، والذين أرسل الله إليهم نبيه موسى عليه السلام.

سبب تسميتهم باليهود: اليهودية نسبة إلى الإله (يهوه ـ الرب) وهو اسم الإله عند اليهود. أو نسبة إلى يهوذا، أحد أبناء يعقوب عليه السلام. وقيل: لقولهم ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾، أي: اتبعنا هداك[1].

نبذة تاريخية :لقد مرّ تاريخ اليهود الطويل بأحداث كثيرة لا يمكن إيرادها في هذه النبذة المختصرة.

ولعلنا نشير إلى بعض الأحداث الكبيرة، منذ أن قطن بنو إسرائيل مصر عند نبي الله يوسف عليه السلام ثم تعرضهم بعد ذلك للاضطهاد، من قبل عدو الله فرعون، فأكرمهم الله ببعثة نبي الله موسى عليهم السلام، ونجاتهم من فرعون ونصرهم عليه، وإغراق فرعون ومن معه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾[2]. وهذا في الفترة ما بين (١٥٨٤ و١١٤٤) قبل الميلاد[3].

ولا زال اليهود يحتفلون بذكر الخروج من مصر في عيد الفصح[4].

وبعد الاستيطان في أرض فلسطين ـ بعد أن مكثوا في «التيه» أربعين سنة ـ أخذت تسودهم الفوضى والتفكك والبعد عن تعاليم التوراة؛ بل والوقوع في الفحش والشرك.

---

(١) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان (١/ ٤٩٥).

(٢) سورة البقرة، آية: ٤٩.

(٣) اليهودية عرض تاريخي ص (٢٩).

(٤) المرجع السابق، ص (٣٣)، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة، علي عبد الواحد ص(٧).

ثم جاء عصر القضاة الذين كان يسوسون بني إسرائيل وانتهى بهزيمة وتشريد من سكان الأرض الأصليين . وذلك سنة (١١٥٠) قبل الميلاد .

وتفيد المصادر العبرية أن بعد ذلك جاء عصر الملوك وتمت إقامة الدولة الإسرائيلية وعاصمتها «أرشليم» بقيادة داود عليه السلام ، وذلك سنة (١٠١٢ـ ٩٧٢ ق.م) وهذا هو العصر الذهبي بالنسبة لليهود .

وبعد عهد سليمان عليه السلام انقسمت المملكة التي أسسها داود إلى دولتين: مملكة يهوذا في الجنوب وعاصمتها «أرشليم» ، وإسرائيل وعاصمتها «السامرة» ، واستمر هذا الانقسام حتى سقطت دولة الشمال على يد الأشوريين (٧٢١ ق . م) .

ثم سقطت مملكة يهوذا على يد البابليين سنة (٥٩٧ ق.م) ؛ لكنهم نصبوا زيديقا حاكمًا على اليهود الذي نقض عهده مع البابليين فعادوا وأخذوا ملك يهوذا وزوجته و(٧٠٠٠) من جنده أسرى ، وهذا هو الأسر البابلي الأول سنة (٥٨٨ ق.م)(١) .

ثم ثارت «أرشليم» مرة أخرى فعاد البابليون إلى حصار «أرشليم» التي سقطت بعد سنة ونصف ، وذلك سنة (٥٨٦ق.م) فأسر من اليهود خمسون ألفًا ، وهذا هو الأسر البابلي الثاني .

ولما قضى الفرس على الكلدانيين عاد اليهود إلى فلسطين ، ثم جاء عصر الإسكندر المقدوني (٣٣٣ق.م) ، وكان يسود التسامح مع اليهود ؛ لكن عاد الاضطهاد إلى اليهود مرة أخرى (١٧٥ق.م) على يد حكام الأغريق .

لكن الحركات اليهودية عادت مرة أخرى وكتب لها الانتصار ، وذلك على يد المكابي سنة (١٦٥ق.م)(٢) .

وتأتي مرحلة جديدة لليهود بظهور نبي الله عيسى ابن مريم حيث انقسم اليهود إلى مؤيدين ، ومحاربين لدعوته ، انتهت بتدبير المكيدة لنبي الله الذي رفعه الله إليه .

---

(١) انظر: الأسفار المقدسة ص(٧ـ٨) .
(٢) اليهودية عرض تاريخي ص(٥٢) .

وقد تعرّض اليهود إلى ألوان من التعسف والاضطهاد، حيث ساد الصليب ـ العقيدة المحرفة ـ.

لكن بظهور الإسلام عادت لليهود حريتهم الدينية وظهرت لهم العديد من الدراسات والفلسفات[١].

ثم جاءت الصهيونية السياسية بقيادة «هرتزل» (١٨٦٠ـ ١٩٠٤م)، التي ساهمت في قيام دولة إسرائيل بدعم من الدولة البريطانية التي كانت تستعمر فلسطين[٢].

وهناك العديد من الأحداث لم نستطع الإحاطة بها؛ إذا لا يتسع المقام لذلك.

الفرق اليهودية: ترتبط نشأة الفرق اليهودية بعاملين رئيسين هما:

الأول:خضوع اليهود للهيمنة والاضطهاد الأجنبي عبر تاريخهم الطويل.

الثاني: التأثر بالثقافات الأجنبية المختلفة التي كانت تتزامن مع السيطرة الأجنبية.

وإليك أهم الفرق اليهودية:

١ــ الفريسيون[٣]: أي: الذين اعتزلوا غيره. ويرون أنفسهم أكثر الجماعات اليهودية التزامًا بالتوراة، فيعتقدون البعث الجسماني.

٢ــ الصدوقيون[٤]:وهم يمثلون الطبقات الأرستقراطية؛ فانحصرت تعاليمهم في النخبة الغنية .ومن عقائده:

ـ إنكار البعث الجسماني، وإنكار الملائكة والأرواح.

ـ رفض العمل بالتلمود، ورفض كل أمر لم يثبت بنص.

٣ــ الأسينيون:عُرف عنهم اهتمامهم بالطب الروحاني وكراهيتهم للمال والأغنياء وحب الزهد، وكذلك فإن حياتهم اليومية كانت تخضع لقواعد عامة صارمة لا

---

(١) المرجع السابق ص (٦٢)، وانظر: الأسفار المقدسة ص(٩).

(٢) اليهودية عرض تاريخي ص (٦٨)، وانظر: ملف إسرائيل، روجيه جارودي، ص(٨)، دار الشروق، ط٣، ١٤٠٥هـ.

(٣) اليهودية عرض تاريخي ص (١٠٠)، والأسفار المقدسة، علي عبد الواحد ص(٦٣).

(٤) اليهودية عرض تاريخي ص(١٠٢)، والأسفار المقدسة، ص(٦٤).

مهاونة فيها ، وذلك من حيث الصلاة والطهارة والاجتماع والأدعية وغير ذلك[(١)] .

٤ـ **الغيوريون**: حركة ثورية أسسها يهودا الجليلي ضد الرومان ، وخاصة «قورينوس» عام (٦ ـ ٧م) . فدعا إلى حمل السلاح والتمرد على السلطات الرومانية الوثنية[(٢)] .

٥ـ **السامريون**: فرقة تشكلت بعد سقوط «السامرة» (٧٢١ق .م) على يد الأشوريين . ولهم توراة خاصة بهم مدونة بالعبرية بأحرف عبرية[(٣)] .

كتب اليهود :لقد استغرق جمع وتدوين محتويات العهد القديم فترة زمنية تربو على الألف سنة من (٢٠٠ق .م) إلى عام (١٠٠٠م) ، وهي على النحو التالي:

أولاً : العهد القديم (تناخ) :وهو مأخوذ من أول حرف من أسماء الأقسام الثلاثة: التوراة ، والأنبياء ، ثم الكتب والصحف . وتفصيل أسفارها كما يلي:

(أ) **التوراة، وتضم خمسة أسفار**:

١ـ سفر التكوين: وفيه ذكر خلق العالم وقصة آدم .

٢ـ سفر الخروج ، أي: خروج اليهود من مصر .

٣ـ سفر اللاويين ، أي: الأخبار ، وفيه أحكام الطهارة وما يجوز أكله . . .

٤ـ سفر العدد ، وفيه بعض الشرائع وكذلك أخبار موسى وقومه في أرض التيه .

٥ـ سفر التثنية ، أي: إعادة الناموس .

(ب) **أسفار الأنبياء، وتضم واحدًا وعشرين سفرًا** :منها ستة تعرف بأسفار الأنبياء الأولين .

(ج) **الكتب والصحف**: ويُعنى بالحِكم والأمثال والمزامير والأخبار التاريخية الخاصة باليهود بعد خراب الهيكل .

---

(١) اليهودية عرض تاريخي ص(١٥٠) .

(٢) المرجع السابق ص (١٠٨ـ ١٠٩) .

(٣) الأسفار المقدسة ص(٦٦) ، واليهودية عرض تاريخي ص(١١٠) .

وقد بين القرآن الكريم أن هذه الكتب محّرفة كما دلت على ذلك الدراسات النقدية لهذه الأسفار[١] .

ثانيًا : **التلمود** :وهو عبارة عن مجموعة الشرائع المدنية والاجتماعية اليهودية المتوارثة . ويتكون من:

١ـ المشنا : أي: التثنية أو الإعادة . ويشكل الجزء الأول من التلمود ، وهو بمثابة المتن .

٢ـ الجيمار: أي: الإتمام: وتمثل: الشرح والتفسير[٢] .

العقيدة اليهودية :

أولاً : **اعتقادهم في الله تعالى**: يقر اليهود بتوحيد الربوبية وأن الله هو خالق هذا الكون ؛ لكنهم لديهم خلل وانحراف في هذا التوحيد فتارة ينسبون بعض التصرفات في هذا الكون إلى القمر والكواكب ، وتارة ينسبون إلى الله تعالى الضعف ، والنوم ، والحزن تعالى الله وتقدس عما يقول الظالمون[٣] .

كما قد صرحت نصوص عديدة بالإقرار بتوحيد الأولهية نجد كثيرًا من العبادات تجعل إلهًا لهم دون الخلق أجمعين[٤] .

كذلك فإن اليهود لديهم انحراف في هذا التوحيد من حيث التعلق بالأصنام وعبادة الأوثان ، تأثرًا بالأمم الأخرى[٥] .

أما توحيد الأسماء والصفات فإن المتأمل لكثيرٍ من النصوص يتبين أنهم يصفون الله بصفات تليق بجلاه ؛ كالوحدانية ، والحياة ، والأزلية ، وأنه لا يشبه أحدًا من خلقه ،

---

(١) اليهودية عرض تاريخي ص (٧١ـ ٨١) ، وانظر: الأسفار المقدسة ص(٢٤) .

(٢) اليهودية عرض تاريخي ص(٨٣ـ٨٦) .

(٣) انظر: الكتاب المقدس ، سفر التكوين ٢: ٢- ٣ . وجهود الإمامين ابن تيمية ، وابن قيم الجوزية في دحض مفتريات اليهود ، د.سميرة بناني ص (٩١ـ ٩٣) .

(٤) انظر: سفر الخروج ٣: ١٥ ، ١٨ .

(٥) انظر: سفر القضاة ٣: ٥- ٨ . وجهود الإمامين ص (١٠٣) .

والعلم ، والقدرة ، والكمال[١] . . .

كما نجد أنهم في نصوص كثيرة يصفون الله بصفات لا تليق بكماله جل وعلا ؛ كالفقر ، والزوجة ، والبخل ، بل واللهو ، واللعب ، والحزن[٢] تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا .

ثانيًا : الإيمان بالملائكة :

يقر اليهود بوجود الملائكة ، لكنهم يصفونهم ببعض الصفات التي لا تليق بهم . فمن ذلك يعتقدون أنهم يأكلون ، وأن بعضهم أشرار . وقد بين القرآن عداوة اليهود لجبريل عليه السلام . قال تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾[٣] .

الإيمان بالأنبياء والرسل عند اليهود: تتناقض عقيدة اليهود في الأنبياء والرسل ؛ فبعض النصوص تصفهم بأحسن الصفات التي تليق بهم[٤] ، بينما نجد نصوص تصفهم بصفات لا تليق بهم من الشرك ، والظلم ، والاعتداء على الآخرين كما هو الحال في حق نبي الله سليمان عليه السلام[٥] .

الإيمان باليوم الآخر عند اليهود : لم يرد في كتبهم ذكر صريح عن البعث والخلود والثواب والعقاب الأخروي إلا إشارات بسيطة ؛ فالثواب إنما يتم في الدنيا نصرًا وتأييدًا ، والعقاب هو الخسران والذل والاستبعاد[٦] .

ولليهود عقائد أخرى في التابوت ، والمذبح ، والقرابين ، والهيكل وغير ذلك لا يتسع المقام لشرحها[٧] .

---

(١) انظر: سفر التكوين ٢١: ٣٣ ، والمزامير: ٩: ٣ ، ١٣٩: ١- ١٦ .
(٢) سفر التكوين ٥:٦-٧ . وجهود الإمامين ص (١٢١ـ ١٢٣) .
(٣) سورة البقرة ، آية: ٩٨ .
(٤) انظر: سفر التكوين ٧: ١ ، ١٨: ٢٥ .
(٥) انظر: الملوك الأول ١١: ٤- ٧ .
(٦) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان ص (٥٠٢) .
(٧) انظر: الموسوعة الميسرة ص (٥٠٢) .

القواعد في الرد على اليهود

القاعدة رقم (٨)

[دين الأنبياء كلهم الإسلام][١]

الشرح : هذه القاعدة تقرر أن الرسالات جميعًا متفقة في أصول الاعتقاد وإن كانت تختلف في الشرائع ؛ فكل الرسل جاءوا بعبادة الله وحده ونبذ الشرك . والأدلة على ذلك كثيرة: قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[٢] ، وقال تعالى﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾[٣] ، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾[٤] .

ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**الأنبياء إخوة من علاّت وأمهاتهم شتى ودينهم واحد**»[٥] .

قال ابن تيمية رحمه الله: «فهذا دين الأولين والآخرين من الأنبياء وأتباعهم هو دين الإسلام ، وهو عبادة الله وحده لا شريك له ، وعبادته تعالى في كل زمان ومكان بطاعة رسله عليهم السلام»[٦] .

ففي التوراة أن موسى عليه السلام نهى بني إسرائيل عن دعاء الأموات[٧] وغير

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٨٠) ، ومنهاج السنة (٤/ ٢٦٥) . وانظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٧ ، ١١/ ٢٢٠ ، ٣٥/ ٣٦٤) ، والجواب الصحيح (١/ ٨١ ، ٢/ ١٢٨ ، ٣/ ١٣١ ، ٦/ ٥٢٢) .

(٢) سورة النحل ، آية: ٣٦ .

(٣) سورة الشورى ، آية: ١٣ .

(٤) سورة الأنبياء ، آية: ٢٥ .

(٥) رواه البخاري ، ح٣٢٥٨ ، (٣/ ١٢٧٠) ، ومسلم ح٢٣٦٥ ، (٤/ ١٨٣٧) .

(٦) الجواب الصحيح (١/ ٨٣) .

(٧) لم أقف على نص في الكتاب المقدس بهذا المعنى ، ولعل النسخة التي في عهد ابن تيمية تختلف عن النسخة الموجودة اليوم نتيجة التحريف .

ذلك من الشرك وذكر أن ذلك من أسباب عقوبة الله لمن فعله، وذلك أن دين الأنبياء عليهم السلام واحد وإن تنوعت شرائعهم»(١).

جاء في سفر الملوك أن موسى قال: «اسمع يا سرائيل الرب إلهنا رب واحد»(٢).

وفي نص آخر: «لا تسيروا وراء آلهة أخرى من آلهة الأمم التي حولكم، لأن الرب إلهكم إله غيور في وسطكم لئلا يحمى غضب الرب إلهكم عليكم فيبيدكم عن وجه الأرض»(٣).

وهذه القاعدة ترد على انحرافات اليهود في عقيدة التوحيد إذ أن أنبياء الله ومنهم موسى كلهم على دين الإسلام كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾(٤).

لكن اليهود انحرفوا عن هذه العقيدة الصحيحة، وقد بين القرآن شيئًا من ذلك قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾(٥).

وقال تعالى: ﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ (١٣٨) إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ (١٣٩) ﴾(٦).

وكتبهم المحرفة خير شاهد على ذلك وإليك بعضًا منها على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر:

١ـ نسبة الخطأ والإعياء والتعب إلى الله سبحانه وتعالى: جاء في سفر التكوين: «وفرغ الله في اليوم السابع من جميع عمله الذي عمله وبارك الله اليوم السابع وقدّسه لأنه

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٧).
(٢) تثنية: ٦ـ ٤.
(٣) الملوك: ٢: ١ـ ٤
(٤) سورة آل عمران، آية: ١٩.
(٥) سورة المائدة، آية: ٦٤.
(٦) سورة الأعراف، آية: ١٣٨، ١٣٩.

استراح من جميع عمله الذي عمل الله خالقًا»(١) .

ولا ريب في أن هذا افتراء على الله وهو من الانحراف العقدي الذي طال هذه الكتب . قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾(٢) . وقال تعالى عن نفسه: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾(٣) . فالله تعالى هو الخالق الإله المعبود الذي له صفات الكمال ومنزه عن صفات النقص والعيب ، وهذه العقيدة المنحرفة عند اليهود دليلٌ على جهلهم المفرط بما لله تعالى من صفات الكمال كما هو توحيد أنبياء الله تعالى .

٢ـ نسبة الولد لله تعالى:قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾(٤) .

وجاء في سفر التكوين: «وحدث لما ابتدأ الناس يكثرون على الأرض وولد لهم بنات أن أنبياء الله رأوا بنات الناس أنهن حسنات فاتخذوا لأنفسهم نساء من كل ما اختاروا . . . وبعد ذلك إذا دخل بنوالله على بنات الله ولدن لهم أولاد . هؤلاء هم الجبابرة»(٥) .

وهذا الذي تفتريه اليهود على الله تعالى من نسبة الولد له بهتان عظيم ، قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ ﴾(٦) . وقال تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ ﴾(٧) .

---

(١) سفر التكوين ٢: ٢ـ ٣ ص(٥) .
(٢) سورة ق ، آية: ٣٨ .
(٣) سورة الرحمن ، آية: ٢٩ .
(٤) سورة التوبة ، آية: ٩١ .
(٥) سفر التكوين ٦ـ ١ـ ٥ ص (١٠) .
(٦) سورة مريم ، آية: ٨٨ـ٩٣ .
(٧) سورة المؤمنون ، آية: ٩١ .

قال شيخ الإسلام: «وقد علم في الشاهد أن من يدبر الأشياء بمجرد كلمته ليس كالذي يحتاج إلى ان يتولد من الأشياء، فكيف يوصف بالتولد وهو سبحانه في جميع ما يقضيه إنما يقول له: كن فيكون»[١].

٣ـ عبادة غير الله تعالى: من الانحرافات ـ التي وقع فيها اليهود بعيدًا عن الدين الصحيح الذي جاء به أنبياء الله تعالى عبادة الحيوانات والشمس، والقمر والنجوم وغيرها.

قال تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ ﴾[٢].

فعبادة العجل التي فعلها اليهود تنسبها كتبهم المحرفة إلى نبي الله هارون عليه السلام وأنها حصلت بموافقته، فجاء في سفر الخروج: «ولما رأى الشعب موسى أبطأ في النزول من الجبل، اجتمع الشعب على هارون وقالوا له: قم اصنع لنا آلهة تسير أمامنا.. .فقال لهم هارون: إنزعوا أقراط الذهب التي في آذان نسائكم وبنيكم وآتوني بها، فأخذ ذلك من أيديهم وصوره بالأزميل وصنعه عجلاً مسبوكًا، فقالوا: هذه آلهتك يا إسرائيل التي أصعدتك من أرض مصر، فلما نظر هارون بنى مذبحًا أمامه، ونادى هارون، وقال: غدًا عيد الرب»[٣].

هكذا العقلية اليهودية تنسب الشرك إلى أنبياء الله تعالى وليس هذا بأول إفكهم، بل تجرأوا قبل ذلك على الله تعالى ووصفوه بصفات النقص تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

وليس المقام ذكر انحرافات اليهود فإنها كثيرة لكن المقصود ذكر بعض التطبقيات على هذه القاعدة التي تدفع هذا الانحراف في عقيدة التوحيد عند اليهود؛ فما دام دين الأنبياء واحد وهو الإسلام العام وموسى عليه السلام أحد أنبياء الله فنجزم بأن هذه

---

(١) درء التعارض (٧/ ٣٧٤).
(٢) سورة الأعراف، آية: ١٤٨.
(٣) سفر الخروج، فقرة: ٦، ص (١٤٠).

الانحرافات ليست من الدين الذي أنزله الله على موسى عليه السلام، أو غيره من أنبياء الله، ولكن من التحريف الذي طالت يده التوراة، قال تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾[1].

القاعدة رقم (٩)

[وما أخبرونا به عن الأنبياء إن علمنا صدقهم فيه صدقناهم فيه، وإن علمنا كذبهم فيه كذبناهم فيه، وإن لم نعلم صدقه ولا كذبه لم نصدقه ولم نكذبه][2]

الشرح: هذه القاعدة تبين موقف المسلم من النصوص التي جاءت في كتب اليهود وهو أننا نعرضها على ما جاء به الإسلام في القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ الصحيحة، وعندئذٍ لا يخلو الحال من **ثلاث حالات**:

الحالة الأولى: أن يكون ما أخبروا به يوافق ما جاء به الإسلام، ومع هذا لا نقطع أنه من التوارة المنزّلة، وقد جاء حبر من اليهود إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، أنجد أن الله يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع والشجر على إصبع والماء والثرى على إصبع وسائر الخلائق على إصبع فيقول: أنا الملك فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾[3]»[4].

الحالة الثانية: أن يكون ما أخبروا به يخالف ماجاء به الإسلام الثابت في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، فعندئذ نعلم أن هذه النصوص الموجودة في كتبهم

---

(١) سورة البقرة، آية: ٧٩.

(٢) الجواب الصحيح (٣/ ٩٥).

(٣) سورة الزمر، آية: ٦٧.

(٤) رواه البخاري ح ٦٩٧٩، (٦/ ٢٦٩٧)، ومسلم ح٢٧٨٦، (٤١/ ٢١٤٧).

محرفة كما قال تعالى عنهم: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[2].

ولا ريب أن الانحراف العقدي الموجود في الكتب التي بأيدي أهل الكتاب نتيجة التحريف، ولذلك يجدر بنا أن نبين موقف العلماء من هذا التحريف.

أقوال العلماء في تحريف التوراة والإنجيل: لقد اختلف العلماء في التحريف الواقع على التوراة والإنجيل على عدة أقوال:

١- أن هذه الكتب التي بأيدي أهل الكتاب محرفة كلها ولا حرمة لها. قال ابن تيمية: «ومن هؤلاء من يسرف حتى يقول أنه لا حرمة لشيء منها، بل يجوز الاستنجاء بها»[3].

٢- أن التحريف الواقع في هذه الكتب إنما وقع على المعاني ولم يقع على الألفاظ.

٣- أن التبديل والتحريف الواقع على ألفاظه قليل وهو في الإنجيل أظهر، قال شيخ الإسلام: «والتبديل في الإنجيل أظهر، بل كثير من الناس يقول: هذه الأناجيل ليس فيها من كلام الله إلا القليل والإنجيل الذي هو كلام الله ليس هو هذه الأناجيل، والصحيح أن هذه التوراة التي بأيدي أهل الكتاب فيها ما هو حكم الله وإن كان قد بدل وغير بعض ألفاظها»[4].

«والقرآن والسنة المتواترة يدلان على أن التوراة والإنجيل الموجودين في زمن النبي ﷺ فيها ما أنزل الله عزوجل»[5].

(١) سورة البقرة، آية: ٧٩.
(٢) سورة المائدة، آية: ١٣.
(٣) الجواب الصحيح (٢/ ٤٢٠).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٤٤١).
(٥) المصدر نفسه (٢/ ٤٤٩).

ومن هذه الأدلة ما يلي: قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ﴾(١).

قال ابن تيمية: «قد صرّح بأن أولئك الذين تحاكموا إلى النبي ﷺ من اليهود عندهم التوراة فيها حكم الله، ثم تولوا عن حكم الله، وقال بعد ذلك ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴾، وهذه لام الأمر، وهو أمر من الله أنزله على لسان محمد، وأمر من مات قبل هذا الخطاب ممتنع، وإنما يكون الأمر أمرًا لمن آمن به من بعد خطاب الله لعباده بالأمر، فعلم أنه أمر لمن كان موجودًا حينئذٍ أن يحكموا بما أنزل الله في الإنجيل، والله أنزل في الإنجيل الأمر باتباع محمد ﷺ، كما أمر به في التوراة فليحكموا بما أنزل الله في الإنجيل مما لم ينسخه محمد ﷺ، كما أمر أهل التوراة أن يحكموا بما أنزله مما لم ينسخه المسيح»(٢).

ثم قال بعد قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾(٣).

«فجعل القرآن مهيمنًا، والمهيمن: الشاهد الحاكم المؤتمن فهو يحكم بما فيها مما لم ينسخه الله ويشهد بتصديق ما فيها مما لم يبدل»(٤). قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (٦٨) ﴾(٥).

قال شيخ الإسلام: «فإن هذا يبين أن هذا أمر لمحمد ﷺ أن يقول لأهل الكتاب الذي بعث إليهم: إنهم ليسوا على شيء حتى يقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من

---

(١) سورة المائدة، آية: ٤١.
(٢) الجواب الصحيح (٢/ ٤٢٧).
(٣) سورة المائدة، آية: ٤٨.
(٤) الجواب الصحيح (٢/ ٤٢٧).
(٥) سورة المائدة، آية: ٦٨.

ربهم، فدل ذلك على أنهم عندهم ما يعلم أنه منزل من الله، وأنهم مأمورون بإقامته إذ كان ذلك مما قرره محمد ﷺ ولم ينسخه»[١].

ويقول: «وهذا يدل على أن في التوراة والإنجيل ما يعلمون أن الله أنزله، إذ لا يؤمرون أن يحكموا بما أنزل الله، ولا يعلمون ما أنزل الله، والحكم إنما يكون في الأمر والنهي، والعلم ببعض معاني الكتب لا ينافي عدم العلم ببعضها»[٢].

٣ـ عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «إن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن امرأة منهم ورجلاً زنيا فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟» قالوا: نفضحهم ويجلدون. فقال عبدالله بن سلام[٣]: كذبتم إن فيها الرجم. فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها. فقال له عبدالله بن سلام: أرفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم. فقالوا: صدق يا محمد، فأمر بهما النبي ﷺ فرجما»[٤].

وأخرج مسلم عن البراء بن عازب[٥] رضي الله عنهما أنه قال: مر على رسول ﷺ بيهودي محممًا مجلودًا فدعاهم ﷺ وقال: هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ قالوا: نعم. فدعا رجلاً من علمائهم فقال: أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ قال: لا ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك نجده الرجم، ولكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركنا وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد. قلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٤٣٩ـ ٤٤٠).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٤٤٠).
(٣) هو الصحابي الجليل عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ثم الأنصاري كان حليفًا لهم من بني قينقاع روى عددًا من الأحاديث عن رسول الله ﷺ، توفي سنة ٤٣هـ. أسد الغابة (١/ ٦٢٠).
(٤) رواه البخاري. ح٦٤٥٠، ٦١٠٦، ٢٥١٠ ومسلم. ح١٦٩٩، ٣/ ١٣٢٦.
(٥) هو الصحابي الجليل البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي، رده النبي ﷺ في بدر لصغر سنه، فكانت أول مشاهده أحد، وقد شهد أربعة عشر غزوة مع النبي ﷺ، مات أيام مصعب بن الزبير. انظر: أسد الغابة (١/ ١٩٩).

والجلد»[١] .

قال ابن تيمية رحمه الله: «وعلى كل قول ، فقد أخبر الله عز وجل أن في التوراة الموجودة بعد المسيح عليه السلام حكم الله ، وأن أهل الكتاب اليهود تركوا حكم الله الذي في التوراة مع كفرهم بالمسيح ، وهذا ذم من الله لهم على ما تركوه من حكمه الذي جاء به الكتاب الأول ، ولم ينسخه الرسول الثاني»[٢] .

ويرد ابن تيمية على من يقول: إذا كان التبديل قد وقع في ألفاظ التوراة والإنجيل قبل مبعث محمد رسول الله ﷺ ؛ لم يُعلم الحق من الباطل فيها ، فسقط الاحتجاج والعمل بها على أهل الكتاب فلا يذمون حينئذ على ترك اتباعها .

فيقول رحمه الله: «وجواب ذلك أن ما وقع من التبديل قليل والأكثر لم يبدل ، والذي لم يبدل فيه ألفاظ صريحة تبين بها المقصود من غلط ما خالفها ، ولها شواهد ونظائر متعددة يصدق بعضها بعضًا بخلاف المبدل فإنه ألفاظ قليلة وسائر نصوص الكتب يناقضها ، وصار هذا بمنزلة كتب الحديث عن النبي ﷺ فإنه إذا وقع في سنن أبي داود والترمذي أو غيرها أحاديث قليلة ضعيفة كان في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ما يبين ضعف تلك»[٣] .

نوعي التحريف الواقع في الكتب التي بأيدي أهل الكتاب:

النوع الأول: التحريف المعنوي: وهذا لا نزاع بين المسلمين والمسيحيين في وجوده ، وقد قدمنا بعض الأمثلة على ذلك (كقصة الرجم)»[٤] .

النوع الثاني: التحريف اللفظي ، وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التحريف اللفظي بالتبديل .

ومن الأمثلة على هذا النوع من التحريف: التباين الكبير بين النسخ الثلاث

---

(١) رواه مسلم في كتاب الحدود ، باب: رجم اليهود ح١٦٩٩ (٣/ ١٣٢٧) .
(٢) الجواب الصحيح (٢/ ٤٣٥) .
(٣) المرجع السابق (٢/ ٤٤٢) .
(٤) إظهار الحق ص(١٩٥) . وانظر: دراسات في الأديان للدكتور سعود الخلف ص(٢٨٠) .

للتوراة، فالزمان من خلق آدم إلى طوفان نوح عليه السلام على وفق العبرانية ألف وستمائة وست وخمسون سنة، وعلى وفق اليونانية ألفان ومائتان واثنتان وستون سنة، وعلى وفق السامرية ألف وثلاثمائة وسبع سنين، فبين النسخ اختلافات كبيرة لا يمكن الجمع بينها إلا أن تكون محرفة .

القسم الثاني: التحريف بالزيادة: ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في سفر الخليقة: وهؤلاء الملوك الذين ملكوا في أرض آدم قبل أن يملك لبني إسرائيل ؛ وهذا الكلام لا يمكن أن يكون من كلام موسى عليه السلام، لأنه يدل على أن المتكلم به بعد قيام سلطنة بني إسرائيل، ولذلك يرجح بعض علمائهم أنها ليست من كلام موسى عليه السلام، ولكن كانت مكتوبة على حاشية نسخة صحيحة من التوراة فظن الناقل أنها جزء من المتن فأدخلها فيه(١) .

ومن ذلك ما جاء في رسالة يوحنا: «لأن الذين يشهدون في السماء ثلاثة وهم الأب والكلمة والروح القدس وهؤلاء الثلاثة واحدة والشهود الذين يشهدون في الأرض ثلاثة وهم الروح والماء والدم وهؤلاء الثلاثة تتوحد في واحد .

وأصل العبار كما يقول بعض محققيهم: لأن الشهود الذين يشهدون ثلاثة وهم الروح والماء والدم وهؤلاء الثلاثة تتحد في واحد ؛ فزاد معتقدوا التثليث ما يسند قولهم الباطل(٢) .

القسم الثالث: التحريف بالنقصان: ومن الأمثلةعلى هذا التحريف ماجاء في سفر التكوين: «وقال قابيل لهابيل أخيه، لما صارا في الحقل قام قابيل على هابيل فقتله» أما النسخة السامرية وكذلك اليونانية ففيها: «وقال قابيل لهابيل أخيه تعال نخرج إلى الحق»(٣) .

ولا ريب أن التحريف واقع في كتبهم كما أثبته القرآن الكريم قال تعالى:

---

(١) انظر: إظهار الحق ص (٢١٨) .
(٢) المرجع السابق، ص (٢٣٣) .
(٣) المصدر نفسه ص (٢٣٣) .

﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[(١)] . لكن القاعدة تبين موقف المسلم من الأخبار الواردة في هذه الكتب على الوجه الذي تقدم .

قاعدة رقم (١٠)

[قد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه فلو كان المخلوق مماثلاً للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع][(٢)]

الشرح : هذه القاعده العقلية تقرر ماقررته الأدلة السمعية من أن الله تعالى ليس له ند ولامثيل ولاكفؤ .

قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾[(٣)]. وقال جل من قائل: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾[(٤)] . وقال تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾[(٥)] .

فحقيقة الخالق الإله المعبود ليست كحقيقة المخلوق فالله له ذات تليق بجلاله وكماله والمخلوق له ذات تناسب ضعفه وحاله .

والقاعدة تبطل عقيدة تأليه غير الله تبارك وتعالى ، وإضفاء وصف الألوهية على غير الله سبحانه ، كما تبطل وصف الله تعالى بصفات المخلوقين من الضعف والتعب والعبث وغير ذلك من الصفات التي يتنزه الخالق المجيد عنها .

فالقاعدة تبطل انحراف اليهود في توحيد الألوهية ، أو تشبيهه ـ سبحانه وتعالى ـ

---

(١) سورة المائدة ، آية: ٤٦ .

(٢) الأصفهانية ، ابن تيمية ص (٢٥) ، مكتبة الرشد ، ط : ١ .

(٣) سورة الشورى ، آية: ١١ .

(٤) سورة البقرة ، آية: ١٦٥ .

(٥) سورة الإخلاص .

بالمخلوقين، فيجعلونه تبارك وتعالى يتعب ويستريح ويمزح بل ويندم . . .[١].

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٢]، وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾[٣].

وهذه الآية في سورة (ق) نزلت في اليهود حيث قالوا: يا محمد أخبرنا بما خلق الله من الخلق في هذه الأيام الستة؟ فقال: «**خلق الله الأرض يوم الأحد والاثنين والجبال يوم الثلاثاء، والمدائن والأنهار والأقوات يوم الأربعاء، والسموات والملائكة يوم الخميس إلى ثلاث ساعات من يوم الجمعة وخلق في أول الثلاث الساعات الآجال وفي الثانية الآفة وفي الثالثة آدم**.

قالوا: صدقت إن أتممت قال: وما ذاك؟ قالوا: استراح يوم السبت، واستلقى على العرش، فأنزل الله تعالى هذه الآية ردًا عليهم[٤].

انظر إلى هذه العقلية اليهودية التي تجعل الله الخالق تبارك وتعالى مثل المخلوقين، فلو كان مستقرًا في عقيدتهم أن حقيقة الخالق الإله المعبود ليست كحقيقة المخلوق العبد الضعيف لما تجاسروا على مثل هذا التحريف المضحك الوقح؟

قال شيخ الإسلام: «فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع من أنه سبحانه لا كفؤ له ولا سمي له وليس كمثله شيء، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات، ولا حقيقة شيء من صفات المخلوقين، فيعلم قطعًا أنه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكة ولا السموات، ولا الكواكب، ولا الهواء، ولا الماء، ولا الأرض، ولا الآدميين، ولا أبدانهم ولا أنفسهم، ولا غير ذلك، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة

---

(١) تقدمت الأمثلة على ذلك ص (١٠٨، ١٠٩).

(٢) سورة المائدة، آية: ١٤.

(٣) سورة ق، آية: ٣٨.

(٤) تفسير البغوي ص (١/ ٣٦٤). وقد رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٩٢). قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر .

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا: جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما وجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق ، من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجبًا بنفسه غير واجب بنفسه ، موجودًا معدومًا ، وذلك جمع بين النقيضين»[١] .

فكيف يكون لله ندًا أو مماثلاً وهو واجب الوجود الخالق للخق كله ، والأنداد التي اتخذها المبطلون ممكنة الوجوب مخلوقة فقيرة إليه تعالى حتى في وجودها ، قال ابن تيمية: «إن المثلين الذين يسد أحدهما مسد الآخر ويجب لأحدهما ما يجب للآخر ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجوز عليه ما يجوز عليه ، فلو كان للخالق مثل للزم أن يشتركا فيما يجب ويجوز ويمتنع»[٢] .

فَتبين أن القاعدة ترد على اليهود في كثير من تحريفاتهم وانحرافاتهم العقدية في الله تعالى ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾[٣] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٧) .
(٢) الجواب الصحيح (٣/ ٢٠٥) .
(٣) سورة الزمر ، آية: ٦٧ .

الفصل الثالث

النصـــــارى

التعريف : هي الدين الذي انحرف به أصحابه عن الرسالة التي أنزلت على عيسى عليه السلام .

نبذة تاريخية : لقد مرت النصرانية بعدة مراحل تاريخية مختلفة نشير إليها إشارات مختصرة ، على النحو التالي:

المرحلة الأولى : وهي مرحلة بعثة عيسى عليه السلام المؤيد بالمعجزات ؛ حيث أرسل إلى بني إسرائيل فلم يؤمن معه إلا قليل ، فتآمر عليه اليهود ، وأثاروا عليه الحاكم الروماني الذي أمر بالقبض عليه وصلبه ؛ لكن الله تعالى ألقى شَبَهه على غيره من الحواريين فصلب ، ورفع الله عيسى عليه السلام إلى السماء ، وسوف يأتي آخر الزمان حكمًا عدلاً بشريعة الإسلام(١) .

المرحلة الثانية : هذه المرحلة مرحلة الدعوة إلى دين المسيح والتبشير به وظهور شاول «بولس الطرسوسي اليهودي» الذي كان أشد أعداء الحواريين ، مدعيًا أن المسيح أمره بنصرة دينه ، وفعلاً قام بالدخول مع الحواريين ؛ لكنه أدخل عددًا من التحريفات من أهمها: عقيدة الصلب ، والفداء ، وألوهية المسيح .

وتميزت هذه الفترة بشدة الاضطهاد ، والتنكيل بهم على أيدي اليهود والرومان ، وقد قتل بعضهم(٢) .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة العهد الذهبي للنصرانية في عهد الإمبراطور الروماني «قسطنطين» (٣١٢م) . ثم جاء بعد ذلك عهد المجامع المسكونية كان أولها مجمع نيقية (٣٢٥م) الذي قرر فيه عقيدة القول: بألوهية المسيح رغم معارضة الأغلبية .

ثم أخذت تتعاقب المجامع المسكونية ، وكان يحصل في كل مجمع شيء من

---

(١) انظر: الموسوعة الميسرة ص (٥٦٥) .

(٢) انظر: محاضرات في النصرانية ص (٧٩) . والموسوعة الميسرة ص (٥٦٨) .

الخلاف، وبناءً عليه تنفصل كنيسة من الكنائس، كما حصل ذلك للكنيسة الأرثوذكسية سنة (٤٥١م)، والكنيسة اليعقوبية (٥٥٣م).

المرحلة الرابعة: هذه مرحلة القرون الوسطى، وهي مرحلة تتسم بالفساد ومحاربة العلم، وتقرير أن البابا معصوم له حق الغفران ولذلك قامت حركة «مارتن لوثر»، ونشأت كنيسة البروستانت.

فاستقر أمر النصرانية بين ثلاث كنائس رئيسة لها النفوذ على العالم النصراني إلى اليوم، وهي: الأرثوذكس، والكاثوليك، والبروستانت. وبعض الكنائس الأقل نفوذًا، مثل: المارونية، واليعقوبية[1].

الكتب: تسمى الأسفار التي اعتمدها النصارى في أوائل القرن الخامس الميلادي «العهد الجديد» للمقابلة بينها وبين ما اعتمد من أسفار اليهود المقدسة التي تسمى «العهد القديم».

العهد الجديد: عدد أسفار العهد الجديد (٢٧) سفرًا، وذلك على النحو التالي[2]:

أولاً: **الأناجيل**: وعددها أربعة، وهي كما يلي:

١ـ إنجيل متى: ومؤلفه «متى» أحد الحواريين.

٢ـ إنجيل مرقص: ومؤلفه «مرقص» من التلاميذ.

٣ـ إنجيل لوقا: ومؤلفه «لوقا» أحد التابعين.

٤ـ إنجيل يوحنا: ومؤلفه «يوحنا» أحد الحواريين.

والمتأمل في هذه الأناجيل يقطع بأنها محرّفة، كما دل على ذلك القرآن الكريم، كما قد مضى معنا[3].

ثانيًا: **رسائل «بولس»**: وعددها أربع عشرة رسالة، تعتمد عليها النصرانية

---

(١) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان ص (٥٧٣ـ ٥٧٤).

(٢) انظر: الأسفار المقدسة ص (٨٥) وما بعدها.

(٣) تقدم الحديث عن تحريف الأناجيل، ص(١٠٥).

الحاضرة أكثر من غيرها من الأسفار .

ثالثًا : الرسائل الكاثوليكية: وهي سبع رسائل ، وهي لا تستأثر إلا بحيز يسير من العهد الجديد .

رابعًا : «سفر أعمال الرسل» للوقا، و«سفر الأبوكالبيس» ليوحنا.

عقائد النصرانية : عقيدة التثليث : ويعبّرون عنها بالأقانيم الثلاثة: الأب ، الابن ، الروح القدس . ويقولون: وحدانية في تثليث ، وتثليث في وحدانية .

فالأب عندهم هو الله الواحد . والابن المسيح بكر الخلائق ولد من أبيه قبل العوالم .

وروح القدس وهو الملك الذي حل في مريم .

فيقولون: الأب ، والابن ، وروح القدس إله واحد[١] .

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾[٢] .

عقيدة الصلب والفداء: هي عقيدة باطلة أدخلها «بولس» حيث يعتقد النصارى أن الله أرسل ابنه الوحيد ـ المسيح ـ ليصلب ويموت فداء للبشرية ، وتكفيرًا للخطيئة التي ارتكبها آدم وأحدثت القطيعة بين آدم[٣] والله ـ تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا ـ .

عقيدتهم في مريم البتول : يعتقد النصارى أن مريم بنت عمران والدة المسيح هي والدة الإله[٤] ـ تعالى الله ـ .

العشاء الرباني :يكون بالخمر والخبز الجاف ، فيتحول الخمر إلى دم المسيح ، والخبز

---

(١) انظر: موسوعة الأديان ص (٥٧٤) . وموقف ابن تيمية من النصرانية ص (٥٥٧) .

(٢) سورة المائدة ، آية: ٧٣ .

(٣) موقف ابن تيمية من النصرانية ص (٦٤٠) . والموسوعة الميسرة ص (٥٧٥) .

(٤) الموسوعة الميسرة ص (٥٧٦) .

إلى عظامه[(١)] .

عقيدتهم في نبوة محمد ﷺ : على الرغم من أن الأسفار المقدسة لاسيما إنجيل «برنابا» يبشر بنبوة محمد ﷺ كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾[(٢)] مع هذا فإن النصارى ينكرون نبوته ﷺ .

---

(١) الموسوعة الميسرة ص (٥٧٦) ، إظهار الحق (٢/ ٤٦) .

(٢) سورة الصف ، آية: ٦ .

القواعد في الرد على النصارى

قاعدة رقم (١١)

[وكل شيئين اتحدا فإنهما يصيران جوهراً ثالثًا وأقنومًا ثالثًا وطبيعة ثالثة][(١)]

الشرح: هذه القاعدة يرد بها شيخ الإسلام ابن تيمية على النصارى القائلين بالاتحاد. وقد ذكر رحمه الله مقالة التثليث، وبين مكان وطريقة إثباتها في مواطن عديدة من كتابه الجواب الصحيح[(٢)]، ومن ذلك قوله: «وزاد في الأمانة التي وضعها الثلاثمائة والثمانية عشرًا أسقفًا الذين اجتمعوا في مدينة نيقية[(٣)]: (وبروح القدس المحيي المميت المنبثق من الأب). وثبتوا أن الأب وحده والإبن وروح القدس ثلاثة أقانيم وثلاثة وجوه وثلاثة خواص في وحدانية واحدة وكيان واحدة، وثلاثة أقانيم إله واحد وجوهر واحد. طبيعة واحدة»[(٤)].

وقال أيضًا رحمه الله: «قالوا: وأما تجسم كلمة الله الخالقة التي بها خلق كل شيء، وتجسدها بإنسان مخلوق، وهو الذي أخذ من مريم العذراء المصطفاة التي فُضِلَّت على نساء العالمين واتحدت الكلمة به اتحادًا بريًا من اختلاط أو تغير أو استحالة وخاطب الناس كما خاطب الله موسى النبي من العوسجة[(٥)]، ففعل المعجز بلاهوته، وأظهر العجز بناسوته، والفعلان هما من المسيح الواحد»[(٦)].

ومن مقالتهم ـ التي حكاها عنهم ـ في الاتحاد: «كثير من النصارى يقول: إنهما بعد الاتحاد جوهر واحد، وطبيعة واحدة ومشيئة واحدة، وهذا القول يضاف إلى اليعقوبية[(٧)].

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٢٥٢).

(٢) هو كتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ألفه شيخ الإسلام في الرد على رسالة لبولص الراهب أسقف حيدر الأنطاكي في القرن الثاني عشر الميلادي. وقد حُقق الكتاب في جامعة الإمام وخرج في سبعة مجلدات.

(٣) مدينة صغيرة تقع في تركيا قريبًا من اسطنبول. انظر: معجم البلدان (٥/ ٣٣٣).

(٤) الجواب الصحيح (٤/ ٢٤٧).

(٥) شجرة صغيرة إذا عظمت فهي الغرقدة. انظر: لسان العرب (٣/ ٣٢٥).

(٦) الجواب الصحيح (٤/ ٥).

(٧) فرقة من فرق النصارى، أتباع يعقوب البرداعي، وأشهر أقوالهم: إن المسيح طبيعة واحدة من طبيعتين: إحداهما: طبيعة الناسوت والأخرى طبيعة اللاهوت، انظر: هداية الحيارى ص(٣٠٥).

ويقولون: إن اللاهوت والناسوت اختلطا وامتزجا كما يختلط الماء واللبن والماء والخمر»[١] .

ثم قال معلقًا على هذا القول: «وهذا هو حقيقة الاتحاد لا يعقل الاتحاد إلا هكذا، لكن فساده ظاهر لعقول الناس»[٢] .

وقد بين ابن البطريق [٣] عقيدة الاتحاد عند النصارى بعد أن سفَّه الأقوال السابقة بقوله: «وهم ـ جميعًا ـ فيما ارتطموا فيه من ضلالتهم يضمرون جهلاً منهم باتحاد لاهوت سيدنا المسيح بناسوته، ويتورط كل واحد منهم في وجه من وجوه الخلطة ويتمسك به. ثم بين قوله في الاتحاد فقال: فهبطت كلمة الله الخالقة بقوامها القائم الدائم الثابت الذي لم يزل ولا يزال، فالتحمت من مريم العذراء، وهي جارية طاهرة مختارة من نسل داود، اصطفاها الله لهذا التدبير من نساء العالمين، وطهرها بروح القدس، القدس روحه الجوهرية، حتى جعلها أهلاً لحلول كلمة الله الجوهرية بها، فاحتجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق خلقته لنفسها بمسرة الأب وموازرة روح القدس خلقًا جديدًا من غير نطفة آدمية جرت عليها الخطيئة . . .فعلى هذا خالطت كلمة الله الخالقة لنفس الإنسان الكاملة بجسدها ودمها وروحها العاقلة الكلمانية وصارت كلمة الله بقوامها قوامًا لتثليث الناسوت التي كمل جوهرها بتقويم قوام كلمة الله إياها، لأنها لم تخلق ولم تك شيئًا إلا بقوام من كلمة الله الذي خلقها وكوّنها . . .فهو بتوحيد ذلك القوام الواحد قوام لكلمة الله الخالقة، واحد في التثليث بجوهر لاهوته، واحد في الناس بجوهر ناسوته وليس باثنين، ولكن واحد مع الأب والروح، وهو إياه واحد مع الناس جميعًا بجوهرين مختلفين، من جوهر اللاهوت الخالق وجوهر الناسوت المخلوق بتوحيد القوام الواحد، قوام الكلمة التي هي الابن المولود من الله قبل الأدهار كلها»[٤] .

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٧) .

(٢) المرجع السابق (٤/ ٨) .

(٣) ابن البطريق هو سعيد بن بطريق الإسكندرية في وقته، رد على سائر طوائف النصارى، وكتب في تاريخ النصرانية . انظر: الجواب الصحيح(٤/ ١٨٣)، وانظر: هداية الحيارى لابن القيم، ص(٢٦٧)، مكتبة السوادي، جدة، ط٣ .

(٤) الجواب الصحيح (٤/ ٢٦٨، ٢٧٠) .

فهذه القاعدة تبين بطلان ما مضى من كلام ابن البطريق إذ لايمكن بعد الاتحاد إلا أن تنتج نتيجة مختلفة لأن كل شيئين إذا اتحدا فإنه ينتج عن هذا الاتحاد شيئًا ثالثًا مختلفًا عن كل واحد من عناصر الاتحاد، إذ هو خليطين من هذا وهذا. وفي هذا يقول ابن تيمية: «وكل شيئين اتحدا فإنهما يصيران جوهرًا ثالثًا وأقنومًا ثالثًا وطبيعة ثالثة.

فإن كان اللاهوت والناسوت قد اتحدا ـ كما زعموا ـ فقد استحالت صفة اللاهوت، واستحالت صفة الناسوت فلم يبق اللاهوت لاهوتًا، ولا الناسوت ناسوتًا بل صاروا جوهرًا ثالثًا، لا لاهوت ولا ناسوت»[(١)].

بل يبين رحمه الله ذلك بالمثال فيقول: «فمن شأن الشيئين إذا اتحدا ـ أن يستحيل كل منهما إلى جوهر ثالث وطبيعة ثالثة لا لبنًا خالصًا، ولا ماء محضًا، وكذل النار مع الحديد أو الخشب أو غير ذلك، فإن ذلك يصير جوهرًا ثالثًا، ليس حديدًا محضًا، ولا خشبًا محضًا، ولا نارًا محضة، لكن الحديد إذا برد هو حديد لكنه تغيرت حقيقته، فالنار تليّنه وتذهب خبثه، ولا يبقى ـ بعد اتحاده بالنار ـ كما كان قبل، والخشب يصير فحمًا وهو جوهر ثالث، إذ كان من طبع النار أنها تؤثر في كل جسد بحسبه، فتؤثر في الحديد بحسبه وفي الخشب بحسبه»[(٢)].

وقد أطال ابن تيمية في رده لعقيدة الاتحاد عند النصارى وفنّد ادعائاتهم الباطلة. مبينًا بالحجج والبراهين الواضحة بطلان هذه العقيدة. وإليك إجمالاً أهم هذه الردود:

ـ أن الشيئين إذا اتحدا لابد أن يكونا جوهرًا ثالثًا مختلف[(٣)]. فيقول رحمه الله: «قولهم: اتحدت الكلمة به اتحادًا بريًّا من اختلاط أو تغير أو استحالة، كلام متناقض أيضًا، فإن الاتحاد يصير الاثنين واحدًا، فيقال قبل الاتحاد كان اللاهوت جوهرًا والناسوت جوهرًا آخر.

وإن شئت قلت: كان هذا شيئًا وهذا شيئًا، أو هذا عينًا قائمة بنفسها، وهذا عينًا

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٢٥٣).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) تقدم في القاعدة رقم (١١).

قائمة بنفسها ، فبعد الاتحاد إما أن يكونا اثنين كما كانا ، أو صار الاثنان واحدًا ، فإن كانا اثنين كما كانا فلا اتحاد ، بل هما متعددان كما كانا متعددين ، وإن كانا قد صارا شيئًا وحدًا ، فإن كان هذا الواحد هو أحدهما ، فالآخر قدم عدم وهذا عدم لأحدهما لا اتحاده ، وإن كا هذاالذي صار واحدًا ليس هو أحدهما ، فلابد من تغييرهما واستحالتهما ، وإلَّا فلو كانا بعد الاتحاد اثنين باقيين بصفاتهما لم يكن هناك اتحاد»[١] .

ـــ أن قولهم بالاتحاد أوقعهم في الاضطراب والتناقض . يقول رحمه الله في رده على من قال من النصارىٰ: اتحد اتحادًا بريًا من اختلاط أو تغير أو استحالة: «هذا كلامًا متناقضًا ينقض بعضه بعضًا ، فإن هذا إنما يكون مع التمدد والمباينة ، لا مع الاتحاد . يوضح ذلك أنه إذا اتحد الماء واللبن ، أو الماء والخمر ، ونحو ذلك كان الحاصل من اتحادهما شيئًا ثالثًا ليس ماء محضًا ، ولا لبنًا محضًا ، بل هو نوع ثالث ، وكل من الماء واللبن قد استحال وتغير واختلط وأما اتحاد بدون ذلك فغير معقول .

ولهذا عظم اضطراب النصارىٰ في هذا الموضع ، وكثر اختلافهم ، وصار كل منهم يرد على الآخر ما يقوله ، ويقول هوقولاً مردودًا فكانت أقوالهم كلها باطلة مردودة»[٢] .

ويقول رحمه الله تعالى: «وما تقوله النصارىٰ في غاية التناقض ، فإنهم يزعمون أن المسيح هو الكلمة ، وهو الخالق ، لأن الكلمة والذات شيء واحد ، فلا يفرقون بين الصفة والموصوف ، ثم يقولون: المتحد بالمسيح هو الكلمة دون الذات التي يسمونها الأب ، ويقولون مع ذلك: إنه لم يتبعض ولم يتجزأ .

ومعلوم بصريح العقل أن الكلمة التي هي الصفة لا يمكن مفارقتها للموصوف ، فلا تتحد وتحل دون الموصوف ، لاسيما والمتحد الحال عندهم هو الخالق ، فيجب أن يكون هو الأب ، و هم لا يقولون المتحد الحال هوا لأب ، بل هو الابن ، وإذا قالوا: إن الإبن هو المتحد الحال دون الأب ، فالمتحد ليس هو الذي ما اتحد ، والابن اتحد والأب ما اتحد»[٣] .

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٦) .
(٢) المرجع السابق (٤/ ٧) .
(٣) المرجع السابق (٤/ ٢٢) .

وأيضًا من تناقضهم أنهم يدَّعون فيه الإلهية مع ادعائهم فيه غاية العجز حتى صلب[١].

ومما يبين تناقضهم في ذلك: «أن اللاهوت إن كان متحدًا بالناسوت لم يتميز فعله عن فعل الناسوت، فإنهما إذا صارا شيئًا واحدًا كان كل ما فعله من عجز ومعجز هو ذلك الواحد»[٢].

ثم يبين هذا القول من خلال المثال الذي ذكروه. فقال: «وكذلك إذا مثلوه بالنفس مع البدن، فإن النفس تتغير صفاتها بمفارقة البدن وكذلك البدن تتغير صفاته بمفارقة الروح له. والإنسان الذي نُفخت فيه الروح فصارت بدنًا فيه الروح هو نوع ثالث ليس فيه بدن محض، وروح محض، حتى يقال: إنه يفعل كذا ببدنه وكذا بنفسه، بل أفعاله تشترك فيها الروح، فهو إذا أكل وشرب فالروح تتلذذ بالأكل والشرب وبها صار آكلاً شاربًا... وعندهم أن فعل اللاهوت بعد الاتحاد كفعله قبله وكذلك فعل الناسوت وهذا يناقض الاتحاد.

والقول بهذا مع الاتحاد في غاية التناقض والفساد ولا يعقل نظير هذا في شيء من الموجودات، ونفس المتكلم بهذا من النصارىٰ لا يتصور ما يقول، ولا يمكنه أن مثله بشيء معقول»[٣].

ـ أن أقوالهم جميعًا في الاتحاد يلزم منها لوازم باطلة وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

قال رحمه الله: «وهذا شأن جميع المقالات الباطلة، إذا اشترك فيها طائفة لزمها لوازم باطلة، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم، فإنه إذا تحقق الملزوم تحقق اللازم، وذا انتفى اللازم انتفى الملزوم»[٤].

(١) هداية الحيارى ص(٢٧٦)، الجواب الصحيح(٤/ ٢٣).
(٢) الجواب الصحيح (٤/ ٢٤).
(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٢٦).
(٤) المرجع السابق (٤/ ٧).

ثم وضَّح ذلك بقوله: «وهذا يتبين بالوجه الرابع: وهو أن يقال: كثير من النصارى يقول: إنهما بعد الاتحاد جوهر واحد، وطبيعة واحدة، ومشيئة واحدة، وهذا القول يضاف إلى اليعقوبية.

ويقولون: إن اللاهوت والناسوت اختلطا وامتزجا، كما يختلط الماء واللبن، والماء والخمر، وهذا القول هو حقيقة الاتحاد، لا يعقل الاتحاد إلا هكذا، لكن فساده ظاهر لعقول الناس، فإذا كان هذا لازمًا لقول النصارى وفساده ظاهرًا، كان فساد اللازم يدل على فساد الملزوم، فإن حقيقة هذاا لقول أن الذي كان يأكل ويشرب ويبول ويتغوط، والذي ضرب وبصق في وجهه، ووضع الشوك على رأسه هو رب العالمين، ونفس تصور هذا القول مما يوجب العلم ببطلانه وتنزيه الله عن ذلك، وأن قائله من أعظم المفترين على الله»[1].

قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾[2].

ـ أنه من المقرر ـ كما أخبر بذلك موسى وعيسى ومحمد ﷺ ـ أن الناسوت لا يرى الله في الدنيا، فمن باب أولى عدم الاتحاد به. قال رحمه الله: «أن الناسوت ناسوت المسيح هو من جنس سائر النواسيت، والإنسان لا يستطيع أن يرى الله في الدنيا، كما أخبر بذلك موسى وعيسى ومحمد ﷺ فإذا لم يستطع أن يراه كان أن لا يستطيع الاتصال به ومماسته فضلاً عن الاتحاد به أولى وأحرى»[3].

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٨)، هداية الحيارى ص(٢٧٦).
(٢) سورة مريم(٨٨ ـ ٩٥).
(٣) الجواب الصحيح (٤/ ١٠).

قاعدة رقم (١٢)

[الواجب التمسك بالصريح المحكم ورد المتشابه إليه، ولا يجوز التمسك بالمتشابه ورد المحكم إليه][(١)]

الشرح: تبين هذه القاعدة أن نصوص الكتب المقدسة من القرآن الكريم والتوراة والإنجيل فيها المحكم وفيها المتشابة كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٧﴾ ﴾[(٢)].

والمحكم هو المفسر واضح الدلالة الذي لا التباس فيه على أحدٍ من الناس.

أما المتشابه فهو المجمل الذي فيه اشتباه في الدلالة على كثير من الناس لأنها تحتمل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتمل شيئًا آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد[(٣)].

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر.. .ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي، فالتشابه الذي لا تمييز معه قد يكون من الأمور النِّسبية الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض»[(٤)].

ومن أمثلة المحكم كما قال ابن عباس: «المحكمات ناسخة وحلاله وحرامه وحدوده وأحكامه وما يؤمر به. ومن أمثلة المتشابه، الحروف المقطعة في أوائل السور[(٥)].

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ٤١٥).
(٢) سورة آل عمران، آية: ٧.
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٥١٦). وروضة الناظر ص (٦٤).
(٤) التدمرية ص (١٠٥).
(٥) تفسير ابن كثير (١/ ٥١٧).

ومما ذكره ابن تيمية من الأمثلة قوله: «وهذا كما أن لفظ «إنا» و«نحن» وغيرها من صيغ الجمع (يتكلم بها الواحد) الذي له شركاء في الفعل ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد وله أعوان تابعون له، لا شركاء له؛ فإذا تمسك النصراني بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾[1] ونحوه على تعدد الآلهة كان المحكم كقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾[2]»[3].

وقال ابن كثير: «كما لو احتج النصارى بأن القرآن قدنطق بأن عيسى روح الله وكلمته، ألقاها إلى مريم، وروح منه، وتركوا الاحتجاج بقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٥٩﴾﴾[4] وبقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾[5] وغير ذلك من الآيات المحكمةالمصرحة بأنه خلق من مخلوقات الله وعبد ورسول من رسل الله»[6].

فالواجب على العالم المريد للحق أن يحمل المتشابه على الصريح المحكم، وابن تيمية يرد بهذه القاعدة على النصارى في عقائدهم المحرفة التي تخالف الكلام الصريح المحكم في كتبهم، ومن ذلك ما يلي:

- رده على النصارى في صلب عقيدتهم المحرفة، وهي ادعاء الألوهية في عيسى بن مريم، وأنه ابن الله تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا، فالنصارى اتبعوا في هذه العقيدة النص المتشابه المحتمل وتركوا النصوص الصريحة المحكمة.

قال ابن تيمية رحمه الله: «منشأ ضلال القوم أنه كان في لغة من قبلنا يعبَّر عن الرب بالأب، وبالابن عن العبد المربي الذي يربه الله ويربيه، فقال المسيح: عمّدوا الناس باسم

---

(١) سورة الحجر، آية: ٩.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٦٣.
(٣) التدمرية ص (١٠٩).
(٤) سورة الزخرف، آية: ٥٩.
(٥) سورة آل عمران، آية: ٥٩.
(٦) تفسير ابن كثير (١/٥١٨).

الأب والابن، وروح القدس»[١].

هذا أصرح ما عندهم من نصوص في هذه العقيدة المحرفة وهي القول بالتثليث وأثبتوا له الأقانيم الثلاثة.

قال رحمه الله: «ولفظ الأقانيم لم ينطق به أحد من الأنبياء، ولا أحد من الحواريين باتفاقهم، بل هو مما ابتدعوه. قيل: إنه لفظ رومي معناه: الأصل، ثم أقنوم الابن تارة، يقولون: (هو علم الله) وتارة يقولون: (هو حكمة الله) وتارة يقولون: (هو كلمة الله) وتارة يقولون: (هو نطق الله)، وروح القدس تارة يقولون: «هو حياة الله» وتارة يقولون: (هو قدرة الله).

والكتب المنقولة عن الأنبياء عندهم ليس فيها تسمية شيء من صفات الله لا باسم ابن ولا باسم روح القدس، فلا يوجد أن أحدًا من الأنبياء سمى علم الله وحكمته وكلامه ابنًا، ولا سمى حياة الله أو قدرته روح القدس، بل روح القدس في كلام الأنبياء يراد بها معنى ليس هو حياة الله، كما يراد بها ملك الله أو ما ينزله في قلوب الأنبياء والصالحين من هداه ونوره وتأييده ونحو ذلك»[٢].

فالنصارى فسروا قول المسيح عليه السلام تفسيرًا محرفًا، فقد أمرهم أن يؤمنوا بالله ويؤمنوا بعبده ورسوله المسيح، ويؤمنوا بروح القدس جبريل فكانت هذه الأسماء لله، ولرسوله الملكي ورسوله البشري[٣].

والواجب أن يحملوا هذا اللفظ المتشابه المحتمل على اللفظ المحكم وذلك لما يلي:

أولاً: أنه كان في لغة من قبلنا يعبر عن الرب بالأب وبالابن عن العبد المربى الذي يربه الله ويربيه.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ومما يبين ذلك أن لفظ الابن في لغتهم ليس مختصًا بالمسيح بل عندهم أن الله تعالى قال في التوراة لإسرائيل: أنت ابني بكري، والمسيح كان

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٨٣ـ ٢٨٤).
(٢) الجواب الصحيح (٣/ ٤٢٧ـ ٤٢٨).
(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٨٤).

يقول: أبي وأبوكم فيجعله أبًا للجميع، ويسمى غيره ابنًا له، فعلم أنه لا اختصاص للمسيح بذلك، ولكن النصارى يقولون: هو ابنه بالطبع، وغيره ابنه بالوضع، فيفرقون فرقًا لا دليل عليه. ثم قولهم هو ابنه بالطبع يلزم عليه من المحالات عقلاً وسمعًا ما يبين بطلانه»[١].

ثانيًا: أن هناك نصوصًا كثيرة صحيحة صريحة تبين أن المسيح عبد مخلوق لله.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «أن جميع ما عندهم من النصوص الصحيحة لا يدل على مذهبهم ألبتة نصًا، بل غاية ما يدعون فيها الظهور، وهم منازعون في ذلك حتى يقال: بل الظاهر فيما يحتجون به خلاف قولهم.

ومعلوم أن أصول الإيمان التي يؤمن أهل الإيمان بها، ويكفرون من خالفها لابد أن تكون معلومة عندهم عن الأنبياء والعلم لا يحصل بلفظ محتمل»[٢].

فمن النصوص الصريحة التي تبطل مذهبهم ما يلي:

١ـ كقول المسيح عليه السلام في إنجيل متى لما سئل عن علم الساعة: «لا يعلمها إنسان ولا الملائكة الذين في السماء، ولا الابن إلا الأب فقط»[٣].

قال ابن تيمية تعليقًا على هذا النص: «فنفى عن نفسه علم الساعة وهذا يدل على شيئين على أن اسم الإبن إنما يقع على الناسوت دون اللاهوت ـ فإن اللاهوت لا يجوز أن ينفى عنه علم الساعة، ويدل على أن الإبن لم يكن يعلم ما يعلمه الله، وهذا يبطل قولهم بالاتحاد، فإنه لو كان الاتحاد حقًا كما يزعمون لكان الإبن يعلم ما يعلمه الله ويقدر على ما يقدر عليه، فإنه هو الله عندهم والناسوت لا يتميز عندهم عن اللاهوت فيما يوصف به المسيح من كونه عالمًا قادرًا يحيي ويميت»[٤]

---

(١) المرجع السابق (١٧/ ٢٨٥).
(٢) الجواب الصحيح (٣/ ٤٢٧).
(٣) إنجيل متى نقلاً عن الجواب الصحيح (٣/ ٤١٦).
(٤) الجواب الصحيح (٣/ ٤١٦).

٢ـ ومن ذلك ما قيل: إنه قول المسيح: «إن الله ربي وربكم وإلهي وإلهكم»[(١)] . قال ابن القيم: «فشهد على نفسه أنه عبدالله مربوب مصنوع ، كما أنهم كذلك ، وأنه مثلهم في العبودية والحاجة والفاقة إلى الله ، وذكر أنه رسول الله إلى خلقه كما أرسل الأنبياء قبله ، ففي إنجيل يوحنَّا ، أن المسيح قال في دعائه: [إن الحياة الدائمة إنما تجب للناس بأن يشهدوا أنك أنت الله الواحد الحق وأنك أرسلت اليسوع المسيح][(٢)] . وهذه حقيقة شهادة المسلمين أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله»[(٣)] .

٣ـ ومما ذكره أنه من أقوال المسيح: «من يتكلم من نفسه يطلب مجد نفسه وأما من يطلب مجد الذي أرسله فهو صادق وليس فيه ظلم»[(٤)] .

وقال: «إن الكلام الذي تسمعونه مني ليس من تلقاء نفسي ، ولكن من الذي أرسلني ، والويل لي إن قلت شيئًا من تلقاء نفسي ولكن بمشيئته هو من أرسلني»[(٥)]

٤ـ ومن أقواله الدالة على بشريته وإبطال عقيدة النصارى فيه: «يا رب قد علموا أنك قد أرسلتني وقد ذكرت لهم اسمك»[(٦)] .

وقال: «لست أدين العباد بأعمالهم ولا أحاسبهم بأعمالهم ولكن الذي أرسلني هو الذي يلي ذلك منهم»[(٧)] .

ونقل ابن القيم عبارات متفرقة من الكتاب المقدس[(٨)] فقال: «إن الله عز وجل ما أكل ولا يأكل ، وما شرب ولا يشرب ، ولم ينم ولا ينام ، ولا ولد له ولا يلد ، ولا رآه أحد ولا يراه أحد إلا مات»[(٩)] .

---

(١) انظر: هداية الحيارى ص(٢٧١) ، ولم أقف عليه في الكتاب المقدس .
(٢) إنجيل يوحنَّا ، الإصحاح السابع عشر ، فقرة (٣ـ ٤) .
(٣) هداية الحيارى ص (٢٧١) .
(٤) إنجيل يوحنَّا ، الإصحاح السابع . فقرة (١٨ـ ١٩) .
(٥) إنجيل يوحنَّا ، الإصحاح السابع الفقرات (١٦ـ ١٨) .
(٦) إنجيل يوحنا (١٧ـ ٢) نقلاً عن هداية الحيارى ص(٢٧٢) .
(٧) يوحنا الإصحاح الخامس . فقرة (٣٠) .
(٨) أشار إلى ذلك محقق هداية الحيارى ص (٢٧٢) .
(٩) المصدر نفسه . .

قاعدة رقم (١٣)

[أن مدلول اللفظ هو بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده ويتصوره. وهذا يختلف باختلاف إرادات الناس] [(١)]

الشرح : هذه القاعدة تبين أن الألفاظ لها أكثر من معنى تدل عليه ، وهذه المعاني تكون بحسب قصد المتكلم وتصوره ومراده .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ومدلول اللفظ هو بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده ويتصوره ، وهذا يختلف باختلاف إرادات الناس لا يرجع ذلك إلى حقيقة عقلية ولا صفة ذاتية للموجودات»[(٢)] .

وكما أن ابن تيمية يقرر أن كلام المتكلم يجب أن يحمل متشابهه على محكمه ، فكذلك ينبغي أن ينتبه إلى ما من عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ ، فيقول رحمه الله تعالى: «فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا ، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به ، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر ، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه ، كان هذه مما يستعان به على معرفة مراده .

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه ، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه ، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضًا ، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه ، كان ذلك تحريفًا لكلامه عن موضعه ، وتبديلاً لمقاصده وكذبًا عليه . فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم»[(٣)] .

فمعرفة اللغة التي خاطبنا الله بها في كتبه أو خاطبنا بها أنبياؤه أمر بالغ الأهمية وواجب متحتم لمعرفة مراد الله تعالى .

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ٢٨١) (٤/ ٤٤ ، ٤٨٥) .
(٢) المرجع السابق(٣/ ٢٨١) .
(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٤٤) .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والمقصود هنا أن معرفة اللغة التي خاطبنا بها الأنبياء وحمل كلامهم عليها، أمر واجب متعين ومن سلك غير هذا المسلك فقد حرف كلامهم عن مواضعه وكذب عليهم وافترى»[١].

كما يبين رحمه الله أنه لا خلاف بين المسلمين وأهل الكتاب أن هذا التحريف قد وقع. فقال: «ومثل هذا التحريف والتبديل قد اتفق المسلمون واليهود والنصارى على أنه وقع فيه خلق كثر من أهل الكتب الثلاثة، وأن التوراة والإنجيل حُرِّفا بهذا الاعتبار، وكذلك القرآن حرَّفه أهل الإلحاد والبدع بهذا الاعتبار»[٢].

ومن تطبيقات هذه القاعدة في الرد على النصارى الرد عليهم في عقيدة التثليث المحرفة التي هي أعظم عقائدهم إذ هي عقيدتهم في معبودهم وإلههم. فبسبب الفهم الخاطىء لمراد المتكلم وقعوا في هذا الانحراف الخطير. حيث التبست عليهم كلمة «الأب» ولم يعطوها حقها من الفهم[٣].

قال ابن تيمية رحمه الله: «فأهل الكتاب نقلوا عن الأنبياء أنهم تكلموا بلفظ الأب والابن ومرادهم ـ عندهم ـ بالأب: الرب، وبالابن: المصطفى المختار المحبوب.

ولم ينقل أحد منهم عن الأنبياء أنهم سمّوا شيئًا من صفات الله ابنًا، ولا قالوا عن شيء من صفاته: أنه تولد عنه. ولا أنه مولود له.

فإذا وجد في كلام المسيح ـ عليه السلام ـ أنه قال: (عمدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس). ثم فسروا الابن بصفة الله القديمة الأزلية، كان هذا كذبًا بينًا على المسيح، حيث لم يكن في لغته أن لفظ الابن يراد به صفة الله القديمة الأزلية.

وكذلك لم يكن في كلام الأنبياء أن حياة الله تسمى روح القدس، وإنما يريدون بروح القدس، ما ينزله الله تبارك وتعالى ـ على الأنبياء والصالحين، ويؤيدهم. كان

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٤٨٥).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) هداية الحيارى، ص(٢٧٩).

تفسير قول المسيح، روح القدس أنه أراد حياة الله، كذبًا على المسيح»[١].

فبيَّن رحمه الله تعالى: «أن الأب يعبّر عنه بالرب وبالابن عن العبد المربي الذي يربه الله ويربيه، وهذا واضح في خطاب الله تعالى للمسيح وغيره من أنبياءه. حيث يقول: «ومنشأ ضلال القوم أنه كان في لغة من قبلنا يعبر عن الرب بالأب وبالابن عن العبد المربي الذي يربه الله ويربيه فقال المسيح: عمدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس، فأمرهم أن يؤمنوا بالله ويؤمنوا بعبده ورسوله المسيح، ويؤمنوا بروح القدس جبريل، فكانت هذه الأسماء لله ولرسوله الملكي ورسوله البشري. قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[٢]... ومما يبين ذلك أن لفظ الابن في لغتهم ليس مختصًا بالمسيح بل عندهم أن الله تعالى قال في التوراة لإسرائيل: أنت ابني بكري، والمسيح كان يقول: أبي وأبوكم فيجعله أبًا للجميع، ويسمى غيره ابنًا له، فعلم أنه لا اختصاص للمسيح بذلك»[٣].

وكذلك من تطبيقات هذه القاعدة الرد عليهم في عقيدة الأقانيم ومعناها عند النصارى كما قال ابن تيمية رحمه الله: «والأقانيم لفظًا ومعنى ـ لا يوجد في كلام أحد من الأنبياء؛ بل قيل فيها: إنها لفظة رومية، يفسرونها تارة الأصل. وتارة بالشخص وتارة بالذات مع الصفة ويفسرونها تارة بالخاصة، وتارة بالصفة»[٤].

فالقول بأن الله ثلاثة أقانيم قول باطل لا دليل عند النصارى عليه، يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: «فإنه لم ينطق لا الإنجيل ولا شيء من النبوات بأن الله ثلاثة أقانيم، ولا خص أحد من الأنبياء الرب بثلاث صفات دون غيرها، ولا قال المسيح ولا غيره: إن الله هو الأب والابن وروح القدس، ولا إن له أقنومًا هو الابن، وأقنومًا هو روح القدس، ولا قال: إن الابن كلمته أو علمه أو حكمته أو نطقه وإن روح القدس حياته، ولايسمّى شيئًا من صفاته ابنًا ولا ولدًا، ولا قال عن شيء من صفات الرب: إنه

---

(١) المصدر نفسه (٤/ ٤٨٥، ٤٨٦).

(٢) سورة الحج، آية: ٧٥.

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٨٣ـ ٢٨٥).

(٤) الجواب الصحيح (٤/ ٤٤٥).

مولود، ولا جعل القديم الأزلي مولودًا، ولا قال عن قديم ولا مخلوق إنه إل حق من إله حق، ولا قال عن صفات الله: إنها آلهة، وإن الكلمة إله، والروح إله. ولا قال: إن الله اتحد لا بذاته ولا بصفاته بشيء من البشر، بل هذا كله مما ابتدعتموه وخرجتم به عن الشرع والعقل»[١].

فمن الناحية الشرعية فإن هذه العقيدة المحرفة لم تأت بها كتبهم، ولم ينطق بها المسيح عليه السلام، بل فيها من انتقاص المسيح وشتمه، بل والتعدي على الله تعالى.

يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: «إنكم بالغتم في ذم المسيح وإنجيله، كما بالغتم في سبِّ الله وشتمه، وإن كنتم لا تعلمون أن ذلك ذم، فلم ترضوا أن تجعلوا ظاهر كلام المسيح ما أنتم عليه من الكفر حتى جعلتم ظاهره كفرًا لا ترضونه. مثل ثلاثة آلهة، متفقة، أو متفرقة، أو ثلاثة أجسام مؤلفة، أو ثلاثة أجزاء مفرقة، أو ثلاثة أشخاص مركبة. فهذا ونحوه هو الذي ادعيتم أنه ظاهر كلام المسيح - عليه السلام. . .وأنكم عدلتم عن هذا الظاهر إلى إثبات الأقانيم الثلاثة التي جعلتم فيها كلمة الله، هي ابنه. وهو جوهر خالق يساويه في الجوهر، وأن المسيح هو هذا الابن المساوي للأب في الجوهر خالق العالمين. . .فإن المسيح - عليه السلام - على قولكم: لم يفصح لكم بأمانة تعتقدونها ولا بتوحيد تعرفون به ربكم عز وجل - بل تكلم بما ظاهره إثبات ثلاثة آلهة. وثلاثة أجسام مركبة وثلاثة أجزاء متفرقة، وأنكم أنتم أصلحتم ذلك، حتى جعلتموه ثلاثة أقانيم، ووضعتم تلك الأمانة المخالفة لعقول ذوي العقول، ولكل كتاب جاء به رسول، مع أن المسيح لم ينطق بتثليث قط ولا باتحاد ولا بما يدل على ذلك»[٢].

وكل ما في الأمر أنه جاء في إنجيل متَّى دون الأناجيل الأخرى أن المسيح قال: عمدوا الناس باسم الأب والإبن وروح القدس.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: « وهذا الكلام ظاهره[٣] - بل نصه - حجَّة علا

(١) المرجع السابق (٤/ ٤٤١).
(٢) الجواب الصحيح (٤/ ٤٤٧) مع شيء من الاختصار.
(٣) في المطبوع (ظاهر).

خلاف قولكم وأنه أراد بالابن نفسه وهو الناسوت ، ولم يرد به صفة الله ، وأراد بروح القدس ما أيده الله به ، أو روح القدس الذي نفخ في أمه حتى حبلت به ، لم يرد به صفة الله تعالى .

فتأولتم كلامه على خلاف ظاهره ، تأويلاً يخالف صريح المعقول وصحيح المنقول ، فكيف تدعون أنكم تمسكتم بظاهر كلامه»[١] .

أما من ناحية العقل فإن العقول السليمةلا تقبل هذه العقيدة المحرفة التي يزعمون فيها أن الثلاثة واحد ، والواحد ثلاثة ؛ وهي ـ أيضًا ـ ليس لهم فيها مستند شرعي: «وتبين أن تسميتهم لعلم الله وكلامه ابنًا وتسميتهم لحياته روح القدس أسماء ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان ، وأنه ليس معهم على ما ادعوه من الأقانيم حجَّة أصلاً لا سمعية ولا عقلية ، وأنه ليس لقولهم بالتثليث وحصرهم لصفات الله في ثلاثة مستند شرعي .

كما تبين أنه ليس له مستند عقلي»[٢] .

بل يقرر شيخ الإسلام أن هذا القول من النصارى يكفي للرد عليه تصوره التام .

وفي ذلك يقول: «ولما كان قول النصارىٰ في التثليث متناقضًا في نفسه لا حقيقة له صار مجرد تصوره التام كافيًا في العلم بفساده من غير احتياج إلى دليل ، وإن كانت الأدلة تظهر بفساده .

ولهذا سلك طائفة من العلماء في الكلام معهم هذا المسلك وهو أن مجرد مذهبهم كافٍ في العلم بفساده فإنه غير معقول . وقالوا: إن النصارىٰ ناقضت في اللفظ وأحالت في المعنى ، فلا يجوز أن يعتقد ما يدعون انتحاله لتناقضه .

وذلك أنهم يزعمون أن الثلاثة واحد ، والواحد ثلاثة ، وهذا لا يصح اعتقاده ، لأنه لا يجوز أن يعتقد المعتقد في الشيء أنه ثلاثة مع اعتقاده فيه أنه واحد ، لأن ذلك متضاد .

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٤٨) .
(٢) المرجع السابق (٣/ ٢٦٢) .

وليس يحتاج أن يعرف بدليل بطلان قول من ادعى أن الواحد ثلاثة وأن الثلاثة واحد ؛ لأن ذلك لا يعقل . وهو كمن ادعى في الشيء أنه موجود معدوم ، أو قديم محدث ، أو في الجسم قائم قاعد ، متحرك ساكن .

وإذا كان كذلك فتناقضه أظهر من أن يحتاج فيه إلى دلالة»[(١)] .

ويتسائل ابن تيمية: كيف يجوز حمل لفظ لم يستعمله الأنبياء ويترك المعنى المعروف بينهم؟ فيقول: «وتبين أنهم حملوا كلام الأنبياء في لفظ الابن وروح القدس وغيره على ما لم يوجد استعمال هذا اللفظ فيه ، وتركوا حمله على المعنى الموجود في كلامهم ، وهذا من أبلغ ما يكون من تحريف كلامهم عن مواضعة وتبديل معاني كلام الله ، فكيف يجوز أن يحمل لفظ روح القدس على معنى لم يستعمله فيه الأنبياء ، ولا أرادوه به ، ويترك حمله على المعنى المعروف الذي يستعملونه فيه دائمًا .

وهل هذا إلا من فعل من يحرف كلام الأنبياء ويفتري الكذب عليهم ؟ بل ظاهر هذا الكلام أن يعمدوهم باسم الأب الذي يريدون به في لغتهم الرب ، والابن الذي يريدون به في لغتهم المربي ، وهو هنا المسيح وروح القدس ، وهو روح القدس الذي أيد الله به المسيح من الملك والوحي وغير ذلك ،وبهذا فسر هذا الكلام من فسره أكابر علمائهم»[(٢)] .

وهكذا يقرر ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الواجب أن يفهم اللفظ من خلال مراد المتكلم وتصوره وأن يحمل متشابه الأقوال على محكمها ـ كما قد تبين في القاعدة السابقة .

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٤٨ـ ٤٤٩) . وانظر: هداية الحيارى ، ص(٣٣٦) .

(٢) الجواب الصحيح (٣/ ٢٦١) .

قاعدة رقم (١٤)

[ومن قامت البراهين والآيات على صدقه فيما يبلغه عن الله كان صادقًا في كل ما يخبر به عن الله][١]

الشرح : هذه القاعدة تبين أن من دلت الأدلة القطعية والمعجزات على صدقه وأنه رسول من عند الله تبارك وتعالى ؛ فإنه يصدق في كل ما يقوله عن الله تبارك وتعالى ، لا يمكن أن يكون صادقًا في بعض ما يقوله كاذبًا في البعض الآخر ، ولو في كلمة واحدة .

يقول ابن تيمية رحمه الله: «ومن قامت البراهين والآيات على صدقه فيما يبلغه عن الله كان صادقًا في كل ما يخبر به عن الله لا يجوز أن يكون في خبره عن الله شيء من الكذب لا عمدًا ولا خطأ ـ وهذا مما اتفق عليه جميع الناس من المسلمين واليهود والنصارىٰ وغيرهم لم يتنازعوا أنه لا يجوز أن يستقر في خبره عن الله خطأ ، وإنما تنازعوا: هل يجوز أن يقع من الغلط ما يستدركه ويبينّه فلا ينافي مقصود الرسالة»[٢] .

ويبين شيخ الإسلام أن الكذب والخطأ في تبليغ الرسالة ينافي مقصود ذلك وأصلها فلا يجوز حصوله ، فيقول رحمه الله: «لكن ما يبلغه عن الله لا يجوز أن يستقر فيه خطأ ، فإنه لو جاز أن يبلغ عن الله ما لم يقله ويستقر ذلك ويأخذه الناس عنه معتقدين أن الله قاله ـ ولم يقله الله ـ كان هذا مناقضًا لمقصود الرسالة ولم يكن رسولاً لله في ذلك ، بل كان كاذبًا في ذلك وإن لم يتعمده وإذا بلّغ عن الله ما لم يقله وصُدق في ذلك ، كان قد صدق من قال على الله غير الحق ، ومن تقول عليه ما لم يقله ، وإن لم يكن متعمدًا ويمتنع في مثل هذا أن يصدقه الله في كل ما يخبر به عنه ، أو أن يقيم له من الآيات والبراهين ما يدل على صدقه في كل ما يخبر به عنه مع أن الأمر ليس كذلك»[٣] .

ويضيف شيخ الإسلام أمرًا آخر ، وهو أن الله تعالى لا يمكن أن يصدق الكاذب ، فيقول: «فإن الآيات والبراهين دلت على صدقه في كل ما يبلغه عن الله ، وأن الله مصدقه في كل ما يبلغه عنه ، فيمتنع أن لا يكون صادقًا في شيء من ذلك ، ويمتنع أن يصدق الله

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٣٤)

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٤ ، ٣٥) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٣٤) .

في كل ذلك من لا يصدق في كل ذلك، فإن تصديق من لا يُصدق كذب، والكذب ممتنع على الله»[١].

وبناءً على هذه القاعدة فإن النصارىٰ يلزمهم أن يقروا بنبوة محمد ﷺ ؛ لأنه قامت البراهين الواضحة والدلائل القاطعة والمعجزات المؤيدة لصدقه وتبين من أحواله ﷺ أنه رسول صادق من الله تعالى، وعلى هذا لا يجوز أن يُكذّب كما يفعل ذلك كثير من النصارىٰ ولا يجوز أن يقرَّ بأنه أرسل إلى العرب خاصة ولم يرسل إلى أمّة أخرى، وعندئذ يلزم النصارى الإيمان به . كما قال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[٢].

قاعدة رقم (١٥)

[كل ما يدل على كذب الكاذب لا يدل على صدق الصادق، وبالعكس، فإن دليل الكذب مستلزم له، ودليل الصدق مستلزم له، وهما ضدان، يمتنع أن يكون مدعي النبوة نبيًا صادقًا، ومتنبئًا كاذبًا، والضدان لا يجتمعان، فيمتنع أن يكون شيء واحد يدل على الضدين][٣]

الشرح : هذه القاعدة التي نص عليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، تبين أن الأدلة والآيات التي تدل على صدق النبي الصادق لا يمكن أن تدل إلا على كذب مدعي النبوة الكاذب، وأن النبي الصادق لا يمكن أن يشتبه بالمتنبئ الكاذب لأن أدلة الصدق لا تدل إلا عليه ولا يمكن أن تدل على ضده وهو الكذب وكذلك فأدلة الكذب لا تدل إلا عليه لا تدل على ضده وهو الصدق .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «بل الكاذب لا يكون له من الأدلة إلا ما يستلزم كذبه، فكل ما يدل على كذب الكاذب لا يدل على صدق الصادق، وبالعكس، فإن دليل الكذب مستلزم له، ودليل الصدق مستلزم له، وهما ضدان، يمتنع أن يكون

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٣٧) .
(٢) سورة الأعراف، آية: ١٥٨
(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٥٠٤) .

مدعي النبوة نبيًا صادقًا ، ومتنبئًا كاذبًا ، والضدان لا يجتمعان ، فيمتنع أن يكون شيء واحد يدل على الضدين»[١] .

فأمور الكاذب وأحواله لا تدل إلا على كذبه كما هو الحال في مسيلمة [٢] والأسود العنسي [٣] .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «كل منهما عرف كذبه بتكذيب النبي الصادق والمصدوق لهما ، ومما ظهر من دلائل كذبهما ، مثل الأخبار الكاذبة التي تناقض النبوة ، ومثل الإتيان بقرآن مختلق ، يعلم من سمعه أنه لم يتكلم الله به ، وإنما هو تصنيف الآدميين ، كما قال أبوبكر الصديق لهم لمَّا تابوا من الردة ، وعادوا إلى الإسلام: «أَسمِعوني قرآن مسيلمة» فلما أسمعوه إياه قال: «ويحكم ، أين يذهب بعقولكم ، إن هذا كلام لم يخرج من إل» [٤] أي: لم يخرج من رب . ومثل ما كان يفعله ويأمر به من الفجور والكذب ، ومثل اطلاع أخص الناس به على أنه كان يكذب ، ويستعين بمن يختلق له الكذب ، ومثل أنه كان يعدهم بأن جبريل أخبرهم أنه سينصر ، فلما حقت الحقائق قال لهم: إنه لا جبريل لكم ، فقاتلوا عن أحسابكم إلى أمثال هذه الأمور التي تدل على كذب الكاذب .

فالصدق له دلائل مستلزمة له تدل على الصدق ، والكذب له دلائل مستلزمة تدل على الكذب»[٥] .

كما يبين ابن تيمية رحمة الله عليه أن معرفة النبي الصادق ليست متوقفة على أمر

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) هو مسيلمة بن حبيب وقيل ابن ثمامة ، الكذاب ، من بني حنيفة ، ارتد وناصره بنو حنيفة ، ثم قتل في حروب الردة على يد خالد بن الوليد ، قتله وحشي في سنة ١١هـ . انظر: ترتيب وتهذيب البداية والنهاية ، د: محمد السلمي ، دار الوطن .

(٣) اسمه عَبْهلَة بن كعب بن غوث من بلد يقال لها: كهف خُبان ، ارتد وخرج في سبعمائة مقاتل ، فأخذ نجران ثم صنعاء ، وعظم أمره عند أهل اليمن ، ثم انتصر الله منه وقتله فيروز الديلمي . انظر: ترتيب وتهذيب البداية والنهاية ص(٩٣) .

(٤) ذكره ابن جرير في تاريخه (٢/ ٢٨٥) ، دار الكتب العلمية ط ١ .

(٥) الجواب الصحيح (٦/ ٤٧٦ـ ٤٧٧) .

معين فقط كوجود الخارق للعادة . ويأصل هذا ببيان أن صدق الخبر الواحد يعرف بأنواع من الدلائل والقرائن ، فيقول: «وقد يعلم صدق الخبر الواحد بأنواع من الدلائل ، تدل على صدقه ، ويعلم صدق خبر الواحد بقرائن تقترن بخبره يعلم بها صدقة . وتلك الدلائل والقرائن قد تكون صفات في المخبر من علمه ، ودينه ، وتحريه الصدق ، بحيث يُعلم قطعًا أنه لا يتعمد الكذب ، كما يعلم علماء أهل الحديث ـ قطعًا ـ أن ابن عمر ، وعائشة ، وأباسعيد[١] ، وجابر بن عبدالله[٢] ، وأمثالهم لم يكونوا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ . . .وقد تكون الدلائل سماع من شاركه في العلم بذلك الخبر وإقراره عليه ، فإن العادة كما قد تمنع التواطؤ على الكذب ، فإنها تمنع التواطؤ على الكتمان وإقرار الكذب والسكوت على إنكاره»[٣] .

كما يضيف رحمه الله بأن الدلائل قد تكون صفات فيه تقترن بخبره ، فأحواله ، النفسانية وهيئته وكلامه يدل على صدقه من كذبه كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾[٤] فأخبر تعالى أن لابد أن يعرف المنافقين في لحن القول ، فإنه ما أسرَّ أحد سريرة إ لا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه[٥] .

قال رحمه الله: «والرجل الصادق البار يظهر على وجهه من نور صدقه وبهجة وجهه سيما يعرف بها ، وكذلك الكاذب الفاجر ، وكلما طال عمر الإنسان ظهر هذا الأثر فيه ، حتى إن الرجل يكون في صغره جميل الوجه ، فإذا كان من أهل الفجور مصرًا

---

(١) هو الصحابي الجليل أبوسعيد الخدري ، تقدمت ترجمته .

(٢) هو الصحابي الجليل جابر بن عبدا لله بن عمرو بن حرام الخزرجي ، شهد العقبة الثانية ، شهد ثمانية عشر غزوة ، وشهد صفين مع علي رضي الله عنه ، روى الكثير من الأحاديث ، مات سنة ٧٤هـ ، أسد الغابة (٤/ ٢٩٥) .

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٤٨٢ ، ٤٨٣) .

(٤) سورة محمد ، آية: ٣٠ .

(٥) هذا القول عزاه ابن تيمية إلى عثمان رضي الله عنه ، انظر: الجواب الصحيح (٦/ ٤٨٦) . وذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/ ١٥٣) .

على ذلك، يظهر عليه في آخر عمره من قبح الوجه ما أثّره باطنه وبالعكس»[(١)].

ثم بعد هذا التفصيل والمقدمات في الفرق بين صاحب الخبر الصادق وصاحب الخبر الكاذب ذكر النتيجة مقررًا وضوح هذا الأمر إذا كان الحال متعلق بالنبوة والرسالة.

فيقول رحمه الله تعالى: «فإذا كان كذلك ممن نبأه الله واصطفاه للرسالة، كان قلبه من أفضل القلوب صدقًا وبرًا، ومن افترى على الله الكذب، كان قلبه من شر القلوب كذبًا وفجورًا. كما قال عبدالله بن مسعود: (إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فاصطفاه لرسالته)[(٢)] وإذا كان من أعظم بل أعظم أهل زمانه صدقًا وبرًا فإنه لابد أن يظهر على فلتات لسانه وصفحات وجهه ما يناسب ذلك، كما أن الكاذب الكافر لا بد أن يظهر على وجهه، وفلتات لسانه ما يناسب ذلك. وهذا يكون تارة حين إخباره بما يخبر به، وتارة موجودًا في غير تلك الحال»[(٣)].

ولاشك أن أمر النبي الصادق الذي هو من أبر الناس لا يمكن أن يختلط بأمر مدعي النبوةالذي هو من أفجر الناس، ومع هذا فإن العلم بصدق الصادق وكذب الكاذب ليس من العلوم الضرورية في حق كل أحد. قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والمقصود أن العلم بصدق الصادق، وكذب الكاذب كغيرهما من المعلومات قد يكون ضروريًا، وقد يكون نظريًا، وهو ليس من الضروريات الكلية الأولية، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين»[(٤)].

ثم يبين رحمه الله تعالى السبب في ذلك حيث يقول: «وإذا كان القائل: إني رسول الله: إما أن يكون من خيار الناس وأصدقهم وأبرهم، وأفضلهم، وإما أن يكون من شرار الناس وأكذبهم وأفجرهم، والفرق بين هذين يكون من وجوه كثيرة، لا تكاد

---

(١) الجواب الصحيح (٦/ ٤٨٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ح(٣٦٠٠)، (٣٧٩)، والطبراني في الكبير، ح٨٥٨٢ (٩/ ١١٢)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ورجاله موثوقون ١/ ١٧٨.

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٤) المرجع السابق (٦/ ٤٩٤).

تنضبط، كل منها يعرف به صدق هذا وكذب هذا، وكانت المعرفة بذلك قد تحصل عند سماع خبر هذا، وخبر هذا، ورؤية وجهه، وسماع كلامه، وما يلزم ذلك، ويقترن به، من بهجة الصدق، ونوره، ومن ظلمة الكذب، وسواده وقبحه»[١].

قاعدة رقم (١٦)

[المضاف إلى الله نوعان: إضافة صفة، وإضافة عين.

الأول: صفة لله قائمة به ليست مخلوقة له بائنة عنه.

الثاني: مملوك لله مخلوق له بائن عنه][٢]

الشرح: في هذه القاعدة يبين ابن تيمية أن المضاف إلى الله تعالى نوعان:

النوع الأول: مضاف إضافة صفة، مثل: صفة العلم. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[٣].

وصفة الرزق والقوة: قال جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾[٤]، وقوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[٥].

وصفة القدرة، كما في حديث الاستخارة قال ﷺ: **«إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتي من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم»**[٦].

فهذا المضاف صفة لله تعالى قائمة به ليست مخلوقة له بائنة عنه؛ لأنها لا تقوم بنفسها.

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٤٩٥).
(٢) الجواب الصحيح (٢/ ١٥٦)، مجموع الفتاوى (١٧/ ١٥٠-١٥٢).
(٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.
(٤) سورة الذاريات، آية: ٥٨.
(٥) سورة فصلت، آية: ١٥.
(٦) رواه البخاري في ك: التوحيد، ح (٦٩٥٥)، (٦/ ٢٦٩٠).

قال شيخ الإسلام: «فالصفات إذا أُضيفت إليه كالعلم والقدرة والكلام والحياة والرضا والغضب ونحو ذلك، دلت الإضافة على أنها إضافة وصف له قائم به ليست مخلوقة، لأن الصفة لا تقوم بنفسها فلابد لها من موصوف تقوم به إذا أُضيفت إليه علم أنها صفة»[١].

النوع الثاني: المضاف إضافة عين وذلك مثل: بيت الله، وناقة الله، وعباد الله. قال تعالى: ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾[٣]، وقال سبحانه: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾ ﴾[٤]. وهذا النوع على قسمين:

(أ) أن تضاف بالجهة العامة التي يشترك فيها المخلوق مثل كونها مخلوقة ومملوكة له ومقدورة فهذه إضافة عامة مشتركة كقوله تعالى: ﴿ هَـٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾[٥].

(ب) إضافة الأعيان، وذلك أنه قد تضاف عينًا إلى الله تعالى لمعنى يختص بها يميزها عن غيرها. بما له من الاصطفاء والإكرام والتشريف.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأما الأعيان إذا أضيفت إلى الله تعالى فإما أن تضاف بالجهة العامة التي يشترك فيها المخلوق مثل كونها مخلوقة ومملوكة له ومقدورة، ونحو ذلك، فهذه إضافة عامة مشتركة كقوله: ﴿ هَـٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾.

وقد يضاف لمعنى يختص بها يميز به المضاف عن غيره مثل: بيت الله، وناقة الله، وعبدالله، وروح الله، فمن المعلوم اختصاص ناقة صالح بما تميزت به عن سائر النياق، وكذلك اختصاص الكعبة، واختصاص العبد الصالح الذي عبدالله وأطاع أمره،

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ١٥٨).
(٢) سورة البقرة، آية: ١٢٥.
(٣) سورة الشمس، آية: ١٣.
(٤) سورة الإنسان، آية: ٦.
(٥) سورة لقمان، آية: ١١.

وكذلك الروح المقدسة التي امتازت بما فارقت به غيرها من الأرواح ؛ فإن المخلوقات اشتركت في كونها مخلوقة مملوكة مربوبة لله يجري عليها حكمه وقضاؤه وقدره ، وهذه الإضافة لا اختصاص فيها ، ولا فضيلة للمضاف على غيره .

وامتاز بعضها بأن الله يحبه ويرضاه ويصطفيه ويقربه إليه ، ويأمره به ، أو يعظمه ويحبه فهذه الإضافة يختص بها بعض المخلوقات كإضافة البيت ، والناقة ، والروح وعباد الله من هذا الباب»(١) .

وهذه القاعدة أصل عظيم في دفع عقيدة النصارى في المسيح عيسى بن مريم ، حيث يعتقدون أنه ابن الله ويجعلون الكلمة هي الابن .

قال ابن تيمية رحمه الله: «فعلماء النصارى الذين فسروا قولهم هو ابن الله بما ذكروه من أن الكلمة هي الابن»(٢) .

ويقول رحمة الله عليه: «والنصارى من أعظم الناس اضطرابًا في هذا الأصل ، فتارة: يجعلون كلامه الذي تكلم به كالتوراة والإنجيل مخلوقًا منفصلاً عنه وينفون عنه الصفات ، وتارة يجعلون كلمته قديمة أزلية متولدة عنه لم تزل ولا تزال ، ثم يقولون هذه الكلمة هي ابنه ، ويجلعون هذه الكلمة علمه ، أو حكمته ويقولون: إن هذه الكلمة هي إله خالق ، وهو الذي خلق السموات والأرض وأن هذه الكلمة هي المسيح ، والمسيح إله خالق العالم .

ويقولون مع هذا إن هذه الكلمة ليست هي الأب الذي خلق السموات والأرض فيجعلون كلمته صفة قديمة أزلية ، ويجعلونها ابنًا له ، ويجعلون الصفة إلهًا خالقًا ، ويجعلون المسيح هو الإله الخالق ، ويقولون مع هذا: هو إله حق من إله حق من جوهر أبيه»(٣) .

وجعل النصارى كلمة الله ابنًا له ؛ باطل من وجوهٍ عديدةٍ:

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ١٥٩) .
(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٧٥) .
(٣) الجواب الصحيح (٢/ ١٦٤) .

١ـ أنه ليس في شيء من كلام الأنبياء تسمية صفة الله ابنًا ، لا كلامه ولا غيره فتسميتهم صفة الله ابنًا تحريف لكلام الأنبياء عن مواضعه .

٢ـ أن هذه الكلمة إن كانت صفة لله تعالى فإن الصفة لا تكون إلهًا يخلق ويرزق ويحيي ويميت ، والمسيح عندهم إله يخلق ويرزق ، لذلك فإن الصفة لا تقوم بغير الموصوف ، فإن الكلمة صفة من الصفات .

٣ـ أن المسيح ليس هو كلمات الله ، ولا شيئًا من صفاته ، بل هو مخلوق بكلمة الله ، وسمي كلمة لأنه خُلق «بكن» من غير الحبل[١] المعتاد[٢] .

قال تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ﴾[٣] . وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥٓ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ ﴾[٤] .

قال ابن تيمية رحمه الله: «تسميتكم العلم والكلمة ولدًا وابنًا تسمية باطلة باتفاق العلماء والعقلاء . ولم ينقل ذلك عن أحد من الأنبياء ، قالوا: لأن الذات يتولد عنها العلم والكلام كما يتولد ذلك عن نفس الرجل العالم منها ، فيتولد من ذاته العلم والحكمة والكلام ، فهذا سميت الكلمة ابنًا ، قيل هذا باطل من وجوه»[٥] .وإليك هذه الوجوه باختصار:

١ـ أن كلمة الرب وعلمه قديم لازم لذاته ، فيمتنع أن يوصف بالتولد ، فحياة الإنسان وكلامه وغير ذلك من صفاته اللازمة له لا يقال: إنها متولدة عنه وإنها ابن له .

لذلك فيلزم أن تكون حياة الرب أيضًا ابنه ومتولدة وكذلك قدرته .

---

(١) أي: الحمل المعتاد ، ومنه الحبلى المرأة الحامل . انظر: القاموس المحيط (١/ ١٢٦٩) ، النهاية في غريب الحديث (١/ ١٣٣)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١١ـ ٢٧٥) .

(٣) سورة آل عمران ، آية: ٥٩ .

(٤) سورة مريم ، آية: ٣٤ ، ٣٥ .

(٥) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٧٨ـ ٢٧٩) .

٢ـ إن كان هذا من باب تولد الجواهر والأعيان فلابد له من أصلين، ولابد أن يخرج من الأصل جزء، وأما علمنا وقولنا فليس عينًا قائمًا بنفسه، وأن كل صفة قائمة بموصوف وعرض قائم في محل، كعلمنا وكلامنا فذاك أيضًا لا يتولد إلا عن أصلين، ولابد له من محل يتولد فيه.

٣ـ أن يقال: تسمية علم العالم وكلامه ولدًا له لا يعرف في شيء من اللغات المشهورة، وهو باطل بالعقل، فإن علمه وكلامه كقدرته وعلمه، فإن جاز هذا جاز تسمية صفات الإنسان كلها الحادثة متولدات منه، وتسميتها أبناءه.

٤ـ أن يقال: فإذا قدر أن الأمر كذلك فالذي حصل للمسيح إن كان هو ما علمه الله إياه من علمه وكلامه؛ فهذا موجود لسائر النبيين، فلا معنى لتخصيصه بكونه ابن الله، وإن كان هو: أن العلم والكلام إله اتحد به، فيكون العلم والكلام قائمًا بنفسه، فإن كان هو الأب فيكون المسيح هو الأب، وإن كان العلم والكلام جوهرًا آخر، فيكون إلهان قائمان بأنفسهما، فتبين فساد ما قالوه بكل وجه.

٥ـ أن يقال: من المعلوم عند الخاصة والعامة أن المعنى الذي خص به المسيح إنما هو: أن خلق من غير أب، فلمَّا لم يكن له أب من البشر جعل النصارى الرب أباه.. وذلك لا يكون إلا بإنزال جزء منه في مريم تعالى الله جل وعلا الصمد، عن ذلك وأي معنى ذكروه في بنوة عيسى غير هذا لم يكن فيه فرق بين عيسى وبين غيره، ولا حجة لهم في قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[(١)] فليس في هذا أن بعض الله صار في عيسى بل «من» لابتداء الغاية كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[(٢)] والقاعدة أيضًا تبطل هذا المفهوم الخاطىء عند النصارى»[(٣)].

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧١

(٢) سورة الجاثية، آية: ١٣.

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٨٢ـ ٢٨٣).

قاعدة رقم (١٧)

[أن كل كمال في الفرع المتعلم هو من الأصل المعلم][1]

الشرح : هذه القاعدة المتعارف عليها بين العقلاء تبين أن الفرع المتعلم يأخذ كل علومه من الأصل الذي علمه ، فكل علم نافع في الفرع المتعلم إنما حصله من الأصل الذي قام بتعليمه .وأمة محمد ﷺ متصفة بالعلم والعمل أكثر من أي أمة مضت[2] ولابد أنها أخذت هذا كله من نبيها محمد ﷺ . وهذا يثبت أنه أكمل الناس علمًا ودينًا فتأكد علمًا ضروريًا أنه كان صادقًا في قوله: إنه أرسل إلى الناس كافة .

ولقد بين ابن تيمية رحمه الله تعالى أولاً: أن فضائل اتباع المسيح كانت من مصادر متنوعة ، فيقول: «فكانت فضائل أتباع المسيح وعلومهم: بعضها من التوراة وبعضها من الزبور ، وبعضها من النبوات ، وبعضها من المسيح وبعضها ممن بعده كالحواريين ، وقد استعانوا بكلام الفلاسفة وغيرهم حتى أدخلوا ـ لما غيّروا دين المسيح ـ في دين المسيح أمورًا من أمور الكفار المناقضة لدين المسيح»[3] .

ثم بعد ذلك بين مصدر العلم عند أمة محمد ﷺ فلم يكونوا قبله يقرؤون كتابًا ، بل عامتهم ما آمنوا بموسى وعيسى وداود ، والتوراة والإنجيل والزبور إلا من جهته ، فهو الذي أمرهم أن يؤمنوا بجميع الأنبياء ، ويقروا بجميع الكتب المنزلة من عند الله ، ونهاهم أن يفرقوا بين أحد من الرسل»[4] .

ثم استدل بقوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

---

(١) الجواب الصحيح (٥/ ٤٤٥) .

(٢) انظر: هداية الحيارى ص(٢٢٦ ، ٢٢٧) .

(٣) الجواب الصحيح (٥/ ٤٤٢) .

(٤) المصدر نفسه .

ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾[(١)]، وبقوله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾[(٢)].

ثم قال: «وأمته لا يستحلون أن يأخذوا شيئًا من الدين من غير ما جاء به، ولا يبتدعون بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، فلا يشرعون من الدين ما لم يأذن به الله.. .ولما بعث الله محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق، تلقى ذلك عنه المسلمون وأمته»[(٣)].

ثم بين رحمه الله أن ما حصل لأمته من كمال في العلم النافع والعمل الصالح دليل على كمال علمه وحسن سيرته ﷺ مما يوقع العلم الضروري من صدق رسالته فيقول رحمه الله تعالى: «فكل علم نافع وعمل صالح عليه أمة محمد ﷺ ـ أخذوه عن نبيهم، مع ما يظهر لكل عاقل: أن أمته أكمل الأمم في جميع الفضائل العلمية والعملية.

ومعلوم أن كل كمال في الفرع المتعلم هو من الأصل المعلم. وهذا يقتضي أنه كان أكمل الناس علمًا ودينًا وهذه الأمور توجب العلم الضروري بأنه كان صادقًا في قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[(٤)]. لم يكن كاذبًا مفتريًا. فإن هذا القول لا يقوله إلا من هو من خيارا لناس وأكملهم إن كان صادقًا، أو هو من شر الناس وأخبثهم إن كان كاذبًا.

وما ذكر من كمال علمه ودينه، يناقض الشر والخبث والجهل، فتعين أنه متصف بغاية الكمال في العلم والدين. وهذا يستلزم أنه كان صادقًا في قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾»[(٥)].

فهذه القاعدة ترد على النصارىٰ في تكذيبهم بنبوية محمد ﷺ.

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٣٦، ١٣٧.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥٨.
(٣) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤٤٣، ٤٤٥).
(٤) سورة الأعراف، آية: ١٥٨.
(٥) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤٤٥).

قاعدة رقم (١٨)

[الكلام في صدق مدعي الرسالة وكذبه متقدم على الكلام في عموم رسالته وخصوصها][١]

الشرح : هذه القاعدة يرد بها شيخ الإسلام ابن تيمية على من يدعي من النصارى أن النبي محمد ﷺ أُرسل إلى العرب خاصة مع أن النصارى يتهمونه ﷺ بالكذب .

وهذه الشبهة الضعيفة يبنيها النصارى على عدد من الآيات التي لم يفهموا معناها ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ ﴾[٢] ، وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾[٣] ، وقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣﴾ ﴾[٤] ، وقوله تعالى: ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٦﴾ ﴾[٥] .

ويقول ابن تيمية في تصوير شبهتهم: «قالوا فلما رأينا هذا علمنا أنه لم يأتِ إلينا ، بل إلى جاهلية العرب ، الذي قال: إنهم لم يأتهم رسول ولا نذير من قبله ، وإنه لا يلزمنا اتباعه ، لأننا نحن قد أتانا رسل من قبله: خاطبونا بألسنتنا ، وأنذرونا بديننا الذي نحن متمسكون به يومنا هذا ، وسلموا إلينا التوراة والإنجيل بلغاتنا ، على ما يشهد لهم هذا الكتاب الذي أتى به هذا الرجل حيث يقول في سورة إبراهيم: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[٦]»[١] .

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٢٤) .

(٢) سورة البقرة ، آية: ١٥١ .

(٣) سورة آل عمران ، آية: ١٦٤ .

(٤) سورة السجدة ، آية: ٣ .

(٥) سورة يس ، آية: ٦ .

(٦) سورة إبراهيم ، آية: ٤ .

وأمـا قـول الله تعـالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[٢].

فإنهم يصرفون معناها إلى العرب خاصة. كما نقل ابن تيمية تحريفهم لمعنى هذه الآية حيث يقولون: «فيريد بحسب مقتضى العدل قومه الذين أتاهم بلغتهم، لا غيرهم ممن لم يأتهم بما جاء فيه.

ونعلم أن الله عدل، وليس من عدله أن يطالب يوم القيامة أمة باتباع إنسان لم يأتِ إليهم ولا وقفوا له على كتاب بلسانهم ولا من جهة داع من قبله»[٣].

وقد بين ابن تيمية رحمه الله بطلان هذه الشبهة بقوله: «أنه ﷺ أخبر أنه مرسل إليهم وإلى جميع الإنس والجن، وأنه لم يقل قط: إنه لم يرسل إليهم، ولا في كتابه ما يدل على ذلك.

وأن ما احتجوا به من الآيات التي غلطوا في معرفة معناها، فتركوا النصوص الكثيرة الصريحة في كتابه، التي تبين أنه مرسل إليهم، من جنس ما فعلوه في التوراة والإنجيل والزبور وكلام الأنبياء، حيث تركوا النصوص الكثيرة الصريحة، فتمسكوا بقليل من المتشابه الذي لم يفهموا معناه.

ومعلوم أن الكلام في صدق مدعي الرسالة وكذبه متقدم على الكلام في عموم رسالته وخصوصها»[٤].

ويبني الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى الكلام فيمن خاطب الخلق بأنه رسول إليهم ـ سواء كان صادقًا كمحمد وإبراهيم وموسى صلوات الله عليهم، أو كان كاذبًا كمسيلمة والأسود العنسي ـ على أصلين:

الأول: أن تعرف ما يقوله في خبره وأمره وهل قال: إنه رسول الله إلى جميع الناس؟

---

(١) الجواب الصحيح (١/ ١٢٢).
(٢) سورة آل عمران، آية: ٨٥.
(٣) الجواب الصحيح (١/ ١٢٣).
(٤) المرجع السابق (١/ ١٢٤).

أو قال: إنه لم يرسل إلا إلى طائفة معينة لا إلى غيرها .

الثاني: أن يعرف هل هو صادق أو كاذب؟

وتفصيل القول في هذين الأصلين على النحو التالي: إن دلائل صدق النبي ﷺ كثيرة جدًا واضحة لا لبس فيها ، لا ينكرها إلا مكابر . والفرق بين النبي الصادق ومدعي النبوة الكذاب من أبين الأمور .

قال ابن تيمية: «ودلائل صدق النبي وكذب المتنبي الكذاب كثيرة جدًا ، فإن من ادعى النبوة ـ وكان صادقًا ـ فهو من أفضل خلق الله وأكملهم في العلم والدين ، فإنه لا أحد أفضل من رسل الله وأنبيائه ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ وإن كان بعضهم أفضل من بعض . . . وإن كان المدعي للنبوة كاذبًا فهو من أكفر خلق الله وشرهم كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[1] . فالكذب أصل للشر وأعظمه الكذب على الله ـ عز وجل والصدق أصل للخير ، وأعظمه الصدق على الله تبارك وتعالى .

وفي الصحيحين عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقًا، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابًا**»[2] .

ولما كان هذا من أعلى الدرجات وهذا في أسفل الدركات وكان بينهما من الفروق والدلائل والبراهين ـ التي تدل على صدق أحدها وكذب الآخر ـ ما يظهر لكل من عرف حالهما . ولهذا كانت دلائل الأنبياء وأعلامهم الدالة على صدقهم كثيرة متنوعة ،

---

(١) سورة الأنعام ، آية: ٩٣ .

(٢) رواه البخاري في كتاب: الأدب ، باب: قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ ح٥٧٤٣ (٥/ ٢٢٦١) ، ومسلم في كتاب: البر والصلة ، باب: قبح الكذب ، ح٢٦٠٧ ، (٤/ ٢٠١٣) .

كما أن دلائل كذب المتنبئين كثيرة متنوعة .

ودلائل نبوة محمد ﷺ قطعية لا يمكن القدح فيها بظن ؛ فإن الظن لا يدفع اليقين ، وهذه الدلائل كثيرة[١] لا يمكن ذكرها في هذا البحث لكن نشير إلى شيء منها:

أولاً : أن الأنبياء قبله بشروا به: وقد بين هذا ابن تيمية من عدة وجوه نذكر منها ما يلي:

(أ) ما في الكتب الموجودة اليوم بأيدي أهل الكتاب من ذكره . كما قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾[٢] .

وكما في التوراة: «تجلى الله من طور سيناء وأشرف من ساعير واستعلن من جبال فاران»[٣] .

قال ابن تيمية نقلاً عن ابن قتيبة[٤] : «ليس بهذا خفاء على من تدبره ولا غموض ، لأن مجيء الله من طور سيناء: إنزاله التوراة على موسى من طور سيناء ، كالذي هو عند أهل الكتاب وعندنا ، وكذلك يجب أن يكون إشراقه من ساعير إنزاله الإنجيل على المسيح وكان المسيح من ساعير ـ أرض الخليل بقرية تدعى (ناصرة) ـ وباسمها يسمى من اتبعه نصارى .

وكما وجب أن يكون إشراقه من ساعير بالمسيح ، فكذلك يجب أن يكون استعلانه من جبال فاران: إنزاله القرآن على محمد ـ ﷺ ـ وجبال فاران هي جبال مكة . قال: وليس بين المسلمين وأهل الكتاب خلاف في أن فاران هي مكة ، فإن ادعوا أنها غير مكة فليس ينكر ذلك من تحريفهم وإفكهم»[٥] .

---

(١) الجواب الصحيح (١/ ١٢٩) ، وانظر: دلائل النبوة ، للبيهقي .
(٢) سورة البقرة ، آية: ١٤٦ .
(٣) انظر: سفر التثنية ، ص (٢٣٤) (٣٣) ، ١ـ ٣ العهد القديم ص (٢٦٢) .
(٤) هو الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، كان أديبًا فاضلاً ، له جمع من المؤلفات منها في غريب القرآن والحديث . مات سنة ٢٧٠هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٩٧) .
(٥) الجواب الصحيح (٥/ ١٩٩ـ ٢٠٠) .

قال ابن تيمية رحمه الله: «قلنا أليس في التوراة أن إبراهيم أسكن هاجر وإسماعيل فاران؟ وقلنا: دلونا على الموضع الذي استعلن الله منه واسمه فاران، والنبي الذي أنزل عليه كتابًا بعد المسيح، أوليس استعلن (وعَلِنَ) وهما بمعنى واحد؟ وهو ما ظهر وانكشف.

فهل تعلمون دينًا ظهر ظهور الإسلام وفشا في مشارق الأرض ومغاربها فُشُوه؟»[(١)].

وروى أبوزرعة[(٢)] بإسناد صحيح عن أسامة بن زيد[(٣)] عن زيد بن حارثة[(٤)] قال: «خرج رسول الله ﷺ وهو مردفيّ. ثم أقبل رسول الله ﷺ في يوم حار من أيام مكة، حتى إذا كنا بأعلى الوادي لقيه زيد بن عمرو بن نفيل[(٥)] فقال له رسول الله ﷺ: «يابن عمرو ما لي أرى قومك قد شنفوك[(٦)]؟ قال: أما والله إن ذلك لغير ثائرة[(٧)] كانت مني فيهم، لكن أراهم على ضلال. فخرجت ابتغي هذا الدين، فأتيت أحبار يثرب فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به فقلت:ماهذا بالدين الذي ابتغى، فخرجت حتى أتى أحبار خيبر، فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به، فقلت: ما هذا بالدين الذي ابتغى. فقال لي حبرٌ من أحبار الشام: إنك لتسأل عن دين مانعلم أحدًا يعبد الله به إلا شيخ

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٢٠١).

(٢) هو الإمام الحافظ عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد القرشي المخزومي، ت ٢٦٤هـ، قال عنه إسحاق بن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبوزرعة ليس له أصل، وذلك لسعة علمه ومعرفته بالحديث. انظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٨٩).

(٣) هو أسامة بن زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ، كان من أحب الناس لرسول الله ﷺ، أمره الرسولﷺ على جيش إلى الشام، فقبض عليه الصلاة والسلام قبل إنفاذه، فأنفذه أبوبكر الصديق رضي الله عنه، مات ٥٤هـ. انظر: أسد الغابة(١/ ٧٧).

(٤) هو الصحابي الجليل زيد بن حارثة، مولى رسول الله ﷺ، أول من أسلم من الموالي، مات سنة ٨هـ. انظر: أسد الغابة (٢٣٨).

(٥) هو زيد بن عمرو بن نفيل القرشي، والد سعيد بن زيد، مات قبل البعثة، قال ﷺ: «يبعث أمة وحده»، حيث كان على ملة إبراهيم عليه السلام. انظر: أسد الغابة (٢/ ٢٥١).

(٦) الشّنف: النّظر إلى الشيء كالمعترض عليه أو الكاره له، والشانف: المعرض. انظر: القاموس المحيط ص(١٠٦٧).

(٧) ثائرة: أي طلب الثأر. انظر: القاموس المحيط ص(٤٥٦).

بالجزيرة . فخرجت فقدمت عليه ، فأخبرته بالذي خرجت له ،فقال: إن كل من رأيت في ضلالة فمن أنت؟ قلت: أنا من أهل بيت الله ، ومن أهل الشوك والقرْظ [١] . فقال: إنه قد خرج في بلدك نبيٌّ ، أو خارج نبيٌّ ، قد خرج نجمه ، فارجع فصدقه واتبعه . فأناخ رسول الله ﷺ بعيره ، فقدمنا إليه السفرة . قال زيد: ما آكل شيئًا ذبح لغير الله .

فتفرقا ، فجاء رسول الله ﷺ ،فطاف في البيت ، قال زيد: وأنا معه . وكان صنمان من نحاس يقال لهما إساف ونائله ، مستقبل الكعبة يمسح الناس بها إذا طافوا .فقال رسول الله ﷺ : لا تمسها وتمسح بهما . قال زيد: فقلت: في نفسي وقد طفنا: لأمسنها حتى أنظر مايقول . فمسستها ، فقال رسول الله ﷺ :ألم تُنهه؟

فلا والذي أكرمه ، ما مسستها حتى أنزل الله عليه الكتاب . ومات زيد بن عمرو بن نفيل قبل الإسلام فقال رسول الله ﷺ: إنه يبعث أمة وحده»[٢] .

ومن ذلك ما نقل في نبوة حبقوق أنه قال: «جاء الله من التيمن ، وظهر القُدُس على جبال (فاران) وامتلأت الأرض من تحميد (أحمد) [٣] وملك بيمينه رقاب الأمم وأنارت الأرض لنوره ، وحملت خيله في البحر»[٤] .

وجاء في سفر المزامير: «ويحوز من البحر إلى البحر ، ومن لدن الأنهار إلى منقطع الأرض ، ويخر أهل الجزائر بين يديه ، ويَلحَس أعداؤه التراب ، ويسجد له ملوك الفرس[٥] ، ويدين له الأمم بالطاعة والانقياد ، ويُخلِّص البائس المضطهد ممن هو أقوى منه ، وينقذ الضعيف الذي لا ناصر له ، ويرأف بالمساكين والضعفاء ، ويُصلَّى عليه ويبارك في كل حين»[٦] .

---

(١) هو ورق السّلم . انظر: القاموس المحيط ص(٩٠١) .

(٢) رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٣٨) . قال الذهبي: على شرط مسلم ، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٨٦) .

(٣) في الكتاب المقدس ص (١٢٣١): وامتلأت من تسبيحه ، فحرفوا هذا حتى يتمشى مع انكار نبوته .

(٤) سفر حبقوق ، الإصحاح الثالث (٣ـ ٨) العهد القديم ص (١٢٣١) . والجواب الصحيح (٥/ ٢٢٣) .

(٥) في شريعة الإسلام لا يجوز السجود إلا لله تعالى ، ولعل المقصود هو دخول دول الفرس وملوكهم تحت دولة الإسلام كما قد حصل بفضل الله .

(٦) الجواب الصحيح (٥/ ٢٤٦) .

(ب) الآثار الكثيرة المخبرة بأن محمدًا ﷺ كان مكتوبًا باسمه الصريح فيما هو منقول عن الأنبياء.

جاء في صحيح البخاري: أنه قيل لعبدالله بن عمرو[(١)]: «أخبرنا ببعض صفة رسول الله ﷺ في التوراة فقال: إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ ﴾[(٢)] وحرزًا للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، لست بفظ ولا غليظ، ولا صخاب بالأسواق، ولا تجزي بالسيئة السيئة، ولكن تجزي بالسيئة الحسنة، وتعفو وتغفر، ولن أقبضه حتى أقيم به الملة الموجاء، فأفتح أعينًا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غلفًا، بأن يقولوا: لا إله إلا الله»[(٣)].

وهذا عندهم في نبوة أشيعاء قال فيها: «عبدي الذي سرّت به نفسي، أنزل عليه وحيي، فيظهر في الأمم عدلي، ويوصيهم بالوصايا، لا يضحك، ولا يُسمعُ صوته في الأسواق، يفتح العيون العور، والآذان الصم، ويحيي القلوب الغلف، وما أعطيه لا أعطي أحدًا، يحمد الله حمدًا جديدًا، يأتي من أقصى الأرض وتفرح البرية وسكانها، يهللون الله على كل شرف، ويكبرونه على كل رابية، لا يضعُف ولا يُغلب، ولا يميل إلى الهوى، مشقح[(٤)]، ولا يُذِل الصالحين الذين هم كالقصبة الضعيفة، بل يقى الصديقين، وهو ركن المتواضعين، وهو نور الله الذي لا يطفى، أثر سلطانه على كتفيه»[(٥)].

(ج) أخبار من وقف على كتب أهل الكتاب ممن أسلم وممن لم يسلم بما وجدوه

---

(١) هو الصحابي الجليل عبدا لله بن عمرو بن العاص، أسلم قبل أبيه عمرو، روى عن النبي ﷺ وكتب عنه، تقدمت ترجمته.

(٢) سورة الأحزاب، آية: ٤٥.

(٣) رواه البخاري في كتاب: البيوع، باب: كراهية الصخب في الأسواق. ح٢٠١٨ (٢/ ٧٤٧)

(٤) هكذا في المطبوع، وأشار المحقق إلى وجود بياض في المخطوط ثم بين أن ذلك ربما يكون من شقحت السرة: إذا تغيرت إلى الحمرة. ومن أشقح النحل إذا أزهى. انظر: الجواب الصحيح (٥/ ١٥٨).

(٥) انظر: سفر أشعيا، الإصحاح (٣٥) فقرة (١ـ ١٠) (٨١٥). والإصحاح التاسع، فقرة (٦) العهد القديم ص (٧٩٠). والإصحاح الثاني والأربعين، فقرة (١ـ ٩). الجواب الصحيح (٥/ ١٥٧ـ ١٥٨). الكتاب المقدس ص(١٠٣٢).

من ذكره فيها . ومن ذلك:

ـ ما تواتر عن الأنصار أن جيرانهم من اليهود كانوا يخبرونهم بمبعثه صلى الله عليه وسلم ، وأنه موجود في كتبهم ، وهذا من أعظم ما دعا الأنصار إلى الإسلام . كما قال تعالى: ﴿ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[١] .

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس عن أبي سفيان: «أن هرقل لما سأله عن صفات رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «إن يكن ما تقوله حقًا ، أنه نبي ، قد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظنه منكم ، ولو أعلم أني أخلُص إليه لأحببت لقاءه ، ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه»[٢] .

ـ وكذلك حديث النجاشي حين قال بعد أن أخذ عودًا بين إصبعيه: «ما عدا عيسى ابن مريم ما قلت هذا العود ، وقال للمسلمين أنتم سيوم ـ أي آمنون ـ بأرضي»[٣]

(د) ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية رحمه الله بقوله: «نفس إخباره بذلك في القرآن مرة بعد مرة ، واستشهاده بأهل الكتاب وإخباره بأنه مذكور في كتبهم ، مما يدل العاقل على أنه كان موجودًا في كتبهم ، فإنه لا ريب عند كل من عرف حال محمد من مؤمن وكافر ، أنه كان من أعقل أهل الأرض ، فإن المكذبين له لا يشكون في أنه كان عنده من الخبرة والمعرفة والحذق ، ما أوجب أن يقيم مثل هذا الأمر العظيم ، الذي لم يحصل لأحد مثله ، لا قبله ولا بعده ، فعلم ضرورة أنه لا يفعله ولا يخبر به ، وهو من أحرص الناس على تصديقه ، وأخبرهم بالطرق التي يُصدق بها ، وأبعدهم عن أن يفعل ما يعلم أنه يكذب به .

فلو لم يعلم أنه مكتوب عندهم ، بل علم انتفاء ذلك ، لامتنع أن يخبر بذلك مرة

---

(١) سورة البقرة ، آية: ٨٩ .

(٢) رواه البخاري في ك: بدء الوحي . باب: قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة . . . ح٤٢٧٨ ، ٤/١٦٥٨ ، ومسلم في ك: الجهاد . باب: كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ح١٧٧٣ ، (٣/ ١٣٩٥) .

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده ح ١٧٤٠ (١/ ٢٠١ ، ٢٠٢) ، قال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصحيح غير إسحاق ، وقد صرح بالسماع ، مجمع الزوائد (٦/ ٢٧) .

بعد مرة، ويستشهد به ويظهر ذلك لموافقيه ومخالفيه، وأوليائه وأعدائه»[(١)].

٥- أن ظهور دين محمد ﷺ في مشارق الأرض ومغاربها، أعظم حدث حدث على الأرض، فإن دين موسى عليه السلام ودين المسيح ابن مريم، لم يكن لهما هذا الظهور، فإن دين الإسلام دين النبي محمد ﷺ ظهر على دين النصارى في أفضل الأرض وأجلها عندهم كالشام والجزيرة ومصر كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٩﴾ ﴾[(٢)].

ومن كان هذا حاله من الظهور لابد له أن يكون الأنبياء قد ذكروه سواء كان كاذبًا أو صادقًا، والرسل قد حذروا ممن هو دون ذلك بكثير، وهو المسيح الدجال مع أن فتنته لا تدوم إلا أربعين يومًا، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «فلو كان ما يقوله المكذب لمحمد حقًا، وأنه كاذب ليس برسول، لكانت فتنته أعظم من فتنة الدجال من وجوه كثيرة، لأن الذين اتبعوه أضعاف أضعاف من يتبع الدجال، فلو كان كاذبًا، لكان الذين افتتنوا به أضعاف أضعاف من يفتتن بالدجال، فكان التحذير منه أولى من التحذير من الدجال إذ ليس في العالم من زمان آدم إلى اليوم، كذاب ظهر ودام هذا الظهور والدوام، فكيف تغفل الأنبياء التحذير عن مثل هذا ولو كان كاذبًا؟»[(٣)].

لذلك كما قدمنا من النصوص الدالة على البشارة به فإن الكتب السابقة قد ذكرته باسمه الصريح وبوصفه، وأهل الكتاب لو كان عندهم في كتبهم ما يوجب ذمّه لذكروه، وفي ذلك يقول ابن تيمية: «فلو كان عندهم أخبار عن الأنبياء توجب ذمه والتحذير من متابعته، لكان إظهارهم لذلك، . واحتجاجهم به، أقوى وأبلغ، وكان ذلك مما يجب في العادة اشتهاره بين خاصتهم وعامتهم، قديمًا وحديثًا، وكان ظهور ذلك فيهم أولى من ظهور خبر الدجال فيهم وفي المسلمين، فإن هذا الأمر من أعظم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله واشتهاره.

---

(١) الجواب الصحيح (٥/ ١٨٦).
(٢) سورة الصف، آية: ٩.
(٣) الجواب الصحيح (٥/ ١٩٠).

فإذا لم يكن كذلك، عُلم أنه ليس في كتب الأنبياء ما يوجب تكذيبه، وقد قام الدليل على أنه لابد من أن تذكره الأنبياء وتخبر بحاله، فإذا لم يخبروا أنه كاذب، عُلم أنهم أخبروا أنه نبي صادق، كما شاع ذلك، وظهر واستفاض من وجوه كثيرة»(١).

ويقول رحمه الله في كلام نفيس في هذا الباب، مبينًا صدق الصادق وكذب المدعي للنبوة. فيقول: «وفي الجملة أمره أظهر وأشهر، وأعجب وأبهر، وأخرق للعادة من كل أمر ظهر في العالم من البشر. ومثل هذا إذا كان كاذبًا، فلكذبه لوازم كثيرة جدًا تفوق الحصر، متقدمة ومقارنة ومتأخرة. فإن من هو أدنى دعوة منه إذا كان كاذبًا، لزم كذبه من اللوازم ما يبين كذبه، فكيف مثل هذا؟ فإذا انتفت لوازم المكذوب انتفى الملزوم»(٢).

ثانيًا: القرآن وقد بين من آيات نبوته ﷺ وبراهين رسالته أنواعًا متعددة، مع اشتمال كل نوع على عدد من الآيات والبراهين.

نأخذ من هذا كله مثالاً يتبين به المقصود: قال ابن تيمية: «مثال ذلك: إخباره لقومه بالغيب الماضي الذي لا يمكن بشرًا أن يعلمه، إلا أن يكون نبيًا، أو يكون ممن تلقاه عن نبي، وقومه يعلمون أنه لم يتعلم ذلك من بشر، ولا من أهل الكتاب ولا غيرهم. وهذا نوعان:

منه: ما كان يسأله عنه المشركون وأهل الكتاب، ليُنظَر هل هو نبي أم لا...؟

وفيه: ما كان الله يخبره به ابتداء، ويجعله علمًا وآية لنبوته، وبرهاناً لرسالته»(٣).

وفي هذين النوعين دليل على نبوته من جهة إخباره بالغيب، الذي لا يعلمه إلا نبي. وكانت عبرة بما فيها من أحوال المؤمنين والكافرين التي توجب اتباع سبيل المؤمنين، الذين اتبعوا مثله، وتجتنب سبيل الكافرين، الذين خالفوا مثله(٤).

ومن الغيب الماضي الذي أخبر به القرآن الكريم قصة يوسف عليه السلام قال

---

(١) الجواب الصحيح (٥/ ١٩٤)، وانظر: هداية الحيارى ص(١٠٧).
(٢) الجواب الصحيح (٥/ ١٩٥).
(٣) المرجع السابق (٥/ ٣١٩).
(٤) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٣١٩).

تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[١]، وقصة ذي القرنين، قال تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ ﴾[٢]، وقال بعد ذكر قصة نوح: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾[٣].

فهذا القصص وغيره مما جاء في القرآن الكريم «من أعظم الآيات والبراهين لقومه بأن هذا إنما أعلمه به وأنبأه به الله، ومثل هذا الغيب لا يعلمه إلا نبي، أو من أخذ عن نبي فإذا لم يكن هو أخذه عن نبي تعيَّن أن يكون نبيًا»[٤]

وقد ذكر ابن تيمية عدة أمور تبين أن النبي ﷺ لم يتعلم ذلك من بشر، ونذكر بعضها مع شيء من الاختصار[٥]:

١ـ أن قومه ـ المعادين له ـ لو علموا أنه تعلم ذلك من بشر لطعنوا عليه بذلك وأظهروه، فيمتنع مع حرصهم على القدح فيه أن لا يقحدوا فيه، ويمتنع أن لا يظهر ذلك لو حدث.

٢ـ أنه قد تواتر عن قومه أنهم كانوا يقولون: إنه لم يكن يجتمع به من يعلمه ذلك.

٣ـ أنه لو كانت هذه القصص المتنوعة قد تعلمها من أهل الكتاب ـ مع عداوتهم له ـ لكانوا يخبرون بذلك ويظهرونه، ولو أظهروا ذلك، لنقل ذلك وعرف، فإن هذا من الحوادث التي تتوفر الهمم والدواعي على نقه.

٤ـ أنه حين بعث، كان الناس إما مشركًاوإما كتابيًا، فلم يكن هناك أحد على الدين الذي دعا إليه. وقد علم الناس بالتواتر أن المشركين لم يكونوا يعرفون هذه القصص.

---

(١) سورة يوسف، آية: ١٠٢، ١٠٣.
(٢) سورة الكهف، آية: ٨٣.
(٣) سورة هود، آية: ٤٩.
(٤) الجواب الصحيح (٥/ ٣٢٥).
(٥) انظر: المرجع السابق (٥/ ٣٢٥ـ ٣٢٦).

٥ـ أنه لو تعلمه من بشر، فلابد أن يعرفه ولو خواص الناس ـ وكان في أصحابه الذين آمنوا به من يعرفه، فيشيع ولو تواصوا بكتمانه.

ثالثًا: أن قومه المعادين له غاية العداوة، ما زالوا معترفين بصدقه ـ ﷺ ـ وأنهم لم يجربوا عليه كذبًا، بل ومعترفين بأن ما يقوله ليس بشعر ولا كهانة وأنه ليس بسحر.

والأدلة على ذلك كثيرة كما قد تقدم في حديث أبي سفيان لما استدعاه هرقل، وكما في قصة زعيم الكفر أُمية بن خلف لما قيل له إنهم قاتلوك: «يعني النبي صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه» وفزع منه لذلك، وقال لأمرته بذلك، فقالت: والله ما يكذب محمد، وقال هو ـ في رواية أخرى ـ: «والله ما يكذب محمد»[(١)].

وغير ذلك من الأدلة المتواترة الدالة على صدقه[(٢)].

أما الحديث عن الأصل المتعلق بأن النبي محمد ﷺ هل أُرسل إلى الناس كافة أو إلى العرب خاصة؟

فدعوى النصارى في هذا على وجهين: قال ابن تيمية: «إما أن يقولوا إنه بنفسه لم يدَّعِ أنه أرسل إليهم، ولكن أمته ادعوا له ذلك.

وإما أن يقولوا: إنّه ادَّعى أنه أُرسل إليهم، وهو كاذب في هذه الدعوى»[(٣)].

وهذا القول كله باطل مردور عليهم، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «إنه من المعلوم بالضرورة كل من علم أحواله بالنقل المتواتر الذي هو أعظم تواترًا مما ينقل عن موسى وعيسى وغيرهما، وبالقرآن المتواتر عنه. وسنته المتواترة عنه. وسنة خلفائه الراشدين من بعده، أنه ﷺ ذكر أنه أُرسل إلى أهل الكتاب اليهود والنصارى، كما ذكر أنه أُرسل إلى الأُميين، بل ذكر أنه أرسل إلى جميع بني آدم عربهم وعجمهم... بل أنه أُرسل إلى الثقلين الجن و الإنس جميعًا.

وهذا كله من الأمور الظاهرة المتواترة عنه التي اتفق على نقلها عنه أصحابه مع

---

(١) رواه البخاري في كتاب: المغازي، باب: علامات النبوة، ح٣٤٣٣ (٣/١٣٢٨).
(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٢٥٨ـ ٣٦١).
(٣) الجواب الصحيح (١/ ١٣٠).

كثرتهم وتفرق ديارهم وأحوالهم»[١] .

كذلك فإن النبي ﷺ دعا ـ بنفسه ـ أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلى الإيمان به وبما جاء به ،كما دعا من لا كتاب له من العرب وسائر الأمم ، وأخبر ﷺ بكفر من لم يؤمن به من أهل الكتاب وغيرهم . وأمر بجهادهم ودعاهم بنفسه ونوابه . فإذا قيل مع هذا إنه قال: لم أُبعث إلا إلى العرب كان كاذبًا كذبًا ظاهرًا عليه[٢] .

ثم بين رحمه الله تعالى دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لليهود وعهده معهم ثم نقضهم الميثاق فحاربهم وأخرجهم من ديارهم . وقد أسلم من أسلم منهم ، وكذلك النصارى ، فقد جاءه وفد نجران من النصارى فناظرهم ﷺ ودعاهم إلى الإسلام وظهرت حجته عليهم ؛ وأمره تعالى أن يدعوهم إلى المباهلة . قال تعالى: ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ ﴾[٣] .

ثم استعفوا من المباهلة فصالحوه وأقروا له بالجزية عن يدٍ وهم صاغرون لما خافوا من دعائه وعلمهم أنه نبي[٤] .

وجاء ذلك في صحيح البخاري عن حذيفة[٥] قال: جاء السيد والعاقب صاحبا نجران إلى رسول الله ﷺ يريدان أن يلاعناه قال: فقال أحدهما لصاحبه: لا تفعل فوالله لئن كان نبيًا فلاعننا لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا ، قالا: إنا نعطيك ما سألتنا وابعث معنا رجلاً أمينًا فقال: «**لأبعثن رجلاً أمينًا حق أمين**» فقال: قم يا أباعبيدة بن الجراح[٦]

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٦٣) .

(٢) المرجع السابق (١/ ١٦٦) بتصرف .

(٣) سورة آل عمران ، آية: ٦١ .

(٤) انظر: الجواب الصحيح (١/ ١٧٠) .

(٥) هو الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان العبسي ، حليف بني عبدالأشهل ، صاحب سر رسول الله ﷺ في أسماء المنافقين ، كان كثيرا ما يسأل عن الفتن مخافة أن يقع فيها ، مات بعد قتل عثمان بأربعين يوما . أسد الغابة(١/ ٤٤٣ ، ٤٤٤) .

(٦) هو الصحابي الجليل: عامر بن عبد الله بن الجراح ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، أحد الأمراء في فتوحات الشام ، توفي في عمواس سنة ثمان عشرة . أسد الغابة (٢/ ٥١٨) .

فلما قام قال رسول الله ﷺ: «**هذا أمين هذه الأمة**»(١) .

لذلك فإن هذه القاعدة ترد على من يستدل من النصارى بشيء من القرآن الكريم أو السنة المطهرة مع تكذيبه للنبي ﷺ ؛ لأن من كذب في كلمة واحدة سقط الاحتجاج بشيء من كلامه .

يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ونحن نبين أنه لا حجة لهم فيما جاء به محمد ﷺ ولا فيما جاءت به الأنبياء قبله ، ولا في العقل ، بل ما جاء به محمد ﷺ وما جاءت به الأنبياء قبله مع صريح العقل ، كلها براهين قطعية على فساد دينهم ، ولكن نذكر قبل ذلك: أن احتجاجهم بما جاء عن النبي ﷺ لا يصح بوجه من الوجوه ، وأنه لا يجوز أن يحتج بمجرد المنقول عن محمد ﷺ من يكذبه في كلمة واحدة مما جاء به»(٢) .

قاعدة رقم (١٩)

ما من طريق صحيح يثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا وهي تثبت بها نبوة محمد ﷺ بطريق الأولى(٣)

الشرح : هذه القاعدة تبين أن من أقرّ بنبوة موسى عليه السلام من اليهود أو بنبوة عيسى عليه السلام من النصارى لزمه أن يصدق بنبوة محمد ﷺ ذلك أن الأدلة التي يثبت بها نبوة موسى وعيسى عليهم السلام تثبت نبوة محمد ﷺ .

ويفصل ابن تيمية هذا لأمر ويزيده وضوحًا ، فيقول: «وإن كذبوا محمدًا تكذيبًا عامًا مطلقًا وقالوا: ليس هو نبي أصلاً ، ولا أرسل إلى أحد لا إلى العرب ولا إلا غيرهم بل كان كذابًا ، امتنع مع هذا أن يصدقوا بنبوة غيره ؛ فإن الطريق الذي يُعلم به نبوة موسى وعيسى يُعلم به نبوة محمد بطريق الأولى ، فإذا قالوا: علمت نبوة موسى والمسيح بالمعجزات وعرفت المعجزات بالنقل المتواتر إلينا . قيل لهم: معجزات محمد ﷺ أعظم ،

---

(١) البخاري في كتاب: المغازي ، باب: قصة أهل نجران ح٦٨٢٧ (٦/ ٢٦٤٩) ، وأخرجه مسلم في ك: فضائل الصحابة ، باب: فضائل أبي عبيدة ح٢٤١٩ (٤/ ١٨٨٢) .

(٢) الجواب الصحيح (١/ ١٣١) .

(٣) الجواب الصحيح (٢/ ٢٢ ، ٢/ ٣٨٨) .

وتواترها أبلغ، والكتاب الذي جاء به محمد ﷺ أكمل وأمته أفضل وشرائع دينه أحسن»(١).

ويناقش ابن تيمية رحمه الله تعالى اليهود والنصارى في بيان أن نبوة محمد ﷺ، أظهر من نبوة موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء عليهم السلام. ويستند في ذلك إلى مسلمات عقلية يمكن أن تستخلص من مجمل عرضه لهذه القاعدة العظيمة. فمن هذه الأدلة العقلية ما يلي:

أن الحكم بين الشيئين بالتماثل أو التفاضل، يستدعي معرفة كل منهما، ومعرفة ما اتصفا به من الصفات التي يقع بها التماثل والتفاضل.

ثم ذكر رحمه الله تعالى الأمور التي يتفاضل فيها الأنبياء مبينًا فضيلة النبي ﷺ على سائر الأنبياء. فقال: «ومعلوم أن المرسلين يتفاضلون تارة بالكتب المنزلة عليهم، وتارة في الآيات والمعجزات الدالة على صدقهم، وتارة في الشرائع وما جاءوا به من العلم والعمل، وتارة في أممهم.

فمن عنده علم وعدل: فينظر في القرآن وفي غيره من الكتب كالتوراة والإنجيل، أو في معجزات محمد ﷺ ـ ومعجزات غيره. أو في شريعته وشريعة غيره، أو في أمته وأمة غيره، وجد له من التفضيل على غيره ما لا يخفى إلا على مفرط في الجهل أو الظلم فكيف يمكن مع هذا أن يقال هو كاذب مفترٍ، وغيره هو النبي الصادق؟

ـ أن حكم أحد الشيئين حكم مثله، فكيف بما هو أولى منه؛ وبين ذلك رحمه الله بقوله: «ولو قال قائل: إن هارون ويوشع وداود وسليمان كانوا أنبياء وموسى لم يكن نبيًا، أو أن داود وسليمان ويوشع كانوا أنبياء والمسيح لم يكن نبيًا. أوقال ما تقوله السامرة: أن يوشع كان نبيًا ومن بعده كداود وسليمان والمسيح لم يكونوا أنبياء.

أو قال ما يقوله اليهود: إن داود وسليمان وأشعيا وحبقوق ومليخا وعاموص ودانيال كانوا أنبياء. والمسيح بن مريم لم يكن نبيًا. كان هذا قولاً متناقضًا معلوم

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٢)، وانظر: هداية الحيارى ص(٢٩٧، ٢٩٨).

البطلان، فإن الذين نفى هؤلاء عنهم النبوة أحق بالنبوة وأكمل نبوة ممن أثبتوها له. ودلائل نبوة الأكمل أفضل فكيف يجوز إثبات النبوة للنبي المفضول دون الفاضل؟»(١).

ـ يمتنع مع العلم والعدل في كل اثنين: أحدهما أكمل من الآخر في فنٍّ أن يُقر بمعرفة ذلك الفن للمفضول دون الفاضل. قال رحمه الله: «أن يقال لهم: لا يمكنكم أن تصدقوا بنبوة نبي من الأنبياء مع التكذيب بمحمد ﷺ والطريق الذي بها تثبت نبوة محمد ﷺ بمثلها وبأعظم منها.

بل نحن نبين أن التصديق بنبوته، أولى من التصديق بنبوة غيره، وأن كل ما يستدل به على نبوة نبي. فمحمد ﷺ أحق بجنس ذلك الدليل من غيره وما يعارض به نبوة نبي: فالجواب عن محمد ﷺ أولى من الجواب عن غيره»(٢).

وقوله رحمه الله تعالى ـ في القاعدة ـ: «مع العلم والعدل: لأن الظالم يفضّل المفضول مع علمه بأنه مفضول. والجاهل قد يعرف المفضول ولا يعرف الفاضل»(٣).

«وكل ما يحتج به أهل الكتاب على مخالفة ما يثبت عن محمد ﷺ لا يقوم لهم عليه دليل: لا شرعي ولا عقلي»(٤).

وحجج النصارى إما أن تكون حجة عقلية وإما أن تكون سمعية.

أما العقلية، فإن الحجج العقلية الدالة على فساد ما يقوله النصارى، أظهر مما يحتجون به على صحة دينهم، ومع ذلك فمن احتج منهم بحجة عقلية على مخالفة شيء من دين محمد ﷺ فيجاب عنه بما يلي:

١ـ أن ذلك يلزم غيره من الأنبياء، فلا يقدح أحد بحجة عقلية في دين محمد ﷺ، إلا وقد جاء بطريق الأولى في غيره من الأنبياء، فيمتنع ـ مثلاً ـ أن يكون موسى وعيسى

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٢٥).
(٢) المرجع السابق (٥/ ١٣١)، وانظر: هداية الحيارى ص(٣٠٠، ٣٠٨).
(٣) الجواب الصحيح (٥/ ١٣١).
(٤) المرجع السابق (٥/ ١٢٧).

وداود عليهم السلام براء مما يقدح في نبوتهم إلا ومحمد أبرأ مما يقدح في نبوته[١].

وقد ضرب لذلك أمثلة. فقال رحمه الله تعالى: «كما لو احتج محتج بما في القرآن من إثبات الصفات، فيقال له: في التوراة وغيرها من كتب الأنبياء مثل ذلك وأعظم. وإذا احتج بإنزال المتشابهات، فيقال له: في الكتب المتقدمة من التشابه أعظم مما في القرآن. وهل ضلت النصارى إلا باتباع المتشابه من كلام الأنبياء وترك المحكم؟»[٢].

٢ـ أن الحجج العقلية لا يصلح أن يعارض بها ما جاءت به الأنبياء، فما ثبت عن الأنبياء لا يعارض بالرأي.

٣ـ أن يبين فساد تلك الحجة العقلية، لأن كل ما يحتج به على خلاف نصوص الأنبياء من العقليات باطل. وما في مأمورات الشرع من الحكم والمصالح وما في منهياته من المفاسد والضرر، يتبين رجحان شرائع الأنبياء على سياسات سائر الأمم؛ بل وتبين رجحان شريعة محمد ﷺ على سائر الشرائع.

أما إذا كانت حجتهم على مناقضة محمد ﷺ حجة سمعية. فيقال لهم: لا يمكنكم أن تصدقوا بنبوة نبي من الأنبياء مع التكذيب بمحمد ﷺ لأن الطريق الذي بها تثبت نبوة محمد ﷺ مثلها أو أعظم منها. بل نحن نبين أن التصديق بنبوته أولى من التصديق بنبوة غيره، وأن كل ما يستدل به على نبوة نبي فإنه يدل على نبوة محمد ﷺ فكيف تثبت نبوة المفضول وتنفى نبوة الفاضل؟[٣]. بل وما يبرأ عيسى عليه السلام إلا هو ﷺ بما أنزل الله في القرآن الكريم أو على لسانه[٤].

«ومعلوم أن المرسلين يتفاضلون، تارة في الكتب المنزلة عليهم، وتارة في الآيات والمعجزات الدالة على صدقهم، وتارة في الشرائع وما جاءوا به من العلم والعمل، وتارة في أممهم. فمن عنده علم وعدل: فينظر في القرآن وفي غيره من الكتب كالتوراة

---

(١) الجواب الصحيح (٥/ ١٢٨). وانظر: هداية الحيارى ص(٣٠٨).

(٢) الجواب الصحيح (٥/ ١٢٩).

(٣) المرجع السابق(٥/ ١٣٠ـ ١٣١).

(٤) انظر: هداية الحيارى ص(٣٠٨).

والإنجيل، أو في معجزات محمد ﷺ ومعجزات غيره، أو في شريعته وشريعة غيره، أو في أمته وأمة غيره، وجد له من التفضيل على غيره ما لا يخفى إلا على مفرط في الجهل أو الظلم»[(١)].

قاعدة رقم (٢٠)

[كل الأنبياء دينهم الإسلام][(٢)]

الشرح: إن هذه القاعدة تم شرحها بالتفصيل في الرد على اليهود، فلا حاجة لشرحها مرة أخرى وإنما يتوجه الحديث نحو تطبيقات القاعدة في الرد على النصارى.

لذلك فما دام دين الأنبياء واحد وهو الإسلام؛ فعليه نجزم بأن هذه الانحرافات العقدية التي في دين النصارى اليوم لم يكن نبي الله عيسى عليه السلام يدين بها بل هي من إحداثهم في الدين الذي أنزله الله على المسيح عليه السلام.

ومن الانحرافات الكبيرة عند النصارى وتبطلها هذه القاعدة: عقيدة «التثليث» من اعتقاد ألوهية عيسى ابن مريم وروح القدس مع الله تعالى[(٣)].

قال ابن تيمية رحمه الله: «ولهذا كان من تدبر التوراة وغيرها من كلام الأنبياء عليهم السلام من النصارى، تبين له أن دينهم يناقض دين الأنبياء كلهم. وأن ما هم عليه من التثليث والاتحاد والشرك، لم يبعث به أحد من الأنبياء عليهم السلام»[(٤)].

قال جلا وعلا: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾[(٥)].

---

(١) الجواب الصحيح (٥/ ١٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٨٠، ٣٥٧١، ١٠/ ٢٢٠). والجواب الصحيح (١/ ٨١، ٢/ ١٢٢، ٣/ ١٣١، ٦/ ٥٢٢).

(٣) تقدم بيان هذه العقيدة ص (١٢٢).

(٤) الجواب الصحيح (٤/ ٤٦٢).

(٥) سورة المائدة، آية: (٧٣).

وعيسى عليه السلام بريء من هذه الانحرافات كلها ؛ فدين الأنبياء واحد وهو الإسلام .

قال شيخ الإسلام: «فدين المرسلين كلهم دين واحد ويتنوع شرعهم ومناهجهم كتنوع شريعة الرسول الواحد ؛ فإن دين المسيح هو دين موسى ، وهو دين الخليل قبلهما ودين محمد بعدهما . . .كذلك المسلمون هم على دين المسيح وموسى وإبراهيم وسائر الرسل وهم الذين اتبعوا المسيح ، ولهذا جعلهم الله فوق النصارى إلى يوم القيامة .

والنصارى الذين بدلوا دين المسيح وكذبوا محمدًا ﷺ بريئون من دين المسيح والمسيح بريء منهم كبراءة موسى ممن بدل وغيّر دينه وكذب المسيح»[1] .

فمما يستدل به ابن تيمية على بطلان عقيدة التثليث وغيرها من الانحرافات هذه القاعدة بأن دين الأنبياء واحد وهو الإسلام ؛ فثبت بذلك أن ما بأيديهم من انحرافات ليس من دين المسيح عليه السلام .

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ١٣٢) .



الباب الثاني

القواعد في الرد على الفرق المنتسبة إلى الإسلام

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الفلاسفة الإسلاميون.

الفصل الثاني: الإسماعيليـــة.

الفصل الثالث: النصيريـــة.





الفصل الأول

الفلاسفة الإسلاميون

تعريف الفلسفة : الفلسفة كلمة يونانية مركبة من كلمتين: «فيلو ـ سوفيا» . و«فيلو» تعني: الحب . و«سوفيا» تعني: الحكمة . فبذلك يتضح أن معناها «حب الحكمة»[١] .

وقد عرّفها ابن سيناء بقوله: «إنها الوقوف على حقائق الأشياء كلها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه»[٢] .

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «والمقصود أن الفلاسفة اسم جنس لمن يحب الحكمة ويؤثرها ، وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصًا بمن خرج عن ديانات الأنبياء ، ولم يذهب إلا إلى ما يقتضيه العقل في زعمه»[٣] .

وبعد هذه المقدمة فإننا سنعرف بالفلاسفة الإسلاميين ، وذلك من خلال العناصر الآتية:

المقصود بالفلاسفة الإسلاميين : هم طائفة من الفلاسفة انتسبوا إلى الإسلام في الظاهر ، أما ولاؤهم الحقيقي فقد كان لأرسطوا وشيعته المشائين بصفة خاصة ، ولمن عداهم من فلاسفة اليونان المتقدمين منهم والمتأخرين بصفة عامة[٤] .

أهم الشخصيات :

(أ) **الفارابي (ت ٣٣٩هـ)**: هو محمد بن محمد بن طرخان المعروف بالفارابي ، تتلمذ على رجل نصراني في بغداد يقال له «متى بن يونس» وقد كانت للفارابي الصدارة في دراسة المنطق .

ثم اتصل بسيف الدولة الحمداني سنة (٣٣٠هـ) فجعله من خواصه ، فأخذ يتنقل

---

(١) إغاثة اللهفان ، ابن القيم (٢/ ٢٥٧) ، دار المعرفة ، ط: ٢ ، ١٣٩٥هـ .

(٢) المعجم الفلسفي ، جبل صليبا ، (٢/ ١٦٠) ، الشركة العالمية للكتاب ، ط بدون ، بيروت ، لبنان .

(٣) إغاثة اللهفان ، ابن القيم (٢/ ٢٥٧) ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: ٢ ، ١٣٩٥هـ .

(٤) انظر: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الفلاسفة ، للدكتور: صالح الغامدي ص (١٣٣) .

بين حلب ودمشق ومصر حتى وافته المنية سنة (٣٣٩هـ)[(١)] .

كتبه : له تصانيف كثيرة ، نذكر منها:

١ـ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق . ٢ـ شرح كتاب أرسطو في العبارة .

٣ـ الجمع بين رأي الحكيمين . ٤ـ عيون المسائل .

٥ـ رسالة في الحروف . ٦ـ المدينة الفاضلة .

٧ـ السياسة المدنية . وكلها مطبوعة[(٢)] .

(ب) ابن سينا (ت٤٢٨هـ) : وهو أبو علي الحسين بن عبدالله بن علي بن سينا ، من بيت ينتمي أهله إلى الإسماعيلية الباطنية ، درس الفلسفة والطب ، وبرع في ذلك فقربه السلاطين إليهم ، ثم أصيب بمرضٍ لازمه طويلاً حتى مات سنة (٤٢٨هـ)[(٣)] .

كتبه :

١ـ الشفاء . ٢ـ النجاة ، وهي مختصر لكتاب الشفاء .

٣ـ الإشارات . ٤ـ عيون الحكمة .

٥ـ الحكمة المشرقية . ٦ـ القانون في الطب .

٧ـ رسالة في الحدود . وهذه الكتب أيضًا كلها مطبوعة[(٤)] .

(ج) ابن رشد (ت ٥٩٥هـ) : هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، ويلقب بـ«الحفيد» تميزًا له عن أبيه وجده . ولد في قرطبة في بيت علم ، فنشأ في طلب العلم حتى صار فيما بعد قاضي إشبيلية سنة (٥٦٥هـ) وقد كان السلطان يوسف بن عبدالمؤمن سلطان الموحدين ، يقربه منه وكذلك ابنه من بعده السلطان يعقوب ؛ لكن ابن رشد بسبب إيغاله في الفلسفة غضب عليه العلماء ، فنفاه السلطان وحرّق كتبه ، ثم رضي عنه

---

(١) شذرات الذهب (٣/ ٥٧) .

(٢) موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الفلاسفة ص(١٠٧ ، ١٠٨) .

(٣) شذرات الذهب (٣/ ٣٩٣) .

(٤) انظر: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الفلاسفة ص (١١٧ـ ١١٩) .

فيما بعد وأعاده حتى مات سنة (٥٩٥هـ)[(١)] .

كتبه :

١ـ تهافت التهافت ، رد به على الغزالي في كتابه «تهافت الفلاسفة» .

٢ـ الكشف عن منهج الأدلة . ٣ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

٤ـ جوامع سياسة أفلاطون . ٥ـ الكليات في الطب .

٦ـ رسالة في حركة الفلك . ٧ـ مختصر كتاب المحيطي . وكلها مطبوعة[(٢)] .

أهم عقائد الفلاسفة الإسلاميين :

واجب الوجود : القول بأن الوجود إما واجب ، أو ممكن لا ثالث لهما .

والممكن لابد له من علة تخرجه إلى الوجود ، والعلل لابد أن تنتهي إلى واجب الوجود .

وهو واحد من جميع الوجوه ، وهو خير محض ، وكمال محض ، وهو عقل وعاقل ومعقول ، فهو ـ عندهم ـ ليس له صفات بل واحد بسيط ، صفاته عين ذاته ، معنى واحد غير منقسم[(٣)] .

علم الله : يعتقد الفلاسفة الإسلاميون أن الله تعالى يعلم الأشياء علمًا كليًا ، ولا يدرك الجزئيات المحسوسة بصورتها المادية[(٤)] .

نظرية الفيض والصدور الأفلاطونية : وهي أن الموجودات صدرت عن الله بطريق الفيض من المراتب العليا إلى المراتب الدنيا . وهم بذلك ينفون خلق الله تعالى وإرادته في إيجاد الكائنات[(٥)] .

القول بقدم العالم : يرى الفلاسفة أن الأفلاك لم تزل ولا تزال معلولة لعلة قديمة

---

(١) شذرات الذهب (٥/ ٣١) .

(٢) انظر: موقف شيخ الإسلام من الفلاسفة ص (١٢٤) .

(٣) انظر: المرجع السابق ص(٣٤٥ ، ٣٧٩) .

(٤) الإشارات (٣/ ٢٩٥) .

(٥) انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة ص(٣٧) .

أزلية، وأنها صادرة عن الواجب بنفسه الموجب لها بذاته، ومع ذلك يقول بعضهم:إنه ممكن بنفسه واجب بغيره، ولا يعني هذا أنه متأخر عن الله، بل هو عندهم قديم، لكن الله متقدم بالذات والرتبة لا بالزمان. وعلى هذا ينكرون أن لهذا العالم مبدع أبدعه[١].

الملائكة: يفسّر الفلاسفة الملائكة بالعقول العشرة، إذ هي ما هيات مجردة عن المادة، ولا ريب أن هذا من أعظم الباطل[٢].

النبوة: إن عقيدة الفلاسفة الإسلاميين في النبوة مختلفة تمامًا عن المفهوم الشرعية؛ فهي عندهم مكتسبة ممن توفرت فيه ثلاث خصائص، وهي:

(أ) أن تكون له قوة قدسية، وهي قوة الحدس بحيث يحصل له العلم بسهوله.

(ب) قوة التخيل بحيث يتمثل له ما يعلمه في نفسه فيراه.

(ج) أن تكون له قوة نفسانية يتصرف بها في هيولي العالم[٣]. وتصور هذا المذهب كافي للرد عليه.

اليوم الآخر: لقد أنكروا البعث الجسماني؛ لأنه لا يمكن البرهنة عليه عقلاً بزعمهم؛ فأنكروا النعيم، والعذاب الحسي الأخروي المتمثل في الجنة والنار.

وأن كل ما ورد في ذلك فإنه يقع على الروح بعد مفارقتها البدن حيث تصبح عالمًا عقليًا مطلقًا[٤].

ولا ريب أن هذا الانحراف عما تواتر من شريعة الإسلام لا يحتاج إلى بيان بطلانه لوضوحه.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٤) وسيأتي الحديث عنها عند شرح القواعد ص(١٨٨).

(٢) انظر: دقائق التفسير (٦/ ٤١٥ـ ٤١٦). والرد على المنطقيين ص (١٩٦).

(٣) انظر: الإشارات (٢/ ٣٦٨ـ ٣٧٠).

(٤) انظر: الأضحوية، لابن سينا ص (٥٥).

القواعد في الرد على

الفلاسفة الإسلاميين

القاعدة رقم (٢١)

[الواحد البسيط من كل جهة يمتنع أن يصدر عنه ما هو مختلف في صفاته وأقداره][١]

الشرح : ذه القاعدة يرد بها شيخ الإسلام ابن تيمية على نظرية الفيض والصدور عند الفلاسفة، وهي النظرية التي تبين علاقة الأكوان بالله تعالى، وكيف نشأ ـ كما يراها الفلاسفة ـ.

معنى الفيض والصدور : لصدور يقصد به صدور الأشياء عن المدبر الأول[٢].

ويقصد بالفيض أن جميع الموجودات التي يتألف منها العالم، عن مبدأ واحد أو جوهر واحد، من دون أن يكون في فعل هذا المبدأ أو الجوهر تراخ أو انقطاع[٣].

وهذه النظرية ترجع في الأصل إلى الفيلسوف «أفلوطين»، وقد لجأ إليها الفلاسفة الإسلاميون كالفارابي، وابن سيناء؛ لأن فيها علاقة بين هذا الخلق والله تبارك وتعالى، مع نفي أن يكون الباري فاعلاً، بقصد وإرادة وفعل اختياري، فوجدوا فيها حلاً لما في أذهانهم من إشكال، حول انبثاق الموجودات المتعددة عن واحد وحدة مطلقة[٤].

أما كيفية تكون الموجودات في نظرية الفيض والصدور فهي تقول: «أن الأول صدر عنه العقل الأول الذي هو بسيط تمامًا مثل الأول، إلا أنه ممكن الوجود بذاته بالنسبة للأول، وواجب الوجود بالأول، قديم في الزمان زمن الأول، وهذه هي المرتبة الأولى.

أما الثانية: فهي أن يفيض العقل الثاني من الأول، وهو جوهر ليس بجسم،

---

(١) درء التعارض (٨/ ٢٦٥).

(٢) المعجم الفلسفي (١/ ٧٢٤).

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٧٢).

(٤) انظر: النجاة (٣/ ٢٧٥). والجانب الإلهي عند ابن سيناء ص (٢٣٦). وموقف ابن تيمية من الفلاسفة ص (٣٦٧).

وبتعقل العقل الثاني للعقل الأول ولذاته يفيض عنه ثالث، ومن تعقله لذاته كتابع في وجوده للأول، يلزم وجود السماء الأولى، ويصدر عن العقل الثالث عقل رابع وكرة زحل. ومن العقل الرابع يصدر عقل خامس وكرة المشتري، ومن العقل الخامس يصدر عقل سادس وكرة المريخ، ومن العقل السادس يصدر العقل السابع وكرة الشمس، ومن العقل السابع يصدر العقل الثامن وكرة الزهرة، ومن العقل الثامن يصدر العقل التاسع وكرة عطارد، فهذه العقول التسعة صدرت عنها الأجرام السماوية.

أما المرحلة الثالثة: يصدر العقل العاشر عن العقل التاسع، وهذا هو العقل الفعّال، عقل فلك القمر، حيث يفيض عن فلك القمر عالم العناصر.

ثم تكون المرتبة الرابعة في الوجود، وهي مرتبة النفس التي تصدر عن العقل الفعّال.

أما المرتبة الخامسة، فتوجد فيها صور الأشياء الماديّة حيث يهيها ذلك العقل الفعّال، وقد يطلقون عليه روح القدس أو جبريل.

والمرتبة السادسة: توجد فيها المادة. وقد يختلف المنتسبين للإسلام من الفلاسفة في صياغة هذه النظرية؛ لكنهم متفقون في أصلها.

وعند التأمل في هذه النظرية يتبين أنها تدور على ما يلي:

١ـ أن الصدور والفيض أزلي، فلا يمكن أن يوصف الوجود بالحدوث، وعندئذٍ لا يكون مخلوقًا، فالوجود ـ عندهم ـ واجب بذاته وهو الله، وممكن أو واجب بغيره وهو العالم وهو أيضًا أزلي.

٢ـ أن الصدور والفيض ليس فيه إرادة ولا اختيار؛ بل هو فعل تلقائي.

٣ـ أن هذه العقول بسيطة[1] من كل وجه ومجردة عن المادة.

(١) البسيط في اصطلاح الفلاسفة: هو الشيء الذي لا جزء له أصلاً؛ كالوحدة والنقطة، وهو لفظ مولد يقابله المركب. قال ابن سيناء: «وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا مقومات له». وقال ابن رشد: «وأما البسيط المطلق فهو الذي يدل على ما لا ينقسم أصلاً لا بالقوة ولا بالفعل. والبسيط الحقيقي هو الشيء الذي لا تستطيع أن تميز فيه صفات مختلفة قابلة للتجريد». انظر: المعجم الفلسفي، لجميل صليبا ص (٢٠٩).

والقاعدة تبين أن التولد والصدور لا يكون عن واحد أبدًا، وإنما يكون عن اثنين ولا يعلم أن تولدًا حصل عن واحد. وإن سلمنا حدوث مثل ذلك فما يصدر عن الواحد البسيط لا يكون إلا مثله تمامًا في صفاته وأقدراه.

قال ابن تيمية: «فهؤلاء قولهم أفسد من قول مشركي العرب وأهل الكتاب عقلاً وشرعًا، ودلالة القرآن على فساده أبلغ وذلك من وجوه»[1].

وهذه الوجوه التي أشار إليها ابن تيمية أهمها ما ورد في القاعدة، ومع ذلك نورد بعضها لما في ذلك من زيادة بيانٍ لها وتأكيد على فساد هذه النظرية:

١ـ أن هؤلاء يقولون: بقدم الأفلاك وقدم هذه المجردات التي يثبتونها، ويجعلونها أزلية، وما كان أزليًا امتنع أن يكون معقولاً بوجه من الوجوه، وهذه قضية بديهية عند جماهير العقلاء.

٢ـ إن قولهم: إن الرب واحد، والواحد لا يصدر عنه إلا واحد، يعنون بكونه واحد، أي: ليس له صفة ثبوتية. ولا يعقل فيه معاني متعددة؛ لأن ذلك ـ حسب زعمهم ـ تركيب، ومع هذا يقولون: إنه عاقل ومعقول وعقل، وعاشق ومعشوق وعشق، ولذيذ ومتلذذ ولذة، فانظر إلى هذا التناقض.

٣ـ قولهم: بصدور الأشياء، مع ما فيها من الكثرة والحدوث عن واحد بسيط، في غاية الفساد.

٤ـ إنه لا يعلم في العالم واحد بسيط صدر عنه شيء، لا واحد ولا اثنان، فهذه الدعوى الكلية لا يعلم ثبوتها في شيء أصلاً.

٥ـ أن الصوادر المعلومة في العالم إنما تصدر عن اثنين، وأما واحد وحده فلا يصدر عنه شيء. والصدور والتولد والمعلولية التي يدعونها في العقول والنفوس والأفلاك، يقولون: إنها جواهر قائمة بأنفسها، صدرت عن جوهر واحد بسيط، فهذا من أبطل ما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٨٦).

قيل في الصدور والتولد ؛ لأن فيه صدور جواهر عن جوهر واحد . وهذا لا يعقل[١] .

أما مسألة قولهم: إن العقل الثاني عقل نفسه وعقل العقل الأول ؛ فصدر عن ذلك العقل الثالث وشيء من الفلك ، فهذا فاسد عقلاً وشرعًا ، وإنما جاءوا به خروجًا من أن الواحد البسيط من كل جهة يمتنع أن يصدر عنه إلا واحد مثله ، ولا يكون في الصادر عنه كثرة .

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام مفندًا هذه الشبهة: «وما يلفقونه في هذا المقام من قولهم: إن الأول يعقل مبدعه ويعقل نفسه ، وأنه باعتبار عقله للأول صدر عنه عقل وباعتبار عقله لنفسه صدر عنه نفس أو فلك ، أو باعتبار وجوبه بالأول صدر عنه عقل ، وباعتبار إمكانه صدر عنه نفس أو فلك ، أو باعتبار عقله صدر كذا وكذا ، وباعتبار وجوبه أو إمكانه صدر كذا وكذا ، أو مهما قالوه من الأقوال التي يقدرها الذهن في هذا المقام ، فهي مع كونها أقوالاً لا دليل عليها ، وإنما هي تحكمات ورجم بالغيب ؛ بل والدليل يقوم على فسادها ، فلا يحصل بها جواب عما يدل على فساد أصلهم»[٢] .

وهذا هو مصير من أعرض عن الكتاب والسنة ، وإلا لو استجابوا لما في الوحي ، لعلموا أن الله تعالى: ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٣] . وأنه تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾[٤] . وأنه هو الذي يصرّف هذا الكون . قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٥﴾ ﴾[٥] .

فتبين من هذه القاعدة بطلان نظرية الفيض والصدور التي هي من أهم أصول الفلاسفة الإسلاميين .

---

(١) انظر: المرجع السابق (١٧/ ٢٨٦ـ ٢٩٠) .

(٢) درء التعارض (٨/ ٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(٣) سورة الأنعام ، آية: ١٤ .

(٤) سورة البروج ، آية: ١٦ .

(٥) سورة الحج ، آية: ٦٥ .

القاعدة رقم (٢٢)

[الأثر عقب تمام المؤثر][١]

الشرح : هذه القاعدة يقرر فيها شيخ الإسلام أن الأثر لا يقارن المؤثر في الزمان ؛ بل هو بعد تمامه ، وبهذا يرد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم ، وأنه لا بداية له في الزمان ، وغير مسبوق بالقدم .

مسألة قدم العالم : إن أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة هو أرسطو ، ثم تبعه بعد ذلك من تبعه من الفلاسفة الإسلاميين ، على تباين في العبارات ؛ لكن الذي استقر عليه مذهبهم في هذه المسألة هو القول: بقدم العالم ، وأنه لم يزل موجودًا مع الله تعالى ومعلولاً له ، ومساوقًا له ، غير متأخر عنه بالزمان ، وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول ، وهو تقدم بالذات ، و الرتبة ، لا بالزمان[٢] .

والقول بقدم العالم مما اتفق العقلاء على فساده ، إذ كيف يكون المخلوق الممكن الوجود أزلي لم يسبق بالعدم ، قال ابن تيمية: «وكان ما علم بالشرع مع صريح العقل - أيضًا- رادٌّ لما يقوله الفلاسفة الدهرية ، من قدم شيء من العالم مع الله ؛ بل القول: بقدم العالم ، قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه ، فليس أهل الملة وحدهم تبطله ؛ بل أهل الملل كلهم ، وجمهور من سواه من المجوس ، وأصناف المشركين ، ومشركي العرب ، أو مشركي الهند ، وغيرهم من الأمم . وجماهير أساطين الفلاسفة كلهم معترفون بأن الله خالق كل شيء ، وأن هذا العالم كله مخلوق والله خالقه وربه»[٣] .

أما شبهة الفلاسفة في القول بقدم العالم ، فهي أنهم يرون أن جميع الأمور المعتبرة في كونه تعالى فاعلاً ، إن كانت موجودة في الأزل لزم وجود المفعول في الأزل ؛ لأن العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها ، فإذا قدر أنه تخلف عنها المعلول لم تكن تامة ، وإن لم تكن العلة تامة في الأزل ، فلا بد إذا وجود المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث ، وإلا لزم

---

(١) درء التعارض (١/ ٤٠١) .

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الفلاسفة ص (٣٥٤) .

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٦٥) .

ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح ، وإذا كان هناك سبب حادث ، فالقول في حدوثه كالقول في الحادث الأول ، ويلزم من ذلك التسلسل الممتنع باتفاق العقلاء[(١)] .

ولا خلاف في أن المؤثّر التام يسلتزم أثره ؛ لكن الخلاف متى يكون هذا الأثر . وقد بين شيخ الإسلام هذا بكل دقة ووضوح فقال: «والناس لهم في استلزام المؤثر أثره قولان: فمن قال: إن الحادث يحدث في الفاعل بدون سبب حادث ، فإنه يقول: المؤثر التام لا يجب أن يكون أثره معه ؛ بل يجوز تراخيه ، ويقول: إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه بمجرد قدرته التي لم تزل ، أو بمجرد مشيئته ـ التي لم تزل ـ وإن لم يحدث عند وجود الحادث سبب .

والقول الثاني: إن المؤثر التام يستلزم أثره ؛ لكن في معنى هذا الاستلزام قولين:

أحدهما: أن يكون معه ؛ بحيث يكون زمان الأثر المعين زمان المؤثر فهذا هو الذي تقوله المتفلسفة ، ومعلوم الفساد بصريح العقل عند جمهور العقلاء .

والثاني: أن الأثر عقب تمام المؤثر ، وهذا يقر ه جمهور العقلاء ، وهو يستلزم أن لا يكون في العالم شيء قديم ؛ بل كل ما فعله القديم الواجب بنفسه فهو محدث»[(٢)] .

فمن هذا النص يتبين قول المتكلمين في أن المؤثر التام لا يجب أن يكون أثره معه ، وجُعلوا مجرد القدرة كافية لترجيح أحد طرفي الممكن ، وهذا القول رغم ضعفه إلا أنه يلزم منه تعطيل الباري عن الفعل فترة من الزمن ، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم ، فتبين أنه باطل وهوا لمطلوب .

كذلك يتبين من هذا النص قول الفلاسفة الذين جعلوا مقارنة الأثر للمؤثر في الزمان ـ وهو كما قال رحمه الله ـ معلوم الفساد عند جمهور العقلاء .

والقول الثالث : وهو القول المختار أن يكون الأثر عقب تمام المؤثر .

وهذا القول لوازمه صحيحة ، إذ يستلزم أن لا يكون في العالم شيء قديم ، فكل ما

---

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الفلاسفة ص (٣٥٦) .

(٢) درء التعارض (١/ ٣٦٦- ٣٦٧) .

فعله القديم الواجب بنفسه فهو محدث، كما يلزم منه أنه تعالى لم يزل فاعلاً، فلم يعطل تبارك وتعالى عن فعله، مع القول بحدوث العالم.

«وإن قيل بدوام فاعليته، فذلك لا يناقض حدوث كل ما سواه؛ بل هو مستلزم لحدوث كل ما سواه؛ فإن كل مفعول فهو محدث، فكل ما سواه مفعول، فهو محدث مسبوق بالعدم، فإن المسبوق بغيره سبقًا زمانيًا لا يكون قديمًا، والأثر المتعقب لمؤثره، الذي زمانه عقب زمان تمام مؤثره ليس مقارنًا له في الزمان؛ بل زمنه متعقب لزمان تمام التأثير، كتقدم بعض أجزاء الزمان على بعض، وليس في أجزاء الزمان شيء قديم، وإن كان جنسه قديمًا؛ بل كل جزء من الزمان مسبوق بآخر، فليس من التأثيرات المعينة تأثير قديم، كما ليس من أجزاء الزمان جزء قديم»[١].

وقد بنى الفلاسفة قولهم بقدم العالم على مقدمتين: **أحدهما**: أنه لو حدث الترجيح للزم التسلسل، وهو باطل؛ لأنهم أرادوا به التسلسل المتعاقب في الآثار شيئًا بعد شيء، فهم يقولون بجواز ذلك، وحينئذ فلا يمتنع أن يكون كل ما سوى الله محدثًا.

وإن أرادوا التسلسل المقترن، وهو أن لو حدث حادث للزم أن يحدث معه تأثيره، ومع حدوث تمام تأثيره يحدث تمام تأثير المؤثر - فهذا باطل بصريح العقل.

أما إن أرادوا بالتسلسل أنه لو حدث مرجح ما، للزم أن لا يحدث شيء حتى يحدث شيء، فهذا متناقض وهو ممتنع.

ثم بين رحمه الله الحق في ذلك فقال: «فإذا قال القائل: إنه لو حدث سبب يوجب ترجيح جنس الفعل للزم هذا التسلسل فهو صادق؛ ولكن هذا يفيد أنه لا يحدث مرجح يوجب ترجيح الفعل؛ بل لا يزال جنس الفعل موجودًا، فهذا يسلمه لهم أئمة المسلمين»[٢].

وحل النزاع أن الفلاسفة ظنوا أن المفعول يجب أن يقارن الفاعل في الزمان ويكون

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٦٧- ٣٦٨).
(٢) المرجع السابق (١/ ٣٦٨).

معه من غير أن يتقدم الفاعل على مفعوله بزمان[١] .والصواب ما قررته هذه القاعدة من أن: الأثر عقب تمام المؤثر .

ويكون الممتنع إنما هو جواز التسلسل في أصل التأثير ، والتسلسل المقارن مطلق ، أما التسلسل في الآثار شيئًا بعد شيء فهم مصرحون به ، معترفون بجوازه[٢] .

أما **المقدمة الثانية**: فهي أن الترجيح لابد له من مرجح تام يجب به . وهذه المقدمة ألزموا بها القائلين بالحدوث بدون سبب حادث من المعتزلة والكلابية وغيرهم . وقالوا لهم: أنتم قدرتم في الأزل ذاتًا معطلة عن الفعل ؛ فيمتنع أن يحدث عنها شيء ؛ لأنه يستلزم الترجيح بلا مرجح . ومع ذلك فهي للفلاسفة ألزم ، قال شيخ الإسلام: «وهي لهم[٣] ألزم ، فإن الحوادث المتجددة تقتضي تجدد أسباب حادثة ، فالحوادث أمر ضروري على كل تقدير ، والذات القديمة المستلزمة لموجبها ، إن لم يتوقف حدوث الحوادث عنها على غيرها لزم مقارنة الحوادث لها في الأزل ، وهذا باطل بالضرورة والحس وإن توقف على غيرها ، فذلك الغير إن كان قديمًا أزليًا كان معها ، فيلزم مقارنة الحوادث لها ، ون كان حادثًا ، فالقول في سبب حدوثه كالقول في غيره من الحوادث»[٤] .

وحقًا ـ كما ذكر رحمه الله ـ فإنهم أبعد عن الحق من المتكلمين الذين قالوا بحدوث الحوادث بدون سبب حادث ، مع كون الفاعل موصوف بصفات الكمال ، وهم قالوا بحدوث الحوادث كلها بدون سبب حادث ، ولا ذات موصوفة بصفات الكمال ، إذ يصرحون بأن العلة التامة الأزلية يجب أن يقارنها معلولها فلا يبقى للحوادث فاعل أصلاً لا هي ولا غيرها ، فكان قولهم أعظم تناقضًا من المتكلمين[٥] .

والعقل يقطع بأن الأثر عقب المؤثر وليس مقارنًا له ، فإذا قال الرجل لأمرأته: أنت طالق ، ولعبده: أنت حر . فالطلاق والعتاق لا يقع مع المتكلم بالتطليق والإعتاق ،

---

(١) المرجع السابق (١/ ٣٦٩) .
(٢) انظر: منهاج السنة (١/ ١٤٥) .
(٣) أي: للفلاسفة .
(٤) درء التعارض (١/ ٣٧١) .
(٥) انظر: المصدر نفسه .

وإنما يقع عقب ذلك . . .وهكذا في الأمور الحسية ، فإذا قال: كسرت الإناء ، فانكسر ، وقطعت الحبل فانقطع . فانكسار المنفعل وانقطاعه ، يحصل عقب كسر الكاسر وقطع القاطع . فإذا كان هذا في المؤثرات الطبيعية فكيف الفاعل بمشيئة .

قال ابن تيمية: «فقد قامت الدلائل اليقينية على اتصافه بصفات الإثبات ، وقامت الدلائل اليقينية على امتناع كون الأثر مقارنًا للمؤثر وتأثيره في الزمان ، ولو كان فاعلاً بدون مشيئته وقدرته ، كالمؤثرات الطبيعية ، فكيف في الفاعل بمشيئته وقدرته ؟ فإن هذا مما يظهر للعقلاء امتناع أن يكون شيء من مقدوراته قديمًا أزليًا لم يزل ولا يزال ، فمن تصور هذه الأمور تصورًا تامًا ، علم بالاضطرار أنه يمتنع أن يكون في العالم شيء قديم وهو المطلوب»[١] .

القاعدة رقم (٢٣)

[المطلق الكلي يكون في الأذهان لا في الأعيان][٢]

الشرح : هذه القاعدة تبطل عقيدة الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام في الله تعالى ، حيث أنهم لا يثبتون إلا مطلقًا كليًا ، أو يقولون ـ كما قال ابن سيناء ـ: هو المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي ، وكل ذلك لا وجود له في الخارج[٣] .

لأن الأشياء المعينة لا يكون فيها مطلقًا ، وإنما يكون في الذهن إذا عينته خرج من كونه مطلقًا .

يقول شيخ الإسلام مبينًا قول الفلاسفة: «ثم منهم من يقول: هو وجود مطلق ، إما بشرط الإطلاق ـ كما يقوله ابن سيناء وأتباعه ـ مع أنهم قرروا في «المنطق» ما هو معلوم لكل العقلاء أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون موجودًا في الأعيان ؛ بل في

---

(١) درء التعارض (١/ ٤٠٣) .

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٦ ، ١٥٨) . والجواب الصحيح (٤/ ٣٠٧) .

(٣) موقف ابن تيمية من الفلاسفة ص (٣٤٩) . ودرء التعارض (٩/ ٢٥٥) .

الأذهان، وكان حقيقة قولهم: أن الموجود الواجب ليس موجودًا في الخارج»[١].

فهذا الكلي الموجود في الذهن إذا جعلته في الأعيان لابد أن يكون معيّنًا ويمتنع وجوده في الأعيان كليًا. قال ابن تيمية: «وأن المطلق الكلي عند الناس وجوده في الأذهان لا في الأعيان، فما هو مطلق كلي في أذهان الناس، لا يوجد إلا معينًا مشخصًا مخصوصًا متميزًا في الأعيان، وإنما سميًا كليًا لكونه في الذهن كليًا، وأما في الخارج فلا يكون في الخارج، ما هو كلي أصلي.

وهذا الأصل ينفع في عامة العلوم... وبسبب الغلط فيه ضل طوائف من الناس، حتى في وجود الرب تعالى، وجعلوه وجودًا مطلقًا، إما بشرط الإطلاق، وإما بغير شرط الإطلاق، وكلاهما يمتنع وجوده في الخارج»[٢].

وليس هناك شيء في المعين من المطلق الكلي فهذا في الذهن وهذا في الخارج، قال ابن تيمية: «ومنهم من يزعم وجود المطلقات في الخارج مقارنة للمعينات، وأن الكلي المطلق جزء من المعين الجزئي، كما يذكر عمن يذكر عنه من أتباع أرسطو صاحب المنطق.

وكلا القولين خطأ صريح. فإنانعلم بالحس وضرورة العقل، أن الخارج ليس فيه شيء معين مختص لا شركة فيه أصلاً؛ ولكن المعاني الكلية المطلقة في الذهن كالألفاظ المطلقة والعامة في اللسان»[٣].

والقول بأن واجب الوجود وجودٌ مطلق بشرط الإطلاق هو قول الملاحدة، الذين ينكرون وجود الله تعالى، وقد وافقهم الفلاسفة في ذلك، مع العلم بصريح العقل أن المطلق بشرط الإطلاق، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية يمتنع وجوده في الخارج، فيكون الواجب الوجود ممتنع الوجود، وهذا الكفر المتناقض وأمثاله سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلى الزندقة»[٤].

فجمهور العقلاء يطقع بتخطأة الفلاسفة في ادعائهم: أن المهيات المطلقة ثابتة في

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٧).

(٢) درء التعارض (١/ ٢١٦).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢١٦).

(٤) انظر المصدر نفسه (١/ ٢١٦ـ ٢١٧).

الأعيان ، ولا ريب أنه ليس في الأعيان الموجودة في الخارج شيئًا مطلق ، وإنما يعلم بالحس والعقل أنه ليس فيه شيء مشترك بينه وبين غيره ، ولا شيء مطلق ، سواء قيل: مطلق لا بشرط ، أو مطلق بشرط الإطلاق[1] .

وقد ناقش شيخ الإسلام الفلاسفة ومن تبعهم في هذا وبين أغاليطهم ، وألقى الضوء على المزالق التي أوصلتهم إلى ما هم عليه ، من البعد السحيق عن الطريقة القرآنية ، والهدي النبوي في إثبات الرب الإلة المعبود . قال رحمه الله تعالى: «ومن هنا يغلط كثير ممن يسلك سبيلهم ، حيث يظن أن ما عندهم من القضايا الكلية صحيح ، ويكون عند التحقيق ليس كذلك . وهم يتصورون الشيء بعقولهم . ويكون ما تصوره معقولاً بالعقل ، فيتكلمون عليه ، ويظنون أنهم تكلموا في ما هية مجردة بنفسها من حيث هي هي ، من غير أن تكون ثابتة في الخارج ولا في الذهن . فيقولون: «الإنسان من حيث هو هو» . و«الوجود من حيث هو هو» ، و«والسواد من حيث هو هو» ، ونحو ذلك . ويظنون أن هذه الماهية التي جردوها عن جميع القيود السلبية والثبوتية محققة في الخارج على هذا التجديد»[2] .

وواجب الوجود الذي يثبتونه في أذهانهم لا يصفونه بشيء من صفات الكمال ، وإنما يشبهونه بالممتنعات ، ويصفونه بالسلب والإضافات . يقول شيخ الإسلام مبينًا ذلك: «وأما واجب الوجوب الذي يثبتونه فإما أن يجعلوه وجودًا مجردًا عن كل قيد ثبوتي وعدمي ، وإما أن يقولوا: بل هو مقيد بالأمور السلبية دون الثبوتية كقول ابن سيناء وأمثاله ، وهذا إنما يوجد في الذهن لا في الخارج ، فإنه يمتنع ثبوت موجود خارج لا يوصف بشيء من الأمور الثبوتية ، أو لا من الثبوتية ولا السلبية ؛ بل أي موجود حقير فرضته كان خيرًا من هذا الذي لا يوصف بشيء ثبوتي ، فإنه قد شارك ذلك الموجود الحقير في مسمى «الوجود» ، ولم يميز عنه إلا بوصف عدمي ، وذلك الموجود الحقير امتاز عنه بأمر وجودي . والوجود خير من العدم ، فكان ما امتاز به ذلك الموجود الحقير ، خيرًا مما ميّزوا به «واجب الوجود» بزعمهم»[3] .

---

(١) انظر: بغية المرتاد ص (٤٣٤) .

(٢) الرد على المنطقيين ص (٣١٧) .

(٣) المرجع السابق ص (٣٢٥ـ ٣٢٦) .

الفصل الثاني

الإسماعيليـــة

التعريف : هي فرقة باطنية شيعية انتسبت في الإمامة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق ، تتظاهر بحب أهل البيت ، وتبطن الكفر ، والكيد للإسلام[(١)] .

نشأة الإسماعيلية :لقد اختلف المؤرخون في نشأة الإسماعيلية في خلاف يطول ذكره ؛ لكن يمكن القول بأن ميمون القداح ، وابنه عبدالله قاما بدور كبير في ظهور الحركة الباطنية والدعوة إلى مبادئها المنحرفة ؛ حيث أخذ أئمة الإسماعيلية ودعاتها منهما المبادئ الإسماعيلية . رغم أن إسماعيل بن جعفر مات في حياة أبيه سنة ١٤٥هـ[(٢)] .

وبعد ذلك قام عبيدالله المهدي ـ وهو أبرز أئمتهم ـ بإرسال داعين له هما عبدالله الشيعي ، وأخوه أبوالعباس ، فظهر أحدهما باليمن والآخر بإفريقية ، ثم قدم المهدي بعد ذلك إلى إفريقية ، وهناك استقبله أتباعه ، وأسس دولة العبيديين بعد أن قتل خلقًا كثيرًا من المسلمين ، وذلك سنة (٢٩٧هـ) . ثم استمرت الدولة العبيدية تنشر مبادئ الإسماعيلية المنحرفة ، حتى قضى عليها صلاح الدين الأيوبي رحمه الله سنة (٥٦٧هـ)[(٣)] .

انقسام الإسماعيلية :بعد قتل الآمر بأحكام الله الحاكم العبيدي سنة (٥٢٤هـ)[(٤)] ولم يكن له عقب ، انقسمت الإسماعيلية إلى طائفتين:

١ــ الإسماعيلية المستعلية : وتعتقد أن للآمر ابنًا خلافًا لما اتفق عليه المؤرخون ، وهذا الابن اسمه «الطيب» انتقلت إليه الإمامة من أبيه ، وقد أرسله إلى داعيته «أروى»

---

(١) الملل والنحل ، للشهرستاني ص (١/ ١٩٠) . والإسماعيلية ، لإحسان ظهير ص (٥٢) . وأصول الإسماعيلية ص (١/ ١٩٥) .

(٢) فرق معاصرة (٢/ ٤٨٦) .

(٣) انظر: الإسماعيلية ، لإحسان إلهي ظهير ص(٢٩ــ ١٠٦) ، أصول الإسماعيلية ص(٢٧٥) .

(٤) انظر: شذرات الذهب (٤/ ٢٢١) .

الصليحية في اليمن[١] .

٢ـ الإسماعيلية النزارية :يعتقدون أن الآمر مات من دون عقب ، ولذلك فإن الإمامة تكون في نزار بن المستنصر الذي كان أكبر من أخيه المستعلي ، وقد قتله وزير أخيه المستعلي بدون عقب .

لكن المصادر الإسماعيلية تزعم أن نزارًا تمكن من مغادرة الإسكندرية أثناء الحصار ثم استقر به المقام في جبال الطالقان حيث استقر بقلعة ألموت حتى مات ودفن بها سنة (٤٩٠هـ) ، ثم خلفه في الإمامة ابنه علي[٢] .

عقائد الإسماعيلية : **عقيدتهم في الله** : إن حقيقة عقيدتهم في الله تعالى إنكار وجوده ؛ لكنهم لا يصرحون بذلك ؛ بل يعتقدون بوجود عقول عشرة ، أولها: العقل الأول ويسمى «المبدع» وهذا المبدع جوهر محض صادر عن الله عز وجل ، لا يدرك شيئًا عن صدورة ، وهذا العقل هو المحرك الأول لجميع المتحركات ، ومن هذا العقل صدر العقل الثاني: وهو النفس الكلية . . .وهكذا .

ومن هذه العقول وجدت الموجودات ، وهم في دعائهم وعبادتهم إنما يتوجهون إلى العقل الأول والثاني وهما إله الإسماعيلية[٣] .

عقيدتهم في النبوة : يمكن تلخيص عقيدتهم في النبوة في عدة أمور :

١ـ يرون أن النبوة رتبة يمكن الوصول إليها ، إذ هي أمر كسبي ينال بالجهد والتعلم والرياضات النفسية .

٢ـ عدم الإيمان بختم النبوة ؛ بل هي مستمرة، لذلك فتحوا الطريق أمام الكذابين .

٣ـ يعتقدون بأن رتبة الولاية والوصاية أعظم قدرًا من منزلة النبوة فيرون أن بعض أئمتهم أفضل من الأنبياء .

---

(١) انظر: أصول الإسماعيلية ص (٢٩٦) .
(٢) انظر: أصول الإسماعيلية ص (٢٩٨) . والإسماعيلية ، إحسان إلهي ظهير ص (٧١٣) .
(٣) انظر: الفرق بين الفرق (١/ ٢٦٩) . وأصول الإسماعيلية ص (٥٠٩) . والإسماعيلية ، لإحسان ظهير ص(٣٠٦) .

٤ـ إنكار معجزات الأنبياء والرسل[١] .

التأويل الباطني : يعتقد الإسماعيلية ـ بل وكل الباطنية ـ أن للنصوص الشرعية ظاهرًا وباطنًا ، وعلى هذا فإنهم يأتون بتأويلات غريبة بعيدة كل البعد عن مقصود الشارع[٢] .

اعتقادهم في الآخرة : يقوم اعتقادهم في اليوم الآخر على التأويل الباطني يصل إلى درجة إنكارها . فالأنهار والحور والأطعمة التي في الجنة عندهم إشارة إلى ما يحصل للنفوس من الفوائدالعلمية في الدعوة التأويلية .

والحور أمثال ما يصورنهم به من الصور القدسية التي تحار في حسنها الأفكار ، وتقصر عن وصفها الألسن . . .وهكذا ، فالجنة والنار بالمفهوم الشرعي لا وجود لها عند الإسماعيلية[٣] .

التكاليف الشرعية : التأويل الباطني ـ عند الإسماعيلية ـ يسرى أيضًا على التكاليف الشرعية ؛ حيث يأولونها عن مقصودها الشرعي ، فالصوم مثلاً هو كتمان علم باطن الشريعة وكتمان أسرارهم .

ويعتقدون أن الأعمال التكليفية بمعناها الظاهر أغلال يكبل بها الذين لم يستجيبوا لدعوتهم[٤] .

ومقصودهم بذلك إبطال الشريعة ، ودعوة الناس إلى دين المجوس[٥] .

(١) انظر: أصول الإسماعيلية (٢/ ٥٩٦) .

(٢) انظر: الملل والنحل ، للشهرستاني (١/ ١٩٢) وسيأتي عن هذا عند شرح القواعد ص(٢١٦) .

(٣) انظر: الفرق بين الفرق ص (٢٨١ـ ٢٨٢) . وأصول الإسماعيلية ص (٦٢٣ـ ٦٢٤) .

(٤) انظر: أصول الإسماعيلية ص (٦٥٧ـ ٦٥٨) . والفرق بين الفرق ص (٢٨٢) . ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٩) .

(٥) الفرق بين الفرق (١/ ٢٧٧) .

القواعد في الرد على الإسماعيلية

القاعدة رقم (٢٤)

[المطلق الكلي يكون في الأذهان لا في الأعيان][1]

الشرح : تقدم شرح هذه القاعدة عند الرد على الفلاسفة[2] ، ونحن هنا يكفي أن نشير إشارة يسيرة تبين وتبطل - أيضًا - عقيدة فاسدة عند الباطنية من إسماعيلية وغيرهم ؛ حيث أنهم ينفون عن الله تعالى صفاته ؛ بل ينفون عنه كل أمر عدمي ، أو ثبوتي .

ولذلك يقولون عن الله تعالى: «ولا يقال عليه حيًا ، ولا قادرًا ، ولا عالمًا ، ولا عاقلاً ، ولا كاملاً ، ولا تامًا ، ولا فاعلاً ؛ لأنه مبدع الحي ، القادر ، العالم ، العاقل ، التام ، الكامل ، الفاعل ، ولا يقال له: ذات ؛ لأن كل ذات حاملة للصفات ؛ كالجسم . . . ولا يقال: إنه جوهر ؛ لأن الجوهر ينقسم إلى الجسم وإلى غير الجسم . ولا يقال: عرض ؛ لأن العرض محمول مقبول ملازم وزائل . ولا يقال: إنه علّة ؛ لأن في المعلول بعض آثار العلة»[3] .

ويقول مصطفى غالب[4] - وهو يذكر عقيدة الإسماعيلية - : «إن الله لا يمكن أن يكون ليسًا ولا أيسًا ، أي: إنه لا يصح أن يكون الله غير موجود ، ولا أن يكون موجودًا من أنواع الموجودات عنه»[5] .

ويقول ابن تيمية وهو يذكر عقيدة القرامطة والباطنية: «فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون: لا موجود ، ولا معدوم ، ولا حي ، ولا ميت ، ولا عالم ، ولا جاهل ؛ لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٦ ، ١٥٨) . والجواب الصحيح (٤/ ٣٠٧) .

(٢) انظر ص (١٩٧) من هذه الرسالة .

(٣) الإسماعيلية ، إحسان ظهير ص (٢٦٥) .

(٤) هو مصطفى غالب ، أحد المنافحين عن مذهب الباطنية في العصر الحديث . انظر كتابه: أعلام الإسماعيلية .

(٥) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ص (٥٢٠) .

بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بداهة العقول»[١].

فهم بذلك لا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم[٢]. من الكفار والمشركين، والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة، والمتفلسفة، والجهمية، والقرامطة، والباطنية، ونحوهم. فإنهم على ضد ذلك، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان، يمتنع تحققه في الأعيان.

فقولهم: يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنهم يمثلونه بالممتنعات، والمعدمات، والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات»[٣].

فهذه القاعدة تبطل عقيدة الباطنية في جعل الله تعالى مطلق كلي، فإن حقيقة هذا القول هو نفي أن يكون هناك إله يعبد. «فإنه يمتنع ثبوت موجود خارج لا يوصف بشيء من الأمور الثبوتية، أو لا من الثبوتية ولا السلبية؛ بل أي موجود حقير فرضته كان خيرًا من هذا الذي لا يوصف بشيء... ويجعلونه «واجب الوجود» هو ممتنع الوجود؛ ولكن يفرض في الذهن كما تفرض سائر الممتنعات»[٤].

وقد تقدم تفصيل القول في هذه القاعدة بما لا مزيد عليه[٥].

قاعدة رقم (٢٥)

[سلب النقيضين كجمع النقيضين كلاهما من الممتنعات][٦]

الشرح: النقيضان: هما الأمران الممتنعان بالذات، أي: الأمران اللذان يتمانعان، ويتدافعان، بحيث يقتضي تحقق أحدهما انتفاء الآخر، وبالعكس[٧]. فالنقيضان

---

(١) التدمرية (١/ ٥).

(٢) أي: السلف.

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٧).

(٤) الرد على المنطقيين ص (٣٢٥ـ ٣٢٦).

(٥) انظر ص (١٩٧) من هذه الرسالة.

(٦) التدمرية ص (٥). وانظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٩٨) (٢/ ٢١١).

(٧) المعجم الفلسفي، جميل صليبا (٢/ ١٥٦).

لايجتمعان، ولا يرتفعان كالعدم والوجود[١]. فلا يمكن أن يوصف الشيء بالوجود والعدم، ولا بنفيهما عن الشيء الواحد.

فهذه القاعدة البرهانية التي لا يمكن إلا التسليم بها كما قال ابن تيمية: «فإن الجمع بين النقيضين أفسد ما ذهب إليه أهل السفسطة»[٢].

فالباطنية يسلبون عن الله تعالى النقيضين، فيقولون لا موجود ولا معدوم[٣].

ولا ريب أن هذا مما يتفق العقلاء على امتناعه، وفي ذلك يقول ابن تيمية: «واعلم أن الجهمية المحضة؛ كالقرامطة ومن ضاهاهم: ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين، حتى يقولون: ليس بموجود، ولا ليس بموجود، ولا حي، ولا ليس بحي. ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بداءة العقول؛ كالجمع بين النقيضين»[٤].

ولا حجة لمن قال: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له: أعمى، ولا بصير، ولا حي، ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما.

لأن هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر[٥].

فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا، معدومًا، أو لا موجودًا ولا معدومًا. كذلك «فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك ـ فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما . . .

وأيضًا فما لا يقبل الوجود والعدم: أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم. ونفيهما جميعًا، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان

---

(١) انظر: التعريفات (١/ ١٧٩). والحدود والأنيقة (١/ ٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٢١١).
(٣) التدمرية ص (٥)، وانظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٥٨٦).
(٤) المرجع السابق ص (٣٩).
(٥) المرجع السابق ص (٢١).

أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم ، وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعًا ، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات ، وهذا غاية التناقض والفساد»[١] .

قاعدة رقم (٢٦)

[من أسقط الأمر والنهي الذي بعث الله به رسله فهو كافر][٢]

الشرح : هذه القاعدة ترد على الباطنية من حيث إسقاطهم التكاليف ، وارتكابهم المحرمات والفواحش ، فمذهب الباطنية من أكثر المذاهب استحلالاً للمحرمات ، وإغالاًفي الإباحية البهيمية ، وتفلتًا من القيام بالتكاليف الشرعية وتبرمًا منها ، مع أنهم لا يتظاهرون أمام العامة بترك التكاليف فيما بينهم[٣] . «حتى انتهى الأمر بالقرامطة إلى إبطال الشرائع المعلومة كلها . كما قال لهم رئيسهم بالشام: قد أسقطنا عنكم العبادات فلا صوم ، ولا صلاة ، ولا حج ، ولا زكاة»[٤] .

ويقول الغزالي: «والمنقول عنهم الإباحة المطلقة ، ورفع الحجاب ،واستباحة المحضورات واستحلالها ، وإنكار الشرائع ، إلا أنهم بأجمعهم ينكرون ذلك إذا نسب إليهم»[٥] .

لأنهم يرون أن الورع حماقة ، وأن هؤلاءالمعذبين بالتكاليف مثالهم مثال الحمر المعناة بالأحمال الثقيلة ، وإنما الفطنة اتباع الشهوة ، ونيل اللذة ، وقضاء الوطر من هذه الدنيا»[٦] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢) .
(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٦) .
(٣) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ص (٥٢٦) .
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٢) .
(٥) فضائح الباطنية (١/ ٤٦) ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، الكويت .
(٦) المصدر السابق (١/ ٢٣) .

وهذه زندقة يسلكها الملاحدة من المتسبين للصوفية والفلسفة، وقد ظن بعضهم أن كمال الإنسان في أن يعرف الوجود فقط، وأن العارف منهم لا تجب عليه العبادات[١]. و«صارت الملاحدة الباطنية تسلك هذا المسلك فيسقطون الواجبات الشرعية عن البالغين منهم، ويبيحون لهم المحرمات الشرعية»[٢].

ويرون أن الرسل تظاهرت بالتكاليف مراعاة للعامة. يقول ابن تيمية: «الذين يعارضون كلام الله، وكلام رسوله بعقولهم: إن كانوامن ملاحدة الفلاسفة والقرامطة، قالوا: إن الرسل أبطنت خلاف ما أظهرت لأجل مصلحة الجمهور حتى يؤول الأمر بهم إلى إسقاط الواجبات واستحلال المحرمات»[٣].

ولسنا بحاجة للرد على هذا الإلحاد والزندقة؛ فإن فساده معلوم بالضرورة من دين الإسلام.

القاعدة رقم (٢٧)

[كل ما علم فساده بالضرورة فالتصور التام كاف للرد عليه][٤]

الشرح: هذه القاعدة تستند على القاعدة السابقة التي قرر فيها ابن تيمية أن الضروريات لا يمكن القدح فيها.

ومذهب الباطنية يقطع كل من تصوره التصور التام بأنه مذهب باطل إنما وضعه الزنادقة؛ حيث أنكروا ما ثبت من الدين بالضرورة، فلا يشك عاقل له معرفة بما نزل على محمد ﷺ أن هذا مذهب باطل يقوم على الإلحاد والزندقة واستحلال المحارم.

وقد تقدم التعريف بهذا المذهب الباطل لكن أنقل جزءاً من فتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية تبين البون الشاسع بين هذا المذهب الباطل ودين الإسلام.

---

(١) سيأتي تفصيل القول في هذه المسألة عند الحديث عن الصوفية ص(٤٦٧).

(٢) الصفدية (٢/ ٢٤١)، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط: ٢.

(٣) درء التعارض (٥/ ٢٣٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٤٠، ٣٨٥، ١٢/ ١٢٢). ومنهاج السنة (١/ ١٥٥، ٨/ ٣٨).

فقد سُئل رحمه الله عن «النصيرية القائلين باستحلال الخمر، وتناسخ الأرواح، وقدم العالم، وإنكار البعث، والنشور، والجنة، والنار في غير الحياة الدنيا، وبأن الصلوات الخمس عبارة عن خمس أسماء، وهي: علي، وحسن، وحسين ومحسن، وفاطمة، فذكر هذه الأسماء الخمسة على رأيهم يجزيهم عن الغسل من الجنابة، والوضوء، وبقية شروط الصلوات الخمسة وواجباتها، وبأن الصيام عندهم عبارة عن اسم ثلاثين رجلاً، واسم ثلاثين امرأة، يعدونهم في كتبهم. ويضيق هذا الموضع عن إبرازهم، وبأن إلههم الذي خلق السموات والأرض هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه: فهو عندهم الإله في السماء...»[1].

فأجاب رحمه الله بقوله: «...هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية هم وسائر أصناف القرامطة الباطنية، أكفر من اليهود والنصارى؛ بل وأكفر من أكثر من كثير من المشركين وضررهم على أمة محمد ﷺ أعظم من ضرر الكفار المحاربين، مثل كفار التتار والفرنج وغيرهم؛ فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع، وموالات أهل البيت، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله، ولا برسوله، ولا بكتابه، ولا بأمر ولا نهي، ولا ثواب، ولا عقاب، ولا جنة، ولا نار... وصنف علماء المسلمين كتبًا في كشف أسرارهم وهتك أستارهم؛ وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والإلحاد، الذي هم به أكفر من اليهود والنصارى، ومن براهمة الهند الذين يعبدون الأصنام، وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء في وصفهم»[2].

وكل عاقل يقطع بأن هذا المذهب باطل، إذا تصوره حق التصور، وشيخ الإسلام كثيرًا ما يسلك هذا المسلك في إبطال القضايا التي يقطع ببطلانها، فها هو يرد على الفلاسفة في نظرية الفيض والصدور، فيقول: «ومن تدبر هذا تبين له أن فساد قول هؤلاء معلوم بالضرورة بعد التصور التام وإنما عظمت حجتهم وقويت شوكتهم على

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٥٠).

أهل الكلام المحدث المبتدع الذي ذمَّه السلف»[١].

ولما ذكر قول من يقول: إنه كلامه الذي يتضمن كل أمر أمر به، وكل خبر أخبر به، هو واحد بالعين، رد عليه بقوله: «جمهور العقلاء يقولون: إن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام»[٢].

بل وفي كثير من المسائل التي فسادها يقطع به المرء كان الرد؛ أن التصور التام لها كافٍ للرد عليها[٣].

قاعدة رقم (٢٨)

[الضروريات لا يمكن القدح فيها والقدح فيها إن وجد فهو باطل][٤]

الشرح: الضروري كما يعرّفه ابن تيمية: هو ما يلزم نفس المخلوق لزومًا لا يمكنه الانفكاك عنه[٥]. فهو مرادف للبديهي[٦].

وإن كان كون العلم ضروريًا من الأمور النسبية، فقد يكون النظري عند رجل بديهيًا عند غيره، لوصوله إليه بأسبابه، من مشاهدة، أو متواتر، أو قرائن، وقد يصير البديهي عند هذا دون ذاك بديهيًا بمثل الأسباب التي حصلت لهذا[٧].

لكن هذا لا يعني إنكار ما يثبت من الدين بالضرورة، وتواترت به الأخبار كما تفعل الباطنية فإن ذلك كفر وخروج عن شريعة الإسلام. يقول ابن تيمية رحمه الله: «والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو بإنكار الأحكام المتواترة

---

(١) منهاج السنة (١/ ١٥٥).

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية (١/ ٤٨)، مكتبة الرشد، ط: ١، تحقيق: إبراهيم سعيداني، ١٤١٥هـ.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٢، ١٧/ ٣٢٩، ٣٤٠، ٢٠/ ١٧٤). والصفدية (٢/ ١٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٠). والفتاوى الكبرى (٦/ ٦٢٥). وبيان تلبيس الجهمية (١/ ١٠).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣). وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٦).

(٦) التعريفات (١/ ٦٣).

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٨٧)، والرد على المنطقيين (١/ ١٣).

والمجمع عليها، ونحو ذلك»[١].

ويقول في رده على من أنكر المعاد والصفات: «الأمور السمعية التي يقال: إن العقل عارضها كإثبات الصفات، والمعاد، ونحو ذلك، هي مما علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ جاء بها، وما كان معلومًا بالاضطرار من دين الإسلام امتنع أن يكون باطلاً مع كون الرسول رسول الله حقًا، فمن قدح في ذلك وادعى أن الرسول لم يجيء به كان قوله معلوم الفساد بالضرورة من دين المسلمين»[٢].

فهذه القاعدة ترد على الباطنية في إنكارهم ما ثبت من الدين بالضرورة. يقول الغزالي عن الباطنية: «وقد اتفقوا عن آخرهم على إنكار القيامة، وأن هذا النظام المشاهد في الدنيا من تعاقب الليل والنهار، وحصول الإنسان من نطفة، والنطفة من إنسان، وتولد النبات،وتولد الحيوانات، لا ينصرم أبد الدهر. وأن السموات والأرض لا يتصور انعدام أجسامها، وأولوا القيامة وقالوا: إنها رمز إلى خروج الإمام، وقيام قائم الزمان. . . .»[٣].

وقد اتفقت عقائد الباطنية على إنكار القيامة، والبعث، والنشور، والجنة، والنار، على ما ورد به القرآن، وما عرف من دين محمد ﷺ ضرورة مع أن الضروريات لا يمكن القدح فيها. . .»[٤].

ويقول ابن تيمية: «إن طوائف من الكفار والمشركين ينكرون المعاد بالكلية فلا يقرون بمعاد الأرواح، ولا الأجساد. . .وأما المنافقون من هذه الأمة الذين لا يقرون بألفاظ القرآن والسنة المشهورة، فإنهم يحرفون الكلام عن مواضعه، ويقولون: هذه أمثال ضربت لنفيهم المعاد الروحاني، وهؤلاء مثل القرامطة الباطنية الذين قولهم مؤلف من قول المجوس، والصابئة»[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٠٦).
(٢) درء التعارض (١/ ١٩٥).
(٣) فضائح الباطنية (١/ ٤٤).
(٤) بيان مذهب الباطنية وبطلانه، للديلمي ص (٧)، مطبعة الرسالة في اسطنبول، ١٩٣٨م.
(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٤).

فتأويلات الباطنية الباطلة لما ثبت بالضرورة من دين الإسلام أمر معلوم الفساد بالضرورة إذ الضروريات لا يمكن القدح فيها.

قاعدة رقم (٢٩)

[من ادعى علمًا يخالف العلم الظاهر كان ملحدًا زنديقًا، أو جاهلاً ضالاً][١]

الشرح : هذه القاعدة ترد على الباطنية في تأويلاتهم الخبيثة التي لم تبن على دليل، حيث «يزعم القرامطة أن له باطنًا يخالف الظاهر كما يقولون: إن الصلاة معرفة أسرارهم والصيام كتمان أسرارهم والحج زيارة شيوخهم...»[٢].

ويقول ابن تيمية: «وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة من الإسماعيلية، والنصيرية، وأمثالهم ممن وافقهم من الفلاسفة، وغلاة المتصوفة، والمتكلمين، وشر هؤلاء القرامطة، فإنهم يدعون أن للقرآن والإسلام باطنًا يخالف الظاهر، فيقولون: الصلاة المأمور بها ليست هذه الصلاة...

ويقولون: إن الجنة للخاصة هي التمتع في الدنيا باللذات، والنار هي التزام الشرائع والدخول تحت أثقالها...»[٣].

فالتأويل الباطني من أهم الأصول التي قام عليها الفكر الباطني، وذلك أنهم جعلوا ألفاظ القرآن لها معنى باطن غير المعنى الحرفي الظاهر، فالظاهر - عندهم - هو الشريعة التي صاحبها هو محمد ﷺ، والباطن هو الحقيقة التي صاحبها هو الوصي علي بن أبي طالب[٤].

وقد قادهم هذا التأويل إلى الانسلاخ من شريعة الإسلام، ولذلك قال العلماء:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٣٦).

(٢) بغية المرتاد (١/ ٣٣١).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣٦).

(٤) انظر: أصول الإسماعيلية، د.السلومي (٢/ ٤٧٥)، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢٢هـ.

بأنهم أكفر من اليهود والنصارى[(١)] .

فهم يهدفون إلى إقصاء القرآن الكريم في الباطن ـ بترك أحكامه وتشريعاته مع عدم رفضه في الظاهر ككتاب مقدس ، وتأويل الشريعة ، فهي محاولة جادة يائسة لنسف الإسلام بعظمته وشموله ، وواقعيته ، وإحلال المفاهيم الإلحادية الباطنية محله عن طريق هذا المذهب التأويلي الخبيث[(٢)] .

يقول الشاطبي[(٣)] : «إن هدف الباطنيين من تأويلهم: أنهم أرادوا باعتقادهم هذا إبطال الشريعة جملة وتفصيلاً ، وإلقاء ذلك فيما بين الناس لينحل الدين في أيديهم ، فلم يمكنهم إلقاء ذلك صراحًا ، فيرد ذلك في وجوههم ، وتمتد إليهم أيدي الحكام ، فصرفوا أعناقهم إلى التحيل ، ومن جملتها صرف الهمم من الظواهر إحالة على أنها لها بواطن هي المقصودة»[(٤)] .

ومذهب الباطنية في التأويل معلوم الفساد بالضرورة وذلك لما يلي:

أولاً : أن الأدلة القطعية من القرآن والسنة ، وسيرة النبي ﷺ وأصحابه من بيان أمر الصلاة والصوم والحج وغيرها من التشريعات ، المتيقن ثبوتها وحقيقتها وكيفية أدائها تجعلنا نقطع بالضرورة أن تأويلها بالمفهوم الباطني باطل لا ريب فيه .

قال ابن تيمية: «إن تأويلات الباطنية وتفسيراتها مما يعلم بطلانها ، فكل مؤمن ؛ بل كل يهودي ونصراني يعلم علمًا ضروريًا أنها مخالفة لما جاءت به الرسل كموسى ، وعيسى ، ومحمد صلى الله عليهم وسلم أجمعين .

فكلام هؤلاء عن الباطن مخالف لأصول الدين حيث أن المعاني الباطنية التي نفوها بها باطلة ، وما كان في نفسه باطلاً ، فلا يكون الدليل عليه إلا باطلاً ؛ لأن الباطل لا يكون عليه دليل يقتضي أنه حق»[(٥)] .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٢/ ١٧٢)، (٣/ ٣٠) . .

(٢) انظر: أصول الإسماعيلية ص (٤٩٠) .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) الاعتصام ، للشاطبي (١/ ٢٥٥) .

(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٠) .

ثانيًا : القول: بأن الشريعة لها ظاهر وباطن ، اختص الأئمة الباطنيون به ، قول فاسد عقلاً . إذ لا يمكن إخفاء مثل هذا إلا إذا لم يخبر به الأنبياء أحدًا ، وهذا أيضًا يدل على بطلان قولهم .

قال ابن تيمية: «وإذا كانت الرسل تبطن خلاف ما تظهر ، فإما يكون العلم بهذا الاختلاف ممكنًا لغيرهم .وإما أن لا يكون ، فإن لم يكن ممكنًا كان مدعي ذلك كذّابًا مفتريًا ، فبطل قول هؤلاء الملاحدة الفلاسفة والقرامطة وأمثالهم ، وإن كان العلم بذلك ممكنًا علم بعض الناس مخالفة الباطن للظاهر ، وليس لمن يعلم ذلك حد محدود ؛ بل إذا علمه هذا علمه هذا وعلمه هذا ، فيشيع هذا ويظهر ، ولهذا كان من اعتقد هذا في الأنبياء كهؤلاء الباطنية من الفلاسفة والقرامطة ونحوهم معرضين عن حقيقة خبره وأمره»[1] .

وقال الغزالي[2] لهم: «هذه البواطن والتأويلات التي ذكرتموها أيجب إخفاؤها أم إفشاؤها؟ فإن قلتم: يجب إفشاؤها إلى كل أحد قلنا: فلم كتمها محمد ﷺ فلم يذكر شيئًا من ذلك للصحابة ولعامة الخلق ، وكيف استجاز كتمان دين الله وقد قال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[3] . تنبيهًا على أن الدين لا يحل كتمانه .

وإن زعموا أنه يجب إخفاؤه . فنقول: ما أوجب على الرسول ﷺ إخفاؤه كيف حل لكم إفشاؤه»[4] .

ثالثًا : أن القول بأن الشريعة لها ظاهر وباطن لو كان صحيحًا لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على بيانه .

قال ابن تيمية: «إذا كان الأمر كذلك ، فلا بد أن يعلمه أهل العقل والذكاء من الناس ، وإذا عملوه امتنع في العادة تواطؤهم على كتمانه كما يمتنع تواطؤهم على الكذب ، فإنه كما يمتنع في العادة تواطؤ الجميع على الكذب يمتنع تواطؤهم على كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي على بيانه»[5] .

---

(١) المرجع السابق (١٣/ ٢٥١) .

(٢) هو أبوحامد محمد بن محمد الغزالي فيلسوف متصوف ، له العديد من المصنفات ، منها: تهافت الفلاسفة ، وإحياء علوم الدين ، مات سنة ٥٠٥هـ . سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٢٢ .

(٣) سورة آل عمران ، آية: ١٨٧ .

(٤) فضائح الباطنية (١/ ٦٢) .

(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥٠) .

الفصل الثالث

النصيريـــــــة

إن القواعد التي تقدمت في الرد على الإسماعيلية فإنها ترد على عموم فرق الباطنية، ومنها النصيرية، وإنما أفردنا النصيرية بهذه القاعدة؛ لأن تأليه الأشخاص أكثر ما يبرز عندهم، بينما يتجلى الاتجاه الفلسفي من جعل العقول وغيرها عند الإسماعيلية.

النشأة وأهم الشخصيات : إن بداية نشأة هذه الطائفة أن زعيمهم ـ الذي تنسب إليه هذه الطائفة ـ محمد بن نصير النميري، من أصلٍ فارسي، كان مولى للحسن العسكري الإمام الحادي عشر للشيعة الإمامية. فادعى أنه الباب إلى المهدي المنتظر فلم تقر له الإمامية بذلك، فانفصل عنهم وكوّن طائفة النصيرية، وظل زعيمًا لهم حتى هلك سنة (٢٦٠هـ)[١].

ولما جاء عبدالله الجنبلاني وتلميذه حسين الخصيبي عملا على تأسيس هذه الطائفة والدعوة لها، وتأسيس المراكز لها بحلب وبغداد. وهكذا استمر حال النصيرية حتى جاء الاستعمار الحديث فأسس لهم دولة في سوريا تمكن لمبادئهم الخبيثة تحت أسماء مختلفة، منها: العلويين، ومنها الحزب البعثي . . .وغير ذلك[٢].

عقائدهم :

أولاً : **عقيدتهم في الله** : يعتقد النصيريون أن عليًا إلهًا، وأن عليًاوإن كان في الظاهر إمامًا، إلا أنه في الباطن إلهًا؛ حيث حل الله تعالى فيه.

لذلك يعتقدون أن عليًا هو الذي خلق محمدًا؛ بل يترضون عن قاتل علي عبدالرحمن بن ملجم لأنه خلّص اللاهوت من الناسوت.

(١) انظر: فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام، غالب عواجي (٢/ ٥٣٧)، المكتبة العصرية، جدة، ١٤٢٦هـ. والموسوعة الميسرة (١/ ٣٩٠).

(٢) انظر: الموسوعة الميسرة (١/ ٣٩١). وفرق معاصرة تنسب إلى الإسلام (١/ ٥٤٦ـ ٥٤٧).

ويظهر هذا التأليه في عباداتهم وأدعيتهم التي منها: «اللهم إني أسألك يا مولاي يا أمير النحل، يا عليًا يا عظيم، يا أزل، يا فرد، يا قديم. يا علي يا كبير، يا أكبر من كل كبير.. .يا علي سجد لك وجهي الفاني الليالي إلى نور وجهك العزيز الحي الدائم»(١).

ثانيًا : **عقيدة التناسخ** : يعتقد النصيريون أنه لا قيامة، ولا بعث، ولا حساب، وإنما يكون ذلك بخروج الروح من البدن، ودخوله في بدن آخر، ويكون البدن الذي انتقلت إليه الروح بحسب حال الأول إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر(٢).

ثالثًا : **رفع التكاليف واستحلال المحرمات** : النصيرية كباقي الطوائف الباطنية من التكاليف الشرعية فإنهم لهم عبادات خاصة بهم فالصلاة خمس صلوات في أوقات مختلفة عن أوقات المذاهب الإسلامية وكذلك صفتها.

أما صيام رمضان فهو الامتناع عن معاشرة النساء طوال شهر رمضان، والحج إلى بيت الله الحرام يعتبرونه كفرًا وعبادة للأصنام(٣).

وهم يستحلون المحرمات والفواحش فيعظمون الخمر ويرون أنها من النور فشجرة العنب مقدسة عندهم.

وكذلك يستحلون نكاح البنات والأخوات والأمهات؛ بل وذكر أن زعيمهم محمد بن نصير كان يرى اللواط تواضعًا من المفعول به(٤).

(١) انظر: فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام (٢/ ٥٦٣ـ ٥٦٢). والموسوعة الميسرة (١/ ٣٩٢).
(٢) الموسوعة الميسرة (١/ ٣٩٢). ودراسات في الفرق، صابر طعيمة ص (٤٤).
(٣) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/ ٥٧٧).
(٤) دراسات في الفرق ص (٤٤ـ ٤٥).

القواعد في الرد على النصيرية

قاعدة رقم (٣٠)

[إن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ووجب لها ما وجب لها][١]

الشرح : هذه القاعدة تبطل عقيدة النصيرية في تأليه علي بن أبي طالب ، فيصفونه بما يوصف به الله تبارك وتعالى ، فهو الخالق المعبود عندهم ، ولذلك فالشهادة عندهم: أشهد أن لا إله إلا علي بن أبي طالب الأصلع الأنزع المعبود .

ويزعمون أنه الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد ، وأنه الإله الحقيقي الذي يستحق العبادة[٢] .

ومن ذلك دعاؤهم: اللهم إن أسألك يا مولاي يا أمير النحل ، يا عليًا ، يا عظيم ، يا أزل ، يا فرد ، يا قديم ، يا علي ، يا كبير ، يا أكبر من كل كبير ، يا خالق الشمس والقمر المنير . . . .»[٣] تعالى الله عن هذا الكفر .

فهذه القاعدة تبين أن الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٤] . وأنه تعالى لا يجوز «أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات ، فيعلم قطعًا أنه ليس من جنس المخلوقات ، ولا الملائكة ، ولا السموات ، ولا الكواكب ، ولا الهواء ، ولا الماء ، ولا الأرض ، ولا الآدميين ، ولا أبدانهم ، ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ؛ بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر»[٥] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٧) .

(٢) انظر: دراسات منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية ، د .عبدالقادر صوفي ص (١٣٨ـ ١٣٩) ، دار أضواء السلف ، الرياض ، ط: ١ . ودراسات في الفرق ، صابر طعيمة ص (٣٩) .

(٣) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ، د .غالب عواجي ص (٥٦٣) .

(٤) سورة الشورى ، آية: ١١ .

(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٧) .

وقد تقدم[١] في النصارى الذين يألهون عيسى بن مريم، ويجعلونه ابنًا لله تعالى، وبعضهم يجعله الله كما قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[٢].

إن المثلين الذين يسد أحدهما مسد الآخر يجب لأحدهما ما يجب للآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجوز عليه ما يجوز عليه، فلو كان للخالق مثل للزم أن يشتركا فيما يجب، ويجوز ويمتنع[٣].

ومفهوم القاعدة أيضًا أن البشر يجوز عليهم الموت والضعف والنوم والحاجة إلى الطعام والشراب وغيره والإله المعبود الغني بنفسه منزّه عن ذلك، فدل ذلك على أن حقيقة عليٍّ وغيره ممن أُلّه لا تماثل حقيقة الله تعالى.

ولا ريب في ضلال هؤلاء ومخالفتهم الصريحة للأدلة الشرعية والعقلية، فكيف يلتبس عليهم الرب المعبود بالعبد الفقير المحتاج، فلو تقرر في عقولهم أنه تعالى ليس من جنس المخلوقين إذ لو كان كذلك حقيقته كحقيقة المخلوق للزم أن يجوز على كل منهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، وهذا ممتنع؛ لأنه يستلزم أن يكون القديم الواجب الوجود بنفسه، غير قديم واجب الوجود بنفسه، وأن يكون المخلوق الذي يمتنع غناه، غنيًا يمتنع افتقاره إلى الخالق، وأمثال ذلك من الأمور المتناقضة، والله تعالى نزه نفسه أن يكون له كفو أو مثل، أو سمي، أو ند[٤].

فالخالق يجب له الوجود والقدم، ويمتنع عليه القدم؛ فلو جعلنا المخلوق إلهًا لأوجبنا له ذلك، وأنه ليس مخلوقًا محدثًا مسبوقًا بالعدم، وهذا جمع بين النقيضين، والعقل الصريح يجزم بأن الله ليس كمثله شيء[٥]. قال تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾[٦]

---

(١) انظر ص (١١٣) من الرسالة.

(٢) سورة المائدة، آية: ١٧.

(٣) الجواب الصحيح (٣/ ٢٠٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٧).

(٥) الجواب الصحيح (٣/ ٢٠٥).

(٦) سورة مريم، آية : ٦٥.




الباب الثالث

القواعد في الرد على الفرق الإسلامية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الخـــوارج.

الفصل الثاني: الشيعة الإثنى عشرية.

الفصل الثالث: المتكلمـــون.

الفصل الرابع: الصوفيـــة.




الفصل الأول

الخـــــوارج

التعريف: الخوارج في اللغة مأخوذة من الخروج، وذلك لخروجهم على علي - رضي الله عنه - أو لخروجهم على المسلمين، أو لخروجهم من الدين.

واصطلاحًا: هم تلك الطائفة التي خرجت على علي رضي الله عنه إثر قبوله التحكيم، ومن تبعهم في أفكارهم ومعتقداتهم. قال الشهرستاني[١]: «كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان والأئمة في كل زمان»[٢]. وللخوارج عدة أسماء منها ما يلي:

١ـ الخوارج: وقد تقدم سبب هذه التسمية، وإن كانوا يرون أن ذلك من قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٣].

٢ـ الحرورية: وذلك لأنهم انحازوا إلى حاروراً[٤] عند الخروج على علي رضي الله عنه.

٣ـ الشراة: لأنهم ـ كما يقولون ـ اشتروا أنفسهم من الله.

٤ـ المحكمة: لأنهم رفعوا شعار لا حكم إلا لله[٥].

نشأتهم: لقد كان ظهور الخوارج في بداية خلافة علي ـ رضي الله عنه ـ، إثر قبوله التحكيم، في حل النزاع مع أهل الشام ،تحت إمارة معاوية ـ رضي الله عنه ـ[٦].

---

(١) هو محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، من أئمة الأشاعرة، له مصنفات عديدة، منها: الملل والنحل، ونهاية الإقدام، مات سنة ٥٤٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨٦).

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني ص(١/ ١١٤)، دار المعرفة، ط٢، بيروت، ١٤٠٤هـ .

(٣) سورة النساء الآية: ١٠٠.

(٤) حاروراً: منطقة قريبة من الكوفة، انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص(٤٧٩).

(٥) انظر: دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، أحمد جلي، ص(٦٦)، مركز الملك فيصل، ط٣.

(٦) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ١١٤)، البداية والنهاية لابن كثير (٦/ ٢١٦).

فانحازوا عن علي ـ رضي الله عنه ـ ونزلوا النهروان وكانت جملة اعتراضاتهم على علي بن أبي طالب تتخلص فيما يلي:

١- أنه حكّم الرجال في أمر الله، والله تعالى يقول:﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾[(١)]، والواجب عليه أن يستمر في القتال حتى ينصره الله.

٢- أنه قاتل أصحاب الجمل ولم يأخذ الغنائم ولم يسبهم؛ فهم إما أن يكونوا مؤمنين فيحرم قتالهم، وإما كفار فتباح دماؤهم وأموالهم.

٣- أنه محا نفسه من إمرة المؤمنين ، عندما أصر معاوية على عدم كتابة أمير المؤمنين، وقالوا: وإذ لم يكن أميرًا للمؤمنين، فإنه إذًا أميرًا للكافرين على حد زعمهم[(٢)].

وقد أجابهم ـ رضي الله عنه ـ عن كل هذه الشبه وذلك على النحو التالي:

١ - أن قبوله التحكيم ليس تحكيمًا للرجال في كتاب الله. فإن الله تعالى جعل التحكيم فيما هو أقل من ذلك فقال﴿ فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ﴾[(٣)]، وقال: ﴿ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[(٤)].

٢- وأما قضية السبي فإن المقاتلين في صفين مسلمون وفي دار الإسلام، ومعهم عائشة ـ رضي الله عنها ـ زوجة النبي ﷺ فمن يرضى أن تكون نصيبه من السبي.

٣- أما مسألة أنه محا نفسه إنما ذلك ليتم الصلح وهذا الفعل قد فعله النبي ﷺ في صلح الحديبية حيث اعترض عليه المشركون عندما كتب محمد رسول الله فمحا ﷺ كلمة «رسول الله»، وليس معنى ذلك أنه ليس برسول ﷺ[(٥)].

وقد رجع كثير منهم مع علي ـ رضي الله عنه ـ إلا أن من تبقى منهم أخذوا

---

(١) سورة يوسف الآية: ٤٠ .

(٢) انظر: تاريخ الطبري (٣ / ١٤٤)، ودراسة على الفرق في تاريخ المسلمين لأحمد جلي ص: ٥٦، فرق معاصرة (١/ ٢٣٥).

(٣) سورة النساء الآية: ٣٥.

(٤) سورة المائدة الآية: ٩٥ .

(٥) انظر: البداية والنهاية، (٧ / ٢٨٢) فرق معاصرة للعواجي (٢/ ٢٤٤)، ودارسة عن الفرق لأحمد جلي ص: ٥٨.

يعترضون الناس ويقتلون الأطفال، فلم يجد علي ـ رضي الله عنه ـ بدا من قتالهم، فكانت معركة «النهروان» حيث قتل فيهم مقتلة عظيمة، ولم ينج منهم إلا قلة من الرجال.

ولم تكن تلك المعركة نهاية الخوارج بل ظهرت ـ بعد ذلك ـ فرق الخوارج التي كانت لها أحداث دموية ذهب ضحيتها خلق كثير من المسلمين في مقدمتهم أمير المؤمنين في وقته علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ[1].

فرق الخوارج: للخوارج فرق عديدة نشأت بعد حرب علي ـ رضي الله عنه ـ مع «المحكمة» في النهروان، نذكر هنا أشهرها وهي أربع فرق:

الأولى: الأزارقة، أتباع نافع بن الأزرق الحنفي الذي كان يأتي إلى ابن عباس ويطرح بين يديه المسائل؛ بل ويكثر عليه حتى مجّه ابن عباس، ثم قام مع ابن الزبير ضد الأمويين دفاعًا عن الحرم.

لكنه بعد ذلك توجه إلى البصرة، وأنشأ فرقة الأزارقة ــ التي تعد ــ من أكثر فرق الخوارج غلوًا. أهم آراء الأزارقة:

١- تكفير مرتكب الكبيرة وأنه خالد مخلد في النار.

٢- أن مخالفيهم مشركون، ويلحق بهم أطفالهم ولذلك يحق قتلهم.

٣- أن دار مخالفيهم دار حرب، يستباح منها ما يستباح من دار الحرب.

٤- إسقاط حد الرجم عن الزاني المحصن، وأن يد السارق تقطع في القليل والكثير، وغير ذلك من المخالفات الصريحة لأحكام الإسلام، محتجين أنهم يأخذون بما ورد في القرآن الكريم[2].

الفرقة الثانية: النجدات، وهم أتباع نجدة بن عامر الحنفي، الذي كان مع نافع بن الأزرق، لكنه انفصل عنه لمخالفته له في بعض الأحكام، منها استباحة قتل أطفال مخالفيه،

---

(١) انظر: تاريخ الطبري (٣ / ١٢٥)، والبداية والنهاية (٧/ ٢٨٧)، وفرق معاصرة للعواجي (٢/ ٢٣٧)، دراسة عن الفرق ص: ٦٠.

(٢) انظر: الملل والنحل ص: (١ / ١٣١)، ودراسة عن الفرق ص: ٦٨-٦٩.

وحكمه على القعدة ــ الذين لم يهاجروا إلى معسكره ــ بالشرك.

وقد كان للنجدات نفوذ كبير باليمامة والبحرين وعمان. وإليك أهم آراءهم :

١ - التفريق في الحكم بين المصرّ على الذنب، وبين من يأتي الذنب من غير إصرار، فالأول مشركًا ولو كان الذنب صغيرًا، والثاني مسلمًا.

٢ - تبني مبدأ العذر بالجهل في أحكام الفروع، أما ما يتعلق بمعرفة الله ورسوله ﷺ فهذا لا عذر في الجهل به[١].

الفرقة الثالثة: الصفرية، وتنتسب إلى عبدالله بن صفار التميمي، وقد كان مع نافع بن الأزرق ثم انفصل عنه، وقد كان لهذه الفرقة مواقع عديدة مع الدولة الأموية، وفي بعضها كان النصر حليف الصفرية.

أهم عقائدهم: الصفرية أقل غلوًا من الأزارقة وإن كانوا يتولون المحكمة الأولى؛ إلا أنهم لا يرون أن دار مخالفيهم دار حرب، ولم يجيزوا سبي الذرية والنساء، ولم يسقطوا حد الرجم عن الزاني المحصن، وتذهب الصفرية إلى أن الشرك شركان: شرك هو طاعة الشيطان وشرك هو عبادة الأوثان، وكذلك الكفر فإنه ـ عندهم ـ كفران: كفر للنعم وكفر إنكار الربوبية[٢].

الفرقة الرابعة: الإباضية، وتنتسب هذه الفرقة إلى عبدالله بن إباض التميمي الذي كان مع نافع بن الأزرق ثم انشق عنه ورد عليه في تكفير القعدة والقول بشرك مخالفيهم[٣].

والإباضية لا يقفون في انتسابهم إلى عبدالله بن إباض، بل يتجاوزونه إلى جابر بن زيد[٤] الذي يعتبرونه المؤسس الحقيقي للإباضية، وقد قيل له: إن هؤلاء القوم ـ أي

---

(١) انظر: دراسة عن الفرق ص: ٧١.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق (١ / ٧٠)، دراسة عن الفرق لأحمد جلي ص: ٧٣.

(٣) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٣٩٨ـ٣٩٩)، والملل والنحل (١/ ١٣٤).

(٤) هو جابر بن زيد الأزدي روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير، قال فيه ابن عباس: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علمًا، ت٩٣هـ وقيل ١٠٣هـ، قال قتادة عند موته: اليوم مات أعلم أهل العراق. انظر: تهذيب التهذيب لابن حجز (٢/ ٣٤)، دار الفكر، بيروت، ط١.

الإباضية - ينتحلونك، فقال: أبرأ إلى الله من ذلك[١].

انتشار الإباضية: بدأت الحركة الإباضية في البصرة ثم انتشرت دعوتهم في شرق الجزيرة في عمان وأسسوا دولتهم عام ١٣٢هـ ثم اتجهت الدعوة إلى شمال أفريقيا وخاصة زنجبار وقامت لهم دولة بني رستم سنة ١٦٢هـ حتى سقطت على يد الدولة العبيدية سنة ٣٩٧هـ.

ولا يزال للإباضية في إفريقيا وفي عمان وجود[٢].

آراء الإباضية: الإباضية أقل فرق الخوارج غلوًا وإليك بعض هذه العقائد:

لا يكفرون مخالفيهم من المسلمين وإنما يرون أنهم كفار نعمة، ومناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، وغنيمة أموالهم من السلاح عند الحرب حلال[٣].

وقد فصل المعاصرون منهم هذه القضية، فقال: إن الحكم في هذه القضية لا يخرج عن أربع صور:

١- تكون الدار دار إسلام ومعسكر السلطان معسكر إسلام وذلك إذا كان البلد مسلمًا والحاكم يعمل بحكم الإسلام.

٢- تكون الدار دار إسلام والسلطان مسلمًا باغيًا ظالمًا، وذلك إذا كان البلد مسلمًا والدولة مسلمة لكن لا تنهج النهج الإسلامي.

٣- أن تكون الدار دار إسلام ومعسكر السلطان معسكر كفر وشرك، وذلك إذا كان البلد مسلمًا والحاكم دولة مستعمرة كافرة.

٤- تكون الدار دار كفر ومعسكر السلطان معسكر كفر وذلك إذا كان الوطن للمشركين يسكنه أمة مشركة والدولة مشركة[٤].

والإباضية يصرّون على أنهم لا علاقة لهم بالعقائد المتطرفة؛ ويبين أحدهم ذلك

---

(١) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص: ٩١-٩٢.

(٢) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (٢/ ٣٤).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٣٤)، دار المودة.

(٤) الإباضية مذهب إسلامي معتدل ص: ٢٧، نقلاً عن دراسة عن الفرق ص: ٨٩.

بقوله: «والإباضية لا يستحلون غنيمة أي شيء من أموال المسلمين لا سلاحًا ولا غيره لا في حرب ولا في سلام، وهم يستتيبون من يرونه يرتكب بدعًا من الدين، أو يقدم على الكبائر من المعاصي، فإن تاب كان واحدًا منهم، وإن أصر على موقفه أعطوه حقوق المسلم العامة، ولا يجوز عندهم قتله أبدًا، إلا إذا تجاوز البدعة إلى الردة فحينئذ تنطبق عليه أحكام المرتد.... لأن جميع المسلمين قد حقنوا دماءهم وحفظوا أموالهم وصانوا نساءهم وأطفالهم بكلمة التوحيد، ولا يحل شيء منها إلا بالخروج من التوحيد»[1].

(١) انظر: الإباضية مذهب إسلامي معتدل ص: ٢١ـ٢٢، نقلاً عن دراسة عن الفرق ص: ٨٩ـ٩٠.

القواعد في الرد على الخوارج

قاعدة رقم (٣١)

إن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع[١]

الشرح : لكي يتضح معنى هذه القاعدة فلابد من معرفة المراد من التكفير المطلق والتكفير المعين.

فالتكفير المطلق: هوالحكم بالكفر على القول، أو الفعل، أو الاعتقاد.

أما تكفير المعين: فهو الحكم على المعين بالكفر لإتيانه بأمر يناقض الإسلام بعد استيفاء شروط التكفير فيه،وانتفاء موانعه[٢].

وعلى هذا فإذا وقع المكلف فيما رتب عليه الشارع الحكيم الكفر من اعتقاد، أو فعل، أو قول فإنه لا يكون كافرًا حتى تتحقق شروط التكفيروتنتفي موانعه.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وكنت أبين لهم أن ما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضًا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين، وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار، وهي مسألة الوعيد، فإن نصوص القرآن في الوعيد مطلقة؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ١٠﴾[٣].

وكذالك سائر ماورد : من فعل كذا فله كذا . فإن هذه مطلقة عامة ، وهي بمنزلة قول من قال من السلف : من قال كذا فهو كذا . ثم الشخص المعين ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم الحجة ، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص ، أو سمعها ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأولها وإن كان مخطئًا»[٤].

وقال في موطن آخر:«إن تكفير المعين والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٧ـ ٤٩٨) (٢٨/ ٥٠٠ـ ٥٠١) (١٠/ ٣٧٢).

(٢) منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (١/ ١٩٣).

(٣) سورة النساء. آية: ١٠ .

(٤) مجوع الفتاوى (٣/ ٢٣٠ـ ٢٣١).

شروط التكفير وانتفاء موانعه»[١]

فنحن وإن أطلقنا القول بأن هذه المقالة كفر فلا يلزم كفر الشخص الذي قالها ، وفي ذلك يقول :« فهذه المقالات هي كفر ، لكن ثبوت التكفير في حق الشخص المعين موقوف على قيام الحجة التي يكفر تاركها ، وإن أطلق القول بتكفير من يقول ذلك ، فهو مثل إطلاق القول بنصوص الوعيد مع أن ثبوت حكم الوعيد في حق الشخص المعين موقوف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه »[٢].

والأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف تدل على هذه القاعدة ومن ذلك ما يلي:

ـ قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾[٣].أي: إقامة للحجة وقطعًا للعذر[٤]، وقال جل وعلا: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾[٧].

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن الكتاب والسنة قد دلا على أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة. فمن لم تبلغه جملة لم يعذب رأسًا ، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية»[٨]. قال الضحاك[٩]:«ما

(١) المرجع السابق (٢٨/ ٥٠٠ـ ٥٠١)
(٢) بغية المرتاد ص (٣٥٣ـ ٣٥٤)
(٣) سورة الإسراء، آية: ١٥.
(٤) تفسير البغوي (٣/ ٢٢٤).
(٥) سورة النساء، آية: ١٦٥.
(٦) سورة التوبة، آية: ١١٥.
(٧) سورة القصص، آية: ٥٩.
(٨) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٣).
(٩) الضحاك بن مزاحم الهلالي، ابو محمد، كان من العلماء الكبار في التفسير مات سنة ١٠٢ هـ، انظر، سير اعلام النبلاء (٤ /٥٩٨).

كان الله ليعذب قومًا حتى يبين لهم ما يأتون وما يذرون»[١].

وبما جاء في الصحيحين أن رجلاً قال لبنيه: إذا أنا مِت فأحرقوني ثم اسحقوني، ثم اذروني في الريح في البحر، فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا، قال: ففعلوا ذلك به، فقال للأرض: أدي ما أخذت فإذا هو قائم، فقال له: ما حملك على ما صنعت فقال: خشيتك يا رب. فغفر له بذلك»[٢].

ووجه الاستدلال أنه: «شك في قدرة الله في إعادتة إذا ذُرّي؛ بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين؛ لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه، فغفر له بذلك، والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا»[٣].

ومما يستدل به ما جاء أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ اسمه عبد الله ويلقب حمارا[٤]، وكان يضحك النبي ﷺ وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأُتي به يومًا فأمر به فجُلد. فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به. فقال النبي ﷺ: **«لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله»**[٥].

ووجه الاستدلال أنه ﷺ نهى عن لعنه مع إصراره على الشرب، لكونه يحب الله ورسوله مع أنه لعن في الخمر عشرة: «لعن الخمر وعاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وساقيها، وحاملها، والمحمولة إليه، وبائعها، ومبتاعها، وآكل ثمنها»[٦]. ولكن لعن المطلق لا يستلزم لعن المعين، الذي قام به ما يمنع لحوق اللعنة به، وكذلك التكفير المطلق والوعيد المطلق، ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروطًا بثبوت شروط

---

(١) تفسير البغوي (٢ / ٣٩٦).

(٢) رواه البخاري ، ح (٣٢٨٩، ٣ / ١٢٨٢)،، ومسلم (٤ / ٢١١٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣١).

(٤) انظر، ترجمته في أسد الغابه (٢ / ٥٨٠).

(٥) رواه البخاري في كتاب: الحدود، باب: ما يكره من لعن شارب الخمر ح (٦٧٨٠) (الفتح ٢٤/ ٢٤).

(٦) رواه أبوداود ، (٣ / ٣٢٦)، وابن ماجه ، (٢ / ١١٢١)، وصححه والحاكم في المستدرك، ك: الاشربة، (٤ / ١٦١)، وصححه الألباني في الإرواء ح (١٥٢٩).

وانتفاء موانع»[1].

إذا تبين أن المعين لا يكفر وإن صدر منه عملاً كفريًا حتى تقوم عليه الحجة الرسالية بتحقق الشروط وانتفاء الموانع؛ فما هي إذًا هذه الشروط التي تتحقق بها الحجة الرسالية مع انتفاء الموانع؟

قال ابن تيمية رحمه الله: «والحجة على العباد إنما تقوم بشيئين: بشرط التمكن من العلم بما أنزل الله، والقدرة على العمل به»[2].

فتكون الشروط التي تتحقق بها الحجة الرسالية من خلال النص السابق ما يلي:

١ـ التمكن من العلم بما أنزل الله. قال ابن القيم: «فإن حجة الله قامت على العبد بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وبلوغ ذلك إليه، وتمكنه من العلم به، سواء علم أو جهل، فكل من تمكن من معرفة ما أمر الله به ونهى عنه فقصر عنه، ولم يعرفه فقد قامت عليه الحجة والله سبحانه لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة»[3].

وعلى هذا فمن علم بالفعل أن هذا المحظور كفر ثم زاوله وعمل به فقد كفر، ومن بلغه العلم وتمكن من التعلم ثم أعرض فإنه تقوم عليه الحجة[4].

٢ـ القدرة؛ فمن كان مستطيعًا على الإيمان قادرًا على ترك الكفر، ثم هو بعد ذلك عمل بخلاف ذلك فقد قامت عليه الحجة الرسالية التي يكفر مخالفها.

قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر أن الحجة لا تقوم إلا بشرط التمكن من العلم والقدرة على العمل: «فأما العاجز عن العلم كالمجنون، أو العاجز عن العمل فلا أمر عليه ولا نهي. وإذا انقطع العلم ببعض الدين، أو حصل العجز عن بعضه: كان ذلك في حق العاجز عن العلم، أو العمل بقوله كمن انقطع عن العلم بجميع الدين، أو عجز عن

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٢٩ـ ٣٣٠).
(٢) المرجع السابق (٢٠/ ٥٩).
(٣) مدارج السالكين (١/ ٢٣٢ـ ٢٣٣).
(٤) قواعد الأسماء ص (٣٤٦).

جميعه»[١]. أما الموانع التي تمنع من تكفير المعين وإن ارتكب مكفرًا فهي كما يلي:

١ـ الخطأ: يطلق على الفعل العمد كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾﴾[٢]. ويطلق على غير العمد[٣] كقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَـٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[٤].

فالخطأ في اللغة: ضد الصواب. واصطلاحًا: كل ما يصدر عن المكلف من قول، أو فعل خالٍ عن إرادته وغير مقترن بقصد منه[٥].

والخطأ بهذا الاعتبار من جنس الجهل، إلا أن الجهل نُظر في تعريفه إلى عدم العلم، والخطأ نظر في تعريفه إلى عدم القصد والإرادة»[٦].

والمسائل التي يخطىء فيها المجتهدون تنقسم من حيث حصول أجر الاجتهاد وعدمه إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يعاقب عليه صاحبه ولا يثاب، حتى تبلغه الرسالة، وتقوم عليه الحجة؛ وهذا الخطأ فيما لم يشرع جنسه، كالشرك[٧].

قال ابن تيمية رحمه الله: «بخلاف ما لم يشرع جنسه مثل الشرك، فإن هذه لا ثواب فيه، وإن كان الله لا يعاقب صاحبه إلا بعد بلوغ الرسالة كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[٨] لكنه وإن كان لا يعذب فإن هذا لا يثاب؛ بل هذا كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[٩]»[١٠].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٩).
(٢) سورة الإسراء. آية: ٣١ .
(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١).
(٤) سورة الأحزاب، آية: ٥.
(٥) انظر: لسان العرب (١/ ٦٥ـ ٦٨)، والمعجم الوسيط (١/ ٢٣٢).
(٦) قواعد والأسماء ص (٣٥٥).
(٧) منهج ابن تيمية في مسالة التكفير (١/ ٢٣٢).
(٨) سورة الإسراء. آية: ١٥ .
(٩) سورة الفرقان. آية: ٢٣ .
(١٠) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٢).

القسم الثاني: خطأ المجتهد الذي لا يعاقب على خطئه، وله أجر على اجتهاده. وذلك بثلاثة شروط:

١ـ أن يكون قصده متابعة النبي ﷺ.

٢ـ أن يكون استفرغ وسعه في طلب الحق.

٣ـ أن يكون متبعًا دليلاً شرعيًا؛ إلا أن هذا الدليل تخلف فيه شرط قبوله في الاستدلال ـ وهو لا يعلم ذلك ـ، كالصحة وعدم النسخ، أوعدم التخصيص،ونحو ذلك. أو فهم أمر غير مقصود منه[1].

قال شيخ الإسلام: «وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض؛ بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وليس كل من يترك بعض كلامه لخطأ أخطأه يكفّر ولا يُفسّق؛ بل ولا يأثم»[2].

الأدلة: لقد دلت الأدلة الشرعية على جعل الخطأ مانعًا من تكفير المعين الذي صدر منه مكفرًا، ومن هذه الأدلة:

ـ قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[3]. وقد جاء في الحديث أن الله قال: «قد فعلت»[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَـٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾[5].

ـ ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: **«إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»**[6].

---

(١) منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (١/ ٢٣٣ـ ٢٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٠٠).

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٨٦.

(٤) صحيح مسلم في كتاب: الإيمان. باب: بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، (١ / ١١٦).

(٥) سورة الأحزاب، آية: ٥.

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، (١ / ٦٥٩) وقد حسنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٦٨٥)، والنووي في الأربعين النووية ح (٣٩)، وصححه الألباني في الإرواء ح (٨٢).

٤ـ الإجماع، قال ابن تيمية رحمه الله: «وأجمع الصحابة وسائر أئمة المسلمين على أنه ليس كل من قال قولاً أخطأ فيه أنه[١] يكفر بذلك، وإن كان قوله مخالفًا للسنة، فتكفير كل مخطىء خلاف الإجماع»[٢].

٢ـ التأويل: للتأويل ثلاثة معانٍ[٣] هي:

الأول: التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن.

الثاني: التأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام.قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[٤].

الثالث: ويراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به.

وهذا هوالذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها. والتأويل لا يرفض بهذا المعنى مطلقًا ـ بل يقبل إذا كان الدليل الصارف صحيحًا، سالمًا من المعارض[٥].

والتأويل إذا أخطأ فيه المجتهد فإنه يكون من موانع التكفير. قال شيخ الإسلام: «والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا»[٦].

ويقول رحمه الله: «وعلى هذا المتأول الذي أخطأ في تأويله، في المسائل الخبرية والأمرية، وإن كان في قوله بدعة يخالف بها نصًا، أو إجماعًا قديمًا، وهو لا يعلم أنه يخالف ذلك بل قد أخطأ فيه، كما يخطىء المفتي، والقاضي في كثير من مسائل الفتيا، والقضاء

---

(١) لمزيد من الأدلة انظر: منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (١/ ٢٤٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢١٦ـ ٢١٧).
(٣) انظر: التدمرية ص (٩١ـ ٩٣).
(٤) سورة الأعراف، آية: ٥٣.
(٥) انظر تفصيل ضوابط قبول التأويل بهذا المعنى، أحمد العبداللطيف، منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص (٣١٣)، مركز الملك فيصل، ط: ١.
(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣١).

باجتهاده»[١].

ثالثًا : **الجهل**: إن الجهل بالمكفّر يمنع تكفير المعين، وإن وقع في الكفر فعلاً، أو قولاً، أو اعتقادًا إذ يعتبر من موانع التكفير. ومما يستدل به على أن الجهل من موانع التكفير:

١- قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾[٢].

قال ابن تيمية رحمه الله: «لكن من الناس من يكون جاهلاً ببعض هذه الأحكام جهلاً يعذر به فلا يحكم بكفر أحد حتى تقوم عليه الحجة، من جهة بلاغ الرسالة، كما قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾. وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[٣].

ولهذا لو اسلم رجل ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه، أو لم يعلم أن الخمر محرم، لم يكفر بعدم اعتقاد إيجاب هذا، وتحريم هذا؛ بل ولا يعاقب حتى تبلغه الحجة ا لنبوية»[٤].

٢ـ جاء في الحديث السابق عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا، فلما مات فعل به ذلك. فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه. ففعلت فإذا هو قائم فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له**»[٥].

قال ابن تيمية رحمه الله: فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق هذا الثفرق، فظن أنه لا يعيده إذا صار كذلك، وكل واحد من إنكار قدرة الله تعالى، وإنكار معاد الأبدان وإن تفرقت كفر؛ لكنه كان مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره، وخشيته منه، جاهلاً

(١) شرح الأصفهانية ص (١ / ١٨٣)، ابن تيمية، ت: إبراهيم سعيدان، مكتبة الرشد، ط (١، ١٤١٥).
(٢) سورة النساء. آية: ١٦٥ .
(٣) سورة الإسراء. آية: ١٥ .
(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٠٦).
(٥) تقدم تخريجه ص (٢٣٩).

بذلك، ضالاً في هذا الظن مخطئًا، فغفر الله له ذلك، والحديث صريح في أن الرجل طمع أن لا يعيده إذا فعل ذلك، وأدنى هذا أن يكون شاكًا في المعاد، وذلك كفر؛ - إذا قامت حجة النبوة على منكره حكم بكفره -»[١].

وقد أجاب رحمه الله على من حمل الحديث على غير هذا الوجه بقوله: «ومن تأول قوله؛ لئن قدر الله علي بمعنى قضى، أو بمعنى ضيق، فقد أبعد النجعة، وحرّف الكلم عن مواضعه، فإنه إنما أمر بتحريقه وتفريقه لئلا يجمع ويعاد، وقال: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في الريح والبحر، فوالله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا. فذكر هذه الجملة الثانية بحرف الفاء عقيب الأولى يدل على أنه سبب لها، وأنه فعل ذلك لئلا يقدر الله عليه إذا فعل ذلك، فلو كان مقرًا بقدرة الله عليه إذا فعل ذلك كقدرته عليه إذا لم يفعل.

لم يكن في ذلك فائدة له، ولأن التقدير عليه والتضييق موافقان للتعذيب، وقد جعل تفريقه مغايرًا؛ لأن يقدر الرب.

قال: فوالله! لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين. فلا يكون الشرط هو الجزاء؛ ولأنه لو كان مراده ذلك لقال: فوالله لئن جازاني ربي، أو لئن عاقبني ربي ليعذبني عذابًا، كما هو الخطاب المعروف في مثل ذلك»[٢].

٣- عن عائشة رضي الله عنه قالت: «**ألا أحدثكم عني وعن رسول الله ﷺ. قلنا:** بلى. قالت: لّما كانت ليلتي التي كان النبي ﷺ **فيها عندي، انقلب فوضع رداءه، وخلع نعليه، فوضعهما عند رجليه، وبسط طرف إزاره على فراشه، فاضطجع، فلم يلبث إلا ريثما ظن أن قد رقدت، فأخذ رداءه رويدًا، وانتعل رويدًا، وفتح الباب، فخرج، ثم أجافه[٣] رويدًا، فجعلت درعي في رأسي، واختمرت، وتقنعت إزاري ثم انطلقت على إثره، حتى جاء البقيع، فقام، فأطال القيام، ثم رفع يديه ثلاث مرات، ثم انحرف، فانحرفت، فأسرع،**

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤١٠).

(٣) أجافه أي: أغلقه، شرح النووي على صحيح مسلم (٧ / ٦١).

فأسرعت، فهرول فهرولت، فأحضر، فأحضرت[١]، فسبقته فدخلت فليس إلا أن اضطجعت، فدخل، فقال: مالك يا عائش حشي[٢] رابية[٣]؟ قالت: قلت: لا شيء. قال: لتخبريني، أو ليخبرني اللطيف الخبير، قالت: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، فأخبرته، قال: فأنت ا لسواد الذي رأيت أمامي، قلت: نعم. فلهدني في صدري لهدة أوجعتني. ثم قال: أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله؟ قالت: مهما يكتم الناس يعلمه الله؟ قال: نعم. قال: فإن جبريل أتاني حين رأيت. فناداني. فأخفاه منك، فأجبته، فأخفيته منك ولم يكن يدخل عليك وقد وضعت ثيابك، وظننت أن قد رقدت، فكرهت أن أوقظك، وخشيت أن تستوحشي، فقال: إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع، فتستغفر لهم، قالت: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون»[٤].

قال ابن تيمية رحمه الله: «فهذه عائشة أم المؤمنين: سألت النبي ﷺ هل يعلم الله كل ما يكتم الناس؟ فقال لها النبي: نعم وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك، ولم تكن قبل معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتمه الناس كافرة، وإن كان الإقرار بذلك بعد قيام الحجة من أصول الإيمان، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء، هذا مع أنها كانت ممن يستحق اللوم على الذنب. ولهذا لهزها النبي ﷺ، وقال: أ تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله»[٥].

رابعًا : الإكراه: الإكراه لغة [٦] هو: من أكرهته على الأمر (إكراها) حملته عليه قهرا . واصطلاحًا: كل ما أدى شخص لو لم يفعل المأمور به إلى ضرب، أو حبس، أو أخذ مال، أو قطع رزق يستحقه، أو نحو ذلك[٧].

---

(١) فأحضرت من الإحضار وهو العدو، النووي (٧ / ٦١).

(٢) حشيا معناه: وقد وقع عليك الحشا وهو الربو والتهيج الذي يعرض للمسرع في مشيه، النووي (٧ / ٦١).

(٣) رابية: أي مرتفعة البطن، النووي (٧ / ٦١)

(٤) رواه مسلم في ك: الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور، (٢/ ٦٧٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ٤١٢).

(٦) انظر: المصباح المنير(٢/ ٥٣٢)، أحمد الفيومي، المكتبة العلمية ، بيروت ، ط بدون.

(٧) مجموعة الفتاوى المصرية (١/ ٥٦).

ويعتبر الإكراه مانعًا من تكفير المعين إذا توفرت فيه أربعة شروط:

١ـ أن يكون فاعله قادرًا على إيقاع ما يهدد به، والمأمور عاجزًا عن الدفع، ولو بالفرار.

٢ـ أن يكون ما هدده به فوريًا، أو بعد زمن قريب جدًا، أو جرت العادة أنه لا يخلف ما هدده به.

٤ـ أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره[1].

أما الدليل على أن الإكراه مانع من تكفير المعين وإن وقع الكفر تحت الإكراه. قال تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٦﴾ ﴾[2].

وقد أجمع العلماء على أن من أكره على كلمة الكفر يجوز له أن يقولها بلسانه غير معتقد ولا يكون كفرًا[3]. قال ابن تيمية رحمه الله: «وإذا أكره على كلمة الكفر جاز له التكلم بها مع طمأنينة في قلبه بالإيمان»[4].

ويعتبر الإكراه على الأفعال مانعًا من إلحاق الكفر بالمعين إذا فعل مكفرًا، كما هو الحال في الأقوال، وهذا هو قول الجمهور. قال ابن تيمية رحمه الله: «وأما إذا أكره الرجل على ذلك بحيث لو لم يفعله لأفضى إلى ضربه، أو حبسه، أو أخذ ماله الذي يستحقه من بيت المال، ونحو ذلك من الضرر، فإنه يجوز عند أكثر العلماء، فإن الإكراه عند أكثرهم يبيح الفعل المحرم كشرب الخمر ونحوه، وهو المشهور عند أحمد وغيره، ولكنه عليه مع ذلك أن يكرهه بقلبه، ويحرص على الامتناع منه بحسب الإمكان. ومن علم منه الصدق أعانه الله تعالى عليه وقد يعافى ببركة صدقه من الأمر بذلك، وذهب طائفة إلى أنه لا يبيح

---

(١) انظر: منهج ابن تيمية في مسألة التكفير ص (٢٦٦)، وفتح الباري في كتاب: الإكراه (١٢/ ٣١١).

(٢) سورة النحل.آية: ١٠٦ .

(٣) تفسير البغوي (٣/ ٩٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٠٤).

إلا الأقوال دون الأفعال»[١].

هذه القاعدة تدفع عقيدة الخوارج الباطلة، من تكفيرهم المسلمين بمجرد ارتكاب الكبائر، سواء كانت هذه الكبائر مكفرة؛ كالشرك بالله تعالى، أو ذنوب لا تخرج من الملة، كعقوق الوالدين، وشهادة الزور.

ومع ذلك لو سلمنا جدلاً أن ارتكاب الكبيرة كفر ـ وهو قول باطل بلا ريب ـ فإن المسلم لا يكفر بمجرد فعل الكفر؛ بل لابد أن تقوم عليه الحجة الرسالية بتحقق الشروط، وانتفاء موانع التكفير.

قاعدة رقم (٣٢)

[فإن الشخص الواحد يجتمع فيه أسباب الثواب والعقاب[٢]. وقد يجتمع في العبد نفاق وإيمان وكفر وإيمان][٣]

الشرح : تفيد هذه القاعدة أن الشخص الواحد يكون فيه شيء من شعب الإيمان، وشيء من شعب النفاق والكفر الأصغر، ولذا تنوعت عبارات شيخ الإسلام في التعبير عن هذه القاعدة. فمن ذلك قوله: «إنه يكون في العبد إيمان ونفاق»[٤]. وقال أيضًا: «إذ الشخص الواحد قد يجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب والسيئات المقتضية للعقاب حتى يمكن أن يثاب ويعاقب. وهذا قول جميع أصحاب رسول الله ﷺ، وأئمة الإسلام وأهل السنة والجماعة الذين يقولون إنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[٥].

وقد دلت الأدلة الشرعية على هذه القاعدة. ومنها ما يلي:

١ـ ما جاء في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال:

---

(١) مجموعة الفتاوى المصرية (١/ ٥٦).
(٢) منهاج السنة (٦/ ٢٠٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٣).
(٤) المرجع السابق (٧/ ٣٠٣).
(٥) المرجع السابق (٧/ ٣١٢).

«أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان ، وإذا عاهد غدر»[(١)].

٢ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه النبي ﷺ أنه قال: «الإيمان بضع وستون، أو بضع وسبعون شبعة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[(٢)].

«فإن النبي ﷺ ذكر شعب الإيمان، وذكر شعب النفاق، وقال: «من كانت فيه شعبة منهن كانت فيهة شعبة من النفاق حتى يدعها»[(٣)].وتلك الشعبة قد يكون معها كثير من شعب الإيمان، ولهذا قال: «ويخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[(٤)]. فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق، فهو يعذب في النار على قدر ما معه من ذلك ثم يخرج من النار»[(٥)].

ومما يشير إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ ﴿١٦٧﴾﴾[(٦)].

«فقد جعل هؤلاء إلى الكفر أقرب منهم للإيمان فعلم أنهم مخلّطون وكفرهم أقوى، وغيرهم يكون مخلطًا وإيمانه يكون أقوى»[(٧)].

أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ

---

(١) البخاري ، (ح٣٤، ١/ ٢١)، ومسلم ، (١/ ٧٨) .

(٢) رواه البخاري ح (٩ ،١/ ١٢) ومسلم ، (١/ ٦٣).

(٣) رواه البخاري في ك: الإيمان، باب: علامة المنافق، ح٣٥ (١/ ٢١)، ومسلم ح٥٨ (١/ ٧٨).

(٤) البخاري ، (٧٠٠١ ،٦/ ٢٧٠٧). ومسلم في ك: الإيمان، باب: معرفة طريف الرؤية، (١/ ١٦٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٥).

(٦) سورة آل عمران. آية ١٦٦،١٦٧ .

(٧) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص (٩٠).

﴿١٠٦﴾[1] على هذه القاعدة من أن الله أثبت لهم إيمانًا وكفرًا. فإن الله أثبت لهم الإيمان بالربوبية مع الشرك في الألوهية[2]. وتوحيد الربوبية لا ينجي دون تحقيق توحيد الألوهية.

وقد حمل بعض العلماء الإيمان في الآية على الإيمان اللغوي. قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي[3]: «وفي هذه الآية الكريمة إشكال: وهو أن المقرر في علم البلاغة أن الحال قيد لعاملها وصف لصاحبها، وعليه فإن عامل هذه الجملة الحالية الذي هو يؤمن مقيد بها، فيصير المعنى تقييد إيمانهم بكونهم مشركين، وهو مشكل لما بين الإيمان والشرك من المنافاة.

قال مقيده عفا الله عنه: لم أر من شفى الغليل في هذا الإشكال، والذي يظهر لي والله تعالى أعلم، أن هذا الإيمان المقيد بحال الشرك إنما هو إيمان لغوي لا شرعي؛ لأن من يعبد مع الله غيره لا يصدق عليه اسم الإيمان البتة شرعًا. أما الإيمان اللغوي فهو يشمل كل تصديق، فتصديق الكافر بأن الله هو الخالق الرازق يصدق عليه اسم الإيمان لغة مع كفره بالله، ولا يصدق عليه اسم الإيمان شرعًا»[4].

وهذه القاعدة ترد على الخوارج اعتقادهم في أن العبد لا يجتمع فيه إيمان ونفاق[5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الخوارج: «هم أول من كفّر أهل القبلة بالذنوب؛ بل بما يرونه هم من الذنوب، واستحلوا دماء أهل القبلة بذلك، فكانوا كما نعتهم النبي ﷺ «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**». وكفروا عليًّا بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، ومن والاهما. وقتلوا علي بن أبي طالب مستحلين لقتله، قتله عبدالرحمن بن ملجم المرادي[6] منهم، وكان هو وغيره من الخوارج مجتهدين في العبادة؛ لكن كانوا

---

(١) سورة يوسف، آية: ١٠٦.

(٢) جامع البيان (١٣/ ٩٣)، مطبعة إحياء التراث.

(٣) هو العلامة محمد الأمين الشنقيطي من العلماء المعاصرين كان يدرس في الجامعة.. الإسلامية، له العديد من المصنفات أشهرها أضواء البيان في التفسير ــ انتقل إلى رحمه الله سنة، ١٣٩٣هـ، انظر ترجمته في مقدمة أضواء البيان.

(٤) أضواء البيان (٢/ ٢١٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٣).

(٦) هو عبد الرحمن بن عمرو بن ملجم الكندي حليف بني حنيفة. من الخوارج. انظر: البداية والنهاية، (٧/ ٣٢٦).

جهالاً فارقوا السنة والجماعة. فقال هؤلاء: ما الناس إلا مؤمن أو كافر،والمؤمن من فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات؛ فمن لم يكن كذلك فهو كافر؛ مخلد في النار، ثم جعلوا كل من خالف قولهم كذلك، فقالوا: إن عثمان وعليًا ونحوهم حكموا بغير ما أنزل الله، وظلموا فصاروا كفارًا»[١].

والأصل الذي أوقعهم في هذا، اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر[٢].

ومن تطبيقات هذه القاعدة: معرفة حكم مرتكب الكبيرة، الذي جعلته الخوارج كافرًا مخلدًا في النار، وجعلته المرجئة مؤمنًا كامل الإيمان.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن الشخص الواحد يجتمع فيه أسباب الثواب والعقاب عند عامة المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين. والنزاع في ذلك مع الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: ما ثم إلا مثاب في الآخرة، أو معاقب، ومن دخل النار لم يخرج منها لا بشفاعة ولا غيرها. ويقولون: إن الكبيرة تحبط جميع الحسنات ولا يبقى مع صاحبها من الإيمان شيء.

وقد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ إخراج قوم من النار بعد ما امتحشوا[٣]. وثبت أيضًا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته[٤]»[٥].

فمرتكب الكبيرة جعلته الخوارج كافرًا مخلدًا في النار، وأما المعتزلة فجعلته في منزلة بين المنزلتين؛ في الدنيا لا مؤمن ولا كافر. وفي الآخرة مخلد في النار، حيث غلبوا الكفر وجعلوا ارتكاب الكبيرة محبط العمل.

وفي المقابل جعلته المرجئة مؤمنًا كامل الإيمان، حيث غلبوا الإيمان على الكفر،

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨١ـ ٤٨٢).
(٢) المرجع السابق (٧/ ٤٠٤).
(٣) رواه البخاري في ك: الإيمان، باب: فضل السجود، ح٧٧٣، (١/ ٢٧٨)، ومسلم في ك: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية ح١٨٢ (١/ ١٦٥).
(٤) رواه أبوداود ح (٤٧٣٩)، وابن ماجه ح (٤٣١٠)، وصححه الألباني في الجامع الصغير (٢٦٠٨).
(٥) منهاج السنة (٦/ ٢٠٤).

لكن أهل السنة كما في هذه القاعدة نظروا إلى ما معه من إيمان وما ارتكبه من جرم فقالوا: «[إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق] تحت مشيئة الله تعالى يوم القيامة، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له»[١].

قاعدة رقم (٣٣)

[التكفير حق لله تعالى لا يطلق إلا بدليل شرعي][٢]

الشرح :هذه القاعدة تبين أن إطلاق الكفر على أحد لا يكون إلا بدليل شرعي، فلا يطلق بمجرد الظن، أو الهوى، أو من أجل المخالفة، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «فإن الإيجاب، والتحريم، والثواب، والعقاب، والتكفير، والتفسيق هو إلى الله ورسوله، ليس لأحد في هذا حكم، وإنما على الناس إيجاب ما أوجبه الله ورسوله، وتحريم ما حرم الله ورسوله»[٣].

فلا يمكن للعقل أن يستقل بمثل هذا الحكم، فإن الكافر من كفره الله تعالى ورسوله، ومعصوم الدم من جعله الله ورسوله معصومًا، والسعيد من جعله الله ورسوله سعيدًا، فهذه الأمور مردها إلى الشرع[٤]. قال ﷺ: «**أيما رجل قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما**»[٥]. وقال ﷺ: «**من لعن مؤمنًا فهو كقتله، ومن قذف مؤمنًا بالمسز فهو كقتله**»[٦].

فكيف يقدم المسلم على هذا الفعل بغير دليل؟

فالقاعدة ترد على الخوارج إطلاق الكفر بغير دليل كما فعلوا مع علي وعثمان

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٤).

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: منهاج السنة (٥/ ٩٢ـ ٩٣).

(٥) رواه البخاري في كتاب: الأدب. باب: من أكفر أخاه بغير تأويل، ح (٥٧٥٢، ٥/ ٢٢٦٣).

(٦) رواه البخاري (ح٥٦٩٩، ٥/ ٢٢٤٧) ومسلم ، (١/ ١٠٤).

رضي الله عنهما، واستحلالهم دماء المسلمين. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لابد منه؛ فيكفّرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه كفعل الخوارج، والجهمية، والرافضة، والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفًا لهم، مكفرًا لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم تكفّر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين»[١].

قاعدة رقم (٣٤)

[من أصول أهل السنة ـ أنهم ـ لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر][٢]

الشرح: هذه القاعدة تبين أن أهل السنة لا يكفرون المسلمين بكل معصية وكبيرة يرتكبونها، فإن المعاصي والكبائر منها ما يكون كفرًا ومنها ما يكون دون الكفر؛ وذلك أن من كان معه أصل الإيمان وأساسه فإنه لا يكفر لاقترافه بعض الذنوب كالزنا والسرقة إلا ما دل الدليل الشرعي على أنه مكفّر. والإيمان يتفاضل في قلوب الناس ويتبعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه، وقد أسلفنا أن الشخص الواحد تجتمع فيه حسنات وسيئات[٣] وعلى هذا فمرتكب الكبيرة لا يخرج من الملة.

وهذه القاعدة ترد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة في تكفيرهم لمرتكب الكبيرة، كما فعلت الخوارج، أو في جعله في منزلة بين المنزلتين كما فعلت المعتزلة مع اتفاقهم أنه مخلد في النار.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ومن أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١) وانظر، الواسطية بشرح ابن عثيمين ص (٢٣٧). قواعد الأسماء ص (٣٧٤).

(٣) انظر، ص(٢٥٠).

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي...ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، لا يخلدونه في النار: كما تقوله المعتزلة؛ بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾[1]. وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾[2]»[3].والأدلة المبينة أن المسلم لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر كثيرة[4] منها ما يلي:

١ـ قال تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾[5]. فدل على وجود الإيمان والأخوة مع الاقتتال والبغي، وقال تعالى في قاتل المسلم عمدًا: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾[6] فسماه أخًا وهو القاتل[7]، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾[8]. «فقيد المغفرة بما دون الشرك وعلقها على المشيئة، فدل هذا التقييد والتعليق على أن هذا في حق غير التائب؛ ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية على جواز المغفرة لأهل الكبائر في الجملة؛ خلافًا لمن أوجب نفوذ الوعيد فيهم من الخوارج والمعتزلة»[9].

٤ـ أن الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف

---

(١) سورة البقرة، آية: ٩٢.
(٢) سورة الإنفال: آية: ٢.
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١) (٤/ ٤٧٥) (٢٠/ ٩٢)، ومنهاج السنة (٣/ ٩٦)، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير ص (١٧٠ـ ١٧٩).
(٥) سورة الحجرات، آية: ٩ـ ١٠.
(٦) سورة البقرة، آية: ١٧٨.
(٧) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٢).
(٨) سورة النساء، آية: ٤٨.
(٩) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٩١).

لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد[١].

٥ـ ما جاء عن أبي ذر[٢] رضي الله عنه قال: «أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، ثم أتيته وقد استيقظ فقال: **ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، قلت**: وإن زنا، وإن سرق، **قال**: وإن زنا، وإن سرق، **قلت**:وإن زنا، وإن سرق، **قال**: وإن زنا وإن سرق. **قلت**: وإن زنا وإن سرق، **قال**: **وإن زنا وإن سرق على رغم أنف أبي ذر**»[٣].

٦ـ ما جاء في حديث الشفاعة «**فأقول: أمتي أمتي. فيقال: انطلق، فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من الإيمان**»[٤].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي ﷺ، وقد اتفق عليها السلف من الصحابة وتابعيهم بإحسان وأئمة المسلمين، وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة، ونحوهم. ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان؛ بل كلهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة»[٥].

وقد بين شيخ الإسلام التفسير الصحيح لبعض النصوص الشرعية التي توهم بعضهم أنها تفيد تكفير مرتكب الكبيرة، فذكر منها ما يلي:

ـ ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشربالخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**»[٦].

فهذا الحديث وغيره المقصود فيها كمال الإيمان الواجب لا نفي أصل الإيمان[٧].

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٣٩٦)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٧).

(٢) هو الصحابي الجليل جندب بن جنادة الغفاري من السابقين للإسلام، مات سنة ٣٢ هـ. أسد الغابة (١/ ٣٤٣).

(٣) رواه البخاري ، ح(٥٤٨٩، ٢١٩٣)، ومسلم (١/ ٩٥).

(٤) رواه البخاري ح(٧٠٧٢، ٦/ ٢٧٢٧) ومسلم ، (١/ ١٧٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٩).

(٦) رواه البخاري ح(٢٣٤٢، ٢/ ٨٧٥) ومسلم ، (١/ ٧٦).

(٧) انظر: مجمع الفتاوى (١٩/ ٢٩٣)، ومنهج ابن تيمية في مسالة التكفير ص (١٨٠).

وكذلك الأحاديث التي فيها نفي أن يكون مرتكب الكبيرة منا كقوله ﷺ: «**من غشنا فليس منا**»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في توجيه هذا الحديث: «لا يجوز أن يقال فيه: ليس من خيارنا كما تقوله المرجئة، ولا أن يقال: صار من غير المسلمين فيكون كافرًا، كما تقوله الخوارج؛ بل الصواب أن هذا الاسم المضمر ينصرف إطلاقه إلى المؤمنين الإيمان الواجب الذي به يستحقون الثواب بلا عقاب، ولهم الموالاة المطلقة، والمحبة المطلقة، وإن كان لبعضهم درجات في ذلك بما فعله من المستحب، فإذا غشهم لم يكن منهم حقيقة لنقض إيمانه الواجب الذي به يستحقون الثواب المطلق بلا عقاب، ولا يجب أن يكون من غيرهم مطلقًا؛ بل معه من الإيمان ما يستحق به مشاركتهم في بعض الثواب، ومعه من الكبيرة ما يستحق به العقاب»[(٢)].

قاعدة رقم (٣٥)

[الكفر كفران: كفر أكبر، وكفر أصغر لا ينقل عن الملة][(٣)]

الشرح: يقرر ابن تيمية رحمه الله في هذه القاعدة أن الأقوال والأفعال التي جاء وصفها في النصوص الشرعية أنها كفر: منها ما هو كفر أكبر ينقل عن الملة، ومنها ما هو دون ذلك كفر أصغر لا ينقل عن الملة.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ولهذا كثيرًا ما يقال كفر ينقل عن الملة وكفر لا ينقل، ونفاق أكبر ونفاق أصغر كما يقال: الشرك شركان: شرك أكبر وشرك أصغر»[(٤)].

وهذا التقسيم يتبين عند تأمل النصوص الشرعية، فشيخ الإسلام ابن تيمية لم يبتدع هذا التقسيم، فقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَمَن

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب: قول النبي ^ : «من غشنا فليس منا» ح(١٠١، ١/ ٩٩).
(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٩٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٠، ٥٢٤).
(٤) المرجع السابقة (٧/ ٥٢٤).

لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[(١)]. «إذا فعل ذلك فهو به كفر وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر وبكذا وكذا»[(٢)]. وأُثر ذلك عن عطاء[(٣)]. فالكفر ليس على درجة واحدة بل يتبعض ويزيد وينقص. قال ابن تيمية رحمه الله: «والنفاق يتبعض ويزيد وينقص كما أن الإيمان يتبعض ويزيد وينقص قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ﴾[(٤)]. وقال: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾ ﴾[(٥)]»[(٦)].

ومما يدل على ذلك أيضًا تلك النصوص التي أطلقت اسم الكفر على بعض الذنوب، لكن عند التأمل فيها وجمعها مع غيرها من الأدلة الشرعية الصريحة، يتبين أن هذه الذنوب لا تنقل عن الملة[(٧)].

قال ﷺ: **«سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»**[(٨)]. وقال ﷺ: **«لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»**[(٩)].

وقال ﷺ: **«أيما عبد أبق عن مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم»**[(١٠)]. وقوله ﷺ: **«ليس رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر»**[(١١)]، فسباب المسلم لأخيه أو قتاله له أو

---

(١) سورة المائدة. آية: ٤٤ .

(٢) جامع البيان، للطبري (٦/ ٣٠٧ـ ٣٠٨).

(٣) هو عطاء بن أبي رباح القرشي الفهري مولى آل أبي خثيم، انتهت إليه الفتوى في مكة في زمانه. مات سنة ١١٤هـ. تهذيب الكمال (٢٠/ ٦٩).

(٤) سورة التوبة، آية: ٣٧.

(٥) سورتا لتوبة. آية: (١٢٤، ١٢٥).

(٦) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٨٨).

(٧) انظر: قواعد الأسماء والأحكام ص(٣٠٤).

(٨) رواه البخاري ح (٤٨،١/ ٢٧). ومسلم ح (١١٦). (١/ ٨١).

(٩) رواه البخاري ح (١٢١،١/ ٥٦) ومسلم ح (٦٥،١/ ٨١).

(١٠) رواه مسلم ح (٦٨،١/ ٨٣).

(١١) رواه البخاري ح (٣٣١٧، ٣/ ١٢٩٢) (٣٥٠٨) ومسلم ح (٦١)، (١ ،٧٩).

ادعاءه لغير أبيه وإن كانت ذنوبًا إلا أنه لا تـخرج عن الملة.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ورد عن النبي ﷺ في تسمية كثير من الذنوب كفـرًا، مـع أن صاحبها قد يكون معه أكثر من مثقال ذرة من إيمان فلا يخلد في النار»(١).

وهذه القاعدة تبين المسلك الخاطىء للخوارج في جعلهم الكفر كفرًا واحـدًا وهـو الكفر الأكبر، وبذلك جعلوا هذه النصوص أدلة لهم في تكفـير مرتكـب الكـبيرة، وهـذا مسلك في غاية الفساد ـ كما تقدم ـ فلو كان إطلاق الكفر يفيد خروج من أطلق عليه من الإيمان كليةً؛ لكان مرتدًا يجب قتله على كل حال، وهذا معلوم فساده بالضرورة من دين الإسلام(٢). وإنما أطلق الكفر على هذه المعاصي باعتبار أنها من شعبها ومن أمور أهلها.

قال الإمام أبوعبيـد(٣): «وأمـا الآثـار المرويـات بـذكر الكفـر والـشرك ووجوبهـا بالمعاصي، فإن معناها عندنا: ليست تثبت على أهلها كفرًا ولا شركًا يزيلان الإيمـان عـن صاحبه، إنما هو أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون»(٤).

فالحق أن النصوص الشرعية لابد أن يضم بعضها إلى بعـض وتفـسر علـى النحـو الصحيح الذي لاتعارض فيه؛ فإن الوحي معصوم ولا تكـون أحكامـه متعارضـة. قـال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾(٥).

ولو سلك الخوارج هذا المسلك لتـبين لهـم أن الكفـر علـى مراتـب، فمنـه الكفـر الأصغر الذي لاينقل عن الملة فتحمل عليه هذه الذنوب التي ــ وإن كانت كبائر إلا أنهـا ــ لايكون صاحبها كافرًا الكفر الأكبر المخرج من الملة:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٥).

(٢) انظر لمزيد من التفصيل: الوعد الأخروي: شروطه وموانعه ص (٥١٦).

(٣) هو الإمام الحافظ أبوعبيد القاسم بن سلام، أخذ عن جمع من العلماء، منهم: شريك بن عبد الله وابن المبارك والإمام أحمد، له العديد من المصنفات، مـن أشـهرها كتابـه في غريـب الحـديث. انظـر: سـير أعـلام النـبلاء (١٠/ ٤٩٠).

(٤) الإيمان لأبي عبيد ص (٩٣).

(٥) سورة النساء، آية: (٨٢).

قاعدة رقم (٣٦)

[أن ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله وولاة الأمور ومناصحتهم واجب][(١)]

الشرح : قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «فهذه قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله في كل حال، على كل أحد، وأن ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله وولاة الأمور ومناصحتهم واجب»[(٢)] .

والأدلة على هذه القاعدة كثيرة منها مايلي: قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩ ﴾[(٣)].

قال ابن جرير بعد أن ذكر جمعًا من الأقوال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعة وللمسلمين مصلحة»[(٤)]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبيﷺ قال:« **إن الله يرضى لكم ثلاثًا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاة الله أمركم**»[(٥)]

وعن عبادة بن الصامت[(٦)] رضي الله عنه قال: «**بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وعلى أن لا ننازع الأمر أهله**»[(٧)].

---

(١) مجموع الفتاوى(٣٥/ ٥).

(٢) المرجع السابق(٣٥/ ٥).

(٣) سورة النساء، آية: (٥٩).

(٤) تفسيرالطبري، جامع البيان، (٥/ ٨٠)

(٥)رواه ابن حبان في صحيحه (٨/ ١٨٢) وأبو عوانه في مسنده (٤/ ١٦٥).

(٦) هو الصحابي عبادة بن الصامنت الخزرجي شهد العقبة الأولى والثانية، مات سنة ٣٤هـ. انظر: أسد الغابة (٢/ ٥٤٠).

(٧) رواه البخاري ح(٦٦٤٧، ٦/ ٢٥٨٨)» ومسلم ح (١٧٠٩). (٣/ ١٤٧٠).

وطاعة أولي الأمر مقيدة بالمعروف فلا طاعة في المعصية قال ﷺ: «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»(١).

فهذه القاعدة تقرر وجوب طاعة الله ورسوله طاعة مطلقة، كما تقرر وجوب طاعة أولي الأمر إذا لم تكن معصية، فإن كانت معصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وإذا أمر ولي الأمر بمعصية أو ظُلم، فإنه لا يطاع في هذا الأمر، ولا يوجب نزع يد الطاعة له؛ بل يبقى يطاع ويسمع له في سائر الأمور الأخرى التي لا معصية فيها.

وهذا ما سوف يتبين في القاعدة التي تليها.

قاعدة رقم (٣٧)

[أن ما وجب بالشرع إذا نذره العبد أو عاهد الله عليه، أو بايع عليه الرسول، أو الإمام أو تحالف عليه جماعة فإن هذه العهود والمواثيق تقتضي له وجوبًا ثانيًا غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فتكون واجبة من وجهين](٢)

الشرح : لقد تقدمت الأدلة على وجوب طاعة الأئمة وإن كان عندهم شيء من الظلم والجور، وهذه القاعدة تبين أن المسلم إذا بايع الإمام وعاهده فإنه يتأكد وجوب طاعته، إذ هي واجبة بأمر الله تعالى الذي أوجب طاعة ولي الأمر، وعدم معصيته إذا لم يكن الأمر معصية لله، واجبة أيضًا بهذه العهود والمواثيق التي عاهد عليها المسلم إمامه وبايعه على السمع والطاعة.

قال ﷺ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من خلع يدًا من طاعة، لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية**»(٣).

---

(١) رواه البخاري ح (٦٧٢٥) (٦/ ٢٦١٢) ومسلم (٣/ ١٤٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

(٣) رواه البخاري، ح٦٧٢٤ (٦/ ٢٦١٢)، ومسلم ح (١٨٤٨) (٣/ ١٤٧٧).

وقال ﷺ: «**شرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم** قال: قلنا يا رسول الله: أفلا ننابذهم؟ قال: **لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية الله؛ فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة**»[١].

وقد استقر مذهب أهل السنة والجماعة على تحريم الخروج على الأئمة ولو كان من أهل الظلم والجور، إلا إذا رأينا كفرًا بواحًا لا لبس فيه.

قال عبادة بن الصامت[٢] رضي الله عنه: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرةً علينا، وعلى ألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان»[٣].

وقال ﷺ: «**إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برىء، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع**، قالوا: أفلا نقاتلهم قال: **لا ما صلوا**»[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة»[٥]. «وكان أفاضل الصحابة ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة كما كان عبدالله بن عمر، وسعيد بن المسيب[٦] وعلي بن الحسين[٧] وغيرهم، ينهون عام الحرّة عن الخروج على يزيد[٨] وكما كان الحسن البصري[٩]، ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في الفتنة

---

(١) رواه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: خيار الأئمة وشرارهم ح (١٨٥٥) (٤/ ١٤٨١).

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) رواه مسلم، ح١٨٥٣ (١٣/ ١٤٨١).

(٤) رواه مسلم ح (١٨٥٤)، والترمذي ح (٢٢٦٥) وأبوداود. ح٤٧٦٠ (٤/ ٢٤٢).

(٥) منهاج السنة (٤/ ٥٢٧).

(٦) هو سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي من سادات التابعين، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه، مات سنة ٩٤هـ. انظر: تهذيب الكمال (١١/ ٦٦)

(٧) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بزين العابدين كان ورعًا، مات سنة ٩٤هـ. انظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٢)

(٨) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الخليفة الأموي الثاني، حدثت في عهده أحداث منها مقتل الحسين رضي الله عنه. انظر: الأعلام (٨/ ١٨٩).

(٩) هو الحسن بن أبي الحسن واسمه يسار البصري، كان من كبار التابعين، مات سنة ١١٠هـ. تهذيب الكمال (٦/ ٩٥).

للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم وإن كان قد قتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين»[(١)].

وهذه القاعدة ترد على الخوارج في عقيدتهم بوجوب الخروج على الإمام الجائر[(٢)].

وقد كفّروا أمير المؤمنين عليًا رضي الله عنه وخرجوا عليه، وقد صدق فيهم حديث رسول الله ﷺ: «**سيخرج قوم في آخر الزمان حداث الإسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم الدين**»[(٣)].

والأحاديث التي تقدمت تبطل عقيدة الخوارج في وجوب الخروج على الإمام الجائر. فقد قال ﷺ كما هومن حديث حذيفة[(٤)]: «**يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فأسمع وأطع**»[(٥)].

وليس للخوارج حجة في أن الظلم والجور من كبائر الذنوب ومرتكب الكبيرة كافر ـ على عقيدتهم الباطلة ـ فإن النبي ﷺ قال: «**إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان**»[(٦)].

فتبين من تعليق الحافظ على الحديث أنه لا يجوز الخروج بمجرد الظن، أو الأمور المشتبهات؛ بل لابد أن يكون الكفر صريحًا واضحًا لا لبس فيه.

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٥٢٩ـ ٥٣٠).

(٢) انظر، الفرق بين الفرق ص (٧٢) دار المعرفة.

(٣) متفق عليه. رواه البخاري (٦/ ٢٥٣٩) ومسلم، ح (١٠٦٦). (٢/ ٧٤٦).

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) رواه، ومسلم في كتاب: الإمارة باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين (٣/ ١٤٧٦) ح (١٨٤٧).

(٦) تقدم تخريجه .

وما تفعله الخوارج من تكفير مرتكب الكبيرة والخروج عليه إن كـان إمامًـا، قـولاً باطلًا بلا ريب كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة.

الفصل الثاني

الشيعة الإثنى عشرية

تعريف الشيعة: للشيعة تعاريف كثيرة نذكر بعضها بما يناسب هذا المقام.

١- الشيعة هم الذين شايعوا عليًا ـ رضي الله عنه ـ على الخصوص، وقالوا بإمامته نصًا ووصية، إما جليًا، وإما خطيًا واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده[(١)].

٢- وعرفها أبو الحسن الأشعري بأن الشيعة: هم الذين شايعوا عليًا ـ رضي الله عنه ـ ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ[(٢)].

٣- ومن أدق التعاريف للشيعة تعريف ابن حزم[(٣)] حيث يقول: «ومن وافق الشيعة في أن عليًا ـ رضي الله عنه ـ أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقهم بالإمامة وولده من بعده، فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك، مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًا[(٤)]».

ويرى بعض الدارسين لهذه الطائفة أن تعريف الشيعة مرتبط بأطوار نشأتهم فالتعريف الذي يناسب الشيعة في الصدر الأول هو أنهم الذين يقدمون عليًا على عثمان فقط[(٥)]. لأن الشيعة الأولى لم يكونوا يفضلون على أبي بكر وعمر أحدًا، لكن التشيع تغير فأصبح قناع يستتر به كل من أراد الكيد للإسلام.

لذلك فهذه التعاريف قد يفهم منها أنهم على نهج علي ـ رضي الله عنه ـ والصحيح أن يكون التعريف هم المدعون التشيع لعلي ـ رضي الله عنه ـ أو الرافضة المنتسبون إلى شيعة علي[(٦)].

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤٦)، دار المعرفة.

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٥)، دار إحياء التراث ط٣.

(٣) انظر: أصول الشيعة للدكتور الغفاري (١/ ٦٠)، دار الرضا، ط٣.

(٤) الفصل في الملل والنحل لابن حزم (٢/ ٩٠)، مكتبة الخانجي، ط بدون.

(٥) أصول الشيعة (١/ ٦٤).

(٦) انظر: منهاج السنة (٢/ ٧٢)، (٤/ ١٣٢)، (٦/ ١٣٦)، أصول الشيعة ص:(١/ ٦٨).

نشأة الشيعة: يعتقد الشيعة أن التشيع قديم، كان قبل رسالة محمد ﷺ، دعا إليه الأنبياء السابقون عليهم السلام، لكن هذا القول لا ريب في بطلانه بما تواتر إلينا من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ التي ليس فيها شيء من ذلك.

قال شيخ الإسلام: «وهؤلاء الذين أسلموا من أهل الكتاب لم يذكر أحد منهم أنه ذكر علي عندهم؛ فكيف يجوز أن يقال:إن كلاً من الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية علي ولم يذكروا ذلك لأممهم، ولا نقله أحد منهم»[(١)].

ويرى بعض الشيعة أن التشيع وضع بذوره رسول الله ﷺ وهذا القول لا دليل عليه بل يعلم المتأمل في الأدلة الشرعية بالضرورة أن هذا القول لا أساس له من الصحة. وسنعرض فيما يلي أصح الأقوال في بداية ظهور التشيع.

القول الأول: أن التشيع بدأ بمقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ، قال ابن حزم: «ثم ولي عثمان، فزادت الفتوح واتسع الأمر فلو رام أحد إحصاء مصاحف أهل الإسلام ما قدر وبقي كذلك اثني عشر عامًا حتى مات وبموته حصل الاختلاف وابتداء أمر الروافض»[(٢)].

القول الثاني: أن منشأ التشيع كان سنة ٣٧هـ[(٣)] ومرتبط بموقعة صفين وما صاحبها من أحداث، وهذا القول لا يمكن أن يكون المقصود به ظهور الشيعة. بهذه الأصول المعتمدة عند الشيعة؛ فقد أُطلق لفظ الشيعة على الجانبين في صحيفة التحكيم وفيها: هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ومن معهم من شيعتهم من المؤمنين والمسلمين.

القول الثالث: أن الشيعة كفكر وعقيدة لم تولد فجأة بل مرت بمراحل، لكن أصل نشأتها كان على يد السبئية الذين نادوا بإمامة علي ـ رضي الله عنه ـ بل وتأليهه وأظهروا الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ[(٤)].

---

(١) منهاج السنة (٧/ ١٧٠) .

(٢) الفصل في الملل لابن حزم(٢/ ٦٧) .

(٣) انظر: تاريخ الطبري (٢/ ١٢٣)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٠٧هـ.

(٤) انظر: أصول الشيعة (١/ ٩٦).

أصول الشيعة: سنعرض هذه الأصول عرضًا موجزًا، وسيأتي بإذن الله شيء من الرد والإبطال عند ذكر القواعد.

١- الإمامة: هي أهم أصول الشيعة وعليها يدور مذهبهم. وهي ـ عندهم ـ منصب إلهي كالنبوة.

وتعتقد الشيعة أن عليًا ـ رضي الله عنه ـ كان الوصي، وأن النبي ﷺ نص على أن الإمام من بعده علي ـ رضي الله عنه ـ، وأن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ غصبوه هذا الحق وأعطوها أبا بكر ثم عمر ـ رضي الله عنهما ـ.

وأول من نادى بالإمامة على هذا الوجه هو عبدالله بن سبأ الذي دعا إلى أن عليًا وصي رسول الله ﷺ من بعده[١].

وقد استقر قول الاثني عشرية بحصر الإمامة في اثني عشر إمامًا، أولهم علي ـ رضي الله عنه ـ وآخرهم محمد العسكري الذي ـ بزعمهم ـ أنه دخل السرداب عام ٢٥٦هـ وما زال حيًا ولا يعلم متى يكون خروجه.

ومن أنكر إمامة أحد هؤلاء الأئمة فهو كافر مخلد في النار،كمن أنكر نبوة محمد ﷺ[٢].

٢- عصمة الأئمة: تعتقد الشيعة عصمة أئمتهم من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمدًا ولا نسيانًا.

وقد مرت هذه العقيدة بمراحل، حتى استقرت عقيدة الشيعة على القول بعصمة الأئمة بهذه الصورة، التي لم تحصل حتى لأنبياء الله عليهم السلام[٣].

٣- التقية: يعرّفها الشيعة بأنها: كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدين أو الدنيا[٤].

---

(١) انظر: المرجع سابق(١/ ٤٩٣).

(٢) انظر: الاعتقادات لابن بابويه ص: ١١١، نهج الحق، ص(١٦٤).

(٣) فرق معاصرة (١/ ٣٧٢) وما بعدها، دراسة عن الفرق لأحمد جلي ص: ٢٠٣.

(٤) أصول الشيعة (٢/ ٩٧٧).

ولها مكانة عظيمة عندهم، حتى أنهم يصلون بها إلى أن تكون بمنزلة الصلاة، بل ويجعلونها تسعة أعشار الدين.

وأكثر ما تكون التقية عندهم، مع أهل السنة والجماعة؛ فيظهرون خلاف ما يبطنون، حتى لا يكشف أمرهم فيتعرضون للأذى[١]. ولعل غلو الشيعة في أمر التقية يعود إلى أمرين:

الأول: أن عليًا ـ رضي الله عنه ـ بايع الخلفاء الراشدين الذين سبقوه وسار على نهجهم، وجاهد معهم وهذا ثابت لا يمكن إنكاره، وهذا يبطل عقيدتهم في بطلان إمامة: الصديق وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ. فلم يجدوا مخرجًا إلا أن يقولوا إن عليًا فعل ذلك تقيةً.

الثاني: أنهم وجدوا فيها مخرجًا لما وجد من تناقض بعض أئمتهم، مع القول بعصمتهم[٢].

٤- **الغيبة**: يعتقد الشيعة بوجود إمام غائب، وهو محمد بن الحسن العسكري (محمد المهدي) دخل سردابًا في دار أبيه بسامراء، وغاب غيبة صغرى بدأت عام ٢٥٦هـ وانتهت سنة ٣٢٩هـ، ثم بدأت بعدها غيبة كبرى لا يعرف متى تنتهي[٣].

وأن الإمام الغائب، إمام الاثنى عشرية الثاني عشر إذ خرج سيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا. وأنه سينتقم من أعداء آل البيت.

ولهذه العقيدة عند الشيعة أهمية بالغة، إذ يبنون عليها آمالاً عريضة. ذلك أنهم جعلوا حفظ الدين وبيانه، والقيام بأمور الدولة وجهاد الأعداء من اختصاص الإمام، قبل أن يوجدوا ولاية الفقيه[٤].

---

(١) دراسة عن الفرق لأحمد جلي ص: ٢١٦، فرق معاصرة (١/ ٣٨٠) وما بعدها.

(٢) انظر: أصول الشيعة (٢/ ٩٨٤)، ودراسة عن الفرق لأحمد جلي ص: ٢١٨.

(٣) انظر: أصول الشيعة (٢/ ١٠٠٤).

(٤) أي أن الفقيه الشيعي له الولاية العامة في إقامة الأحكام وتدبير أمور الدولة إلى أن يخرج الإمام. انظر: دراسة عن الفرق ص: ٢١١.

٥- عقيدتهم في القرآن الكريم: لا ريب أن عقيدة المسلم في القرآن الكريم أنه كلام الله، حفظه الله تعالى من التبديل والتحريف قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩ ﴾(١).

لكن الشيعة يعتقدون أن هذا القرآن ـــ الذي بأيدي المسلمين ـــ قد طاله التحريف، وأسقطت منه بعض السور والآيات. وألف أحد علمائهم(٢) كتاب جمع فيه أقوال علمائهم، الذين يعتقدون تحريف كتاب الله ونقصه(٣).

وهذا الكتاب لا يقوم على شيء من الأدلة والأسانيد الصحيحة، وإنما عمدتهم في ذلك الأكاذيب التي لا يرتاب فيها كل من له معرفة بحالهم.

عقيدهم في الصحابة: إن أصحاب النبي ﷺ قد زكاهم الله جل وعلا من فوق سبع سموات، ووعدهم بالمغفرة والرضوان، قال تعالى: ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾(٤)، ونهى النبي ﷺ عن سبهم فقال: «**لا تسبوا أصحابي والذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»(٥).

وهم الذين جاهدوا مع رسوله ﷺ وبعد وفاته أقاموا الدين وبلّغوه وقمعوا الكفر وأزالوا دوله، أبر الأمة قلوبًا وأعلمهم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ

لكن الشيعة امتلأت قلوبهم حقدًا على أصحاب رسول الله ﷺ؛ فحكموا عليهم بالردة إلا ثلاثة منهم أو سبعة، فلا يخلوا كتابًا لهم من النيل منهم والطعن فيهم.

وما ذاك إلا للطعن في الدين ومحاولة هدمه فإن القرآن حق والسنة حق وما أدّى إلينا هذا إلا أصحاب رسول الله ﷺ فمن طعن فيهم فهو بالطعن أولى(٦).

---

(١) سورة الحجر الآية: ٩.

(٢)هو كبير علماء النجف في عصره، الحاج ميرزا حسين بن محمد الطبرسي المتوفى في سنة ١٣٢٠هـ، وقد سمى كتابه «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب». انظر: فرق معاصرة (١/ ٤٢٠ـ٤٢١).

(٣) انظر: فرق معاصرة (١/ ٤٢١) وما بعدها.

(٤) سورة التوبة الآية: ١٠٠ .

(٥) رواه البخاري ، ح(٣٤٧٠، ٣/ ١٣٤٣) ومسلم ، ح٢٥٤٠ (٤/ ١٩٦٧).

(٦) انظر: فرق معاصرة (١/ ٤٣٣ـ٤٣٤)، أصول الشيعة (٢/ ٨٦٨)، دراسة عن الفرق ص: ٢٣٥.

وللشيعة عقائد أخرى كالرجعة التي تقول برجعة الأئمة إلى الظهور بعد مماتهم. والقول بالبداء على الله عز وجل، أي أن الله تعالى يحدث له رأي جديد لم يكن من قبل؛ ولا ريب أن هذه العقائد معلوم بالضرورة بطلانها، فإن الله تعالى قد أحاط علمه بكل شيء.

وليس المقام عرض عقائد الإمامية ونقدها إذ تفردت دراسات بذلك[1]، وإنما المقصود تقديم تعريف موجز بهذه الطائفة.

---

(١) انظر: أصول الشيعة للدكتور الغفاري، فرق معاصرة للعواجي، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين لأحمد جلي، الشيعة لإحسان إلهي ظهير.

القواعد في الرد على
الشيعة الإثنى عشرية
القاعدة (٣٨)
[الأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات]

الشرح: هذه القاعدة التي يرد بها ابن تيمية ـ رحمة الله تعالى عليه ـ، على الرافضة الإمامية الذين يفضلون عليًا رضي الله عنه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ويجعلونه أحق بالإمامة منهما.

ومعنى القاعدة أن الصفات والفضائل التي يشترك فيها الشخص وغيره لا تؤثر في تفضيل أحد على أحد إذ اشترك فيها الجميع فلم يحصل بها تمايز.

أما الخصائص وهي الصفات والفضائل التي اختص بها الشخص دون غيره فهي التي عليها تبنى الأفضلية ويكون بها التقديم قال رحمه الله: «والأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات»[١].

فبناءً على هذه القاعدة يتبين أن أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ أفضل الصحابة، وهو أولى بالخلافة من غيره إذ أنه اختص بخصائص لم يشاركه فيها غيره وأن فضائل علي ـ رضي الله عنه ـ شاركه فيها بعض الصحابة لا خصائص اختص بها فادعاء الرافضة أن عليًا ـ رضي الله عنه ـ أولى بالإمامة بعد رسول الله ﷺ لهذه الفضائل دون سائر الصحابة ادعاء باطل لا دليل عليه بل الأدلة على نقيضه وتثبت أن اختيار الصحابة من المهاجرين والأنصار للصديق وبيعتهم له هي الحق الذي لا مرية فيه.

يقول ابن تيمية: «ما صح لعلي من الفضائل فهي مشتركة شاركه فيها غيره بخلاف الصديق، فإن كثيرًا من فضائله ـ وأكثرها ـ خصائص له، لا يشركه فيها غيره»[٢]. ويقول في موضع آخر: «فإن هذه الأحاديث التي ذكرها أكثرها كذب أو ضعيف باتفاق أهل

---

(١) منهاج السنة (٧/ ١٢١).
(٢) المصدر نفسه.

المعرفة بالحديث والصحيح الذي فيها ليس فيه ما يدل على إمامة عليّ ولا على فضيلته على أبي بكر وعمر بل وليست من خصائصه بل هي فضائل شاركه فيها غيره بخلاف ما ثبت من فضائل أبي بكر وعمر فإن كثيرًا منها خصائص لهما لاسيما فضائل أبي بكر فإن عامتها خصائص لم يشركه فيها غيره»[١].

ومن تطبيقات هذه القاعدة الرد على ما ذكره صاحب منهاج الكرامة حيث استدل بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ ﴾»[٢]. وما جاء في سبب نزولها ـ كما يزعم ـ أنها نزلت في عليّ ـ رضي الله عنه ـ حيث بات على فراش النبي ﷺ يفديه بنفسه ويؤثره بالحياة»[٣].

وقد أجاب ابن تيمية ـ رحمه الله ـ على هذا مفصلاً من أن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيرة وأن القوم ـ لما هاجر النبي ﷺ وأبو بكر إلى المدينة ـ لم يكن لهم غرض في طلب عليّ وأن هذه الآية مدنية نزلت بعد هجرة النبي ﷺ والثابت أنها نزلت في صهيب[٤] ـ رضي الله عنه[٥] ـ.

ومما يكون من تطبيقات هذه القاعدة ما بينه ابن تيمية من أنّ هذه الدعوى ليست خاصة بعلي حيث يقول: «أن لفظ الآية مطلق ليس فيه تخصيص فكل من باع نفسه ابتغاء مرضاة الله فقد دخل فيها وأحق من دخل فيها النبي ﷺ وصدّيقه فإنهما شريا نفسهما ابتغاء مرضاة الله وهاجرا في سبيل الله والعدو يطلبهما من كل وجه»[٦]. وقال ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر بعض خصائص الصديق: «بخلاف الوقاية بالنفس فإنها لو كانت صحيحة فغير واحد من الصحابة وقى النبي ﷺ وهذا واجب على كل مؤمن ليس من الفضائل المختصة بالأكابر من الصحابة والأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات.

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٧).

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٠٧.

(٣) انظر: نهج الصدق، لابن مطهرالحلي، ص ١٧٦، منشورات دار الهجرة، بإيران ١٤٠٧ هـ .

(٤) هو الصحابي الجليل صهيب بن سنان الرومي كان من السابقين إلى الإسلام. وقد شهد بدرًا واحد والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، مات بالمدينة سنة ٣٨ هـ انظر، أسد الغابه (٢/ ٤٦١).

(٥) منهاج السنة (٧/ ١١٨) .

(٦) المرجع السابق، (٧/ ١٢٠).

يبين ذلك أنه لم ينقل أحد أن عليًا أُوذي في مبيته على فراش النبي ﷺ وقد أُوذي غيره في وقايتهم النبي ﷺ تارة بالضرب وتارة بالجرح وتارة بالقتل فمن فداه وأوذي أعظم ممن فداه ولم يؤذ»[١].

ومن ذلك حديث الكساء الذي احتجت به الرافضة على أن عليًا أولى بالإمامة من أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ وقد جاء فيه أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: خرج النبي ﷺ ذات غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود فجاء الحسن ابن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء عليّ فأدخله، ثم قال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[٢].»[٣].

وقد أجاب ابن تيمية ـ رحمة الله عليه ـ عن هذا الحديث بهذه القاعدة حيث قال: «وهذا الحديث قد شركه فيه فاطمة وحسن وحسين رضي الله عنهم. فليس هو من خصائصه. ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة. فعلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأئمة بل يشركهم فيها غيرهم»[٤]. فالأفضلية تثبت بالخصائص لا بالمشتركات.

ومما أجاب به ـ رحمه الله ـ: أن غاية ما في هذا الحديث أن يكون قد دعا لهم بفعل المأمور وترك المحظور والنبي ﷺ دعا لغير أهل الكساء بأن يصلي الله عليهم ودعا لأقوام كثيرين بالجنة ولا يلزم أن يكون من دعا له بذلك أفضل من السابقين الأولين، فكيف بالصديق الذي أخبر الله عنه فقال: ﴿ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[٥].[٦]

ومن تطبيقات هذه القاعدة أيضًا الرد على استدلال الرافضة بقول علي رضي الله عنه: «لقد صليت إلى القبلة ستة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد فأنزل الله تعالى:

---

(١) المصدر السابق (٧/ ١٢٠).
(٢) سورة الأحزاب الآية: ٣٣.
(٣) رواه مسلم ك: فضائل الصحابة، ب: فضائل أهل بيت النبي ﷺ ح٢٤٢٤. (النووي ١٥/ ٢٧٨).
(٤) منهاج السنة (٥/ ١٥).
(٥) سورة الليل الآية: ١٧ ـ ٢٠.
(٦) انظر: منهاج السنة، ص(٥/ ١٥).

﴿ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ﴾[1]»[2].

وأجاب ابن تيمية ـ رحمه الله ـ على أن هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة ودلالات الكذب ظاهرة عليه. وقد روى مسلم الحديث في صحيحه[3] من حديث النعمان قال: كنت عند منبر رسول الله ﷺ فقال رجل: ما أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحاج وقال آخر: ما أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام. وقال آخر: الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم. فزجرهم عمر وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ وهو يوم الجمعة. ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستفتيته فيما اختلفتم فيه، فأنزل الله عز وجل: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[4]»[5].

ومن الأوجه التي تدفع بها هذه الشبهة أن هذا ليس من خصائص علي ـ رضي الله عنه ـ قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وهذا الحديث ليس من خصائص الأئمة ولا من خصائص علي فإن الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وجاهدوا في سبيل الله كثيرون والمهاجرون والأنصار يشتركون في هذا الوصف وأبوبكر وعمر أعظمهم إيمانًا وجهادًا لاسيما وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[6]»[7].

ولا ريب أن جهاد أبي بكر بماله ونفسه أعظم من جهاد عليّ وغيره»[8].

---

(١) سورة التوبة الآية: ١٩.

(٢) انظر: نهج الحق، ص(١٨٢).

(٣) رواه مسلم في ك: الإمارة، باب: فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ح(١٨٧٩). (النووي١٣/ ٣٧ ـ٣٨).

(٤) سورة التوبة الآية: ١٩.

(٥) منهاج السنة (٥/ ٢٠).

(٦) سورة الأنفال الآية: ٧٢.

(٧) انظر: منهاج السنة: ٥/ ٢٠.

(٨) المرجع السابق (٥/ ٢٠).

ومما استدلت به الرافضة على أحقية عليّ بالإمامة دون الصديق ـ وتبطله هذه القاعدة ـ ما نقلوه عن عليّ ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: انطلقت أنا ورسول الله ﷺ حتى أتينا الكعبة فقال لي رسول الله ﷺ: «اجلس فصعد على منكبي فذهبت لأنهض به فرأى مني ضعفًا فنزل وجلس لي نبي الله ﷺ وقال: اصعد على منكبي فصعدت على منكبه قال: فنهض بي قال: فإنه تخيل لي أني لو شئت لنلت أفق السماء حتى صعدت على البيت وعليه تمثال صفر أو نحاس فجعلت أزاوله عن يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه حتى إذا استمكنت منه قال لي رسول الله ﷺ: «اقذف به» فقذفت به فتكسر كما تنكسر القوارير ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول الله ﷺ نستبق حتى توارينا في البيوت خشية أن يلقانا أحد من الناس»[(١)].

فهذا الحديث الذي لم يذكر له سندًا إن صح فليس فيه شيء اختص به علي حتى يكون ذلك دليلاً على أحقيته بالإمامة؛ فقد حمل ﷺ أمامة بنت أبي العاص[(٢)] على منكبه وإذا قام حملها وإذا سجد وضعها[(٣)] كما فعل طلحة يوم أحد[(٤)].

وعلى هذا فليس في حمله ﷺ لعلي شيئًا من الخصائص يوجب تفضيلاً على الصديق بالإمامة وغاية ما في ذلك أن عليًا عجز عن حمل النبي ﷺ فحمله[(٥)].

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تعليقًا على حديث ذكره الرافضي صاحب منهاج الكرامة في خصال عديدة لعلي ـ رضي الله عنه ـ: وهو «قوله: (أنت وليي في كل مؤمن بعدي)[(٦)] فإن هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث. والذي فيه من الصحيح ليس هو من خصائص الأئمة بل ولا من خصائص عليّ، بل قد شاركه فيه غيره، مثل كونه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، ومثل استخلافه وكونه منه بمنزلة هارون من موسى

---

(١) منهاج الكرامة نقلاً عن منهاج السنة (٥/ ٢٤).

(٢)هي أمامة بنت أبي العاص بن الربيع من زينب بنت رسول الله ﷺ فتزوجها علي رضي الله عنه بعد موت فاطمة رضي الله عنها ثم بعد علي تزوجها المغيرة. انظر: الإصابة (٨/ ١٤). وأسد الغابة (٥/ ٢١٧ـ٢١٨).

(٣) رواه مسلم ك: المساجد باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ح٥٤٣(النووي ٥/ ٤٣).

(٤) انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٥٩٩).

(٥) منهاج السنة (٥/ ٢٥).

(٦) انظر: نهج الصدق، ص(٢١٨).

ومثل كون عليٍّ مولى من النبي ﷺ والنبي ﷺ مولاه فإن كل مؤمن مولاه الله ورسوله ومثل كون «سورة براءة» لا يبلِّغها إلا رجل من بني هاشم فإن هذا يشترك فيه جميع الهاشميين لما روي أن العادة كانت جارية بأن لا ينقض العهود ويحلها إلا رجل من قبيلة المطاع»[١].

والقاعدة تثبت أن الصديق أفضل الصحابة قد اختص بخصائص لم يشاركه أحد منهم فيها فكان هو الأحق بالخلافة كما بايعه على ذلك المهاجرون والأنصار، ومن هذه الخصائص أن النبي ﷺ جعله يصلي بالناس في مرض موته، فلما ارتضاه إمامًا لهم في دينهم فهو أولى بالإمامة في الدنيا، ومنها أنه جعله أميرًا على الحج عام تسع. قال ابن تيمية: «ولم يؤمر النبي ﷺ غير أبي بكر على مثل هذه الولاية. فولاية أبي بكر كانت من خصائصه، فإن النبي ﷺ لم يؤمر على الحج أحدًا كتأمير أبي بكر ولم يستخلف على الصلاة أحدًا كاستخلاف أبي بكر»[٢]. ومن خصائصه رضي الله عنه الفتوى بين يدي النبي ﷺ وإثبات الخلَّة له وهجرته مع النبي ﷺ بمفرده، قال تعالى:(﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾)[٣]. وغير ذلك من الخصائص التي لا يتسع المقام لذكرها[٤].

قاعدة رقم (٣٩)

فـ[المفضول قد يختص بأمر، ولا يلزم أن يكون أفضل من الفاضل][٥]

الشرح : تقدم في القاعدة السابقة: أن الأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات.

ولا تعارض بينها وبين هذه القاعدة ، فاختصاص المفضول بأمرٍ لا يوجب له

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٣٦).

(٢) المرجع السابق (٥/ ٤٩٠).

(٣) سورة التوبة الآية: ٤٠ .

(٤) لمزيد من هذه الخصائص انظر كتاب: مناظرة للإمام الحجة جعفر الصادق تحقيق وتعليق علي بن عبدالعزيز الشبل، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ ص(١٤١ـ١٤٥).

(٥) منهاج السنة : (٧ / ٧٨) .

الأفضلية على الفاضل الذي خصائصه أكثر وأعظم وأدلّ على الأحقية بالإمامة كما هو الحال في الصديق رضي الله عنه .

فهذه القاعدة مكّملة للقاعدة السابقة ، وتدفع ادّعاء الرافضة بأن علياً رضي الله عنه له فضائل كثيرة .

فنقول ــ كما تقدم[١] ــ إن ما ثبت لعلي من الفضائل ليست من خصائصه ، بل هي فضائل مشتركة شاركه غيره فيها بخلاف الصديق ، فإن ماله من الفضائل خصائص لا يشاركه غيره فيها[٢] .

وإن سلمنا أن له أمراً اختص به ــ على سبيل التنزّل مع الخصم ــ وهذا دونه خرط القتاد ، فإنا نقول : إن اختصاصه بهذا الأمر لا يوجب له الخلافة وأن يكون أفضل من الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه لا سيما الصديق .

إذ أن المفضول قد يختص بأمر ، لا يلزم أن يكون أفضل من الفاضل[٣] .

القاعدة (٤٠)

[تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم تفضيل الأفراد على كل فرد][٤]

الشرح: هذه القاعدة تبين أن فضل طائفة معينة أو أهل قرن معين على غيره لا يدل على أن كل فرد من هذه الطائفة المعينة أفضل من غيره.

والقاعدة تدفع استدلالات الرافضة بالأحاديث التي تبين فضل أهل البيت رضي الله عنهم على استحقاق عليٍّ رضي الله عنه بالخلافة دون الصديق وعمر رضي الله عنهم؛ وإذا كان أهل البيت لهم فضلهم كما ثبت ذلك بالنصوص الشرعية ــ فإنه لا يلزم منه أن أحدًا منهم ـ كعلي رضي الله عنه ـ أفضل من الصديق وعمر رضي الله عنهما.

لقد استدل الرافضي[١] بحديث كعب بن عجرة[٢] قال: سألنا رسول الله ﷺ فقلنا:

---

(١) انظر : ص (٢٧٨) .
(٢) انظر: منهاج السنة : (٧ / ١٢١) .
(٣) منهاج السنة : (٧ / ٧٨) .
(٤) منهاج السنة (٧/ ٢٤٠).

يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله علمنا كيف نسلّم؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد»[٣]. وفي صحيح مسلم[٤]: قلنا: يارسول الله، أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف الصلاة عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم» ولا شك أن عليًّا أفضل آل محمد، فيكون أولى بالإمامة».[٥]

وبناءً على هذا الحديث قالوا: وعلي أفضل أهل البيت فكان الأحق بالإمامة.

وقد أجاب ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن هذا بما ذكر في القاعدة الثانية أن هذا ليس من خصائص علي رضي الله عنه؛ فيدخل العباس وأبناءه وعائشة رضي الله عنهم.

ومما يبين بطلان هذا الاستدلال هذه القاعدة، فلا يلزم من تفضيل الجملة على الجملة تفضيل كل فرد على غيره. فعمار[٦] والمقداد[٧] وأبوذر[٨] أفضل من عقيل[٩] والعباس وبنوه باتفاق أهل السنة والشيعة[١٠].

قال رحمه الله: «وتفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم تفضيل الأفراد على كل

---

(١)هو الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، صاحب منهاج الكرامة الذي رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة وقد كانت ولادته سنه ٦٤٨ هـ. انظر ترجمته في نهج الصدق، ص(١١).

(٢)هو الصحابي كعب بن عجرة بن أمية بن عدي حليف الأنصار، تأخر إسلامه ثم بعد إسلامه شهد المشاهد كلها، وقد نزلت فيه الآية ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، توفي سنة ٥١ هـ اظر، أسد الغابة (٣/ ٥٣٢).

(٣) رواه البخاري، ك: الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، ح٣٥٧. (الفتح ١٢/ ٤٤١, ٤٤٠).

(٤) رواه مسلم، ك: الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، ح٤٠٦. (النووي ٤/ ١٦٥).

(٥)منهاج السنة (٧/ ٢٣٩) ، نقلاً عن منهاج الكرامة.

(٦)هو الصحابي الجليل عمار بن ياسر بن عامر بن مالك، من السابقين في الاسلام وقد كان من الذين أوذوا في مكة هو وأمه التي ماتت شهيدة، شهد بدرًا وأحدًا والخندق وبيعة الرضوان وشهد قتال مسيلمة، قتل في صفين مع علي رضي الله عنه، أسد الغابة (٣/ ٣٠٨).

(٧)هو الصحابي الجليل المقداد بن ثعلبة بن مالك من السابقين في الإسلام شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ مات بالمدينة في خلافة عثمان، انظر، أسد الغابة (٤/ ١٨٤).

(٨) تقدمت ترجمته .

(٩)هو الصحابي الجليل عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ ، أسلم قبل الحديبية وشهد غزوة مؤته ثم مات ولم يشهد الفتح ولا حنين، أسد الغابة (٣/ ٢٦٥).

(١٠) انظر، منهاج السنة (٧/ ٢٤١).

فرد؛ فإن القرن الثالث والرابع فيهم من هو أفضل من كثير ممن أدرك الصحابة كالمختار بن أبي عبيد[١] وأمثاله من الكذابين والمفترين؛ والحجاج بن يوسف وأمثاله من أهل الظلم والشر»[٢].

ثم بين رحمه الله، أن عليًا ليس أفضل أهل البيت بل أفضلهم النبي ﷺ، فهو من أهل البيت بدلالة قوله تعالى: ﴿ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾[٣]. وإبراهيم فيهم. وكما في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾[٤]. ولا شك أن لوطًا داخل فيهم وقال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾[٥] فقد دخل إبراهيم في الاصطفاء. قال رحمه الله: «وليس إذ كان عليّ أفضل أهل البيت بعد رسول الله ﷺ يجب أن يكون أفضل الناس بعده، لأن بني هاشم أفضل من غيرهم، فإن رسول الله ﷺ منهم، وأما إذا خرج منهم فلا يجب أن يكون أفضلهم بعده أفضل ممن سواهم.

كما أن التابعين إذا كانوا أفضل من تابعي التابعين، وكان فيهم واحد أفضل، لم يجب أن يكون الثاني أفضل من أفضل تابعي التابعين.

بل الجملة إذا فُضلت على الجملة، فكان أفضلهما أفضل من الجملة الأخرى، حصل مقصود التفضيل، وما بعد ذلك فموقوف على الدليل.

بل قد يقال: لا يلزم أن يكون أفضلها أفضل من فاضل الأخرى إلا بدليل»[٦].

---

(١) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي ولد في السنة الأولى من الهجره أبوه أبو عبيد معن أسلم مع النبي ﷺ ثم تولى قيادة بعض الجيوش في زمن عمر رضي الله عنه. وقد أستطاع المختار من استمالت بعض أهل الكوفة إليه باسم التشيع ومناصرة أهل البيت فخرج على أميرها واستولى عليها وحكم الجزيرة، ثم يقال: إنه ادعى النبوة، حتى كانت نهايته على يد ابن الزبير سنه ٦٧ هـ. انظر: دراسه عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص(١٦٩ ــ١٧٢)، البداية والنهاية (٨/ ٢٤٩).

(٢) منهاج السنة (٧/ ٢٤١).

(٣) سورة هود، الآية: ٧٣.

(٤) سورة القمرة، الآية: ٣٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٣٣ .

(٦) منهاج السنة (٧/ ٢٤٢).

فهذه القاعدة تدفع كل ما يستدل به الرافضة من فضائل أهل البيت على أحقية عليّ رضي الله عنه بالخلافة دون الصديق أو عمر رضي الله عنهما.

القاعدة رقم (٤١)

[المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث][١]

الشرح: تدل هذه القاعدة على أن أحاديث النبي ﷺ وآثار الصحابة ومن جاء بعدهم من الأئمة منها ما هو صحيح ومنها ما هو مكذوب وضعه الوضّاعون، وأن الذي يميز الصحيح منها من المكذوب هم أهل علم الحديث، إذ هم أدرى الناس بهذا الفن، فمرد كل علم إلى أهله.

وقد بين ابن تيمية ـ رحمه الله ـ هذه القاعدة وضرب لها الأمثلة التي تدل دلالة واضحة على صدقها، وموافقة العقلاء وقبولهم لها، فقال: «ولكن المقصود هنا أنا نذكر قاعدة فنقول: المنقولات.

وبين ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أن الرافضة أقل الطوائف معرفة بهذا العلم، فيقول: «وهذا علم عظيم من أعظم علوم الإسلام، ولا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب وليس في أهل الأهواء والبدع أجهل منهم به، فإن سائر أهل الأهواء ـ كالمعتزلة والخوارج ـ مقصرون في معرفة هذا، ولكن المعتزلة أعلم بكثير من الخوارج، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخوارج أصدق من الرافضة وأدين وأورع، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب، بل هم من أصدق الناس»[٢].

والإسناد من خصائص هذه الأمة، فليس لليهود ولا للنصارى إسناد وهو في الإسلام من خصائص أهل السنة؛ إذ الرافضة أقل الناس عناية به؛ فكثُر الكذب في مروياتهم،

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٣٤).
(٢) المرجع السابق (٧/ ٣٦).

وقد بين ابن تيمية ـ رحمه الله ـ سبب وقوع الكذب الكثير في روايات الرافضة فقال: «ثم إن أولهم كانوا كثيري الكذب، فانتقلت أحاديثهم إلى قوم لا يعرفون الصحيح من السقيم، فلم يمكنهم التميز إلا بتصديق الجميع أو تكذيب الجميع، والاستدلال على ذلك بدليل منفصل غير الإسناد»[١].

بل حتى تلك الكتب التي صنفت في فضائل العبادات، وفضائل الأوقات وفضائل الصحابة فيها أحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة باتفاق أهل العلم، وكان منهج كثير من العلماء؛ كأبي نعيم[٢] يذكرون كل الأحاديث الواردة في الموضوع بأسانيدها سواء كانت صحيحة أو مكذوبة ويجعلون معرفة ذلك راجع إلى دراسة الحديث سندًا ومتنًا «ومجرد عزوه إلى رواية الثعلبي[٣] ونحوه ليس دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم بالنقل»[٤].

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «فإن كان المخالف يقبل كل ما رواه هؤلاء وأمثالهم في كتبهم، فقد رووا أشياء كثيرة تناقض مذهبهم. و إن كان يرد الجميع، بطل احتجاجهم بمجرد عزوه الحديث بدون المذهب إليهم. وإن قال: أقبل ما يوافق مذهبي وأردُّ ما يخالفه، أمكن منازعه أن يقول له مثل هذا، وكلاهما باطل، لا يجوز أن يحتج على صحة مذهب بمثل هذا، فإنه يقال: إن كنت إنما عرفت صحة هذا الحديث بدون المذهب، فاذكر ما يدل على صحته، وإن كنت إنما عرفت صحته لأنه يوافق المذهب، امتنع تصحيح الحديث بالمذهب، لأنه يكون حينئذ صحة المذهب موقوفة على صحة الحديث، وصحة الحديث موقوفة على صحة المذهب، فيلزم الدور الممتنع... فثبت أنه على التقديرين لا يعلم

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٣٧).

(٢) هو أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى الأصبهاني، صاحب كتاب الحلية. قال الذهبي: تكلم فيه بلا حجة. وقال الخطيب: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها. مات سنة ٤٣٠هـ انظر، ميزان الاعتدال للذهبي، (١/ ٥١).

(٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المقرىء المفسر الأديب، من مصنفاته «عرائس المجالس». و «الكشف والبيان في تفسير القرآن» مات سنة ٤٢٧هـ انظر، الأعلام للزركلي (١/ ٢٠٥) البداية والنهاية (١٢/ ٤٠) طبقات المفسرين للسيوطي (١/ ١٧) مكتبة وهبه القاهرة ط١.

(٤) منهاج السنة (٧/ ٤٢).

صحة هذا الحديث لموافقته للمذهب سواء كان المذهب معلوم الصحة، أو غير معلوم الصحة»[(١)].

فلا يمكن لعاقل أن ينكر وجود الكذب في كثير من المنقولات وعندئذ؛ فما هو المخرج للوصول للحق؟ هل هو كما يزعمه بعض علماء الشيعة في أخذ ما يوافق هواهم بدعوى أن ما رواه أهل السنة حجة عليهم؟ وإن كان لا يصح، وترك ما يخالف مذهبهم وإن كان صحيحًا. يقول صاحب كتاب المراجعات[(٢)]: «ألا ترى أنا لا نعارض خصومنا بما انفردنا بروايته، ولا نحتج عليهم إلا بما جاء عن طريقهم»[(٣)].

هذا نتيجة التعصب المذهبي، إذ لو كان الغاية الوصول للحق، لكان المنهج الصحيح هو معرفة هل هذا النص صدر فعلاً عن المعصوم رسول الله ﷺ؟، وعندئذ يكون هو الفيصل بين الحق والباطل.

والأصل «في النقل أن يرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائه، ومن يشركهم في علمهم عَلِمَ ما يعلمون، وأن يستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلابد من هذا وهذا، وإلا فجرد قول القائل: «رواه فلان» لا يحتج به: لا أهل السنة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يحتج بكل حديث رواه كل مصنف، فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته»[(٤)].

وهذه القاعدة ترد على الرافضة في أكثر أدلتهم، إذ مدار أُصول الدين ــ عندهم ــ على روايات قرر أئمة الحديث بأنها من وضع الكذابين. ولذلك كانت أجوبة ابن تيمية ـ رحمه الله ـ على كثير من أدلة الرافضة بأنها مكذوبة على رسول الله ﷺ، أو على الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، وإليك بعض ذلك:

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٤٠ـ٤١).

(٢)هو المسمّى عبد الحسين شرف الدين الموسوي أحد علماء الشيعة وكتابه المراجعات عبارة عن مقاطع كل مقطع يمثّل مراجعه: يحاول فيها طمس الحق ولو بالكذب، كإنكاره لابن سبأ وأنه شخصية وهمية مخالفًا في ذلك للسنة بل وللشيعة أيضًا.

(٣) المراجعات عبد الحسين الموسوي. مطبعة النعمان النجف، ط٥ (١٣٨٨) (١٨٩ـ١٩٠).

(٤) منهاج السنة (٧/ ٤٢).

فمن ذلك احتجاج الرافضة على إمامة علي - رضي الله عنه - بما أسندوه إلى رسول الله ﷺ أنه قال لعليٍّ: «أنت أخي ووصي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني» وهو نصٌّ في الباب»(١).

قال ابن تيمية - رحمه الله -: «هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث»(٢).

ومن ذلك استدلال الرافضة بحديث رواه عن أنس أن النبي ﷺ كان يوم المباهلة، وآخى بين المهاجرين والأنصار، وعليٌّ واقف يراه ويعرفه، ولم يؤاخ بينه وبين أحد، فانصرف باكيًا، فقال النبي ﷺ: ما فعل أبوالحسن؟ قالوا: انصرف باكي العين، قال: يا بلال اذهب فائتني به، فمضى إليه، ودخل منزله باكي العين. فقالت له فاطمة: ما يبكيك؟ قال: آخى النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار ولم يؤاخ بيني وبين أحد. قالت: لا يخزيك الله، لعله ادخرك لنفسه، فقال بلال: يا علي أجب رسول الله ﷺ ، فأتى فقال: ما يبكيك يا أبا الحسن؟ فأخبره، فقال: إنما أدخرك لنفسي، ألا يسرك أن تكون أخا نبيك؟ قال: بلى، فأخذ بيده، فأتى المنبر، فقال: اللهم هذا مني وأنا منه، ألا إنه مني بمنزلة هارون من موسى، ألا من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، فانصرف فاتبعه عمر، فقال: بخ بخ يا أبا الحسن، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم. فالمؤاخاة تدل على الأفضلية فيكون هو الإمام»(٣).

قال ابن تيمية - رحمه الله - «هذا الحديث موضوع عند أهل الحديث لا يرتاب أحد من أهل المعرفة بالحديث أنه موضوع، وواضعه جاهل، كذب كذبًا ظاهرًا مكشوفًا، يعرف إنه كذب من له أدنى معرفة بالحديث»(٤).

فالمباهلة كانت لما قدم وفد نجران النصارى سنة عشر أو سنة تسع، والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار كانت في السنة الأولى من الهجرة. وقوله له: «أما ترضى أن تكون

---

(١) انظر: نهج الصدق، (٢١٨).

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي: باب: فضائل علي، ح٨ (ص٢٥٩).

(٣) انظر، نهج الصدق، (١٧٧).

(٤) منهاج السنة (٧/ ٣٦٠-٣٦١).

مني بمنزلة هارون من موسى» إنما قاله في غزوة تبوك مرة واحدة لم يقل ذلك في غير ذلك المجلس أصلاً باتفاق أهل العلم بالحديث»(١).

القاعدة (٤٢)

كل ما لم تعلم صحته لا يجوز الاستدلال به(٢)

الشرح: هذه القاعدة تلحق بالقاعدة السابقة في أن الأحاديث والآثار التي لا تصح لا يقبل الاستدلال بها قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «فإن الاستدلال بما لا تعلم صحته لا يجوز بالاتفاق فإنه قول بلا علم»(٣).

فهذه القاعدة تبطل احتجاج الرافضة بالأحاديث التي لا تصح ـ وهي أكثر أدلتهم ـ ودلائل الكذب واضحة عليها. وقد بين شيخ الإسلام : « الطرق التي يعلم بها كذب المنقول:

منها: أن يروى خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة»(٤). وقد مثل لهذا بما قد علم من أن أبابكر كان يصلي بالناس مدة مرض رسول الله ﷺ ، وأن أبابكر وعمر دفنا في حجرة عائشة مع النبي ﷺ، ومثل ما يعلم من غزوات النبي ﷺ التي كان فيها القتال، كبدرٍ وأُحد ثم الخندق، والتي لم يكن فيها قتال كغزوة تبوك وغيرها.

فإذا روى الجاهل نقيض ذلك علم أنه كذب.

ومن هذه الطرق التي يعلم بها الكذب: أن ينفرد الواحد والاثنان بما يُعلم أنه لو كان واقعًا لتوفرت الهمم والدواعي على نقله(٥). والتطبيقات على هذه القاعدة كثيرة إذ الكلام مع الشيعة أكثره مبني على النقل، فمن كان خبيرًا بما وقع، وبالأخبار الصادقة التي

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٣٦٢).
(٢) منهاج السنة (٧/ ١٦٧ـ١٦٨).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المرجع السابق (٧/ ٤٣٧).
(٥) تقدم في القاعدة رقم (٤١).

توجب العلم اليقيني علم انتفاء ما يناقض ذلك يقينًا، ولهذا ليس في أهل العلم بالأحاديث النبوية إلا ما يوجب العلم بفضل الشيخين وصحة إمامتهما، وكذب ما تدعيه الرافضة»[١].

«لكن هؤلاء القوم لفرط جهلهم وهواهم يقلبون الحقائق في المنقول والمعقول فيأتون إلى الأمور التي وقعت وعُلم أنها وقعت، فيقولون: ما وقعت، وإلى أمور ما كانت ويُعلم أنها ما كانت، فيقولون: كانت، ويأتون إلى الأمور التي هي خير وصلاح فيقولون: هي فساد، وإلى الأمور التي هي فساد، فيقولون: هي خير وصلاح؛ فليس لهم لا عقل ولا نقل، بل لهم نصيب من قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾[٢]»[٣].

وكل ما تقدم من تطبيقات في القاعدة السابقة فإن فيه الدلالة على هذه القاعدة، فلا حاجة لذكر تطبيقات أخرى.

قاعدة رقم (٤٣)

[كل ما يذكر عن الصحابة من السيئات، كثير منه كذب، وكثير منه كانوا مجتهدين فيه، ولكن لم يعرف كثير من الناس وجه اجتهادهم، وما قدر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم][٤]

الشرح: هذه القاعدة تبين المنهج الصحيح في التعامل مع ما يذكر عن الصحابة من مثالب. وهو أن هذه الأخبار التي ذكرت فيها مثالب الصحابة كثير منها كذب، كتلك التي تنقلها كتب الرافضة، وكثير منها كان الصحابة رضي الله عنهم مجتهدين فيه، فإن أصابوا فلهم أجران وإن أخطأوا فلهم أجر. كما حدث بينهم في الفتنة التي وقعت بين عليٍّ ومعاوية ومن معهم من الصحابة رضي الله عنهم، لكن كثيرًا من الناس لم يعرفوا

(١) منهاج السنة (٧/ ٤٤١).
(٢) سورة الملك، الآية: ١٠.
(٣) منهاج السنة (٦/ ١٢١).
(٤)منهاج السنة (٦/ ٢٠٦).

وجه اجتهادهم.

وما قدر أنهم أخطأوا فيه وجانبوا الصواب فهو قليل نادر مقارنة بغيرهم وهو مغفور لهم بإذن الله تعالى وذلك بما يلي[١]:

ـ إما بالتوبة الصادقة والاستغفار، فالصحابة وغيرهم تقبل توبتهم وهم أسرع الناس توبة إذا حصل الخطأ.

ـ وإما بحسنات ماحية، وهم لهم قدم السبق في الإسلام؛ فكانت حسناتهم عظيمة، قال ﷺ: «**وما يدريك يا عمر أن الله اطّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لكم**»[٢]. وقال ﷺ: «لا تسبوا أصحابي لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[٣].

ـ وإما لمصائب مكفرة.

ـ وإما بدعاء المؤمنين، فإن صلاة المسلمين على الميت ودعاءهم له من أسباب المغفرة، وكذلك دعاؤهم واستغفارهم في غير صلاة الجنازة والصحابة وما زال المسلمون يدعون لهم.

ـ وإما بدعاء النبي ﷺ واستغفاره في حياته، وبعد مماته كشفاعته يوم القيامة؛ فإنهم أخص الناس بدعائه وشفاعته في محياه ومماته.

ـ ما يفعل بعد الموت من عمل صالح يهدى له.

ـ ما يبتلى به المؤمن في قبره، ومن الضغطة، وفتنة الملكين.

ـ ما يحصل له في الآخرة من كرب أهوال يوم القيامة، ثم ما يكون من قصاص فيقتص لبعضهم من بعض.

قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن أطال في ذكر هذه الأسباب: «فهذه الأسباب لا

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٢٢٧).

(٢) رواه البخاري ح (٣٠٨١) (٦/ ٣٠٨). ومسلم ح (٢٤٩٤) (النووي ١٦/ ٨١).

(٣) رواه البخاري ح (٣٦٧٣) (الفتح ٧/ ٣٧٠). ح (٢٥٤٠) (النووي ١٦/ ١٣٨).

تفوت كلها من المؤمنين إلا القليل فكيف بالصحابة رضوان الله عليهم الذين هم خير قرون الأمة، وهذا في الذنوب المحققة، فكيف بما يُكذب عليهم؟ فكيف بما يجعل من سيئاتهم وهو من حسناتهم؟»[١].

وهذه القاعدة ترد على الرافضة في عقيدتهم الباطلة في أصحاب رسول الله ﷺ وانتقاصهم والطعن فيهم، والحكم عليهم بأن جُلّهم فسقة ضالين.

يقول أحد علماء الشيعة وهو المجلسي: «وذهبت الإمامية إلى أنهم ـ أي الصحابة ـ كسائر الناس من أن فيهم العادل، وفيهم المنافق، والفاسق، والضال؛ بل كان أكثرهم كذلك»[٢].

وفي أصول الكافي ما يسند رأي المجلسي من الأحاديث الموضوعة فقد روى الكليني عن حمران بن أعين[٣] قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام[٤]: جعلت فداك، ما أقلنا؟ لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا ـ وأشار بيده ـ ثلاثة»[٥].

وقد ذكروا روايات كثيرة تنتقص أصحاب رسول الله ﷺ رضي الله عنهم، مستغلين بعض الروايات المكذوبة والشاذة، خاصة تلك الكتب التي تذكر الغث والسمين دون تمحيص.

فكانت هذه القاعدة تدفع ذلك كله. يقول ابن تيمية رحمه الله: «ما يذكر عن الصحابة من السيئات كثير منه كذب وكثير منه كانوا مجتهدين فيه، ولكن لم يعرف كثير من الناس وجه اجتهادهم،وما قدِّر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم، إما

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٣١).

(٢) بحار الأنوار (٨/ ٨).

(٣) هو حمران بن أعين الكوفي، قرأ على أبي جعفر الباقر، قال أبو داود: كان رافضيًا وذكر سفيان أنه شيعي وقال يحيى ليس بشيء، انظر: الضعفاء للعقيلي (١/ ٣٨٦).

(٤) هو محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. الذي تنتحله الرافضة ويجعلونه الإمام الخامس مات سنة ١١٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٥٩).

(٥) أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب: قلةعدد المؤمنين (٢/ ٢٤٤).

بتوبة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بغير ذلك»[١].

ووقوع الخطأ القليل لا ينقص القدر ولا يمنع من دخول الجنة إذ «أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ؛ بل ولا عن الذنب؛ بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنبًا صغيرًا، أو كبيرًا ويتوب منه، وهذا متفق عليه بين المسلمين»[٢].

وأما التطبيقات على هذه القاعدة، فهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول : تلك الروايات الكثيرة المكذوبة في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ وقد تقدم شيء من ذلك.[٣]

أو يكون نص محرف دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن[٤].

النوع الثاني : ما كان الصحابة مجتهدين فيه ولم يعلم بعض الناس وجه اجتهادهم «وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها من أن تكون ذنوبًا، ويجعلها من موارد الاجتهاد، التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران، وإن أخطأ فله أجر»[٥].

كما قد حصل بينهم في الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية رضي الله عنهم وطلحة والزبير، فهم بين مجتهد مصيب ومجتهد مخطىء، لكن البعض يجهل وجه اجتهادهم.

النوع الثالث : ما كانوا قد أخطأوا فيه ـ وهو قليل ـ مغفور لهم بما قدموا من مكفرات لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة[٦].

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٠٦).
(٢) المرجع السابق (٤ / ٣١٠).
(٣) انظر: ص(٢٩٧) من الرسالة.
(٤) منهاج السنة (٢/ ٨١).
(٥) المرجع السابق (٥/ ٨٢،٨٣).
(٦) المرجع السابق (٢/ ٨٣).

قاعدة رقم (٤٤)

[ما من طريق صحيح تثبت بها خلافة علي إلا وهي تثبت خلافة أبي بكر وعمر بطريق الأولى][١]

الشرح : هذه القاعدة ترد على الرافضة في أهم أصولهم وهو أن عليًا رضي الله عنه كان أولى بالخلافة من الصديق وعمر رضي الله عنهما، وذلك أن ما يستدل به الرافضة على إمامة عليّ فهو يدل على إمامة الشيخين: أبي بكر وعمر من باب أولى. تمامًا كما أن نبوة محمد ﷺ أولى بالقبول من نبوة موسى وعيسى عليهما السلام. فما تركوه من الحق ويثبت إمامة الشيخين أولى مما قبلوه، ويثبت إمامة علي رضي الله عنه. وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: «وما من طائفة إلا ومعها حق وباطل، فإذا خوطبت بُيِّن لها أن الحق الذي ندعوكم إليه هو أولى بالقبول من الحق الذي وافقناكم عليه، ونبوة محمد ﷺ أولى بالقبول من نبوة موسى وعيسى عليهما السلام، وخلافة أبي بكر وعمر أولى بالصحة من خلافة عليٍّ، فما ذكر من طريق صحيح يثبت بها نبوة هذا وهذا إلا وهي تثبت بها نبوة محمد ﷺ بطريق الأولى، وما من طريق صحيح يثبت بها خلافة عليٍّ إلا وهي تثبت خلافة هذين بطريق الأولى»[٢].

ومن تطبيقات هذه القاعدة، النظر في طرق الاستدلال عند الرافضة على إمامة عليٍّ رضي الله عنه، وقد أشار إليها ابن تيمية رحمه الله فقال: «فإنهم إذا قالوا له - أي: الرافضي - بأي شيء علمت أن عليًا مؤمن وليٌّ الله تعالى؟ فإن قال: بالنقل والتواتر بإسلامه وحسناته. قيل له: هذا النقل موجود في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من أصحاب النبي ﷺ، بل النقل المتواتر بحسنات هؤلاء السليمة عن المعارض، أعظم من النقل المتواتر في مثل ذلك لعليٍّ»[٣].

فإن احتج بالقرآن؛ فالقرآن دلَّ على فضل عموم الصحابة كقوله تعالى: ﴿

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٣٤٥) (٧/ ١٠٥).

(٢) المرجع سابق (٢/ ٣٤٥).

(٣) المرجع السابق (٧/ ١٠٥).

﴿لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١]. والرافضة يخرجون أكابر الصحابة. فإخراج واحد أسهل. وتصريح الآية بفضل الصديق في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[٢]. أدلّ وأكثر صراحة مما نقلت في فضل علي رضي الله عنه.

وإن قال الرافضي: بالأحاديث الدالة على فضائله. قيل: أحاديث أولئك أكثر وأصح. وقد قدحت فيهم؛ ناهيك أن تلك الأحاديث التي في فضائل عليٍّ إنما رواها الصحابة الذين قدحت فيهم ولم تستثن منهم إلا ثلاثة.

وإن قيل بنقل الشيعة. قيل: ليس في الصحابة رافضي واحد. وأنت لم تزكِ ـ إلا نفرًا قليلًا[٣].

وإن احتج الرافضي بالعقل وقال: لا يمكن أن يترك النبي ﷺ رعيته بدون أن يوصي[٤] بالأمر لأحدٍ من بعده وأولى الناس بذلك عليٌّ رضي الله عنه. قيل: قد علم النبي ﷺ أن الناس لا يقدموا على أبي بكر الصديق أحدًا، ولذلك قدمه إمامًا لهم في الصلاة، وقال: «**يأبى الله والمؤمنون إلا أبي بكر**»[٥] ناهيك أن إجماع الصحابة وهم أشجع الخلق على بيعته أكبر الأدلة على أنه أولى الناس بالخلافة وأفضل الأمة بعد نبيها ﷺ.

وإن ادعى الرافضي أن الأمة لم تجتمع على خلافة الصديق. قيل له: إن إجماع الأمة على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، أعظم من اجتماعهم على مبايعة علي رضي الله عنهم جميعًا؛ فإن ثلث الأمة ـ أو أقل أو أكثر ـ لم يبايعو عليًا بل قاتلوه والثلث الأخير لم يقاتلوا معه»[٦].

---

(١) سورة الفتح، آية: ١٨.

(٢) سورة التوبة، آية: ٤٠.

(٣) انظر: منهاج السنة (٧/ ١٠٦).

(٤) كشف الأسرار للخميني ص(١٢٣). تقديم وتعليق محمد الخطيب. دار عمّار ــ عمان ط٣ ١٤٠٨ هـ.

(٥) رواه البخاري . ك: المرضى. باب: ما رخّص للمريض، (٥/ ٢١٤٥).

(٦) منهاج السنة (٨/ ٣٣٨).

قاعدة رقم (٤٥)

[الإجماع المعتبر في الإمامة لا يضر فيه تخلف الواحد والاثنين والطائفة القليلة][١]

الشرح : قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ولا ريب أن الإجماع المعتبر في الإمامة لا يضر فيه تخلف الواحد والاثنين والطائفة القليلة، فإنه لو اعتبر ذلك لم يكد ينعقد إجماع على إمامة. فإن الإمامة أمر معين فقد يتخلف الرجل لهوى لا يعلم»[٢].

فمن خلال هذا النص يتبين أن الإمامة تنعقد والإجماع المعتبر في انقعادها لا يؤثر فيه تخلف الطائفة القليلة. مشيرًا إلى أن ذلك لو كان معتبرًا لتعذر انعقاد الإجماع على الإمامة.

والقاعدة تدفع اتهامات الرافضة بأن الإجماع لم ينعقد في بيعة الصديق، وذلك أن بعض الصحابة لم يبايعوا. كسعد بن عبادة[٣] وعليّ، وأسامة بن زيد[٤] وغيرهم[٥].

وقد أجاب ابن تيمية رحمه الله بأن ذلك غير صحيح فقد بايع الصحابة جميعهم ولم يتأخر إلا علي رضي الله عنه فبايع بعد ذلك، وأما تخلف سعد فإنه كان يريد أن يكون للأنصار مشاركة. قال ابن تيمية رحمه الله: «وسعد كان مراده أن يولّوا رجلاً من الأنصار، وقد دلت النصوص الكثيرة عن النبي ﷺ، أن الإمام من قريش»[٦].

«بل عليٌّ من قريش، وقد تواتر أنه بايع الصديق طائعًا مختارًا»[٧]. وأما تخلف سعد فإنه لا يضر كما قدمنا في القاعدة «ولو فرض خلاف هؤلاء الذين ذكرهم وبقدرهم مرتين، لم يقدح ذلك في ثبوت الخلافة؛ فإنه لا يشترط في الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة

---

(١) منهاج السنة (٨/ ٣٣٥).

(٢) المرجع السابق (٨/ ٣٣٥).

(٣) هو الصحابي الجليل سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، شهد بدرًا، كان صاحب راية الأنصار في المشاهد كلها، مات سنة ١٥هـ، انظر: أسد الغابة (٢/ ٢٩٩).

(٤) هو الصحابي الجليل أسامة بن زيد بن حارثة تقدمت ترجمته ص(١٦١).

(٥) انظر: منهج الصدق ص(١٦٩ـ١٧٠).

(٦) منهاج السنة (٨/ ٣٣٦, ٣٣٥).

(٧) منهاج السنة (٨/ ٣٣٦).

والجمهور الذين يقام بهم الأمر، بحيث يمكن أن يُقام بهم مقاصد الإمامة»[١].

قاعدة رقم (٤٦)

[الاعتبار بكمال النهايات لا بنقص البدايات][٢]

الشرح : هذه القاعدة تفيد أن العبرة في حال العبد بما يؤول إليه أمره من كمال وترقي في درجات الإيمان، لا بما كان عليه حاله من نقص في بداية أمره فلا يضر العبد ما حصل له من تقصير إذا أتبعه بالتوبة والأعمال الصالحة.

قال ابن تيمية رحمه الله: «والاعتبار في الفضائل بكمال النهاية، لا بنقص البداية. وقد قص الله علينا من توبة أنبيائه وحسن عاقبتهم. وما آل إليه أمرهم، من عليٍّ الدرجات، وكرامة الله لهم، بعد أن جرت لهم أمور. ولا يجوز أن يُظن بغضهم لإجلها، إذا كان الاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية»[٣].

فالتوبة من الذنوب لها شأن عظيم عند الله تعالى « فالعبد المؤمن إذا تاب وبدّل الله سيئاته حسنات أنقلب ما كان يضره من السئيات بسبب توبته حسنات ينفعه الله بها، فلم تبق الذنوب بعد التوبة مضرة له؛ بل كانت توبته منها من أنفع الأمور له، والاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية »[٤].

وعلى هذا تقرر القاعدة أن السابقين من الصحابة لا يضرهم ما كانوا عليه من الكفر قبل الإسلام وما حصل لهم من تقصير بعد ما وصلوا إليه من الترقي في درجات الإيمان. قال ابن تيمية رحمه الله: «قال بعض السلف: كان داود بعد التوبة أحسن منه حالاً قبل الخطيئة، ولو كانت التوبة من الكفر والكبائر، فإن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هم خيار الخليقة بعد الأنبياء، وإنما صاروا كذلك بتوبتهم مما كانوا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) منهاج السنة (٨/ ٤١٢) (٢/ ٤٣٠)، ومجموع الفتاوى (١٥/ ٥٥).

(٣) منهاج السنة (٨/ ٤١٢، ٤١٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٥/ ٥٥).

عليه من الكفر والذنوب، ولم يكن ما تقدم قبل التوبة نقصًا ولا عيبًا؛ بل لما تابوا من ذلك وعملوا الصالحات كانوا أعظم إيمانًا»[١].

فهذه القاعدة يرد بها على الرافضة في تنقصهم للصديق وعمر وكبار الصحابة: «ومقصودهم بذلك القدح في إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ لكونهما أسلما بعد الكفر، ويدّعون أن عليًّا رضي الله عنه لم يزل مؤمنًا وأنه لم يُخطِ قط ولم يذنب قط. وكذلك تمام الإثنى عشر»[٢].

فظنوا وقوع ذلك من الأئمة نقصًا بهم، وأن ذلك يجب تنزيههم عنه وهذا ليس بصحيح: «فليس من تاب إلى الله تعالى وأناب إليه بحيث صار بعد التوبة أعلى درجة مما كان قبلها منقوصًا ولا مغضوضًا منه؛ بل هذا مفضَّل عظيم مكرم، وبهذا ينحل جميع ما يوردونه من الشبه...والإنسان ينتقل من نقص إلى كمال، فلا ينظر إلى نقص البداية، ولكن ينظر إلى كمال النهاية»[٣].

والله تعالى يحب التوبة من عبده ويفرح بها ويرفعه بها. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾[٤]. وقال ﷺ في الرجل الذي وجد راحلته بعد ما فقدها وعليها شرابه وطعامه: «**لله أشد فرحًا بتوبة عبده من هذا براحلته**»[٥].

وعلى هذا فالقاعدة تقرر أيضًا أن ما قدر من الصحابة من ذنوب إذ هم ليسوا بمعصومين ـ وهي قليلة ـ وقد عُرف عنهم المسارعة إلى التوبة والاستغفار فإن ذلك لا يضرهم بل يرفع درجتهم عند الله تعالى إذاتابوا وأنابوا إليه ـ وهو الظن به ـ جل وعلا.

(١) المرجع السابق (١٥/ ٥٤).
(٢) منهاج السنة (٢/ ٤٢٩).
(٣) المرجع السابق (٢/ ٤٢٩).
(٤) سورة البقرة، آية: ٢٢٢.
(٥) رواه البخاري ح (٦٣٠٨) (الفتح ١٢/ ٣٨١). ومسلم. (٤/ ٢١٠٣).

قاعدة رقم (٤٧)

[كل ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله إذا لم ينقل؛ لزم من عدم نقله عدمه][(١)]

الشرح : هذه القاعدة تفيد أن ثمة وقائع إذا وقعت لابد أن تنقل إلينا. وإذا لم تنقل فإن ذلك دليل على أنها لم تقع.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ومن الطرق التي يعلم بها الكذب أن ينفرد الواحد والاثنان بما يُعلم أنه لو كان واقعًا لتوفرت الهمم والدواعي على نقله؛ فإنه من المعلوم أنه لو أخبر الواحد ببلدٍ عظيم بقدر بغداد والشام والعراق لعلمنا كذبه في ذلك، لأنه لو كان موجودًا لأخبر به الناس»[(٢)].

خاصة فيما يتعلق بالنبي ﷺ، حيث كان الصحابة يحرصون على نقل غزواته وأخباره وأقواله؛ فكيف تقبل العقول أن أحداثًا عظيمة وقعت له ﷺ بمشهدٍ من أصحابه ثم لم تنقل وقد نقلت أشياء يسيرة من حياته ﷺ.

فهذه القاعدة ترد على كل افتراءات الرافضة على النبي ﷺ وأصحابه، وهي من الأحداث التي تتوافر الهمم والدواعي على نقلها لو وقعت. فمن هذه الافتراءات التي تأتي تطبيقًا لهذه القاعدة ما ذكره صاحب منهاج الكرامة حيث قال: (وفي غزوة السلسلة جاء أعرابي فأخبر النبي ﷺ أن جماعة من العرب قصدوا أن يكبسوا عليه بالمدينة، فقال رسول الله ﷺ : «من للوائي؟ فقال أبوبكر: أنا له، فدفع إليه اللواء، وضم إليه سبعمائة فلما وصل إليهم، قالوا: ارجع إلى صاحبك، فإنا في جمع كثير، فرجع، فقال في اليوم الثاني: من للوائي؟ فقال عمر: أنا، فدفع إليه الراية، ففعل كالأول. فقال في اليوم الثالث: أين علي؟ فقال علي: أنا ذا يا رسول الله، فدفع إليه الراية. ومضى إلى القوم، ولقيهم بعد صلاة الصبح، فقتل منهم ستة أو سبعة وانهزم الباقون، وأقسم الله تعالى بفعل أمير المؤمنين فقال: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١﴾[(٣)])[(٤)].

---

(١) الجواب الصحيح (٥/ ٣٢٦)، ومنهاج السنة (٨/ ١٩٩)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٢٧٠).

(٢) منهاج السنة (٧/ ٤٣٩).

(٣) سورة العاديات. آية: ١.

(٤) منهج الصدق ص(١٩٣ــ ١٩٤).

ومن تطبيقات هذه القاعدة الرد على ما تدعيه الرافضة بأن علي رضي الله عنه وصيُّ النبي ﷺ، وهو الأولىٰ بالخلافة لا الصديق رضي الله عنه.

قال ابن تيمية رحمه الله في رده على نصٍ[١] ـ للرافضه ـ فيه هذا الافتراء: «وما فيه من قول علي: ولكني وصيُّ رسوله الله ﷺ» هو مما يبين أنه كذب على عليٍّ، وأن عليًّا لم يدع هذا قط لا في خلافة الثلاثة، ولا ليالي صفّين. وقد كانت له مع منازعيه مناظرات ومقامات ما ادّعى هذا قط، ولا ادّعاه أحد له. وقد حكّم الحكمين، وأرسل ابن عباس لمناظرة الخوارج، فذكروا فضائله وسوابقه ومناقبه، ولم يذكر أحد منهم قط أنه وصيّ رسول الله ﷺ.

ومعلوم أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، بدون هذه الأسباب الموجبة لنقله لو كان حقًا، فكيف مع هذه الأسباب؟»[٢].

ومما افتراه الرافضة في فضائل عليٍّ رضي الله عنه أن الله رد عليه الشمس بعد غروبها فصلى العصر[٣].

وقد أجاب ابن تيمية عن هذه الأخبار بأنها مكذوبة عند العلماء[٤] وقد فاتت صلاة العصر على النبي ﷺ[٥] ولم ترد عليه الشمس والصلاة إذا فاتت لعذر لم يؤاخذ المسلم على ذلك وتقضى[٦].

ومما يبين بطلان هذا الخبر ويبين أنه لم يحدث هذه القاعدة، قال ابن تيمية رحمه الله: «فمثل هذه القضية من الأمور العظام الخارجة عن العادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها، فإذا لم ينقلها إلا الواحد والاثنان علم بيان كذبهم في ذلك»[٧].

(١) المرجع السابق ص(٢١٤).
(٢) منهاج السنة (٨/ ١٥٩، ١٦٠).
(٣) انظر: نهج الصدق، (٢٢٣).
(٤) رواه ابن الجوزي في الموضوعات، باب: فضائل علي ح (١٢) (١/ ٢٦٦).
(٥) كما حصل ذلك في غزوة الأحزاب حيث قال ﷺ: « ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارًا شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس ». رواه البخاري في ك: الدعوات باب: الدعاء للمشركين، (٣/ ١٠٧١).
(٦) انظر: منهاج السنة (٨/ ١٧٠، ١٧١).
(٧) المرجع السابق (٨/ ١٧١).

وأشار رحمه الله إلى آية انشقاق القمر وكيف نقلت مع اختلاف الحدثين فقال: «وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس، ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه، وأخرجوه في الصحاح والسنن والمسانيد من غير وجه ونزل به القرآن[١] فكيف يرد الشمس التي تكون بالنهار ولا يشتهر ذلك ولا ينقله أهل العلم نقل مثله؟!»[٢].

وهكذا يقرر ابن تيمية رحمه الله هذه القاعدة في أكثر من موطن لتدفع العديد من افتراءات الرافضة.

القاعدة رقم (٤٨)

[وفي الجملة كل ما في القرآن من خطاب للمؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم فالصحابة أول من دخل في ذلك][٣]

الشرح: لقد جاءت النصوص الصحيحة الصريحة في فضل أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم، وأن يُعرف لهم حقهم وسبقهم في الإسلام. وعلى وجه التمثيل لا الحصر نذكر من الأدلة ما يلي: قال تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾[٤]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[٥]. ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ

---

(١) قال تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾﴾ وقال ابن مسعود: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ فقال: اشهدُوا. رواه البخاري في ك: المناقب باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية... (٣/ ١٣٣٠).

(٢) منهاج السنة (٨/ ١٧١).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٤٩).

(٤) سورة التوبة، آية: ١١٧.

(٥) سورة الأنفال، آية: ٧٢.

﴿فَآزَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾[(١)].

ـ وقال ﷺ : «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[(٢)].

وغير ذلك من الأدلة الدالة على أنهم قد رضي الله عنهم وغفر لهم لاسيما السابقون منهم.

كذلك فإن النصوص الدالة على ما للمؤمنين من خير عند الله فهم أول من يدخل فيه، ولهم منه أوفر الحظ والنصيب. قال ابن تيمية مقررًا قاعدة في ذلك : «وفي الجملة كل ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم، فهم أول من دخل في ذلك من هذه الأمة»[(٣)].

وهذه القاعدة تدفع ما يدعيه الرافضة من أن أصحاب النبي ﷺ كانوا أهل نفاق وأنهم ارتدوا على أدبارهم إلا نفرًا قليلاً منهم[(٤)]. وهذه بعض الآيات التي يخاطب بها المؤمنين والمتقين وأول ما يدخل فيها أصحاب النبي ﷺ، وهي بمثابة التطبيقات على هذه القاعدة:

١ ـ قال تعالى : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾[(٥)].

قال ابن تيمية رحمه الله : «وهذا يستدل به من وجهين: يستدل به على أن المستخلفين مؤمنون عملوا الصالحات لأن الوعد لهم لا لغيرهم، ويستدل به على أن

(١) سورة الفتح، آية : ٢٩.
(٢) رواه البخاري، ح (٢٦٥١)، فتح (٥/ ٥٨٧). ومسلم، ح (٢١٢). النووي (١٦/ ١٢٩).
(٣) منهاج السنة (٢/ ٤٩).
(٤) انظر : نهج الصدق، ٣١٤ إلى٣٧٢.
(٥) سورة النور، آية : ٥٥.

هولاء مغفور لهم، ولهم مغفرة وأجر عظيم، لأنهم آمنوا وعملوا الصالحات»[١].

وقال رحمه الله تعليقًا على هذه الآية أيضًا: «ومن المعلوم أن هذه النعوت منطبقة على الصحابة على زمن أبي بكر وعمر وعثمان، فإنه إذ ذاك حصل الاستخلاف، ولتمكن الدين والأمن بعد الخوف، لمّا قهروا فارس والروم، وفتحوا الشام من بلاد الكفار، بل طمع فيهم الكفار بالشام وخرسان، وكان بعضهم يخاف بعضًا.

وحينئذ فقد دل القرآن على إيمان أبي بكر وعمر وعثمان، ومن كان معهم في زمن الاستخلاف والتمكين والأمن والذين كانوا في زمن الاستخلاف والتمكين والأمن، وأدركوا زمن الفتنة ـ كعلي وطلحة والزبير...»[٢].

٢ـ قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾﴾[٣].

قال ابن تيمية رحمه الله: «فأمة محمد ﷺ هم الذين أورثوا الكتاب بعد الأمتين قبلهم: اليهود والنصارى، وقد أخبر الله أنهم الذين اصطفى.

وتواتر عن النبي ﷺ أنه قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم**»[٤]. ومحمد ﷺ وأصحابه هم المصطفون من المصطفين من عباد الله»[٥].

٣ـ قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٣٧).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سورة فاطر، آية: ٣٢ـ٣٥.

(٤) بنحوه رواه البخاري ح٢٥٠٩ (٢/ ٩٣٨)، ومسلم ح٢٥٣٢ ، (١٩٦٢).

(٥) منهاج السنة (٢/ ٣٥).

أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[١].

قال ابن تيمية رحمه الله : «والصحابة الذين كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وان القرآن حق، هم أفضل من جاء بالصدق وصدّق به بعد الأنبياء»[٢].

لذلك فإن هذه القاعدة تقرر أن كل ما جاء من خطاب للمؤمنين والمتقين فإن الصحابة أول من يدخل فيه إذ هم خير هذه الأمة. وإذا حصل من بعض الحاقدين ذم لهم فلا يلتفت إليه.

القاعدة رقم (٤٩)

[لا أحد معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم][٣]

الشرح: تبين هذه القاعدة أنه ليس أحدٌ من الناس معصومًا عن الخطأ بعد النبي ﷺ؛ فكل من جاء بعده عليه الصلاة والسلام يؤخذ من كلامه ويرد.

قال ابن تيمية رحمه الله : «والقاعدة الكلية في هذا أن لا يعتقد أن أحدًا معصوم بعد النبي ﷺ، بل الخلفاء وغير الخلفاء، يجوز عليهم الخطأ، والذنوب التي تقع منهم قد يتوبون منها، وقد تكفّر عنهم بحسناتهم الكثيرة، وقد يبتلون بمصائب يكفر الله عنهم بها وقد يكفر عنهم بغير ذلك»[٤].

وأهل السنة يعتقدون عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام خاصة فيما يبلغونه عن الله تعالى، يقول ابن تيمية رحمه الله : «قد اتفق السلف على أنهم معصومون فيما يبلغونه عنه، وبهذا يحصل المقصود من البعثة...وأيضًا فجمهور المسلمين على أن النبي لابد أن يكون من أهل البر والتقوى متصفًا بصفات الكمال، ووجود بعض الذنوب أحيانًا مع التوبة الماحية الرافعة لدرجته إلى أفضل مما كان عليه لا ينافي ذلك.

(١) سورة الزمر، آية : (٣٣-٣٥).
(٢) منهاج السنة (٢/ ٣٣).
(٣) منهاج السنة (٦/ ١٩٦)، (٢/ ٤٧٦).
(٤) المرجع السابق (٦/ ١٩٦).

وأيضًا فوجوب كون النبي لا يتوب إلى الله فينال محبة الله وفرحه بتوبته وترتفع درجته بذلك، ويكون بعد التوبة التي يحبه الله منه خيرًا مما كان قبلها، فهذا مع مافيه من التكذيب للكتاب والسنة غض من مناصب الأنبياء وسلبهم هذه الدرجة ومنع إحسان الله إليهم وتفضله عليهم بالرحمة والمغفرة»(١).

ويقول رحمه الله: «فإن القول بأن الأنبياء معصومون من الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى أنه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبوالحسن الآمدي(٢): أن هذا قول أكثر الأشعرية وهو أيضًا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول»(٣).

ويقرر ابن تيمية رحمه الله أن القول بجواز وقوع صغائر الذنوب أو مخالفة الأولى مع عدم إقرارهم عليها، ليس فيه تنقص لهم، فيقول: «والذنوب إنما تضر أصحابها إذا لم يتوبوا منها، والجمهور الذين يقولون بجواز الصغائر عليهم يقولون إنهم معصومون من الإقرار عليها؛ وحينئذ فما وصفوهم إلا بما فيه كمالهم، فإن الأعمال بالخواتيم، مع أن القرآن والحديث وإجماع السلف معهم في تقرير هذا الأصل»(٤).

كما ينبه رحمه الله بأن صغائر الذنوب التي تقع من الأنبياء لا تقارن بذنوب غيرهم فيقول: «ومن المعلوم أن ذنوبهم ليست كذنوب غيرهم، بل كما يقال: «حسنات الأبرار سيئات المقربين»(٥). لكن كل يخاطب على قدر مرتبته، وقد قال ﷺ: «**كل بني آدم خطاء**

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٣٩٦/ ٣٩٧).

(٢) هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، اشتهر بلقب سيف الدين. ولد سنة ٥٥١ هـ كان من كبار علماء الأشاعرة في عصره وقد أثنى عليه علماء عصره بتقدمه في علم الكلام. مات سنة ٦٣١ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣١٩). البداية والنهاية (١٣/ ١٤١هـ).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٤٠١).

(٥) لا يصح رفعه للنبي ﷺ، من كلام أبي سعيد الخراز، انظر: الفوائد المجموعة: ح ١٨٥ ص(٢٥٠)، السلسلة الضعيفة: ح (١٠٠) ١/ ٢١٦.

وخير الخطائين التوابون»[١].

وما ذكر من عدم الوثوق والتنفير قد يحصل مع الإصرار والإكثار ونحو ذلك. وأما اللمم الذي يقترن به التوبة والاستغفار أو ما يقع بنوع من التأويل وما كان قبل النبوة فإنه مما يعظم به الإنسان عند أولي الأبصار»[٢].

العصمة عند الشيعة: إن القول بعصمة أحد من الناس بعد النبي ﷺ انفرد به الرافضة وذلك باعتقادهم عصمة أئمتهم الاثني عشر وهذا القول الشاذ لم يشاركهم فيه إلا الإسماعيلية القائلين بعصمة بني عبيد، قال ابن تيمية : «وهي من خصائص الرافضة الإمامية، ولم يشاركهم في ذلك إلا من هو شر منهم كالإسماعيلية الذين يقولون بعصمة بني عبيد»[٣].

فالعصمة أصل من الأصول التي يقوم عليها مذهب الروافض ومن أهم المبادىء التي تكوّن عقيدتهم»[٤].

وإليك مفهوم العصمة عند الروافض قبل أن نبين أقوالهم وما فيها من الانحراف عن الهدى.

يقول ابن المطهر: « ذهبت الإمامية إلى أن الأئمة كالأنبياء، في وجوب عصمتهم عن جميع الفواحش والقبائح، من الصغر إلى الموت، عمدًا وسهوًا؛ لأنهم حفظة الشرع[٥]

ولا ريب أن هذا المفهوم للعصمة يبين غلو الرافضة في أئمتهم فإنهم بهذا رفعوهم فوق مقام الأنبياء والمرسلين والذي لا يسهو هو الله جل وعلا، أما الخلق فقد ثبت أن أفضلهم رسولنا محمد ﷺ قد نسي وقد صحت الأخبار بذلك، قال ابن تيمية رحمه الله : (وأما النسيان والسهو في الصلاة فذلك واقع منهم، وفي وقوعه حكمة استنان المسلمين

---

(١) رواه أحمد في مسنده، من حديث أنس بن مالك، ح: ١٣٠٤٨ (٤/ ٣٩٥).
(٢) منهاج السنة (٢/ ٤٠٨).
(٣) منهاج السنة (٢/ ٤٥٢).
(٤) أصول مذهب الشيعة، د.ناصر القفاري، ط. (٢/ ٩٤١).
(٥) انظر: نهج الحق ص(١٦٤).

بهم، كما روى في موطأ مالك: «**إنما أُنسّى أو أنسَى لأسُنَّ**»[١].

وقد قال ﷺ: «**إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني**»[٢])[٣].

ومسألة عصمة الأئمة عند الشيعة: متفق عليها لكن ادعاء الإجماع ـ كما فعل صاحب بحار الأنوار إذ يقول: «إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة ـ صلوات الله عليهم ـ من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمدًا أو خطأً ونسيانًا من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله عزوجل»[٤] ـ ليس بصحيح إذ وجد من يخالف ذلك حتى أن المجلسي وهو يروي الأخبار التي تخالف ذلك يقول: «المسألة في غاية الإشكال لدلالة كثير من الأخبار والآيات على صدور السهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلا من شذ منهم على عدم الجواز»[٥].

ولذلك تعجب الدكتور ناصر الغفاري في كتابه القيم «أصول الشيعة» عن هذا التناقض ثم علله بغلوهم في أئمتهم فقال: «ومن الغريب أنهم يحتجون بإجماعهم رغم أنه منقوض بمخالفة شيعة القرن الرابع من قبلهم وبنصوصهم.

ولكن شهوة الغلو تقول: إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة ـ صلوات الله عليهم ـ من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمدًا وخطأً ونسيانًا»[٦].

أدلتهم: إن أدلة الشيعة الأثني عشرية على عصمة الأئمة لا تخلو أن تكون ضعيفة في ثبوتها أو في دلالتها على العصمة.

وأول هذه الأدلة وأهمها، قول الله جل وعلا: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ

---

(١) رواه مالك في الموطأ، كتاب: السهو، باب: العمل في السهو، ح :٢، والحديث مرسل. انظر: الموطأ (١/ ١٠٠).

(٢) رواه البخاري، ح٤٠١ (الفتح ٢/ ٦٢). ومسلم، (١/ ٤٠٢).

(٣) منهاج السنة (١/ ٤٧٢).

(٤) بحار الأنوار (٢٥/ ٣٥٠ـ٣٥١)، وانظر: نهج الصدق ص(١٦٤) وما بعدها.

(٥) بحار الأنوار (٢٩/ ٣٥١).

(٦) أصول الشيعة (٢/ ٩٤٩).

﴿١٢٤﴾ ﴾[1].

قالوا: إن الله تعالى نفى أن ينال عهده ـ الذي هو الإمامة ـ ظالم،ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالمًا إما لنفسه وإما لغيره، إذ الآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت فيجب أن تحمل على الأوقات كلها فلا ينالها الظالم وإن تاب فيما بعد[2].

واستدلالهم بهذه الآية على عصمة الأئمة باطلٌ من وجوه:

أولاً : أن الآية ليست في الإمامة على قول أكثر السلف، قال السدي: «نبوتي»[3]. وقال عطاء : «رحمتي»[4].

هذا من جانب والجانب الآخر أن الذين فسروها بالإمامة مرادهم إمامة الدين والاقتداء لا الإمامة بمفهوم الرافضة. قال مجاهد : «لا يكون إمامًا ظالمًا يقتدى به»[5].

ثانيًا : ويقال أيضًا: حتى وإن كانت الآية في الإمامة فهي لا تدل على العصمة إذ لا يمكن أن يفهم بأن غير الظالم معصوم من الخطأ والسهو والنسيان، فبين إثبات العصمة ونفي الظلم فرق كبير لأن نفي الظلم إثبات للعدل لا للعصمة بمفهومها الشيعي[6].

ثالثًا : أن القول بأن الآية تشمل كل من ارتكب ظلمًا وإن تاب منه قولٌ باطل عقلاً وشرعًا. فقد جاءت النصوص بأن التوبة تجب ما قبلها وأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، بل ربما يكون التائب من الظلم أفضل من حاله قبل الظلم. قال ابن تيمية رحمة الله تعالى عليه: « كان داواد بعد التوبة أحسن منه حالاً قبل الخطيئة، ولو كانت التوبة من الكفر والكبائر، فإن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هم خيار الخليقة بعد الأنبياء وإنما صاروا كذلك بتوبتهم مما كانوا عليه من الكفر والذنوب »[7].

---

(١) سورة البقرة آية : ١٢٤.
(٢) انظر: نهج الصدق، ١٧٩.
(٣) انظر : ابن جرير الطبري، جامع البيان (١/ ٦١٠).
(٤) معالم التنزيل للبغوي (١/ ١٦٢).
(٥) جامع البيان (١/ ٦١٠).
(٦) انظر : أصول مذهب الشيعة (٢/ ٩٥٣).
(٧) مجموع الفتاوى (١٥/ ٥٤).

كذلك فإن العقول السليمة تقضي بأن من كفر أو ظلم ثم تاب لا يصح ان يطلق عليه بأنه كافر أو ظالم إذ العبرة بحاله لا بماضيه ولذلك كان من المقرر عند الأمة الإسلامية أن السابقين من المهاجرين والأنصار أفضل من أولادهم رغم ما كانوا عليه من الشرك والطغيان قبل الإسلام ويقول أحد علماء الشيعة الزيدية : «احتج الرافضة بالآية على أن الإمامة لا يستحقها من ظلم مرة، ورام الطعن في إمامة أبي بكر وعمر، وهذا لا يصح لأن العهد إن حمل على النبوة فلا حجة، وإن حمل على الإمامة فمن تاب من الظلم لا يوصف بأنه ظالم، ولم يمنعه ـ تعالى من نيل العهد إلا حال كونه ظالمًا»[1].

هذه الآية الكريمة[2] هي أبرز ما يحتج به الشيعة على عصمة الأئمة أما الروايات التي يذكرها شيوخهم على عصمة الأئمة فهذه روايات باطلة لا تصح أسانيدها، وإن كانوا يدعمونها ببعض الروايات من أهل السنة وهي إما روايات مكذوبة أو لا دلالة لهم فيها على عصمة الأئمة. والمتأمل في كتب الشيعة يقطع أنهم حشوا عقائدهم بالروايات المكذوبة التي لا أصل لها يقول ابن تيمية رحمه الله : «الكذب على هؤلاء في الرافضة أعظم الأمور، لاسيما على جعفر بن محمد الصادق[3] فإنه ما كُذب على أحد ما كذب عليه...وفي الجملة: فمن جرب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم من أكذب خلق الله، فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب قبل أن يعرف صدق الناقل؟ وقد تعدى شرهم إلى غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق حتى كان أهل المدينة يتوقون أحاديثهم، وكان مالك[4] يقول : نزِّلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب: لا تصدقوهم ولا تكذبوهم.

وقال له عبدالرحمن مهدي[5]: يا أباعبدالله: سمعنا في بلدكم أربعمائة حديث في

(١) يوسف أحمد الزيدي، الثمرات اليانعة (١/ ٦٠) (مخطوط)، نقلاً عن أصول الشيعة (٢/ ٩٥٥).

(٢) هي آية السابقة ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾

(٣) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، روى عنه جمع من العلماء كعطاء والزهري وعروة، مات سنة ١٤٨هـ انظر: تهذيب الكمال، رقم(٩٥٠، ٥/ ٧٤).

(٤) هو الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، صاحب المذهب المتبوع، وصاحب كتاب: الموطأ، انظر ترجمته: تهذيب الكمال، رقم(٥٧٢٨، ٢٧/ ٩١)، سير أعلام النبلاء(٨/ ٤٣).

(٥) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبرى البصري الحافظ الإمام ولد سنة ١٣٥ روى له الجماعة قال أحمد: إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة : حيث كان من الأئمة الكبار في الحديث. مات سنة ١٩٨هـ انظر: تهذيب الكمال(١٧/ ٤٣٠).

أربعين يومًا، ونحن في يوم واحد نسمع هذا كله! فقال له: يا عبدالرحمن، ومن أين لنا دار الضرب؟ أنتم عندكم دار الضرب تضربون بالليل، وتنفقون بالنهار»(١).

أما دليلهم العقلي على عصمة الأئمة فهو أنهم يقولون: الأمة لابد لها من رئيس يسدد الخطأ وترجع إليه، فلو جاز الخطأ عليه للزم وجود آخر، فكان لابد من معصوم وإلا لزم التسلسل. يقول الشيخ ناصر الغفاري: «نستطيع أن نرجع أدلتهم العقليةالتي يستدلون بها على عصمة الإمام إلى أصل واحد، وهو أن الأمة كلها معرضة للخطأ والضلال، والعاصم لها من الضلال هو الإمام»(٢).

ولا ريب أن هذا القول في غاية الفساد عقلاً وشرعًا وواقعًا فالأمة معصومة بكتابها وسنة النبي ﷺ الذي أتم الله به الدين. قال ﷺ: «**لا تجمع أمتي على ضلالة**»(٣). قال ابن تيمية رحمه الله: «والعصمة إنما هي ثابت لمجموع الأمة، ليست ثابتة لطائفة بعينها»(٤).

كذلك فإن عصمة الأمة لو توقفت على وجود الإمام المعصوم ـ الذي تدعيه الشيعة ـ لحصل الفساد والضلال إذ لا يزال إمامهم المزعوم ينتظرون خروجه من زمن طويل إلى اليوم ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾(٥). فماذا قدّم هذا المفقود للأمة فضلاً أن تكون عصمتها متوقفة عليه.

والشيعة بادعائهم العصمة في أئمتهم جعلوهم مشاركين للنبي ﷺ في نبوته. قال ابن تيمية مقررًا هذه المسألة: «ودعوى العصمة تضاهي المشاركة في النبوة، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول. لا يجوز أن يخالف في شيء وهذه خاصة الأنبياء»(٦).

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٤٦٤ـ٤٦٧، ٤٦٨).
(٢) أصول الشيعة (٢/ ٩٥٨).
(٣) رواه الحاكم في المستدرك. ك: معرفة الصحابة. باب: ومن مناقب الحسن.. (١/ ٢٠٠) و أحمد في مسنده (٦/ ٣٩٦). وصححه الألباني في صحيح الجامع ح(١٨٤٨).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٠٩).
(٥) سورة النور، آية: (٣٩).
(٦) منهاج السنة (٦/ ١٨٧ـ١٨٨).

بل يصرحون بهذا في أن الإمام تمامًا مثل النبي في هذا الباب، يقول أحدهم : «الأئمة كالأنبياء في وجوب عصمتهم من الصغر إلى الموت»[١].

وقد بين ابن تيمية رحمه الله بطلان هذا القول بعدة أدلة منها: قال تعالى : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ ﴾[٢]. فأمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم وأن نقول : آمنا بما أوتي النبيون، فالإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله وأن نؤمن به. يقول تعالى : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥ ﴾[٣]. فقد اتفق المسلمون أنه يجب الإيمان بكل نبي ومن كفر بنبي واحد فهو كافر، ومن سبَّه وجب قتله باتفاق العلماء، وهذا ليس لأحد سوى الأنبياء أيًا كانت مكانتهم، فمن جعل بعد رسول الله ﷺ معصومًا يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة وإن لم يعطه لفظها.[٤]

ـ قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[٥]. ووجه الاستدلال من هذه الآية كما يبينه ابن تيمية رحمه الله : «أن الله لم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، فمن أثبت شخصًا معصومًا غير الرسول أوجب رد ما تنازعوا فيه إليه، لأنه لا يقول عنده إلا الحق كالرسول، وهذا خلاف القرآن»[٦].

ـ قال تعالى : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ

---

(١) انظر: نهج الصدق، ١٦٤.
(٢) سورة البقرة آية: ١٣٦
(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٥.
(٤) انظر: منهاج السنة (١/ ١٨٨).
(٥) سورة النساء، آية : ٥٩.
(٦) منهاج السنة (٦/ ١٩٠).

ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾[2].

فالمعصوم تجب طاعته مطلقًا بلا قيد إذ أنه لا يأمر إلا بالحق ومخالفته يستحق صاحبها الوعيد وهذه الآيات وغيرها إنما أثبتت هذا في حق الرسول خاصة دون من سواه من البشر وبينت أن السعادة في الدارين متوقفة على طاعة الرسول لا على غيره من الناس وإن كان وليًا أو عالمًا أو إمامًا.

قال ابن تيمية رحمه الله : «ولهذا اتفق أهل العلم ـ أهل الكتاب والسنة ـ على أن كل شخص سوى الرسول فإنه يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ، فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر، فإن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى وهو الذي يسأل الناس عنه يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ ﴾[3].

وهو الذي يمتحن به الناس في قبورهم فيقال لأحدهم: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ ويقال: ما تقول في هذا الذي بُعِثَ فيكم؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول: هو عبدالله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدى فآمنا به واتبعناه، ولو ذكر بدل الرسول من ذكره من الصحابة والأئمة والتابعين والعلماء لم ينفعه ذلك ولا يُمتحن في قبره بشخص غير الرسول»[4].

وإذا تأمل العاقل المنصف تاريخ هؤلاء الأئمة فإنه يقطع يقينًا بأن ادعاء العصمة لهم قول باطل لا يقوم دليل عليه. فقد صرح بعضهم بجواز وقوع الخطأ منه، قال علي رضي الله عنه لأصحابه : «لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل فإني لست آمن أن

---

(١) سورة النساء، آية : ٦٩.

(٢) سورة الجن، آية : ٢٣.

(٣) سورة الأعراف، آية : ٦.

(٤) منهاج السنة (٦/ ١٩١).

أخطىء»[١].

كذلك فقد حصل بينهم شيئًا من الخلاف على بعض القضايا فلو وجدت العصمة لما وجد الاختلاف فهذا الحسين أظهر الكراهية لصلح أخيه الحسن مع معاوية رضي الله عنهم وحثه على قتال أهل الشام[٢]. فلابد أن يكون أحدهما جانب الصواب في هذه القضية فعندئذٍ انتفت العصمة.

وأخيرًا فإن هذه القاعدة عظيمة القدر في الرد على الرافضة في أصل من أصول عقائدهم وهو القول بعصمة الأئمة.

(١) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد (١١/ ١٠٢).
(٢) البداية والنهاية ابن كثير (٨/ ١٦). وانظر: عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه عند الشيعة الإمامية. د.محمد الخطيب. مكتبة الأقصى ـ عمان ـ الأردن ط١ (١٤١٤)هـ.

الفصل الثالث

المتكلمون

علم الكلام

قبل الحديث عن المتكلمين لا بدّ من وقفة قصيرة مع علم الكلام.

تعريفه: لعلم الكلام تعريفات متعددة نذكر بعضها بما يدل على المقصود:

التعريف الأول ـ ما عرفه به ابن خلدون ـ[١] بأنه: علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة[٢].

التعريف الثاني، ماعرفه به الإيجي[٣] **بقوله:** علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، بإيراد الحجج ودمغ الشبه[٤].

وقد عرفه صاحب كتاب جناية التأويل الفاسد بأنه مزيج من القوانين المنطقية، والأصول الفلسفية، ألبست لباس الإسلام، وقدمت في صورة ظاهرها الدفاع عن الدين، وباطنها زرع الحيرة والشك والإلحاد في القلوب[٥].

نشأة علم الكلام: إن نشأة هذا العلم مرتبطة بظهور بدعة الجهمية والمعتزلة وذلك بعد المائة الأولى، أما عهد الصحابة لم يظهر فيه علم الكلام، وقد ساهم في بروزه الحركة الواسعة لترجمة كتب الفلسفة اليونانية[٦].

---

(١) هو عبدالرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المالكي، المعروف بابن خلدون، عالم أديب مؤرخ، ت٨٠٨هـ، انظر ترجمته في شذرات الذهب (٧/ ٢٠٢).

(٢) المقدمة لابن خلدون ص: ٥٥٧، طبعة الدار التونسية، تونس ١٩٨٤م.

(٣) هو عبدالرحمن بن أحمد الإيجي الشيرازي الشافعي الملقب بـ «عضدالدين» من كبار المتكلمين ت ٧٥٦هـ، انظر طبقات الشافعية للسبكي (١٠/ ٤٦).

(٤) المواقف في علم الكلام للإيجي ص: ٧، عالم الكتب، بيروت.

(٥) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد لوح ص: ٣٩، دار ابن عفان، الخبر، ط ١، ١٤١٨هـ.

(٦) منهاج السنة (٨/ ٥)، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، سليمان الغصن ص: ٤٤، دار العاصمة ط ١.

سبب تسميته بـ«علم الكلام»: لقد ذكر العلماء عدة أسباب من أبرزها:

١ـ أن أشهر مسألة تكلموا فيها هي مسألة الكلام، وقد رد ابن تيمية هذا بقوله: فإن المتكلمين كانوا يسموه بهذا الاسم قبل منازعتهم في مسألة الكلام[١].

٢ـ أن عنوان مباحثه عند عرضها قولهم: الكلام في كذا وكذا.

٣ـ لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم[٢].

موقف المسلم من علم الكلام: وقد اتفق علماء السلف على ذمه[٣].

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على علم الكلام[٤].

والفرق التي تدخل في مسمى المتكلمين هي الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتردية، وهناك فرق أخذت بهذا المنهج في باب الأسماء والصفات مثل الإباضية والشيعة الاثنى عشرية والزيدية.

والقواعد التي أوردها في هذا الفصل مقسمة على ثلاثة أقسام: جلها ترد على المتكلمين عمومًا ومنها ما يرد على المعتزلة إذ هي أكثر من أخذ بعقائد الجهمية والقسم الأخير منها قواعد ترد على الأشاعرة ومن وافقهم.

وسيأتي ـ بإذن الله ـ التعريف بكل من المعتزلة والأشاعرة قبل الابتداء في عرض القواعد المتعلقة بهما.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٤)

(٢) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (١/ ٢٢ـ٢٣).

(٣) انظر: بيان لبس الجهمية (١/ ١٠١)، (٢/ ٤٩٩)، إحياء علوم الدين (١/ ١٦٣).

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١/ ٢١٨)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

قواعد في الرد على المتكلمين

قاعدة رقم (٥٠)

[موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول] [١]

الشرح: هذه القاعدة الكبيرة التي يرد بها شيخ الإسلام على المتكلمين لاسيما الأشاعرة ؛ قاعدة يطول شرحها ، إذ أفردها ـ رحمه الله ـ بكتابه الكبير «درء تعارض العقل والنقل»[٢] . وهذه القاعدة وإن كانت عامة ترد على أكثر أهل البدع الذين عارضوا الوحي من كتاب وسنة بما تمليه عليه عقولهم مفترضين أن ثمَّة تعارضًا بين الوحي والعقل . قال ابن تيمية مبينًا الذين سلكوا هذا الطريق : «وفي الجملة ، فهذه طريق خلق كثير من المتكلمين وغيرهم ، وعليها بنى سائر المتكلمين المخالفين لبعض النصوص مذاهبهم من المعتزلة والكلابية[٣] ، والسالمية[٤] ، والكرامية[٥] ، والشيعة

---

(١) انظر : در التعارض (١/ ١٥٥) ، (٦/ ٥) وقد أشار إلى هذه القاعدة الدكتور عبدالرحمن المحمود . انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٨١٨ ، ١١٨٦) .

(٢) هذا الكتاب من أجلّ كتب شيخ الإسلام ويسمى أيضًا «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» تناول فيه المؤلف الرد على شبه المتكلمين لاسيما الرازي ، وقد طبع بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود ، تحقيق : د .محمد رشاد سالم .

(٣) الكلابية : هم أتباع عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان اختلف في وفاته وقيل : (٢٤١هـ) ، وقد أخذ عنه أبوالحسن الأشعري كثيرًا من آرئه ، كالكلام النفسي وقوله في الصفات ، ومن قولهم في الصفات أنهم يقولون: تقوم به الصفات ولا نقول هي أعراض ، والتوافق بين الأشعرية والكلابية كثيرًا جدًا . انظر : الفرق بين الفرق (٣/ ٢٤) ، ومجموع الفتاوى (٥/ ٥٣٦) (١٢/ ١٧٨) ، أراء الكلابية العقدية ، لهدى السلالي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ .

(٤) السالمية : هم أتباع محمد بن أحمد بن سالم ، المتوفى سنة (٢٩٧هـ) ، وهي فرقة تجمع بين كلام أهل السنة والمعتزلة وتميل إلى التشبيه ، وعندهم نزعة إلى التصوف ، ويقولون : إن القرآن هو الحرف والصوت ، ومع ذلك يقولون : هو قديم غير مخلوق ، ومن أشهر رجالها : أبوطالب المكي (ت : ٣٨٦هـ) .انظر : الطبقات الكبرى ، للشعراني ص (١٠٠) ، والفرق بين الفرق (١/ ٢٤٧) ، والتسعينية لابن تيمية (٢/ ٤٣٥) تحقيق : العجلان .

(٥) الكرامية : هم أتباع محمد بن كرام السجستاني (ت : ٢٥٥هـ) ، وهي فرقة تقول بالتشبية والتجسيم والإرجاء في الإيمان . انظر : الفرق بين الفرق (١/ ٢٠٢) ، ومقالات الإسلاميين (١/ ١٤١) ، والملل والنحل (١/ ١٠٨) .

وغيرها»[١] .

فهذه القاعدة أكثر ما تتوجه إلى المتكلمين حيث أنهم سلكوا مسلكًا خاطئًا في التعامل مع نصوص الوحي التي تعارض أصولهم التي بنوا عليها القول بتعطيل الباري عن أسمائه الحسنى وصفاته العليا وغير ذلك من المخالفات العقدية .

فقالوا : إذا كان النص ظني الثبوت من أحاديث الآحاد فإنه يرد . وإن كان النص قطعي الثبوت من المتواتر من الأحاديث والقرآن الكريم فإنه يؤول أو يفوض .

وهذا كله مبني على أصول فاسدة من أهمها ما تم صياغته على شكل قانون كلي وهو ما يسمى بقانون الرازي .

نص القانون : قال الرازي : «اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلوا الحال من أحد أمور أربعة :

- إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل ، فيلزم تصديق النقيضين ، وهو محال .
- وإما أن يبطل ، فيلزم تكذيب النقيضين ، وهو محال .
- وإما يصدق الظواهر النقلية ، ويكذب الظواهر العقلية ، وذلك باطل ؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ ، وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ ، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهمًا غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية من كونها مفيدة .

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا ، وأنه باطل . ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال : إنها غير صحيحة ، أو يقال : إنها

---

(١) درء التعارض (١/ ١٣) .

صحيحة ، إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إذا جوّزنا التأويل ، واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى .

فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات وبالله التوفيق»[(١)] .

وهذا القانون الذي اشتهر عند الأشاعرة وحرره الرازي بهذه الصياغة ونص على أنه قانون ، قد سبقه إليه طائفة منهم : الغزالي[(٢)] ، والجويني[(٣)] ، وغيرهم[(٤)] .

وهكذا يضع «كل فريق لأنفسهم قانونًا فيما جاءت به الأنبياء عن الله ، فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته ، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعًا له ؛ فما وافق قانونهم قبلوه وما خالفه لم يتبعوه»[(٥)] .

كما سبقهم من الفلاسفة ابن سيناء في رسالته الأضحوية[(٦)] لكن قانون الرازي هو الذي توجه إلى جواب شيخ الإسلام ابن تيمية بهذه القاعدة .

ولأهمية هذا القانون عند الأشاعرة أطال شيخ الإسلام في هدمه وبيان فساده حتى أفرده بكتابه الكبير «درء تعارض العقل والنقل» الذي بسط فيه شبه المتكلمين بما لم يسبق إليه .

وخصص له ابن القيم جزءً كبيرًا من كتابه الصواعق المرسلة ، وجعل معارضة العقل للنقل الطاغوت الثاني حيث قال في بدايته : «وقد أشفى شيخ الإسلام في هذا الباب بما لا مزيد عليه ، وبين بطلان هذه الشبهة ، وكسر هذا الطاغوت في كتابه الكبير ،

---

(١) أساس التقديس في علم الكلام ، للرازي ص (١/ ١٣٠) ، مؤسسة الكتب ، بيروت ، ط : ١ .

(٢) هو : أبوحامد الغزالي ، تقدمت ترجمته ص(٢١٨) .

(٣) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الملقب بإمام الحرمين من فحول الأشاعرة مات سنة ٤٧٨هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨) .

(٤) انظر : درء التعارض ص (١/ ٥-٦) .

(٥) المرجع السابق ص(١/ ٥-٦) .

(٦) الأضحوية ، لابن سيناء ص (٤٤) ، تحقيق : د .سليمان دينا ، مطبعة دار الفكر ، ١٣٦٨هـ .

ونحن نشير إلى كلمات يسيرة في قطرة من بحره، يتضمن كسره ودحضه»[١]. والرد الكامل المفصل على هذا القانون يطول ولكن نذكر منه ما يناسب هذا المقام.

جواب ابن تيمية على هذا القانون: لقد قام ابن تيمية بتحليل هذا القانون وبيان بطلان المقدمات التي بُني عليها برهان القانون. قال شيخ الإسلام: (والمقصود هنا الكلام على قول القائل: «إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية.. .إلخ» كما تقدم.

والكلام على هذه الجملة بُني على بيان ما في مقدمتها من التلبيس، فإنها مبنية على مقدمات:

أولها: ثبوت تعارضها[٢].

والثانية: انحصار التقسيم فيما ذكره من الأقسام الأربعة.

والثالثة: بطلان الأقسام الثلاثة.

والمقدمات الثلاثة باطلة»[٣].

ثم بين رحمه الله ذلك في أصلٍ عظيم قال فيه: «وبيان ذلك بتقديم أصل، وهو أن يُقال: إذا قيل: تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعيًا والآخر عقليًا، فالواجب أن يُقال: لا يخلو إما أن يكونا قطعيين، أو يكونا ظنيين، وإما أن يكون أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا.

فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما: سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقليًا والآخر سمعيًا، وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله: ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة»[٤].

فالرازي بنى قانونه على قضية باطلة وهي أن العقل دلالته قطعية أما النقل فدلالته ظنية وإن لم يكن قد صرح بها في القانون إلا أنه أضمرها فيه.

---

(١) الصواعق المرسلة، لابن القيم ص(٧٩٦ـ٧٩٧)، تحقيق: د.علي الدخيل الله.

(٢) أي: الدليلين، النقلي والعقلي.

(٣) درء التعارض (١/ ٧٨).

(٤) درء التعارض (١/ ٧٩).

ثم بين رحمه الله في هذا الأصل، لماذا لا يجوز تعارض القطعيين؟ فقال: «وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان. وأحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم الجمع بين النقيضين، وهو محال. بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلابد من أن يكون الدليلين أو أحدهما غير قطعي، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين.

وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيًا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإن الظن لا يرفع اليقين.

وأما إن كانا جميعًا ظنيين: فإنه يصار إلى طلب ترجيح أحدهما فأيهما ترجَّح كان هو المقدم، سواء كان سمعيًا أو عقليًا)[(١)].

وقد أطال شيخ الإسلام في الرد التفصيلي ـ كما أسلفنا ـ ويصعب اختصاره في مبحث قصير يتناسب مع منهج هذا البحث، ولعلنا نشير إلى بعض أبرز ما جاء فيه وذلك على النحو التالي:

١ـ يقرر ابن تيمية كما في القاعدة أن العقل الصريح يوافق النقل الصحيح حيث يقول: «إن المعقول الصريح يوافق ما جاءت به الرسل لا يناقضه، إما بأن ذلك معلوم بضرورة العقل، وإما بأنه معلوم بنظره، وهذا أقطع لحجة المنازع مطلقًا، سواء كان في ريب من الإيمان بالرسول وبأنه أخبر بذلك، أو لم يكن كذلك، فإنه هؤلاء المعارضين منهم خلق كثير في قلوبهم ريب في نفس الإيمان بالرسالة، وفيهم من في قلبه ريب في كون الرسول أخبر بهذا. وهؤلاء الذين تكلمنا عن قانونهم الذي قدموا فيه عقلياتهم على كلام الله ورسوله، عادتهم يذكرون ذلك في مسائل العلو لله ونحوها»[(٢)].

ويقول أيضًا: «لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعيان، وعقليان، ولا سمعيان، ولا سمعي وعقلي؛ ولكن قد ظن من لم يفهم حقيقة القولين تعارضهما لعدم فهمه لفساد

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٧٩).
(٢) المرجع السابق (٦/ ٥). (١/ ١٥٥).

أحدهما»[١] .

٢ـ أن ما جاء به الرسول ﷺ كثير منه قطعي معلوم بالضرورة فلا يمكن تقديم أي قول عليه .

قال رحمه الله : «وأما طريق الرد عليهم فلنا فيه مسالك :

الأول : أن نبين فساد ما ادعوه معارضًا للرسول ﷺ من عقلياتهم .

الثاني : أن نبين أن ما جاء به الرسول ﷺ معلوم بالضرورة من دينه ، أو معلوم بالأدلة اليقينية ، وحينئذ فلا يمكن مع تصديق الرسول أن نخالف ذلك ، وهذا ينتفع به كل من آمن بالرسول»[٢] .

ويقول في تقرير هذا الوجه : «فإن الناس متفقون على أن كثيرًا مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار من دينه ، كإيجاب العبادات ، وتحريم الفواحش والظلم ، وتوحيد الصانع ، وإثبات المعاد ، وغير ذلك»[٣] .

«وجماع هذا : أن يعلم أن المنقول عن الرسول ﷺ شيئان : ألفاظه وأفعاله ، ومعاني ألفاظه ومقاصده بأفعاله ، وكلاهما منه ما هو متواتر عند العامة والخاصة ، ومنه ما هو متواتر عند الخاصة ، ومنه ما يختص بعلمه بعض الناس وإن كان عند غير هؤلاء مجهولاً مضنونًا أو مكذوبًا ، وأهل العلم بأقوالهم كأهل بالحديث والتفسير المنقول والمغازي والفقه يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم ممن لا يشركهم في علمهم»[٤] .

٣ـ أن حقيقة قول من يقدم العقل على النقل أن لا يحتج بالقرآن والسنة وأن ليس فيها هدىً وبيان ، ويعرض عنها بالكلية .

وفي ذلك يقول : « أن لا يحتج بالقرآن والحديث على شيء من المسائل العلمية ،

(١) المرجع السابق (١/ ١٧٤) .
(٢) انظر : المرجع السابق (٦/ ٤) .
(٣) المرجع السابق (١/ ٨٠) .
(٤) المرجع السابق (١/١٩٦) .

بل ولا يستفاد التصديق بشيء من أخبار الله ورسوله ، فإنه إذا جاز أن يكون فيما أخبر الله به ورسوله في الكتاب والسنة أخبار يعارضها صريح العقل ، ويجب تقديمه عليها من غير بيان من الله ورسوله للحق الذي يطابق مدلول العقل ولا لمعاني تلك الأخبار المناقضة لصريح العقل»(١) . لزم أن لا يستفاد من نصوص الوحي بشيء(٢) .

وقد ضرب ابن تيمية لذلك مثلاً بينًا فقال : «إنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول : هذا القرآن أو الحكمة الذي بلّغته إلينا قد تضمن أشياء كثيرة تناقض ما علمنا بعقولنا ، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا ، فلو قبلنا جمع ما تقوله ـ مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان ذلك قدحًا فيما علمنا به صدقك ، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك ، وكلامك نعرض عنه ، لا نتلقى منه هدى ولا علم ـ لم يكن مثل هذا الرجل مؤمنًا بما جاء به الرسول ، ولم يرض الرسول منه بهذا»(٣) .فمن يتمسك بمثل هذا القانون مثله مثل هذا الرجل .

قال ابن القيم : «إن حقيقة قول المعارضين بين النصوص الإلهية النبوية ، وأراء الرجال ، وتقديم الأراء عليها أن لا يحتج بالقرآن والسنة على شيء من المسائل العلمية ، بل ولا ويستفاد التصديق الجازم بشيء من أخبار الله ورسوله البتة ، فإذا جاز أن يكون فيما أخبر الله به ورسوله في الكتاب والسنة أخبار يعارضها صريح العقل ، يجب تقديم العقل عليها ، من غير بيان من الله ورسوله للحق الذي يطابق مدلول العقل ، ولا لمعاني تلك الأخبار المناقضة لصريح العقل»(٤) .

فلا ريب أن هذا المسلك ينافي الإيمان الجازم وفي ذلك يقول ابن القيم : «وسر المسألة أنه متى جوز أن يكون في العقل ما يناقض خبر الله ورسوله أمتنع من الإيمان الجازم . والإيمان اليقيني الجازم وهذا التجويز لا يجتمعان أبدًا»(٥) .

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٢٤٢) .
(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٨٤٤) .
(٣) درء التعارض (٥/ ٢١٥) .
(٤) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٦٥) .
(٥) المرجع السابق (٣/ ١٠٦٧) .

٤ـ أن الحق الذي يجب أن يصار إليه هو تقديم الأدلة النقلية على العقل .

حيث يقول : «إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع ؛ لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به ، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به ، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل ، ومعلوم أن هذا إذا قيل أوجه من قولهم»(١) .

وقد ذكرنا أن «تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض ، وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن مؤتلف ، فوجب الثاني دون الأول»(٢) .

بل أن شيخ الإسلام صاغ قانونًا معارضًا لقانونهم قدم فيه النقل على العقل . فقال: «يعارض دليلهم بنظير ما قالوه ، فيقال : إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل ؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين ، ورفعها رفع للنقيضين ، وتقديم العقل ممتنع ؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل ، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضًا للنقل ؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء ، فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه ، فلا يجوز تقديمه ، وهذا بين واضح ؛ فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته ، وأن خبره مطابقًا لمخبره ، فإن جاز أن تكون هذه الأدلة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلاً صحيحًا ، وإذا لم يكن دليلاً صحيحًا لم يجز أن يتبع بحال ، فضلاً عن أن يقدم ، فصار تقديم العقل على النقل قدحًا في العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله»(٣) .

وهذه القاعدة ترد على المتكلمين في كثير من المسائل خاصة في عدم إثبات صفات الباري التي جاءت بها النصوص الشرعية الصحيحة بحجة أن هذه النصوص تصادم البرهان العقلي فإما أن ترد وإما تُأول أو تفوض . وقد تبين أن هذا المسلك مسلك فاسد يقود إلى لوازم فاسده .

---

(١) درء التعارض (١/ ١٣٨) .

(٢) المرجع السابق (١/ ١٧٠) .

(٣) المرجع السابق (١/ ١٧٠ـ١٧١) .

قاعدة رقم (٥١)

[طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم][1]

الشرح : هذه القاعدة ترد على المتكلمين ، على ما ابتدعوه من طرقٍ كلامية معتقدين أنها [أعلم وأحكم ، واشتهر بينهم أن: طريقة الخلف أعلم وأحكم ، وطريقة السلف أسلم . وقد بين ابن تيمية شبهة من قال بهذا ، فقال رحمه الله: «ومن هنا قال من قال من النفاة : إن طريقة الخلف أعلم وأحكم ، وطريقة السلف أسلم ؛ لأنه ظن أن طريقة الخلف فيها معرفة النفي ، الذي هو عنده الحق ، وفيها طلب التأويل لمعاني نصوص الإثبات ، فكان في هذه عندهم علم بمعقول ، وتأويل لمنقول ، ليس في الطريقة التي ظنها طريقة السلف ، وكان فيها أيضًا رد على من يتمسك بمدلول النصوص ، وهذا عنده من إحكام تلك الطريق .

ومذهب السلف عنده عدم النظر في فهم النصوص لتعارض الاحتمالات ، وهذه عنده أسلم ؛ لأنه إذا كان اللفظ يحتمل عدة معانٍ ، فتفسير بعضها دون بعض فيه مخاطرة ، وفي الإعراض عن ذلك سلامة من هذه المخاطرة»[2] .

وقد أجاب رحمه الله على هذه الشبهة وبين زيفها وبعدها عن الحق فقال: « فلو كان قد بين وتبين لهذا وأمثاله أن طريقة السلف إنما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات ، وفهم ما دلت عليه ، وتدبره وعقله ، وإبطال طريقة النفاة ، وبيان مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول ، علم أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم ، وأهدى إلى الطريق الأقوم ، وأنها تتضمن تصديق الرسول فيما أخبر به ، وفهم ذلك ومعرفته ، وأن ذلك هو الذي يدل عليه صريح المعقول ، ولا يناقض ذلك إلا ما هو باطل وكذب ، وأن طريقة النفاة المنافية لما أخبر به الرسول طريقة باطلة شرعًاوعقلاً ، وأن من جعل طريقة السلف عدم العلم بمعاني الآيات ، وعدم إثبات ما تضمنته من الصفات فقد قال

---

(١) درء التعارض (٥/ ٣٧٨) ، وقد أشار إلى هذه القاعدة د .عبدالرحمن المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٧٥٦) .

(٢) درء التعارض (٥/ ٣٧٨) .

غير الحق، إما عمدًا، وإما خطأً، كما أن من قال على الرسول إنه لم يبعث بإثبات الصفات، بل بعث بقول النفاة كان مفتريًا عليه»[(١)] .

ولمزيد من الإيضاح أُبين بإيجاز جانبين في هذه القاعدة من خلال كلام ابن تيمية رحمه الله :

أولاً : أن السلف كانوا أعلم الأمة بالدين، وأحرصها على الخير والهدىٰ. لقد كان السلف وفي مقدمتهم الصحابة أعلم هذه الأمة بالله تعالى وبما أنزل على الرسول، فالنبي ﷺ علّم أصحابه كل شيء من أمور دينهم كما قال ﷺ : «**تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعد إلا هالك**»[(٢)] «ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين ـ وإن دقت ـ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب؛ بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام؟! ثم إذا كان قد وقع ذلك منه : فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه»[(٣)] .

و: « القول بأن الصحابة غير عالمين أو غير قائلين بالحق يلزم منه لازمان:

ـ إما عدم العلم والقول .

ـ وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق . وكلاهما ممتنع .

أما الأول : فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه، أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه، أعني بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته .

وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٣٧٨ـ٣٧٩) .

(٢) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب : العلم، ح ١٣١ (١/ ١٧٥) .

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٧) .

معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضى - الذي هو من أقوى المقتضيات - أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم؟! هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله تعالى؛ فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه. فهذا لا يعتقده مسلم ،ولا عاقل عرف حال القوم»(١).

كيف لا تكون طريقة السلف أعلم وأحكم وهم أعلم الأمة بكتاب ربها وسنة نبيه ﷺ، لقد كانوا يحفظون حروفه ويفهمون معانيه، لا كما يظن المبتدعة من أنهم يحفظون كلامًا لا علم لهم بمراد المتكلم به. فإن كان حديثًا فلا يتصور عاقل أن الصحابة المخاطبين به لا علم لهم بمراد النبي ﷺ؛ لأنهم كانوا أكثر الناس علمًا وحفظًا وفقهًا لمعانيه، وقد بين ابن تيمية هذا من عدة وجوه، كما جاء ذلك في القاعدة المراكشية نذكر منها ما يلي:

١- «أن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن - المنزل عليهم - لفظًا ومعنى؛ بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد، فإنه قد علم أنه من قرأ كتابًا في الطب، أو الحساب، أو النحو، أو الفقه، أو غير ذلك؛ فإنه لابد أن يكون راغبًا في فهمه، وتصور معانيه فكيف بمن قرأوا كتاب الله تعالى المنزل إليهم، الذي به هداهم الله، وبه عرفهم الحق والباطل، والخير والشر، والهدى والضلال، والرشاد والغي؟»(٢).

٢- أن الله سبحانه وتعالى قد حظهم على تدبره وتعقله واتباعه في غير موضع: قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾(٤)، قال تعالى:

(١) مجموع الفتاوى (٥/٨).
(٢) المرجع السابق (٥/١٥٧).
(٣) سورة ص، آية: ٢٩.
(٤) سورة محمد، آية: ٢٤.

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ ﴾[(١)]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾[(٢)].

قال ابن تيمية تعليقًا على هاتين الآيتين: «فبين أنه أنزله عربيًا لأن يعقلوا، والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه»[(٣)].

٤ـ «أن الصحابة رضي الله عنهم فسروا للتابعين القرآن، كما قال مجاهد[(٤)] عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره، أقف عند كل آية منها وأسأله عنها[(٥)].

ولهذا قال سفيان الثوري[(٦)]: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به[(٧)]، وكان ابن مسعود يقول: لو أعلم أحدًا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته[(٨)]، وكل واحد من أصحاب ابن مسعود، وابن عباس نقل عنه من التفسير ما لا يحصيه إلا الله، والنقول بذلك عن الصحابة والتابعين ثابتة معروفة عند أهل العلم بها»[(٩)].

فتبين بذلك أن السلف وفي مقدمتهم الصحابة كانت طريقتهم أعلم وأسلم وأحكم.

ثانيًا: أن طريقة المتكلمين أوقعتهم في العديد من المحاذير.

إن المسلك الذي سلكه المتكلمون في تقرير العقيدة ـ ويدعون أنه أعلم من طريقة السلف وأحكم ـ مسلك أوقعهم في كثير من المحاذير الشرعية وأبعدهم عن الحق، ومن

---

(١) سورة يوسف، آية: ٢.
(٢) سورة الزخرف، آية: ٣.
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٨).
(٤) تقدمت ترجمته.
(٥) رواه الحاكم في المستدرك، ك: الردج على من يقول القرآن مخلوق (٢/ ٣٠٧)، والدارمي في سننه، ك:الطهارة، باب إتيان النساء . . . (١/ ٢٧٣).
(٦) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أمير المؤمنين في الحديث. انظر: تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤).
(٧) انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٥)، وتفسير ابن كثير (١/ ٦).
(٨) رواه البخاري، ح٤٧١٦، ٤/ ١٩٢، ومسلم ح٢٤٦٣، ٤/ ١٩١٣.
(٩) المرجع السابق (٥/ ١٥٩).

هذه المحاذير ما يلي :

١ـ تقديمهم العقل على النقل ، والإعراض عن القرآن والسنة في تقرير العقيدة إلا إذا وافقت عقولهم ، وقد تقدم الحديث عن هذا في قاعدة سابقة[1] .

٢ـ التزامهم لوازم باطلة ترتب عليها إنكار صفات الباري جل وعلا ، ورد النصوص الشرعية الثابتة بحجة أنها تتعارض مع أصولهم الكلامية الفاسدة التي التزموا لوازمها الباطلة ، من نفي الصفات ، وتعطيل الباري جل وعلا . ومن هذه الأصول واللوازم الباطلة عند المتكلمين :

ـ دليل حدوث الأجسام ، شبهة حلول الحوادث بالباري جل وعلا ، التركيب ، التجسيم ، الجهة ، التحيز .

على اختلاف بين المعتزلة والأشاعرة[2] في هذه اللوازم والشبه التي جعلوها ما نعًا يدفع به النصوص الشرعية من القرآن والسنة الصحيحة ، فعطلوا الباري عن صفاته وجعلوا إثبات وجود الخالق جل وعلا متوقف على دليل حدوث الأجسام . قال ابن تيمية رحمه الله: «ولكن أصولهم الكلامية العقلية التي بنوا عليها الفروع المخالفة للسنة ، مثل هذا الأصل الذي بنو عليه حدوث العالم وإثبات الصانع ، فإن هذا أصل أصولهم ، كما قد بيَّنا كلام أبي الحسين البصري[3] وغيره في ذلك ، وأن الأصل الذي بنت عليه المعتزلة كلامها في أصول الدين ، هو هذا الأصل الذي ذكره الأشعري[4] ، لكنه مخالف لهم في كثير من لوازم ذلك وفروعه ، وجاء كثير من أتباعه المتأخرين كأتباع صاحب «الإرشاد»[5] فأعطوا الأصول ـ التي سلَّمها للمعتزلة ـ حقها من اللوازم ، فوافقوا

---

(١) انظر ص (٣٢٨) من هذا البحث . قاعدة رقم (٥٠) .

(٢) انظر بعض القول في هذه الشبهة ، منهج السلف والمتكلمين (٢/ ٨٥٦ـ ٨٦٨) .

(٣) هو أبوالحسين محمد بن علي الطيب البصري ، من أئمة المعتزلة ، مات سنة ٤٣٦هـ ، انظر: الملل والنحل (١/ ٨٥) ، ميزان الاعتدال ، رقم (٧٨٥٨) ، (١٦/ ٢٦٦) .

(٤) هو أبوالحسن الأشعري ، وسوف يأتي الحديث عنه بالتفصيل ص(٤٤١) .

(٥) هو إمام الحرمين الجويني ، من فحول الأشاعرة ، وكتابه هذا هو الإرشاد إلى قواطع الأدلة ، وقد طبع بتحقيق: د . محمد يوسف وعلي عبدالمنعم .

المعتزلة على موجبها وخالفوا شيخهم أبا الحسن وأئمة أصحابه، فنفوا الصفات الخبرية، ونفوا العلو، وفسروا الرؤية بمزيد علم لا ينازعهم فيه المعتزلة. وقالوا: ليس بيننا وبين المعتزلة خلاف في المعنى، وإنما خلافهم مع المجسمة، وكذلك قالوا في القرآن: إن القرآن، الذي قالت المعتزلة: أنه مخلوق، نحن نوافقهم على خلقه، ولكن ندّعي ثبوت معنى آخر وأنه واحد قديم»[1].

٣ـ وقوعهم في الحيرة والشك: والمتأمل في أحوال المتكلمين يجد أن كبارهم وقعوا في الحيرة والشك، وعاد بعضهم إلى طريقة السلف، وما هذا؟ إلا لأنه طريقة المتكلمين المبتدعة لا توصل إلى الحق. فهذا الغزالي[2] يقول: «أكثر الناس شكًا عند الموت هم أهل الكلام»[3].

وهذا أبوالحسن الأشعري انتقل من مذهب الإعتزال إلى الكلابية بعد أن وقع في الحيرة والشك ثم بعد ذلك رجع إلى مذهب السلف[4]، حيث يقول: فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة فعرفونا قولكم الذي تقولون وديانتكم التي بها تدينون؟

قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما ورد عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أبوعبدالله أحمد بن حنبل نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون ولمن خالف قوله مجانبون»[5].

ويقول الجويني عند موته: «لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت فيما نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني الله برحمته فالويل لابن

---

(١) درء التعارض (٧/ ٢٣٦ـ ٢٣٨).

(٢) هو أبوحامد الغزالي صاحب إحياء علوم الدين، والمصنفات الواسعة: تقدمت ترجمته.

(٣) انظر: نقض المنطق، ابن تيمية ص (٢٥).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٦).

(٥) الإبانة عن أصول الديانة ص (٥٢).

الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور»[(١)].

ويقول الشهرستاني[(٢)]: «فقد أشار إليَّ من إشارته غنم، وطاعته حتم، أن أجمع له شكلات الأصول، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول لحسن ظنه بي أني وقفت على نهاية النظر، وفزت بغايات مطارح الفكر، ولعله استحسن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم:

لعمري لقدطفت المعاهد كلها — وسيرتُ طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعًا كف حائرٍ — على ذقنٍ أو قارعًا سن نادمِ[(٣)]

وهذا فخرالدين الرازي[(٤)] يقول:

نهاية إقدام العقول عقال — وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا — وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا — سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ثم قال: لقد تاملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، وأن أقرب الطرق طريقة القرآن، وأقرأ في الإثبات ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[(٥)]، واقرأ في النفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[(٦)]. ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[(٧)].

كذلك فإن علم الكلام قد أوقع المتكلمين في الاضطراب والتناقض والعداوة للحق وأهله، ولذلك ذم السلف علم الكلام وحذروا منه[(٨)] حتى قال الشافعي رحمه

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٣).

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) نهاية الإقدام، للشهرستاني ص(٣)، تحقيق: القرد جيوم، مكتبة المتنبي، القاهرة (بدون رقم الطبعة).

(٤) تأتي ترجمته.

(٥) سورة طه، آية: ٥.

(٦) سورة الشورى، آية: ١١.

(٧) درء التعارض (١/ ١٦٠)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢).

(٨) تقدم الحديث عن تحذير السلف من علم الكلام.

الله: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء، والله ما ظننت مسلمًا يقول به، ولئن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما خلا الشرك خير له من أن يبتلى بالكلام»(١).

فإذا تقرر هذا فكيف يقال: إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم؛ بل طريقة السلف أعلم، وأسلم، وأحكم.

قاعدة رقم (٥٢)

[إن كثيرًا مما دل عليه السمع يعلم بالعقل أيضًا](٢)

الشرح: لقد رفع الله جل وعلا من شأن العقل وجعله مناط التكليف، ولذا فقد ذكره كثيرًا في كتابه الكريم، بل وذكر مرادفاته: كالألباب، والأحلام، وذكر أعماله: كالتفكر، والتذكر، والتدبر، والنظر، والاعتبار، والفقه، والعلم، وكلها ترد على أنها أوصاف مدح وكمال، بل وحارب كل ما من شأنه تعطيله وتغييبه: كشرب الخمر، وما في حكمه(٣).

والأدلة على هذه القاعدة كثيرة نذكر منها ما يلي:

١ـ أن كثيرًا من الآيات القرآنية دعت إلى التأمل، والتدبر، والتفكر، ولو كان مجرد خبرٍ يُعمل به، لما دعا إلى ذلك.

قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾(٤). وقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ ﴾(٥).

٢ـ تضمن القرآن الكريم على كثير من الأمثال، والبراهين العقلية. قال تعالى:

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (١/ ١٤٦).
(٢) التدمرية ص (١٤٦)، وانظر: درء التعارض (١/ ٢٨)، والأدلة العقلية النقلية، للدكتور سعود العريفي ص (٥٠، ٥٧) وما بعدها.
(٣) الأدلة النقلية العقلية ص (٣٥).
(٤) سورة ص، آية: ٢٩.
(٥) سورة يوسف، آية: ٢.

﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾[١] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «أخبر سبحانه أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم ، إلا جاءه الله بالحق ، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل ، بما هو أحسن تفسيرًا وكشفًا وإيضاحًا للحق من قياسهم»[٢] .

ويقول رحمه الله : «وإن كان يظن طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق ، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر ، ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة . فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا ، بل ضلوا ضلالاً مبينًا ، في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد ، بل الأمر ما عليه سلف الأمة ، أهل العلم والإيمان ، من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره ، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه .

وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾[٣] . فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية»[٤] .

٣ـ أن الله أرسل رسوله بالهدى والبينات ليكون الدين الخاتم والناسخ لما قبله من الأديان ، وهذا لا بد فيه من البيان المبني على الأدلة اليقينية . قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾[٥] .

يقول ابن تيمية : «والرسول ـ صلوات الله عليه ـ قد أرسل بالبينات والهدى ، بيّن الأحكام الخبرية والطلبية ، وأدلتها الدالة عليها ، بيّن المسائل والوسائل ، بيّن الدين : ما يقال وما يعمل ، وبيّن أصوله التي بها يعلم أنه دين حق ، وهذا المعنى قد ذكره الله في غير

---

(١) سورة الفرقان ، آية : ٣٣ .
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٦) .
(٣) سورة الزمر ، آية : ٢٧ .
(٤) درء التعارض (١/ ٢٨ـ ٢٩) .
(٥) سورة الحديد ، آية : ٢٥ .

موضع ، وبين أنه ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [١] .
والهدى هو : هدى الخلق إلى الحق ، وتعريفهم ذلك وإرشادهم إليه ، وهذا لا يكون إلا بذكر الأدلة والآيات الدالة على أن هذا هدى ، وإلا فمجرد خبر لم يعلم أنه حق . ولم يقم دليل على أنه حق ، ليس بهدى»[٢] .

وشيخ الإسلام ابن تيمية يقرر في هذه القاعدة أن الطرق الكلامية والفلسفية التي جاءوا بها لتقرير أصول الدين قد جاء القرآن والسنة بخير منها ، وفي ذلك يقول : «والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة ، ويدل بالتنبيه تارة ، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة ، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينة والمعارف الإلهية قد جاء بها الكتاب والسنة ، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه ، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين»[٣] .

ويقول رحمه الله : «فإن الشرع يتضمن بيان الدلائل العقلية التي يحتاج إليها وينتفع بها في هذا الباب .

وقد اعترف بذلك أئمة طوائف الكلام والفلسفة الذين يقولون : لا تعرف إلا بالعقل . . .فإن الكتاب والرسول وإن كان يخبر أحيانًا بخبر مجرد ، كما يأمر أحيانًا بأمر مجرد فهو يذكر مع أخباره عن الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله ، من الدلالة والبيان والهدى والإرشاد ، ما يبين الطرق التي يعلم بها ثبوت ذلك ، وما يهدي القلوب ويدل العقول على معرفة ذلك ، ويذكر من الآيات والأمثال المضروبة التي هي مقاييس عقلية وبراهين يقينية ، ما لا يمكن أن يذكر أحد من أهل الكلام والفلسفة ما يقاربه ، فضلاً عن ذكر ما يماثله أو يفضل عليه .

ومن تدبر ذلك رأى أنه لم يذكر أحد طريقًا عقليًا يُعرف به وجود الصانع ، أو

---

(١) سورة الصف ، آية : ٩ .
(٢) النبوات ، لابن تيمية ص (٢٢٧ـ ٢٢٨) ، دار الكتب العلمية ، طبعة ١٤١٥هـ .
(٣) منهاج السنة (٢/ ١١٠) .

شيء من أحواله من أهل الكلام والفلاسفة ، إلا وقد جاء القرآن بما هو خير منه وأكمل وأنفع وأقوى وأقطع ، بتقرير صحة ما يذكره هؤلاء»(١) .

ومن المناسب أن نبين أقسام العلوم من حيث إدراك العقل لها ، فإنه يوضّح أن هناك من الأمور ما لا يدركها العقل إلا عن طريق الوحي ، وإليك هذه الأقسام:

أقسام العلوم من حيث إدراك العقل لها:

تنقسم العلوم من حيث إدراك العقل لها إلى ثلاثة أقسام(٢) :

١ـ هي العلوم التي تلزم جميع العقلاء ولا يمكن إنكارها ، إذ أن إنكارها من المكابرة ، كعلم الإنسان بوجوده ، وأن الاثنين أكثر من الواحد ، وغير ذلك مما قد يسمى بقوانين العقل الضرورية .

٢ـ العلوم النظرية ، وهي التي تكتسب بالنظر والاستدلال وهي نوعان :

أ- نوع يتمحض العمل فيه للعقل ، وذلك كالطبيعيات ، والرياضيات ، والطب ، والصناعات .

ب- ما يكون بالنظر في أدلة الشرع ، وبذل الوسع لإقامة العبودية .

٣ـ ما لا يعلم بواسطة العقل ، وذلك كالغيبيات مما يكون في اليوم الآخر من بعث وجزاء وتفاصيل ذلك . وهذا لا يعلم إلا عن طريق الخبر . ويدخل في ذلك كثير من مسائل الاعتقاد ولاسيما التفصيلية منها . وعلى هذا فإن مسائل الاعتقاد التفصيلية لا يمكن للعقل أن يحيط بها لولا مجيء الوحي بذكرها ، وبيان أدلتها العقلية . أما المسائل الكبار من الإقرار بوجود الله جل وعلا وتوحيده فإن النفوس مفطورة على توحيد بارئها . وقد جاء الوحي أيضًا بأدلتها العقلية .

وهذه القاعدة ترد على المتكلمين ومن سلك سبيلهم من أهل البدع حيث أعرضوا عن الكتاب والسنة لظنهم أنها لا تقرر مسائل العقيدة ، فلا يرجعون إليها إلا على سبيل

---

(١) درء التعارض (٧/ ٣٥٢) .

(٢) انظر : الاعتصام ، للشاطبي (٢/ ٣١٨) ، دار إحياء التراث ، ط١ ، ١٤١٧هـ .

الاستئناس والاعتقاد[١].

يقول القاضي عبدالجبار[٢] عن الأدلة السمعية : «ليس يصح الاحتجاج بذلك في إثبات التوحيد والعدل ، وإنما نورده لنبين خروج المخالفين عن التمسك بالقرآن ، مع زعمهم أنهم أشد تمسكًا به ، ونبين أن القرآن كالعقل في أنه يدل على ما نقول ، وإن كانت دلالته على طريق التأكيد»[٣].

ويجعل الجويني الدليل العقلي في مقابل الدليل السمعي . وما ذاك إلا أنه يرى أن نصوص الوحي مجرد أخبار لا تحمل أدلة عقلية حيث يقول : «الأدلة هي التي يتوصل بصحيح النظر فيها إلى ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارًا ، وهي تنقسم إلى العقلي والسمعي»[٤]. ويقول : «فإن قيل : ما الدال على وجوب النظر والاستدلال من جهة الشرع؟ قلنا : أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري تعالى ، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر ، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب»[٥].

وقد تبين أن المتكلمين يجعلون العقل أصل والنقل فرع ـ كما تقدم[٦] ـ ولذلك لا يدل على التوحيد كما في تصورهم . يقول القاضي عبدالجبار : «قد بينا من قبل ، أنه لا يدل على ما لو لا العلم به لما علم كونه دلالة ؛ لأن ذلك يوجب كون الفرع دالاً على أصله ، لأن من حق الدلالة أدى إلى أن كل واحد منها أصل لصاحبه . وذلك يتناقض ، فلهذه العلة لا يجوز أن يدخل الخطاب على التوحيد والعدل ومقدماتها ؛ لأنا لا نعلمه دلالة إلا بعد العلم بجميع ذلك»[٧].

---

(١) انظر : الأدلة العقلية النقلية ص (١٥٧).

(٢) تأتي ترجمته.

(٣) المغني ، للقاضي عبدالجبار (١٧/ ٩٤).

(٤) الإرشاد ص(٨).

(٥) المرجع السابق ص(١١).

(٦) تقدم في قاعدة «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول».

(٧) المغني ، للقاضي عبدالجبار (١٧/ ٩٣).

ولا ريب في بطلان ما ذهب إليه المتكلمون ومنهم الجويني والقاضي عبدالجبار، فالأدلة الشرعية تتضمن أدلة عقلية كثيرة لم يعطوها حقها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية مختصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه. ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات، والسمعيات، ويجعلون الأول مما لا يُعلم بالكتاب والسنة. وهذا غلط منهم؛ بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبيّنها ونبّه عليها. وإن كان من الأدلة العقلية ما يُعلم بالعيان ولوازمه»[(١)].

فهذه القاعدة تبين الانحراف الكبير عند المتكلمين حين ظنوا أن الأدلة النقلية هي مجرد أخبار لا يستدل بها في أصول الدين، وهذه نماذج من الأدلة النقلية العقلية على بعض مسائل العقيدة. مما يبين بطلان منهج المتكلمين.

نماذج مما في الآيات من أدلة عقلية:

أولاً: وجود الله تعالى: لا ريب أن الله تعالى فطر الناس على الإيمان به. كما قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[(٢)]. وقال ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه**»[(٣)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ليس في الرسل من قال أول ما دعا قومه: إنكم مأمورون بطلب معرفة الخالق، فانظروا واستدلوا حتى تعرفوه، فلم يكلفوا أولاً بنفس المعرفة، ولا بالأدلة الموصلة إلى المعرفة، إذ كانت قلوبهم تعرفه وتُقر به، وكل مولود يولد على الفطرة، لكن عرض للفطرة ما غيّرها. والإنسان إذا ذُكّر ذكر ما في فطرته، ولهذا قال الله في خطابه لموسى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[(٤)] ما في فطرته من العلم الذي به يعرف ربه، ويعرف إنعامه عليه، وإحسانه إليه، وافتقاره إليه،

---

(١) درء التعارض (١/ ١٩٩).
(٢) سورة الروم، آية: ٣٠.
(٣) رواه البخاري ح ١٢٩٢ (١/ ٤٦٥). ومسلم (٤/ ٢٠٤٨).
(٤) سورة طه، آية: ٤٤.

فذلك يدعوه إلى الإيمان»[١].

وهذا ما أحوج إلى الاستدلال على وجود الله تعالى، لكن ما سلكه المتكلمون من دليل حدوث الأجسام المتمثل في إثبات حدوث الجواهر والأعراض؛ مسلك طويل، وفيه من الخفاء والدقة ما يخفى على أكثر الناس.

يقول رحمه الله: «أما المعتزلة، والجهمية، ومن تبعهم وطريقتهم المشهورة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع هي الاستدلال:

- بإثبات الأعراض أولاً.
- وإثبات حدوثها ثانيًا.
- وبيان استحالة خلو الجواهر عنها ثالثًا.
- وبيان استحالة حوادث لا أول لها رابعًا.

وقد وافقهم عليها أكثر الأشعرية. وهذه هي التي ذمها الأشعري، وبيّن أنها ليست طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولا من اتبعهم»[٢].

ويقول شيخ الإسلام عن هذه الطريقة: «لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتبٍ كثيرة يطلو الخلاف فيها، ويدق الكلام عليها، فمنها ما يُحتاج إليه في الاستدلال على وجودها، والمعرفة بفساد شُبه المنكرين لها، والمعرفة بمخالفتها للجواهر في كونها لا تقوم بنفسها، ولا يجوز ذلك على شيء منها، والمعرفة بأنها لا تبقى، والمعرفة باختلاف أجناسها، وأنه لا يصح انتقالها من محالّها، والمعرفة بأن ما لا ينفك منها فحُكمُه في الحدث حُكمُها. ومعرفة ما يوجب ذلك من الأدلة وما يفسد به شبه المخالفين في جميع ذلك، حتى يمكن الاستدلال بها على ما هي أدلة عليه»[٣].

وطريقة القرآن هي الطريقة الصحيحة و«هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهدة ونحوه على وجود الخالق سبحانه وتعالى،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٣٨).

(٢) درء التعارض (٧/ ٢٢٣). وانظر: الإرشاد ص (١٨) وما بعدها.

(٣) درء التعارض (٧/ ٢٠٩ـ ٢١٠).

فحدوث الإنسان يُستدل به على المحدِث، لا يحتاج أن يُستدل على حدوثه بمقارنة التغير أو الحوادث له، ووجوب تناهي الحوادث»[(١)].

فهذه الطريقة القرآنية معلومة «بالحس والضرورة، ولا يُحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث من الأعيان، بل يُستدل بذلك على وجود المحدِث تعالى»[(٢)].

انظر إلى طريقة القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[(٣)]. «فنفس حدوث الحيوان، والنبات، والمعدن، والمطر، والسحاب، ونحو ذلك معلوم بالضرورة، بل مشهود لا يحتاج إلى دليل، وإنما يُعلم بالدليل ما لم يُعلم بالحس وبالضرورة. والعلم بحدوث هذه المحدثات علم ضروري لا يحتاج إلى دليل، وذلك معلوم بالحس أو بالضرورة: إما بإخبارٍ يفيد العلم الضروري، أو غير ذلك من العلوم الضرورية»[(٤)].

«ومن المعلوم بالحس أن نفس الثمرة حادثة كائنة بعد أن لم تكن، وكذلك الإنسان وغيره. كما قال تعالى: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾ ﴾[(٥)]. وقال تعالى: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴿٩﴾ ﴾[(٦)]»[(٧)].

فهذه الآيات وغيرها يُذعن الإنسان عند قراءتها والتفكر فيها. إلى إثبات وجود الخالق.

ثانيًا: تقرير توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية: قال تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[(٨)].

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٢١٩).
(٢) المرجع السابق (٧/ ٢٢٣).
(٣) سورة الطور، آية: ٣٥.
(٤) درء التعارض (٧/ ٢١٩).
(٥) سورة مريم، آية: ٦٧.
(٦) سورة مريم، آية: ٩.
(٧) درء التعارض (٧/ ٢٢٠).
(٨) سورة المؤمنون، آية: ٩١.

قال شيخ الإسلام : «فهذه الآية ذكر فيها برهانين يقينيين على امتناع أن يكون مع الله إله آخر بقوله : ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ . وقد عرف أنه لم يذهب كل إله بما خلق ، ولا علا بعضهم على بعض ، وترك ذكر هذا لعلم المخاطبين به ،وأن ذكره تطويل بلا فائدة»(١) .

والمتكلمون طريقتهم في ذلك دليل التمانع وهو- كما صاغه - الجويني : «أن الإله واحد ويستحيل تقرير إلهين ، والدليل عليه : أنا لو قدرنا إلهين ، وفرضنا الكلام في جسم وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه ومن الثاني إرادة تسكينه ، فتتصدى لنا وجوه كلها مستحيلة . وذلك أنا لو فرضنا نفوذ إرادتيهما ووقع مراديهما ، لأفضى ذلك إلى اجتماع الحركة والسكون في المحل الواحد ، والدلالة منصوبة على اتحاد الوقت والمحل .ويستحيل أيضًا أن لا تنفذ إرادتهما . فإن ذلك يؤدي إلى خلو المحل القابل للحركة والسكون عنهما . ثم مآله إثبات إلهين عاجزين قاصرين عن تنفيذ المراد . ويستحيل أيضًا الحكم بنفوذ إرادة أحدهما دون الثاني ، إذ في ذلك تعجيز من لم تنفذ إرادته ، وسندل على استحالة ثبوت قديم عاجز»(٢) .

وشيخ الإسلام بيّن أن هذا الدليل صحيح حيث قال : «الذي ذكره النظار عن المتكلمين ،الذي سموه دليل التمانع برهان تام على مقصودهم ،وهو امتناع صدور العالم عن اثنين ، وإن كان هذا هو توحيد الربوبية»(٣) .

ومع أن شيخ الإسلام صحح هذا الدليل إلا أنه بين أنها ليست طريق القرآن كما ظنه بعض المتقدمين من المتكلمين ، حيث يقول عن هذا الدليل : «فهذه الطرق وأمثالها مما يبين بها أئمة النظار توحيد الربوبية ، وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتدِ هؤلاء المتأخرون إلى معرفة توجيهها وتقريرها . ثم إن أولئك المتقدمين من المتكلمين ظنوا أنها هي طرق القرآن ،وليس الأمر كذلك»(٤) . فإن مقصود القرآن توحيد الإلهية ، وهو مستلزم لما

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٣١٣) . وانظر : درء التعارض (٩/ ٣٦١) .
(٢) الإرشاد ص (٥٣) .
(٣) درء التعارض (٩/ ٣٥٤) .
(٤) منهاج السنة (٣/ ٣١٢- ٣١٣) .

ذكروه من غير عكس»[١].

٢ـ ومن الأدلة النقلية العقلية على توحيد الألوهية، الآيات الدالة على ربوبية الله تعالى، فإن الرب الخالق الرازق المدبر هو المستحق للعبادة. فهذه القضية قضية عقلية يتفق كل العقلاء عليها، ولذلك جاءت الآيات الكثيرة على هذا النحو، وعلى سبيل المثال ما يلي: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[٢] فاستدل تعالى على ألوهيته بربوبيته وخلقه، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾[٣].

قال ابن كثير: «أي: أفردوه بالعبادة وحده لا شريك له ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ أي: أيها المشركون في أمركم؟ تعبدون مع الله إله غيره وأنتم تعلمون أنه المتفرد بالخلق!!»[٤]، قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾[٥]. لما نزلت هذه الآية قال المشركون: إن محمدًا يقول: إن إلهكم إله واحد، فليأتنا بآية إن كان من الصادقين، فإنزل الله جل وعلا: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾»[٦].

---

(١) درء التعارض (٩/ ٣٦٩).

(٢) سورةالبقرة، آية: ٢١ـ ٢٢.

(٣) سورة يونس، آية: ٣.

(٤) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٣٦).

(٥) سورة البقرة، آية: ١٦٣ـ ١٦٤.

(٦) تفسير البغوي (١/ ١٩٥).

ثالثًا : إبطال الشرك :وقد تقدم شيء من ذلك ـ عند الرد على الوثنين ـ[١] والمقصود هنا ذكر بعض الآيات التي فيها أدلة عقلية على فساد الشرك ، وذلك كما يلي :

١ـ الآيات الدالة على ضعف الشركاء وعجزهم عن الخلق بل هم مخلوقون فقراء .

ـ قال تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ ﴾[٢] ، وقال جل وعلا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُۥ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ ﴾[٣] ، وقال جل وعلا : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ الْوَٰحِدُ الْقَهَّٰرُ ﴾[٤] ، وقال جل شأنه : ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ قُلِ اللَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾[٥] .

قال ابن كثير في هذه الآية : «وهذا إبطال لدعواهم فيما أشركوا بالله غيره ، وعبدوا من الأصنام والأنداد»[٦] .

٢ـ الآيات الدالة على أن الشركاء ليس لهم نصيب من الملك ولا يملكون نفعًا ولا ضرًا: قال تعالى ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى السَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِىُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾[٧] .

قال شيخ الإسلام: «فهذه الأربعة هي التي يمكن لهم بها تعلق ؛ الأول : مُلكِ شيء

(١) انظر : ص (٤٨ ، ٥٩) من الرسالة .
(٢) سورة الفرقان ، آية : ٣ .
(٣) سورة الحج ، آية : ٧٣ .
(٤) سورة الرعد ، آية : ١٦ .
(٥) سورة يونس ، آية : ٣٤ .
(٦) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٦٤٦) .
(٧) سورة سبأ ، آية : ٢٢ـ ٢٣ .

ولو قلّ. الثاني : شركهم في شيء من الملك، فلا مُلك ولا شركة ولا معاونة يصير بها ندًا، فإذا انتفت الثلاثة بقيت الشفاعة فعلقها بالمشيئة»[١].

وقال ابن القيم : «فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك وسدتها عليهم أحكم سدٍ وأبلغه، فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجوا من نفعه؛ وإلا فلو لم يرجُ منه منفعة لم يتعلق قلبه به، وحينئذ فلابد أن يكون المعبود مالكًا للأسباب التي ينفع بها عابده، أو شريكًا لمالكها، أو ظهيرًا، أو وزيرًا، أو معاونًا له، أو وجيهًا ذا حرمة وقدر يشفع عنده. فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت؛ انتفت أسباب الشرك وانقطع مواده. فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض»[٢].

ـ قال تعالى : ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ ﴾[٣]، وقال تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾[٤]، وقال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ﴾[٥].

قال الإمام ابن جرير : «يقول جل ثناؤه : إن أوثانكم التي تعبدونها لا تقدر أن ترزقكم شيئًا. ﴿ فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ ﴾ يقول : فالتمسوا عند الله الرزق لا من عند أوثانكم تدركوا ما تبتغون من ذلك ﴿ فَٱبْتَغُوا۟ ﴾: ذلوا له»[٦].

٣ـ الأمثال القرآنية التي تبين بوار الشرك : وهذه الأمثال من الأدلة العقلية المهمة

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١١٤).
(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦١)،دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ،تحقيق:د.علي الدخيل الله.
(٣) سورة يس، آية : ٢٣.
(٤) سورة الأنبياء، آية : ٦٦، ٦٧.
(٥) سورة العنكبوت: آية : ١٧.
(٦) جامع البيان، للطبري (٢٠/ ١٣٨)، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

إذ أنها تقرب المعنى للعقل وتصوره بصورة المحسوس مما يكون له أثر عظيم في النفس[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : «القياس من ضرب المثل وأصله تقديره ، فضرب المثل للشيء ؛ تقديره له ، كما أن القياس أصله تقدير الشيء بالشيء»[٢].

ويقول مبينًا أن هذه الأمثال أدلة عقلية : «وهذه كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز ، من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله ، وإثبات صفاته وعلى المعاد ، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل ، وهي براهين ومقاييس عقلية ، وهي مع ذلك شرعية»[٣].

والأمثال المتعلقة ببيان فساد الشرك ودلالة العقل على بطلانه متنوعة[٤] نذكر منها ما يلي :

النوع الأول :أمثال تبين بطلان الشرك بالنظر إلى المتصف بصفات الكمال ، وإلى المعبودات الباطلة المتصفة بضد ذلك. قال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ ﴾[٥].

فالله تعالى : «شبَّه المعبودات العاجزة بالعبد المملوك العاجز الأبكم الذي لا يقدم شيئًا ولا يأتي بخير.

وضرب نفس المثل بمن يملك الرزق الحسن وهو يعطي من يسأله ويأمر بالعدل ، وهو على صراط مستقيم.

قال مجاهد : «ضرب الله هذا المثل ، والمثل الآخر بعده لنفسه ، والآلهة التي تعبد من دونه»[٦].

---

(١) انظر : الإتقان (٢/ ١٠٤١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ٥٤).

(٣) درء التعارض (١/ ١٩٩).

(٤) انظر : حقيقة التوحيد عند المتكلمين .

(٥) سورة النحل ، آية : ٥٧ ، ٧٦ .

(٦) جامع البيان ، للطبري (١٤/ ١٤٩).

النوع الثاني : أمثال تبين بطلان الشرك بالمقارنة بين التوحيد والشرك: قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ [١] .

قال ابن عباس : «﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ شهادة أن لا إله إلا الله . ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ ﴾ يقول: لا إله إلا الله ثابت في قلب المؤمن . ﴿ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾ يرفع بها عمل المؤمن إلى السماء[٢] . ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ وهي الشرك . ﴿ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ يعني الكافر . ﴿ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا ﴾ يقول : الشرك ليس له اصل يأخذ به الكافر ولا برهان ، ولا يقبل الله مع الشرك عملاً»[٣] .

قال ابن القيم : «فإنه سبحانه شبّه شجرة التوحيد في القلب بالشجرة الطيبة الثابتة الأصل الباسقة الفرع في السماء ، لا تزال تُؤتي ثمرتها كل حين . . .وإذا تأملت هذه التشبيه رأيته مطابقًا لشجرة التوحيد الثابتة الراسخة في القلب التي فروعها من الأعمال الصالحة صاعدة إلى السماء ولا تزال هذه الشجرة تثمر الأعمال الصالحة»[٤] .

وقال رحمه الله : «﴿ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ وهي الشرك ﴿ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ يعني الكافر ، ﴿ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾ ما لها من قرار . يقول : الشرك ليس له أصل يأخذ به الكافر ، ولا برهان ، ولا يقبل الله عمل المشرك ، ولا يصعد إلى الله فليس له أصل ثابت في الأرض ولا في السماء»[٥] .

النوع الثالث : أمثال تقارن بين التوحيد والشرك: قال تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ

(١) سورة إبراهيم ، آية : ٢٤ـ ٢٦ .
(٢) جامع البيان (١٣/ ٢٠٣) .
(٣) جامع البيان (١٣/ ٢١٣) .
(٤) الأمثال في القرآن ، لابن القيم (١/ ٣٥ـ ٣٦) ، مكتبة الصحابة ، ط : ١ ، ١٤٠٦هـ .
(٥) الأمثال في القرآن (١/ ٤٠) .

﴿لَا يَعْلَمُونَ ۝٢٩﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿۞ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقًا على هذه الآية: «مثلاً لمن عبد غيره، إذ ضرب العبد مثلاً لمن عبد من دونه، لأنه ذليل عاجز مفتقر مدبر مملوك، لا يقدر على شيء، لا نفعًا ولا ضرًا، ولا خلقًا ولا أمرا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا، ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾: جعله مثلاً يستدل به على توحيده وكمال ربوبيته، لأنه الواسع الجواد القادر الرازق للعباد سرًا وجهرًا، فضرب الله سبحانه لهم الأمثال ليوبخهم ويريهم عجزهم فيما أضافوا إليه من الشركاء، مع إقرارهم بمعرفة ربوبيته تعالى عما يشركون، فعزّ من لم يشارك في قدرته، وجلّ من لم يرام في وحدانيته، وتعظّم من تفرد بربوبيته. فجلّ أن يكون له شريك في خلقه»[(٣)].

النوع الرابع: أمثال تبين ضعف آلهة المشركين وعجزها: قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ۝٧٣﴾[(٤)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا مثل ضربه الله، فإن الذباب من أصغر الموجودات، وكل من يُدعي من دون الله لا يخلقون ذبابًا ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئًا لا يستنقذوه منه، فإذا تبين أنهم لا يخلقون ذبابًا ولا يقدرون على انتزاع ما يسلبهم فهم عن خلق غيره وعن مغالبته أعجز وأعجز»[(٥)].

وقال ابن القيم: «فتأمل هذا المثل الذي أمر الناس كلهم باستماعه فمن لم يستمعه فقد عصى أمره؛ كيف تضمن إبطال الشرك وأسبابه بأصح برهان في أوجز عبارة

---

(١) سورة الزمر، آية: ٢٩.
(٢) سورة النحل، آية: ٧٥.
(٣) درء التعارض (٨/ ٥٢٨).
(٤) سورة الحج، آية: ٧٣.
(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٥).

وأحسنها وأحلاها وأسجل على جميع آلهة المشركين أنهم لو اجتمعوا كلهم في صعيد واحد وساعد بعضهم بعضًا، وعاونه بأبلغ المعاونة لعجزوا عن خلق ذبابٍ واحد، ثم بيّن ضعفهم وعجزهم عن استنقاذ ما يسلبهم الذباب إياه حين يسقط عليهم؛ فأي إله أضعف من هذا الإله المطلوب ومن عابده الطالب نفعه وخيره. فهل قدّر القوي العزيز حق قدره من أشرك معه آلهة هذا شأنها؟؟

فأقام سبحانه حجة التوحيد وبين إفك أهل الشرك والإلحاد بأعذب ألفاظ وأحسنها، لم يستكرهها غموض، ولم يشنها تطويل، ولم يعبها تقصير، ولم تزرِ بها زيادة ولا نقص، بل بلغت في الحسن والفصاحة والبيان والإيجاز ما لم يتوهم متوهم ولا يظن ظانٍ أن يكون أبلغ في معناها منها، وتحتها من المعنى الجليل القدر، العظيم الشرف، البالغ في النفع ما هو أجلّ من الألفاظ»[1].

فكل من تدبر من العقلاء هذه الأمثال اتضح له بوار الشرك وبطلانه.

قاعدة رقم (٥٣)

[أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي][2]

الشرح: لقد نص على هذه القاعدة وشرحها بنفسه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: «أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي.

فالإثبات كإخباره، أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك. والنفي كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[3]»[4]. ثم قرر رحمه الله في هذه القاعدة ما يلي:

أولاً: «أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٦).
(٢) التدمرية ص (٥٧).
(٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.
(٤) التدمرية ص (٥٧).

ليس فيه مدح ولا كمال لأن النفي المحض عدم محض والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل: ليس بشيء فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالاً»[١].

وإليك بعض الأمثلة التي يتضح من خلالها المقصود في أن عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح.

ـ قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[٢] فنفى السِّنة[٣] والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبيّن لكمال أنه الحي القيوم[٤].

ـ قال تعالى: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ﴾[٥] «أي لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على شيء بنوع كلفه ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته»[٦].

ـ قال تعالى: ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[٧]. فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السموات والأرض[٨].

فإذا تأملت هذه الآيات وغيرها تبين لك أن كل نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف الله به نفسه[٩].

وهذه القاعدة يرد بها شيخ الإسلام رحمه الله على المتكلمين ومن معهم من المعطلة لذلك يقول: «فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا.

وكذلك من شاركهم في بعض ذلك كالذين قالوا: إنه لا يتكلم، أو لا يرى، أو

---

(١) المرجع السابق ص (٥٧).
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.
(٣) السِّنة هي: الوسن والنعاسة، انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤٦٠).
(٤) التدمرية ص (٥٨).
(٥) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.
(٦) التدمرية ص (٥٨).
(٧) سورة سبأ، آية: ٣.
(٨) التدمرية ص (٥٨).
(٩) التدمرية ص (٥٩).

ليس فوق العالم، أولم يستو على العرش.

ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا مباين للعالم ولا محايث له، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم . . .وكذلك كونه لا يتكلم أو لا ينزل، ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات، أو المعدومات فهذه الصفات منها ما لا يتصف به إلا المعدوم،ومنها ما لا يتصف به إلا الجماد أو الناقص»[1].

فهذه القاعدة ترد على عموم النفاة الذين عطلوا الباري عن أسمائه وصفاته، من فلاسفة وباطنية، وكذلك ترد على المتكلمين من معتزلة وأشاعرة وغيرهم. الذين نفوا عن الباري تعالى صفاته معتقدين أن في ذلك تنزيهًا له جل وعلا وما علموا أن ذلك المسلك الذي نهجوه في النفي لا يوصل إلى تنزيه.

وهؤلاء النفاة يلزمهم وصف الله تعالى بما يقابل صفات الكمال التي نفوها، فمن قال: إنه ليس بحيٍّ ولا سميع ولا بصير ولا متكلم؛ من المعتزلة وغيرهم لزمه أن يكون ميتًا أصم أعمىٰ أبكم. وهذا يلزمهم ـ لا محيد لهم عنه ـ.

فإن قالوا: «العمىٰ عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر، وما لا يقبل البصر، كالحائط لا يقال له: أعمى ولا بصير»[2]. فالإجابة عليه من ثلاثة أوجه:

١ـ أن «هذا اصطلاح اصطلحتموه، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والصم والعمىٰ والخرس والعجمة.

٢ـ أن كل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها، فإن الله قادر على جعل الجماد حيًا. كما جعل عصا موسىٰ حيّة.

٣ـ أن الذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصًا ممن يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها. فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى، ولا الكلام ولا

---

(١) التدمرية ص (٥٩ـ ٦١).

(٢) المرجع السابق ص (٦١).

الخرس، أعظم نقصًا من الحي الأعمى الأخرس»[١].

والطريق الحق أن الإثبات والنفي لابد فيهما من ضابط «يعرف به ما يجوز على الله سبحانه وتعالى مما لا يجوز في النفي والإثبات. إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميِّز»[٢].

وهذا ما سيتبين في القاعدة الآتية.

قاعدة رقم (٥٤)

[أن الطريقة التي بعث الله بها أنبياءه ورسله... الإثبات المفصل والنفي المجمل][٣]

الشرح: تقدم في القاعدة السابقة أن النفي المحض ليس كمالاً إذا لم يتضمن إثباتًا. وفي هذه القاعدة يتضح المنهج القرآني في الإثبات والنفي، وهي كما بينها ابن تيمية رحمه الله في كثير من كتبه الإثبات المفصل والنفي المجمل، إذ يقول: «ومن أبلغ العلوم الضرورية أن الطريقة التي بعث الله بها أنبياءه ورسله، وأنزل بها كتابه مشتملة على الإثبات المفصل والنفي المجمل، كما يقرر ذلك في كتابه: علمه وقدرته وسمعه وبصره ومشيئته ورحمته»[٤].

فالمتأمل في آيات القرآن الكريم يجد الإثبات المفصل في آيات كثيرة جدًا. لأن في ذلك ثناء على الله تعالى. وهي لا تقارن في العدد بالآيات التي جاءت بالنفي.

فكل ما ورد من أسماء الله وصفاته في القرآن الكريم فهو من هذا الباب، وعلى سبيل المثال، ما يلي:

---

(١) المرجع السابق ص (٦١، ٦٢).

(٢) المرجع السابق ص (١١٦).

(٣) التسعينية، لابن تيمية ص (١٧١)، تحقيق: د. محمد العجلان. وانظر: منهاج السنة (٢/ ١٨٥).

(٤) التسعينية ص (١٧١).

ـ قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾ (٢) . وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ (٣) . وقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝٣ ﴾ (٤) . وقوله تعالى : ﴿ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٍ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ (٥) . وقوله تعالى : ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ (٦) . وقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٢ ﴾ (٧) .

أما النفي فقد جاء مجملاً كما قال تعالى : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ (٨) . وقوله تعالى : ﴿ فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾ (٩) .وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ (١٠) .

وأما النفي المفصل فإنه لا يكون إلا لسبب: من دفع توهم ، أو لرد مقالة باطلة . ومع هذا فهو يتضمن إثبات مدح . ومن أمثلة ذلك إضافة لما تقدم :

قال تعالى : ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤ ﴾ (١١) .وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ۝١٠١ ﴾ (١٢) . وقوله تعالى:

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٥٥ .
(٢) سورة الإخلاص ، آية : ١ ، ٢ .
(٣) سورة الشورى ، آية : ١١ .
(٤) سورة الحديد ، آية : ٣
(٥) سورة المائدة ، آية : ٥٤ .
(٦) سورة المائدة ، آية : ١١٩ .
(٧) سورة الحشر ، آية : ٢٢ .
(٨) سورة الشورى ، آية : ١١ .
(٩) سورة مريم ، آية : ٦٥ .
(١٠) سورة النمل ، آية : ٧٤ .
(١١) سورة الإخلاص ، آية : ٣ ، ٤ .
(١٢) سورة الأنعام ، آية : ١٠٠ ، ١٠١ .

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾[١] . وما جاء في سورة الصافات : ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾[٢] .

قال ابن تيمية بعد ذكر هذه الآيات : «فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون . وسلَّم على المرسلين لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ، إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات ، وبديع المخلوقات»[٣] .

وكذلك فإن العقل السليم والفطر السليمة تتفق على أن النفي المفصل لا كمال فيه ولا تنزيه بل يلحق من توجه إليه هذا مسبَّة ونقص ، فلو قيل لسلطان في سياق المدح : أنك لست بزبالٍ ولا حجّام ولا حائك . . .إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا تليق به لما اعتبر ذلك مدحًا ؛ بل ضربًا من الذم .

أما إذا أجملت النفي كأن تقول : ليس في البلاد مثلك . فإن ذلك يجمل»[٤] .

فهذه القاعدة ترد على المعطلة من المتكلمين وغيرهم الذين يعتمدون النفي المفصل والإثبات المجمل ، وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر النصوص الدالة على هذه القاعدة : «فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل ، فهذه طريقة الرسل صلى الله عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أتوا الكتاب ومن

---

(١) سورة ق ، آية : ٣٨ .

(٢) سورة الصافات ، آية : ١٤٩ـ ١٨٢ .

(٣) التدمرية ص (٩ ، ١٠) .

(٤) انظر النفي في باب : صفات الله عز وجل بين أهل السنة والجماعة والمعطلة ، رزقي سعيداني ص (١٧٤) .

دخل في هؤلاء من الصائبة[(١)] والمتفلسفةوالجهمية والقرامطة الباطنية ونحوهم ، فإنهم على ضد ذلك ، فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل»[(٢)] .

وقد استدل ابن تيمية رحمه الله في موطن آخر بسورة الإخلاص فقال : «فهذه طريقة الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها: إثبات مفصل ، ونفي مجمل . إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل ، ونفي النقص والتمثيل . كما دل ذلك على سورة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾ » .

«فاسمه الصمد يتضمن الكمال . . .والأحد يتضمن نفي المثل عنه والتنزيه ، والتنزيه الذي يستحقه الرب يجمعه نوعان :

أحدهما : نفي النقص عنه .

والثاني : نفي مماثلة شيء من الأشياء فيما يستحقه من صفات الكمال»[(٣)] .

ثم بين رحمه الله طريقة المخالفين لطريقة القرآن والسنة والسلف فقال : «وأما المخالفون لهم من المشركين والصابئة ، ومن اتبعهم من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم فطريقتهم : نفي مفصل ، وإثبات مجمل ، ينفون صفات الكمال ، ويثبتون ما لا يوجد إلا في الخيال ، فيقولون : ليس بكذا ولا كذا»[(٤)] .

فهذه القاعدة كما تبين ترد على النفاة المعطلة من المتكلمين وغيرهم في طريقتهم البدعية الباطلة في ما يجب لله تعالى وينفى عنه عن طريق النفي المجمل والإثبات المفصل .

---

(١) يقول ابن تيمية : الصابئة نوعان : صابئة حنفاء موحدون ، وصابئة مشركون ، فالأولون هم الذين أثنى الله عليهم . يقول تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ﴾ (البقرة : ٦٢) . انظر : الرد على المنطقيين .وجاء في الملل والنحل عندا لشهرستاني : أن الفرق في زمان إبراهيم صنفان : الصابئة والحنفاء . الملل والنحل (٢/ ٧٠) .

(٢) التدمرية ص (١٥) .

(٣) منهاج السنة (٢/ ١٨٦ ، ١٨٧) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ١٨٧) .

قاعدة رقم (٥٥)

[أن كل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه يثبت للمخلوق فالخالق أحق به. وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه][1]

الشرح : هذه القاعدة من القواعد العظيمة في الرد على النفاة وقد سماها شيخ الإسلام قاعدة الكمال الواجب له وتنزهه عن النقص[2].

وقيام هذه القاعدة ومبناها على قياس الأولى الذي يجوز في حق الله تعالى بخلاف غيره من الأقيسة التي لا تليق به جل وعلا. وذلك أن : «العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفراده. فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها. ولهذا لما سلك ـ طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم - بعد التناهي ـ الحيرة والاضطراب. لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها، ولكن يستعمل في ذلك. قياس الأولى سواء كان تمثيلاً، أو شمولاً، كما قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[3]»[4].

ويقول في موطن آخر : «ومعلوم أن كل كمال حصل للمخلوق فهو من الرب سبحانه وتعالى له المثل العلى؛ فكل كمال حصل للمخلوق فالخالق أحق به؛ وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق أن ينزه عنه؛ ولهذا كان لله المثل الأعلى فإنه لا يقاس بخلقه ولا يمثل بهم. ولا تضرب له الأمثال. فلا يشرك هو والمخلوق في قياس تمثيل بمثل؛ ولا

---

(١) درء التعارض (٢/ ٣٤١). وانظر : منهاج السنة (١/ ٣٧١، ٣٨٤، ٤١٧)، ودرء التعارض (١/ ٣٠، ٢/ ٦، ٤/ ٧، ٧/ ١٥٤، ٣٢٢، ٣٦٢)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٧، ٣٠٢، ٥/ ٢٠١، ١٢/ ٣٤٧)، والتدمرية ص (٥٠).

(٢) منهاج السنة (١/ ٣٨٤).

(٣) سورة النحل، آية : ٦٠.

(٤) درء التعارض (١/ ٢٩).

قياس شمول تستوي أفراده، بل ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[١]»[٢].

وقد بين شيخ الإسلام أن هذا المنهج في الاستدلال هو منهج قرآني اتبعه السلف وفي ذلك يقول: «فإن الإمام أحمد ونحوه من الأئمة هم في ذلك جارون على المنهج الذي جاء به الكتاب والسنة وهو المنهج العقلي المستقيم، فيستعملون في هذا الباب قياس الأولى والأحرى والتنبيه في باب النفي والإثبات، فما وجب إثباته للعباد من صفات المدح والحمد والكمال فالرب أولى بذلك، وما وجب تنزه العباد عنه من النقص والعيب والذم فالرب سبحانه أحق بتنزيهه وتقديسه عن العيوب والنقائص من الخلق، وبهذا جاء القرآن في مثل قوله: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾[٣]، وفي مثل قوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ﴾[٤] وغير ذلك.

فإنه احتج على نفي ما يثبتونه له من الشريك والولد بأنهم ينزهون أنفسهم عن ذلك لأنه نقص وعيب عندهم، فإذا كانوا لا يرضون بهذا الوصف ومثل السوء فكيف يصفون ربهم به ويجعلون لله مثلة السوء؛ بل ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[٥]»[٦].

فهذه الطريقة في إثبات صفات الباري جل وعلا «من أعظم الطرق في إثبات الصفات، وكان السلف يحتجون بها، ويثبتون أن من عبد إلهًا لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم، فقد عبد ربًا ناقصًا معيبًا مؤوفًا[٧]، ويثبتون أن هذه صفات كمال، فالخالي عنها ناقص.

ومن المعلوم أن كل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت للمخلوق، فالخالق

---

(١) سورة الروم، آية: ٢٧.
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠١).
(٣) سورة الروم، آية: ٢٨.
(٤) سورة الزخرف، آية: ١٧.
(٥) سورة النحل، آية: ٦٠.
(٦) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٥).
(٧) أصابته آفة، أي: علة. لسان العرب (٩/ ١٦)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (١/ ١٠٢٦).

أحق به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق ، فالخالق سبحانه أحق بتنزيهه عنه»[١] .

وإذا تأملنا هذه الآيات التي استدل بها ابن تيمية على هذه القاعدة يتبين شرعية هذه القاعدة .

ــ قال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[٢] .

قال الإمام ابن جرير : «﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ﴾ هو الأفضل والأطيب والأحسن والأجمل ؛ وذلك التوحيد والإذعان له وأنه لا إله غيره»[٣] ، وقال ابن كثير : ﴿ مَثَلُ السَّوْءِ ﴾أي: النقص إنما ينسب إليهم . ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ﴾أي : الكمال المطلق من كل وجه وهو منسوب إليه»[٤] ، وقال القرطبي : « ﴿ مَثَلُ السَّوْءِ ﴾ أي : صفة السوء من الجهل والكفر . ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ﴾ أي : الوصف الأعلى من الإخلاص والتوحيد»[٥] .

ـ قال تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[٦] ، وقال تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ ﴿١٦﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾ ﴾[٧] .

ــ وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ

---

(١) درء التعارض (٢/ ٣٤١) .
(٢) سورة النحل ، آية : ٦٠ .
(٣) جامع البيان (١٤/ ١٥٠) .
(٤) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٨٨٨) .
(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٧٩) .
(٦) سورة النحل ، آية : ٦٢ .
(٧) سورة الزخرف ، آية : ١٦ـ ١٩ .

ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾ ﴾[١] .

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر هذه الآيات : «فبين سبحانه أن الرب أولى بأن ينزه ؛ لأن الأمور الناقصة منكم ، فكيف تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم ، وتستحيون من إضافته إليكم ، مع أن ذلك واقع لا محالة ، ولا تنزهون عن ذلك وتنفون عنه ، وهو أحق بنفي المكروهات المنقصات منكم؟»[٢] .

وكذلك قوله في التوحيد : ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٣] .

«فبين سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه في ماله حتى يخاف مملوكه كما يخاف نظيره ، بل تمنعون أن يكون المملوك لكم نظيرًا ، فكيف ترضون أن تجعلوا ما هو مخلوقي ومملوكي شريكًا لي . يدعى ويعبد كما أُدعى وأُعبد؟»[٤] .

وهذا المعنى جاء في حديث النبي ﷺ بقوله : «**أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا فإن مثل ذلك** : **رجل اشترىٰ عبدًا من خالص ماله بورقٍ أو ذهب، فجعل يعمل ويؤدي غلّته إلى سيده، فأيكم سرّه أن يكون عبده كذلك، وإن الله جل وعلا خلقكم ورزقكم، فاعبدوه، ولا تشركوا به شيئًا**»[٥] .

يتبين مما سبق أن هذه القاعدة شرعية . جاءت في القرآن الكريم والسنة واستعملها السلف .

وابن تيمية يقرر أن هذا هو منهج السلف في الاستدلال بهذه الأقيسة العقلية خلافًا للمعطلة حيث يقول : «والأقيسة العقلية وهي الأمثال المضروبة كالتي تسمىٰ

---

(١) سورة النجم ، آية : ١٩ـ ٢٢ .
(٢) درء التعارض (١/ ٣٦ـ ٣٧) .
(٣) سورة الروم ، آية : ٢٨ .
(٤) درء التعارض (١/ ٣٧) .
(٥) رواه الترمذي ح (٢٨٦٣) (٥/ ١٤٨) ، وابن خزيمة ح١٨٩٥ (٣/ ١٩٥) ، وصححه الألباني ، صحيح سنن الترمذي ح (٢٢٩٨) .

أقيسة منطقية، وبراهين عقلية، ونحو ذلك، استعملها سلف الأمة وأئمتها، منها في حق الله سبحانه وتعالى ما هو الواجب، وهو ما يتضمن نفيًا وإثباتًا بطريق الأولى؛ لأن الله تعالى وغيره، لا يكونان متماثلين في شيء من الأشياء، لا في نفي ولا في إثبات؛ بل ما كان من الإثبات الذي ثبت لله تعالى ولغيره فإنه لا يكون إلا حقًا متضمنًا مدحًا وثناءً وكمالاً، والله أحق به ليس هو فيه مماثلاً لغيره. وما كان من النفي الذي ينفى عن الله وعن غيره فإنه لا يكون نفي عيب ونقص. والله سبحانه أحق بنفي العيوب والنقائص من المخلوق.

فهذه الأقيسة العادلة، والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة.

فأما ما يفعله طوائف من أهل الكلام من إدخال الخالق والمخلوق تحت قياس أو تمثيل يتساويان فيه فهذا من الشرك والعدل بالله، وهو من الظلم وهو ضرب الأمثال لله»(١).

وهذه القاعدة ترد على المعطلة النفاة الذين نفوا صفات الكمال لله جل وعلا. فيقال لهم: كيف يكون واهب الكمال للمخلوق يفتقده؟. قال ابن تيمية رحمه الله: «أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه ـ وهو ما كان كمالاً للموجود غير مستلزم للعدم ـ فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبَّر، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه ـ وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات. فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود، وأما الأمور العدمية فالممكن المحدث بها أحق»(٢).

كذلك لابد من التنبيه أن هذه القاعدة تضمنت قيدًا مهمًا يجب الإشارة إليه وبيانه، وهو أن لا يكون الكمال الذي يثبت للخالق فيه نقص بوجه من الوجوه.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٦).

(٢) درء التعارض (١/ ٣٠). وانظر: منهاج السنة (١/ ٤١٧ـ ٤١٨).

ومن هذه الوجوه أن ثم صفات من خصائص المخلوق وهي صفات كمال بالنسبة له لكنها لا تثبت للخالق ؛ لأنها من خصائص المخلوق ، كنسبة الولد والأكل . فالمخلوق الذي له ولد ويأكل ويشرب خيرٌ من العقيم والمريض . كذلك هناك صفات من خصائص الخالق ؛ كالكبرياء . لا تصلح أن تكون للمخلوق .

وقد جاء في الحديث : «**العز إزاره، والكبرياء رداءه، فمن ينازعني عذبته**»[١] .

قال ابن تيمية : «فقد بينا أن الذي يستحقه الرب هو الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وأنه الكمال الممكن للموجود ، ومثل هذا لا ينتفي عن الله أصلاً ، والكمال النسبي هو المستلزم للنقص ؛ فيكون كمالاً من وجه دون وجه ، كالأكل للجائع كمال له ، وللشبعان نقص فيه ، لأنه ليس بكمال محض ؛ بل هو مقرون بالنقص .

والتعالي ، والتكبر ، والثناء على النفس ، وأمر الناس بعبادته ودعاءه والرغبة إليه ، ونحو ذلك مما هو من خصائص الربوبية . هذا كمال محمود من الرب تبارك وتعالى ، وهو نقص مذموم من المخلوق»[٢] .

ويقول رحمه الله : «قولنا: الكمال الذي لا يتضمن نقصًا على التعبير بالعبارة السديدة ، أو الكمال الذي لا يتضمن نقصًا يمكن انتفاؤه على عبارة من يجعل ما ليس بنقص نقصًا ، فاحتراز عما هو لعبض المخلوقات كمال دون بعض ، وهو نقص بالإضافة إلى الخالق لاستلزامه نقصًا كالأكل والشرب مثلاً . فإن الصحيح أن الذي يشتهي الأكل والشرب من الحيوان ؛ أكمل من المريض الذي لا يشتهي الأكل والشرب ؛ لأن قوامه بالأكل والشرب ، فإذا قدّر غير قابل له ، كان ناقصًا عن القابل لهذا الكمال . . .ولهذا كان من الكمالات ما هو كما للمخلوق ، وهو نقص بالنسبة إلى الخالق ، وهو كل ما كان مستلزمًا لإمكان العدم عليه المنافي لوجوبه وقيوميته ، أو مستلزمًا للحدوث المنافي لقدمه ، أو مستلزمًا لفقره المنافي لغناه»[٣] .

---

(١) رواه مسلم في كتاب : البر والصلة ، باب : تحريم الكبر ح (٢٦٢٠) (٤/ ٢٠٢٣) .
(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٣٧) .
(٣) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٢١٣-٢١٤) .

فهذه هي الطريقة المثلى في تنزيه الله عن صفات خلقه وإثبات ماله من صفات الكمال .

أما «مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد . إذ ما من شيئين إلا ويشتبهان من وجه ويفترقان من وجه»[(١)] .

«وأما في طرق الإثبات فمعلوم أيضًا أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه ، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف الله سبحانه وتعالى من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه»[(٢)] .

ثم بين رحمه الله الضابط في باب الإثبات فقال : «كل ما نافى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه ، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الآخر ، فإذا عُلم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم ـ عُلم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعُلم أنه غني عمّا سواه ، فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه نفسه ليس هو موجودًا بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه ، فلا يوجد إلا به ، وهو سبحانه وتعالى غنيٌّ عن كل ما سواه ، فكل ما نافى غناه فهو منزه عنه»[(٣)] .

وهذا الكلام في قدرته وقوته وحياته وقيومته ، وغيرها من صفاته العليا .

يتبين من هذا كله أن المعطلة من المتكلمين وغيرهم انحرفوا عن المنهج القويم في تنزيه الله تبارك وتعالى ، يوم أن نفوا عنه صفات الكمال مع أنه هو تعالى الذي وهبها للمخلوقين بما يناسب حالهم ، والقاعدة تبطل هذا كله .

قاعدة رقم (٥٦)

[أن الرسول ﷺ بيَّن جميع الدين أصوله وفروعه وباطنه وظاهره، علمه وعمله][(٤)]

الشرح : هذه القاعدة وإن كانت ترد على كثير من الطوائف إلا أن إيرادها هنا في

---

(١) التدمرية ص (١٢٤) .

(٢) المرجع السابق ص (١٣٦) .

(٣) المرجع السابق ص (١٣٨ـ ١٣٩) .

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٥٥) . وانظر : درء التعارض (١/ ٧٣) ، ومجموع الفتاوى (٥/ ٦) .

الرد على المتكلمين لأنهم لم يقطعوا النسبة بينهم وبين نصوص الوحي من كل وجه . بل ربما انتسبوا إليها فيما يقررونه من العقليات ، والغالب بل المؤكد أنهم صادقون في دفاعهم عما يعتقدونه أصولاً للدين ؛ وإن لم يوفقوا في أكثر ذلك إلى الصراط المستقيم ، وهؤلاء هم المتكلمون على اختلاف مذاهبهم إعتزالية أو أشعرية . فإن لهم من الاشتغال بنصوص الكتاب والسنة والانتساب إليها ـ ولو في الجملة ـ ما ليس لغيرهم»[١] .

كالقرامطة ، والمتفلسفة الذين يظنون: أن الرسل ما كانوا يعلمون حقائق العلوم الإلهية والكلية[٢] .

وقد دلت الأدلة النقليةالعقلية على هذه القاعدة من وجوه :

١ـ شمول الكتاب والسنة لكل الدين أصولاً وفروعًا . قال تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾[٣] . وقال جل وعلا : ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[٤] .

ـ قال أبوذر[٥] رضي الله عنه : «لقدتركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علمًا»[٦] .

ـ قيل لسلمان الفارسي[٧] رضي الله عنه : «قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء . حتى الخراءة!! قال : أجل»[٨] .

---

(١) انظر : الأدلة العقلية النقلية ص (١٣٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/١٥٦) .

(٣) سورة النحل ، آية : ٨٩ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ١١١ .

(٥) تقدمت ترجمته ص(٢٥٨) .

(٦) رواه الإمام أحمد في مسنده ح (٢١٣٩٩) (٥/١٥٣) ، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٦٧) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط . وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني ح(١٨٠٣) (٤/٤١٦) .

(٧) هو سلمان الفارسي مولى رسول الله ﷺ ، أصله من فارس ، أسلم بعد مقدم الرسول ﷺ إلى المدينة ، مات سنة ٣٥ . انظر: أسد الغابة (٢/ ٣٤٧) .

(٨) رواه مسلم في كتاب : الطهارة ، باب : الاستطابة (١/ ٢٢٣) ، وابن الجارود في المنتقى (١/ ٢٠) ، وأبوداود

فهذه الآيات تدل وبكل وضوح على اشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين . فلا يمكن أن يتصور ورود هذه الأمور وتعليمها مع إهمال ما يعتقده المسلم .

٢ـ كمال الشريعة ، فقد أكمل الله الدين أصوله وفروعه ، فلا يحتاج بعد ذلك إلى ما يبتدعه المبتدعة من طرق كلامية . قال تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[١] .

قال شيخ الإسلام : «وليس لأحد أن يضع للناس عقيدة ولا عبادة من عنده بل عليه أن يتبع ولا يبتدع ، ويقتدي ولا يبتدي ، فإن الله سبحانه بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيدًا . وقال له : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾[٢] . وقال تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ . والنبي ﷺ علّم المسلمين ما يحتاجون إليه في دينهم .

فيأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات ، وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ، وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وليس ذلك مخالفًا للعقل الصريح .فإن ما خالف العقل الصريح فهو باطل ، وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل»[٣] .

٣ـ أن النبي ﷺ بيّن ذلك لأمته بما لا يبقىٰ معه لبسٌ ولا جهل . قال تعالى : ﴿ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ ﴾[٤] ، وقال تعالى : ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ

في ك: الطهارة ، باب : كراهية استقبال القبلة (١/ ٣) .

(١) سورة المائدة ، آية : ٣ .

(٢) سورة يوسف ، آية : ١٠٨ .

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٩٠) .

(٤) سورة النساء ، آية : ١٧٤ .

وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾[١]، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[٢].

ـ وقال ﷺ : «**تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء**»[٣].

قال شيخ الإسلام : «فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور ، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والسنة والحكمة ، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة ، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم ، وأتم عليهم نعمته ، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله ، والعلم به ملتبسًا مشتبهًا ، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا ، وما يجوز عليه ، وما يمتنع عليه . فإن معرفة هذا أصل الدين ، وأساس الهداية ، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب ، وحصلته النفوس ، وأدركته العقول ، فكيف يكون ذلك الكتاب ، وذلك الرسول ، وأفضل خلق الله بعد النبيين ، لم يحكِموا هذا الباب اعتقادًا وقولاً؟!»[٤].

وقد دل العقل أيضًا على اشتمال الكتاب والسنة على كل أصول الدين وفروع وبينها النبي ﷺ ، لأنه من المحال أن يكون عليه الصلاة والسلام : «قد علّم أمته كل شيء حتى (الخراءة) . . .ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين ـ وإن دقّت ـ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ، ويعتقدونه في قلوبهم ، في ربهم ومعبودهم رب العالمين ، الذي معرفته غاية المعارف ، والوصول إليه غاية المطالب ؛ بل هذه خلاصة الدعوة النبوية ، وزبدة الرسالة الإلهية ، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان

---

(١) سورة المائدة ، آية : ١٥ ، ١٦ .

(٢) سورة العنكبوت ، آية : ١٨ .

(٣) رواه ابن ماجه في المقدمة ، باب : اتباع سنة رسول الله ﷺ (١/ ٤) .وابن أبي عاصم في السنة باب : ذكر قول النبي ﷺ: تركتم على مثل البيضاء ح (٤٧) ، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ح (٦٨٨) .

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٦) .

وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام؟!»[١] .

وهذه القاعدة وإن كان بينها وبين قاعدة سابقة[٢] شيء من التشابه إلا أن تلك القاعدة بيّنت أن: النقل قد جاء بالأدلة العقلية على أحسن وجه ، أما هذه القاعدة تبين أن الكتاب والسنة تضمنا كل أصول الدين ، وبيّنها النبي ﷺ أحسن البيان ، فلا حاجة إلى الالتفات إلى غير الوحي لمعرفة ذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «وآخرون يعترفون بأن الرسل علموا الحق وبيّنوه . لكن يقولون : لا يمكن معرفته من كلامهم ؛ بل يعرف بطريق آخر . إما معقول عند طائفة ، وإما المكاشفة عند طائفة ، وإما قياس فلسفي ، وإما خيال صوفي . ثم بعد ذلك ينظر في كلام الرسول ، فما وافق ذلك قبل ، وما خالفه : إما أن يفوض ، وإما أن يؤول . وهذه طريقة كثير من أهل الكلام ؛ كالجهمية ، والمعتزلة»[٣] .

ويقول رحمه الله في شرح هذه القاعدة : «والمتكلمون من الجهيمة ، والمعتزلة ، والأشعرية ، ونحوهم ممن سلك في إثبات الصانع طريق الأعراض . يقولون : أن الصحابة لم يبينوا أصول الدين ؛ بل ولا الرسول إما لشغلهم بالجهاد ، أو لغير ذلك»[٤] .

وقد تبين من القاعدتين : «أن أصول الدين الحق ، الذي أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله ، وهي الأدلة والبارهين والآيات الدالة على ذلك . قد بينها الرسول أحسن بيان ، وأنه دل الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها يعلمون المطالب الإلهية . وبها يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدانيته وصفاته وصدق رسوله والمعاد . وغير ذلك لما يحتاج إلى معرفته بالأدلة العقلية ، بل وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية . وإن كان لا يحتاج إليها ، فإن كثيرًا من الأمور تعرف بالخبر الصادق ، ومع هذا فإن الرسول بيّن الأدلة العقلية الدالة عليها ؛ فجمع بين الطريقين : السمعي والعقلي»[٥]

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٧) .
(٢) انظر : الرسالة ص(٣٤٥) قاعدة رقم (٥٢) .
(٣) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٥٦) .
(٤) المرجع السابق (١٩/ ١٥٩) .
(٥) المرجع السابق (٩/ ١٥٩ ، ١٦٠) .

قاعدة رقم (٥٧)

[أن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء][١]

[كان الله ولا شيء معه ثم خلق العالم، فلا يخلو إما أن يكون خلقه في نفسه وانفصل عنه، وهذا محال، تعالى الله عن مماسة الأقذار وغيرها، وإما أن يكون خلقه خارجًا عنه ثم دخل فيه. وهذا محال أيضًا. تعالى أن يحلّ في خلقه. ـــ وهاتان لا نزاع فيهما بين أحدٍ من المسلمين ـــ وإما أن يكون خلقه خارجًا عن نفسه الكريمة ولم يحلّ فيه. فهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره ولا يليق بالله إلا هو] [٢]

قال رحمه الله : [وهذه القاعدة للإمام أحمد[٣] ، من حججه على الجهمية في زمن المحنة][٤].

الشرح : هذه القاعدة ترد على من أنكر صفة «العلو» من الجهمية والمعتزلة وطوائف من متأخري الأشعرية وغيرهم .

أما سلف الأمة وأئمتها ، أئمة أهل العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة . فإنهم أثبتوا أن الله فوق سمواته على عرشه ؛ بائن من خلقه ، وهم بائنون منه ، وهو مع العباد عونًا بعلمه ، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية وهو قريب مجيب[٥] .

وقد دل الكتاب والسنة والإجماع والفطرة على أن الله تعالى متصف بصفة «العلو» فوق عرشه بذاته بائن من خلقه .

أما الكتاب فالأدلة كثيرة كما قال شيخ الإسلام : «قد وصف الله نفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش والفوقية في كتابه في آيات كثيرة ، حتى قال بعض كبار أصحاب الشافعي : في القرآن ألف دليل أو يزيد تدل على أن الله عالٍ

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٢٠) .
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٢) .
(٣) انظر : الرد على الزنادقة والجهمية ، للإمام أحمد ص (١/ ٢٠) ، تحقيق : محمد حسن رشاد .
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٢) .
(٥) المرجع السابق (٥/ ١٢٦) .

على الخلق وأنه فوق عباده»[١] . وقد تنوعت هذه الأدلة على النحو التالي :

الأول: التصريح بالفوقية مقرونة بأداة «من» المُعيَّنة لفوقية الذات . كقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[٢] ، ذكرها مجردة عن الأداة . كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾[٣] ، التصريح بالعروج إليه . كما في قوله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾[٤] ، التصريح بالصعود إليه . كقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾[٥] ، التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه . كقوله تعالى : ﴿ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾[٦] . وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[٧] ، التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتًا وقدرًا وشرفًا . كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾[٨] . وقوله : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾[٩] . وقوله : ﴿ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[١٠] ، التصريح بتنزيل الكتاب منه . كقوله تعالى : ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ۝١ ﴾[١١] . وقوله: ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[١٢] . التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده وأن بعضها أقرب إليه من بعض . قال تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾[١٣] . وقوله: ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ ﴾[١٤] . التصريح بأنه سبحانه في

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٢٢٦) .
(٢) سورة النحل ، آية : ٥٠ .
(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٨ .
(٤) سورة المعارج ، آية : ٤ .
(٥) سورة فاطر ، آية : ١٠ .
(٦) سورة النساء ، آية : ١٥٢ .
(٧) سورة آل عمران ، آية : ٥٥ .
(٨) سورة البقرة ، آية : ٢٥٥ .
(٩) سورة سبأ ، آية : ٢٣ .
(١٠) سورة الشورى ، آية : ٥١ .
(١١) سورة الزمر ، آية : ١ .
(١٢) سورة فصلت ، آية : ٤٢ .
(١٣) سورة فصلت ، آية : ٣٨ .
(١٤) سورة الأنبياء ، آية : ١٩ .

السماء. قال تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦ ﴾[1]. التصريح بالاستواء مقرونًا بأداة «على» مختصًا بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات مصاحبًا في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمعنى، وهو بهذا السياق صريح في معناه الذي لا يفهم المخاطبون غيره من العلو والارتفاع ولا يحتمل غيره البته. قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾[2]. إخباره سبحانه عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبر به من أنه سبحانه فوق السموات قال: ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا ﴾[3]. فكذب فرعون موسى في إخباره إياه بأن ربه فوق السماء[4].

ثانياً: **الأدلة من السنة**: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث معاوية بن الحكم[5] أن النبي ﷺ قال للجارية: «**أين الله**؟ قالت: في السماء، قال: **من أنا**؟ قالت: رسوله الله، قال: **أعتقها فإنها مؤمنة**»[6].

٢ـ وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، يجتمعون في صلاة العصر والفجر، ثم يعرج إليه الذين باتوا فيكم فيسألهم الله ــ وهو أعلم بهم ــ كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهو يصلون، وتركناهم وهم يصلون**»[7].

٣ـ وجاء في حديث جابر[8] أن رسول الله ﷺ قال في خطبته يوم عرفات: «**ألا هل بلغت**؟ فقالوا: نعم. فجعل يرفع إصبعه إلى السماء وينكبها إليهم ويقول: **اللهم**

---

(١) سورة الملك، آية: ١٦.
(٢) سورة الأعراف، آية: ٥٤.
(٣) سورة غافر، آية: ٣٦، ٣٧.
(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٢/ ٣٠٠ـ ٣٠٢).
(٥) معاوية بن الحكم السلمي، صحابي سكن المدينة، روى عددًا من الأحاديث. انظر: أسد الغابة (٤/ ١٥٣).
(٦) رواه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٣٨١).
(٧) رواه البخاري ح ٥٣٠(١/ ٢٠٣). ومسلم (١/ ٤٣٩).
(٨) هو: جابر بن عبدالله الأنصاري، انظر: ترجمته ص(١٤٥).

اشهد»(١) .

٤ـ قال ﷺ: «**ألا تأمنوني، وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحًا ومساء»**(٢) .

٥ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «**من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ــ ولا يصعد إلى الله إلا الطيب ــ فإنه يقبلها بيمينه ويربيها لصاحبه حتى تكون مثل الجبل»**(٣) .

والأحاديث عن النبي ﷺ ، والصحابة والتابعين متواترة موافقة لذلك . . .وهذا يعلمه من له عناية بهذا الشأن ، أعظم مما يعلمون أحاديث الرجم والشفاعة والحوض والميزان ، وأعظم مما يعلمون النصوص الدالة على خبر الواحد والإجماع والقياس ، وأكثر مما يعلمون النصوص الدالة على الشُفعة وسجود السهو ، ومنع نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، ومنع ميراث القاتل ، ونحو ذلك مما تلقَّاه عامة الأمة بالقبول(٤) .

فيتبين من هذا النص أن السلف كانوا مجمعين على هذا بل هم «مطبقين على تكفير من أنكر ذلك ، لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين ، والأمور المعلومة بالضرورة عند السلف والأئمة وعلماء الدين قد لا تكون معلومة لبعض الناس»(٥) .

دلالة العقل : كما تبين فقد دل النقل الصحيح الصريح على إثبات صفة العلو لله تعالى وقوميته ومباينته لخلقه ، كذلك فإن العقل يدل على إثبات هذه الصفة له جل في علاه ، وسنذكر ثلاثة من الأدلة العقلية:

١ـ وهو ما تضمنته القاعدة التي احتج بها الإمام أحمد على الجهمية إذ قال: «إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أن الله في كل مكان . ولا يكون في مكان دون مكان: فقل: أليس الله كان ولا شيء؟ فيقول: نعم . فقل: حين خلق الشيء

(١) رواه مسلم في كتاب: الحج ، باب: حجة النبي ﷺ ح١٢١٨ (٢/ ٨٩٠) .
(٢) رواه البخاري ح ٤٠٩٣ ، (٤/ ١٥٨١) . ومسلم في كتاب: الزكاة .
(٣) رواه البخاري في ح ١٣٤ ، (٢/ ٥١١) . ومسلم ، ح١٠١٤ ، (٢/ ٧٠٢) .
(٤) درء التعارض (٧/ ٢٦ ، ٢٧) مع اختصار يسير .
(٥) المرجع السابق (٧/ ٢٧) .

خلقه في نفسه أو خارجًا عن نفسه؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقوال، لابد له من واحد منها. إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه. كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه.

وإن قال: خلقهم خارجًا عن نفسه ثم دخل فيهم. كان هذا كفرًا أيضًا. حين زعم أنه دخل في مكان وحش قذر رديء.

وإن قال: خلقهم خارجًا عن نفسه ثم لم يدخل فيهم. رجع عن قوله أجمع وهو قول أهل السنة»[1].

٢ـ قال ابن القيم: «كل من أقر بوجود رب خالق للعالم مدبر له؛ لزم الإقرار بمباينته لخلقه وعلوه عليهم، وكل من أنكر مباينته وعلوه لزمه إنكاره وتعطيله، فهاتان دعوتان في جانب النفي والإثبات.

أما الدعوى الأولى: فإنه إذا أقر بالرب فإما أن يقر بأن له ذاتًا، وماهية مخصوصة أو لا، فإن لم يقر بذلك لم يقر بالرب. فإن ربًا لا ذاتًا له ولا ماهية سواء والعدم.

وإن أقر بأن له ذاتًا مخصوصة وماهية، فإما أن يقر بتعينها أو يقول: إنها غير معينة.

فإن لم يقر بأنها معينة كانت خيالاً في الذهن لا موجودًا في الخارج، فإنه لا يوجد في الخارج، فإنه لا يوجد في الخارج إلا معين لاسيما وتعين تلك الذات أولى من تعين كل متعين، فإنه يستحيل وقوع الشركة فيها، وأن يوجد لها نظير. فتعين ذاته سبحانه واجب.

وإذا أقر بأنها معينة لا كلية والعالم المشهود معين لا كلي، لزم قطعًا مباينة أحد المُعيّنين للآخر. إذ لو لم يباينه لم يعقل تميزه عنه وتعينه. فإن قيل: هو يتعين بكونه لا داخلاً فيه ولا خارجًا عنه. قيل هذا والله حقيقة قولكم، وهو عين المحال، وهو تصريح منكم بأنه لا ذات له ولا ماهية تخصه، فإنه لو كان له ماهية يختص بها لكان تعينه لماهيته

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (١/ ٤).

وذاته المخصوصة، وأنتم إنما جعلتم تعينه بأمر عدمي محض ونفي صرف، وهو كونه لا داخل العالم ولا خارجًا عنه، وهذا التعيين لا يقتضي وجوده فإنه يصح على العدم المحض. وأيضًا فالعدم المحض لا يعين المتعين فإنه لا شيء. وإما تعيينه ذاته المخصوصة وصفاته؛ فلزم قطعًا من إثبات ذاته تعين تلك الذات بعينها، ومن تعينها مباينتها للمخلوقات ومن المباينة العلو عليها»[1].

٣ـ قال شيخ الإسلام: «قد ثبت بصريح المعقول أن الأمرين المتقابلين إذا كان أحدهم صفة كمال والآخر صفة نقص، فإن الله يوصف بالكمال منهما دون النقص، فلما تقابل الموت والحياة وصف بالعلم دون الجهل، ولما تقابل القدرة والعجز وصف بالقدرة دون العجز، ولما تقابل الكلام والبكم وصف بالكلام دون البكم، ولما تقابل السمع والبصر والصمم والعمى وصف بالسمع والبصر دون الصمم والعمى، ولما تقابل الغنى والفقر وصف بالغنى دون الفقر، ولما تقابل الوجود والعدم وصف بالوجود دون العدم، ولما تقابل المباينة للعالم والمداخلة له وصف بالمباينة دون المداخلة، وإذا كان مع المباينة لا يخلو إما أن يكون عاليًا على العالم أو مسامتًا له، وجب أن يوصف بالعلو دون المسامتة، فضلاً عن السفول.

والمنازع يُسلِّم أنه موصوف بعلو المكانة وعلو القهر، وعلو المكانة معناه أنه أكمل من العالم، وعلو القهر مضمونة أنه قادر على العالم، فإذا كان مباينًا للعالم، كان من تمام علوه أن يكون فوق العالم، لا محاذيًا له، ولا سافلاً عنه. ولما كان العلو صفة كمال كان ذلك من لوازم ذاته فلا يكون مع وجود غيره إلا عاليًا عليه، لا يكون قط غير عالٍ عليه»[2].

دلالة الفطرة على علو الله تعالى: إن الفطر السليمة تقضي بأن الله تعالى فوق العالم، وجمهور الخلق تتوجه قلوبهم إلى الله تعالى في العلو. ومن ذلك موقف أبي جعفر

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٣٠).

(٢) درء التعارض (٧/ ٥، ٦).

الهمذاني[١] مع أبي المعالي الجويني . حيث سمعه الهمذاني يقول: «كان الله ولا عرش ، وجعل يتخبط في الكلام . فقلت: قد علمنا ما أشرت إليه ؛ فهل عندك للضرورات من حيلة؟ فقال: ما تريد بهذا القول؟ وما تعني بهذه الإشارة؟ فقلت: ما قال عارف قط: يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة يقصد الفوق . فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة؟ فنبئنا نتخلص من الفوق والتحت . وبكيت وبكى الخلق . فضرب الأستاذ بكمه على السرير وصاح: يا للحيرة!! وخرق ما كان عليه وانخلع .وصارت قيامة في المسجد ، ونزل ولم يجبني إلا: يا حبيبي!! الحيرة الحيرة ، والدهشة الدهشة . فسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني الهمذاني»[٢] .

قال شيخ الإسلام تعليقًا على هذه القصة: «وأما دفع الضروريات بالنظريات فغير ممكن لأن النظريات غايتها أن يحتج علىها بمقدمات ضرورية ، فالضروريات أصل النظريات»[٣] .

وعلو الله على خلقه يجده الإنسان في نفسه ضرورة .

الشُبه التي بنىٰ عليها المعطلة نفي صفة العلو: إن النفاة من المعطلة نفوا صفات الباري عنه: لشبه قامت لديهم . نشير إليها إشارة سريعة تناسب هذا المقام .

أولها : الإعراض عن الوحي كليًا وجعله تابعًا للعقل ، أو التعامل معه معاملة المستأنس . وقد تقدم بيانه[٤] .

ثانيًا : الإلتزام بشبه عقلية أقاموها بحجة تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين . وإليك بعض هذه الشبه العقلية:

---

(١) هو: محمد بن أبي علي الحسن بن محمد الهمذاني ، الحافظ الصدوق . قال ابن السمعاني: «ما أعرف أن في عصره أحدًا سمع أكثر منه» ، توفي في ذي القعدة سنة (٥٣١هـ) . انظر: العبر ، للذهبي (١/ ٢٥٣) .

(٢) انظر: العلو للعلي الغفار ، للذهبي (٢٥٩ـ ٢٦٠) ، مكتبة أضواء السلف ، طبعة ١٩٩٥ ، ومنهاج السنة (٢/ ٦٤٢ ، ٦٤٣) ، ومجموع الفتاوى (٤/ ٤٤ـ ٦١) .

(٣) منهاج السنة (٢/ ٦٤٤) .

(٤) انظر: ص(٣٢٩) .

ـ **شبهة الأعراض ودليل حدوث الأجسام:** إن دليل حدوث الأجسام المبني على الجواهر والأعراض ـ وقد تقدم[(١)] ـ ينفون به الصفات. حيث يرون أن الله تعالى لا يوصف بالصفات إذ الأعراض حادثة، ودليل حدوث الأجسام يمنع من قيام الحوادث به تعالى، فلزم نفي الصفات كلها، أو بعضها عند آخرين.

يقول شيخ الإسلام: «التزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها[(٢)] نفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها، لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء: هو قيام الصفات بها، والدليل يجب طرده، فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به، وهو أيضًا في غاية الفساد والضلال، ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعلوه على عرشه، إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصل دينهم»[(٣)]

ومن هذه الشبه شبهة تعدد القدماء. فإن المعتزلة ومن تأثر بهم «يزعمون أن إثبات الصفات ينافي التوحيد ويزعمون أنهم هم الموحدون. فإن من أثبت الصفات فهو مشبه ليس بموحد. وأنه يثبت تعدد القدما، ولا يجعل القديم واحدًا، وقد يسمون أنفسهم الموحدين، ويجعلون نفي الصفات داخلاً في مسمىٰ التوحيد»[(٤)].

فهم يرون أن أخص وصفٍ لله تعالى: القدم. فإن أُثبت صفة لله تعالى قديمة، كان قديمان، وإن أُثبت صفتان كان ثلاثة قدماء. قال الإمام أحمد: «فقالت الجهمية: لما وصفنا الله بهذه الصفات إن زعمتم أن الله ونوره والله وقدرته، والله وعظمته. فقد قلتم بقول النصارىٰ حين زعموا أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته.

---

(١) انظر: ص(٣٥١).

(٢) أي: لأجل طريقة إثبات دليل حدوث الأجسام والمبني على مقدمتين:
الأولى: أن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات.
والثانية: أن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث؛ لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة. انظر: درء التعارض (١/ ٣٩).

(٣) المرجع السابق (١/ ٤١).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٣)، مطبعة الحكومة، مكة.

قلنا: لا نقول إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول: لم يزل بقدرته ونوره، لا متى قدر، وكيف قدر؟ فقالوا: لا تكونوا موحدين أبدًا حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء.

فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولا شيء، ولكن إذا قلنا إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نصف إلهًا واحدًا بجميع صفاته؟ وضربنا لهم في ذلك مثلاً، فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة، أليس لها جذع، وكرب [١]، وليف [٢]، وسعف [٣]، وخوص [٤]، وحجار [٥]، واسمها، اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها، فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد، لا نقول: إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا يقدر حتى خلق له قدرة، والذي ليس له قدرة عاجز، ولا نقول: قد كان في وقت من الأوقات ولا يعلم حتى خلق له علمًا فَعَلِم. والذي لا يعلم هو جاهل، ولكن نقول: لم يزل الله عالمًا قادرًا، لا متى ولا كيف؟»[٦].

ثم ذكر لهم الإمام أحمد دليلاً من القرآن على صحة قوله: فقال: «قد سمى الله رجلاً كافرًا اسمه؛ الوليد بن المغيرة المخزومي[٧] فقال: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾[٨] وقد كان هذا الذي سماه الله وحيدًا له عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة. فقد سمّاه الله وحيدًا، بجميع صفاته، فكذلك الله وله المثل

(١) الكرب: أصول السعف الغلاظ العراض. القاموس المحيط ص(١٦٦).
(٢) ليف النخل: هي قطعة تشبه أليفة المعروفة، تؤخذ من جذع النخل. انظر: لسان العرب(١٢/ ٣٧٧).
(٣) السعف: ورق النخل، وأكثر ما يقال: إذا يبس. انظر: القاموس المحيط، ص(١٠٥٨). وقيل هو: فرع النخلة. انظر: المخصص ص(١٠٥٨٧).
(٤) ورق النخل. القاموس المحيط، ص(٧٩٧).
(٥) هي حظائر حول النخل، لسان العرب (٣/ ٥٨).
(٦) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية (١/ ٣٧). وقد أورده شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٧)، مطبعة الحكومة.
(٧) هو والد خالد بن الوليد رضي الله عنه، من أشراف قريش وصناديدها، مات على الكفر، كان قد جاء إلى النبي ﷺ وقرأ عليه القرآن فوجد له رقّة. وقال قولته المشهورة: «والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه ليعلو ولا يُعلى عليه» فلما أثر أبوجهل عليه قال: إن هذا إلا سحر يؤثر. تفسير الطبري (٢٩/ ١٥٧)، وابن كثير (٤/ ٤٤٤).
(٨) سورة المدثر، آية: ١١.

الأعلىٰ هو بجميع صفاته إله واحد»[١] .

شبهة الجسم والتركيب والجهة والتحيز: فهؤلاء المعطلة نفوا عن الله تعالى صفاته كلها ، أو الصفات الاختيارية ـ كما هو الحال عند الأشاعرة ـ لأنه يلزم من إثباتها التجسيم ، أوالتركيب ؛ إذ لا يكون كل جسم حادث . وهذا ممتنع مع دليل إثبات الصانع المبني على حدوث الأجسام .

فلذلك ينفون عن الله صفة العلو ، وغيرها من الصفات ورؤيته تعالى يوم القيامة ـ محتجين بأن ذلك يلزم منه التجسيم والتركيب .

أما لفظ الجهة والتحيز ، فإنهم يجعلونها ـ أيضًا ـ حجّة لنفي صفة العلو والرؤية ؛ حيث يلزم منها التجسيم على حد قولهم . وعلى كلٍ فهذه الألفاظ البدعية المحدثة سيأتي بيانها في قاعدة الألفاظ المجملة[٢] ؛ لكن يمكن ذكر أحد أجوبة شيخ الإسلام على هذه الشبهة حيث يقول: «إذا قال القائل: إن الباري تعالى جسم . قيل له: أتريد أنه مركب من الأجزاء كالذي كان متفرقًا فرُكِّب؟ أو أنه يقبل التفريق: سواء قيل: اجتمع بنفسه ، أو جمعه غيره؟ أو أنه من جنس شيء من المخلوقات؟ أو أنه مركب من المادة والصورة؟ أو من الجواهر المنفردة؟ فإن قال هذا قيل: هذ باطل . وإن قال: أريد به أنه موجود ، أو قائم بنفسه . . .أو أنه موصوف بالصفات ، أو أنه يُرى في الآخرة ، أو أنه يمكن رؤيته ، أو أنه مباين للعالم فوقه ، ونحو هذه المعاني الثابتة بالشرع والعقل .

قيل له: هذه معان صحيحة ، ولكن إطلاق هذا اللفظ على هذا بدعة في الشرع ، مخالف للغة . فاللفظ إذا احتمل المعنى الحق والباطل لم يطلق . بل يجب أن يكون اللفظ مثبتًا للحق نافيًا للباطل»[٣] .

ثم يضع رحمه الله الاحتمال الثاني ويجيب عليه . فيقول: «وإذا قال: ليس بجسم . قيل: أتريد بذلك أنه لم يركبه غيره . ولم يكن أجزاء متفرقة فرُكِّب ، أو أنه لا يقبل التفريق

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (١/ ٣٧) .

(٢) انظر: ص(٥٤١) من هذه الرسالة .

(٣) منهاج السنة (٢/ ٢١١ ، ٢١٢) .

والتجزئة ؛ كالذي ينفصل بعضه عن بعض؟

أو أنه ليس مركبًا من الجواهر المنفردة ، ولا من المادة والصورة ، ونحو هذه المعاني؟

أو تريد به شيئًا يستلزم نفي اتصافه بالصفات ، بحيث لا يُرى ولا يتكلم بكلام يقوم به ، ولا يباين خلقه ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا ينزل منه شيء ، ولا تعرج إليه الملائكة ولا الرسول ، ولا تُرفع إليه الأيدي ، ولا يعلو على شيء ، ولا يدنو منه شيء ، ولا هو داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباين له ولا محايث له ، ونحو ذلك من المعاني السلبية التي لا يعقل أن يتصف بها إلا المعدوم . فإن قال: أردت الأول .

قيل: المعنى صحيح ، لكن المطلقون لهذا النفي أدخلوا فيه هذه المعاني السلبية ، ويجعلون ما يوصف به من صفات الكمال الثبوتية مستلزمة ، ولا ينتفي ما يسمونه تجسيمًا إلا بالتعطيل المحض .

ولهذا كل من نفى شيئًا قال لمن أثبته: إنه مجسِّم»[(١)] .

فشيخ الإسلام ينبِّه ـ أيضًا ـ في آخر هذا النص ، إلى أن المتكلمين بهذا القول ؛ لم يسلموا من وصف التجسم ؛ لأن أهل النفي المحض يصفونهم بذلك ، فيقول رحمه الله: «فغلاة النفاة من الجهمية والباطنية يقولون لمن أثبت له الأسماء الحسنى إنه مجسم . ومثبتة الأسماء دون الصفات من المعتزلة ونحوهم يقولون لمن أثبت الصفات: أنه مجسِّم . ومثبتة الصفات دون ما يقوم به من الأفعال الاختيارية يقولون لمن أثبت ذلك: إنه مجسم . وكذلك سائر النفاة . . .ومنتهى هؤلاء النفاة إلى إثبات وجود مطلق ، وذات مجردة عن الصفات ، والعقل الصريح يعلم أن الوجود المطلق والذات المجردة عن الصفات إنما يكون في الأذهان لا في الأعيان»[(٢)] .

بل حتى ـ إن تنزلنا مع الخصم وسلمنا أن الصفات يلزم منها التجسم ـ وهذا دونه خرط القتاد ـ فإن الشرع لم يصرح بنفي الجسم ولم يثبته ، «وأدلة إثبات الصفات أقوى

(١) المرجع السابق (٢/ ٢١٢ ، ٢١٣) .
(٢) المرجع السابق (٢/ ٢١٣) .

من أدلة نفي الجسم فإن أمكن الجمع بينهما ، وإلا لم يجز نفي ما هو معلوم ثابت ، خوفًا من لزوم ما ليس دليل انتفائه كدليل ثبوت ذلك ، فكيف إذا كانت أدلة النفي باطلة ، وأدلة الإثبات للصفات ولوازمها حق لا محيد عنه»[١] .

وبعد هذه الأدلة النقلية والعقلية ودفع شبه النفاة يتبين أن هاتين القاعدتين تدفع شبه نفاة صفة العلو عن الله تعالى شرعًا وعقلاً .

قاعدة رقم (٥٨)

[القول في الصفات كالقول في الذات][٢]

الشرح : إن هذه القاعدة التي ترد على من ينكر صفات الباري جل وعلا من المتكلمين وغيرهم بحجَّة أن إثبات الصفات يلزم منه التشبيه بالمخلوق وأن التنزيه يستوجب نفيها وغير ذلك من الشبه التي تقدم الجواب عنها .

وقد شرح شيخ الإسلام هذه القاعدة بطريقة تقوم على حوار عقلي يعتمد على ما اتفق عليه العقلاء من عدم التفريق بين المتماثلات وإلا وقع الإنسان في التناقض والاضطراب .

فالقول في الصفات كالقول في الذات ؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فإذا كان له ذات حقيقية لا تماثل الذوات ، فهذه الذات لها صفات حقيقية لا تماثل صفات سائر الذوات[٣] .

ثم بدأ الحوار مع المعطل فقال: إذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ قيل له: كما قال ربيعة[٤] ومالك وغيرهما: الاستواء معلوم والكيف مجهول ، والإيمان

---

(١) درء التعارض (١٠/ ٢٣٧) .

(٢) التدمرية ص (٤٣) .

(٣) انظر: المصدر نفسه .

(٤) ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي المعروف بربيعة الرأي ، كان صاحب الفتوى بالمدينة ، ت: ١٣٦هـ . انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٨) .

واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة[١] . . .

وإذا قال: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟

قيل له: كيف هو؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له وتابع له. فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه، وبصره، وتكليمه، ونزوله، واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته»[٢]. ويقال للمعطل لما أثبت ذاتًا والمخلوقين لهم ذوات: فقد وقعت في التشبيه ـ على قاعدتك التي سرت عليها ـ فإن قلت: ذات الله لا تشبه ذوات المخلوقين، يقال لك: اسلك مع الصفات هذا المنهج، فأثبت له صفات لا تشابه ذوات المخلوقين. «وهذا الكلام لازم لهم في العقليات، وفي تأويل السمعيات، فإن من أثبت شيئًا، ونفى شيئًا بالعقل، إذا ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته، وطولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهم فرقًا»[٣].

فالمعتزلة: يلزمهم في الأسماء ما فروا منه في نفي الصفات، والأشعرية «يلزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه، فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه هو إرادته للثواب والعقاب كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط»[٤].

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة ص(٣٩٧).
(٢) التدمرية ص(٤٤). وانظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٦).
(٣) التدمرية ص (٤٥). وانظر: الصواعق المرسلة(١/ ٢٣٥).
(٤) التدمرية ص (٤٦).

قاعدة رقم (٥٩)

إثبات النبوة لا يتوقف على المعجزة وحدها[١]

الشرح : هذه القاعدة ترد على المتكلمين في طريقتهم لإثبات النبوة حيث جعلوها مقصورة على المعجزات وحدها يقول القاضي عبدالجبار: «إن العادة لا تخرق إلا عند إرسال الرسل . ولا تنخرق لغير هذا الوجه ؛ خرقها لغير هذا الوجه بمنزلة العبث»[٢] .

والمعجزات تدل على النبوة لكنها ليست الطريق الوحيد . لذلك قال شيخ الإسلام عن هذه الطريقة: «هي من أعظم الطرق عند أهل الكلام والنظر ، حيث يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات ، ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء لكن كثير من هؤلاء ؛ بل كل من بنى إيمانه عليها يظن أن لا تعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات . . .وليس الأمر كذلك ؛ بل معرفتها بغير المعجزات ممكنة ، فإن المقصود إنما هو معرفة صدق مدعي النبوة أو كذبه»[٣] . .

وبناءً على القول بأن إثبات النبوة متوقف على المعجزة أنكرت المعتزلة خوارق العادات لغير الأنبياء ، فمنعت الكرامات ، وما للسحرة من خوارق للعادة وصادموا بذلك ما هو ثابت[٤] .

أما الأشاعرة ، فجوَّزوا الخوارق لغير الأنبياء لكنهم جعلوا الفرق بينها وبين غيرها: أن معجزات الأنبياء مقرونة بدعوى النبوة ؛ فمن ادعى النبوة وهو كاذب فإنه لا يؤيد بخارق للعادة»[٥] .

قال شيخ الإسلام: «وأصل خطأ الطائفتين: أنهم لم يعرفوا آيات الأنبياء ، وما خصهم الله به ، ولم يقدروا قدر النبوة ، ولم يقدروا آيات الأنبياء قدرها ؛ بل جعلوا هذه

---

(١) شرح الأصفهانية ص (١٥٥ ، ١٥٦) .

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد ، القاضي عبدالجبار (١٥١ــ ١٨٩) ، والنبوات ، لابن تيمية (١/ ٤٨٤) ، مطبعة أضواء السلف ، وشرح الأصول الخمسة ص (٥٦٨) .

(٣) شرح الأصفهانية (١/ ١٢٠) ، مكتبة الرشد ، ط: ١ ، ١٤١٥هـ .

(٤) انظر: النبوات ص(٤١٤) .

(٥) النبوات ص(٤٨٧ ، ٧٩١) ، مطبعة أضواء السلف .

الخوارق الشيطانية من جنسها ؛ فإما أن يكذبوا بوجودها ، وإما أن يسووا بينها ، ويدّعوا فرقًا لا حقيقة له [١] .

وكلاً من الطريقتين باطلة ، فإنكار السحر والكهانة وكرامات الأولياء مكابرة ، إذ تواترت الأخبار بذلك .

أما الأشاعرة: «فأثبتوا ما أثبته الفقهاء ، وأهل الحديث من السحر ، والكهانة ، والكرامات ؛ لكن قيل لهم: فميزوا بين هذا وبين المعجزات؟ فقالوا: لا فرق في نفس الجنس ، وليس في جنس مقدورات الرب ما يختص بالأنبياء ؛ لكن جنس خرق العادة واحد ، فهذا إذا اقترن بدعوى النبوة وسلم عن المعارضة عند تحدي الرسول بالمثل ، فهو دليل» [٢] .

والحجة عندهم: مجموع الدعوى والخارق ، لا الخارق وحده ، والاعتبار بالسلامة عن المعارض [٣] .

وهذا باطل من وجوه:

١ـ إذا كان ما يأتي به النبي يأتي به الساحر والكاهن لكن أولئك يعارضون ، وهذا لا يعارض ؛ فالاعتبار إذن بعدم المعارضة . وعلى هذا فلو قال الرسول : معجزتي أن أعدوا إلى ذلك المكان وغيره لا يقدر على ذلك ؛ كان هذا آية دعواه . وهذا لا ضابط له ؛ فإنّ ما يعجز عنه قوم دون قوم لا ينضبط .

٢ـ أن المعارضة بالمثل: أن يأتي بحدة مثل حجةالنبي وحجته عندهم: مجموع دعوى النبوة ، والإثبات بالخارق ، فيلزم على هذا أن تكون المعارضة بأن يدعي غيره النبوة ، ويأتي بالخارق .

وعلى هذا فليست معارضة الرسول: بأن يأتوا بالقرآن ، أو عشر سور ، أو العقل والنقل .

---

(١) المرجع السابق ص (١٠٤٠) ، وانظر: مجموع الفتاوى(١١/ ٢٩٤) وما بعدها .
(٢) النبوات ص (٤٨٥) .
(٣) المرجع السابق ص (٤٨٦) .

٣ـ أنه لابد أن تكون الآية التي للنبي هي دليل صدقه، وعلامة صدقه، وبرهان صدقه، فلا يوجد قط إلا مستلزمه لصدقه، وقد ادعوا أن آيات صدقهم تكون منفكة عن صدقهم، تكون لساحر، وكاهن، ورجل صالح، ولمدعي الإلهية؛ لكن لا تكون لمن يكذب في دعوى النبوة فجوزوا وجود الدليل مع عدم المدلول عليه، إلا إذا ادّعى المدلول عليه كاذب.

٤ـ قد ادعى جماعة من الكذابين النبوة، وأتوا بخوارق من جنس خوارق الكهان والسحرة، ولم يعارضها أحد في ذلك المكان والزمان، وكانوا كاذبين، فبطل قولهم: أن الكذاب إذا أتى بمثل خوارق السحرة والكهان، فلابد أن يمنعه الله ذلك الخارق، أو يقيد له من يعارضه.

٥ـ أن آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي بها. ولا تحدية بالإتيان بمثلها، بل هي دليل على نبوته. وإن خلت عن هذين القيدين.

٦ـ أن آيات الأنبياء لا تكون إلا خارقة للعادة، ولا تكون مما يقدر أحد على معارضتها شرط فيها، بل وفي كل دليل؛ فإنه لا يكون دليلاً حتى يكون مختصًا بالمدلول عليه، ولا يكون مختصًا إلا إذا سلِم عن المعارضة.

٧ـ أن آيات الأنبياء خارجة عن مقدور من أُرسل الأنبياء إليهم؛ وهم الجن والإنس، فلا يقدر الإنس والجن أن يأتوا بمثل معجزة الأنبياء.

والمعجزة وإن دلت على النبوة لكنها ليست الطريق الوحيد الذي يتوقف إثبات النبوة عليه كما يدعي ذلك المتكلمون. قال شيخ الإسلام: «طرق العلم بالرسالة كثيرة جدًا متنوعة ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر بأحوال الأنبياء، وأوليائهم علمنا علمًا يقينًا أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة» (١).

وإليك شيئًا منها باختصار يتناسب مع هذا المقام:

ـ فمنها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم وبقاء

---

(١) شرح الأصفهانية ص (١٧٩).

العاقبة لهم ، فكانت هذه الأخبار صادقة وقعت تمامًا على النحو الذي أخبروا به .

ومنها: ما أحدثه الله تعالى من نصرهم وإهلاك عدوهم إذا عرف الوجه الذي حصل عليه ، كحصول الغرق لفرعون وقومه بعد أن دخل البحر خلف موسى وقومه .كان هذا مما يورث علمًا ضروريًا أن الله تعالى أحدث هذا نصرًا لموسى عليه السلام وقومه .

ـ ومنها: أن من تأمل ما جاء به الرسل عليهم السلام فيما أخبرت به ، وما أمرت به ، علم بالضرورة أن مثل هذا لا يصدر إلا عن أعلم الناس وأصدقهم وأبرهم ، ويمتنع صدوره من كاذب متعمد للكذب ، أو مخطيء جاهل ضال يظن أن الله أرسله ؛ وذلك لأن فيما أخبروا به وما أمروا به من الإحكام والإتقان وكشف الحقائق وهدي الخلائق ، وبيان ما يعلمه العقل جملة ويعجز عن معرفته تفصيلاً .

ويمكن القول بأنه لمعرفة صدق الرسول مسلكان: مسلك نوعي ، وآخر شخصي . قال ابن تيمية: «النوعي هو مما استدل به النجاشي على نبوته ، فإنه لم استخبرهم عما يخبر به ، واستقرأهم القرآن فقرؤه عليه . قال: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة[1] .

وكذلك قبله ورقة بن نوفل[2] لما أخبره النبي ﷺ بما رآه وكان ورقة قد تنصر وكان يكتب الإنجيل بالعبرانية ، فقالت له خديجة: يا ابن عم . اسمع من ابن أخيك ما يقول . فأخبره النبي ﷺ بخبره ، فقال: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى ، وإن قومك سيخرجونك . فقال ﷺ: **أومخرجيَّ هم؟** فقال: نعم ، لم يأتِ أحد بمثل ما جئت به إلا عودي ، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا[3] »[4] .

---

(١) رواه أحمد في المسند (١/ ٢٠١) .

(٢) هو ورقة بن نوفل القرشي ، اختلف في اسلامه . انظر: أسد الغابة (٤/ ٣١٣) .

(٣) رواه البخاري كتاب: الجمعة ، باب: الفرق بين اثنين (١/ ٤) ، ومسلم في كتاب: الجهاد والسير ، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ١٤١) .

(٤) شرح الأصفهانية ص (١٦٢) .

والمسلك الثاني: الشخصي وقد استدل به هرقل ملك الروم[1]. وسأذكر الحديث بطوله كما جاء في صحيح البخاري لما في ذلك من طرق يستدل به على صدق الرسالة.

قال ابن عباس: أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش وكانوا تجارًا بالشام في المدة التي كان رسول الله ﷺ ماد فيها أباسفيان وكفار قريش فأتوه وهم بإيلياء[2] فدعاهم في مجلسه، وحوله عظماء الروم ثم دعا بترجمانه فقال: أيكم أقرب نسبًا بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبوسفيان: فقلت أنا أقربهم نسبًا فقال: أدنوه مني وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره ثم قال لترجمانه: قل لهم إني سائل عن هذا الرجل فإن كذبني فكذبوه فوالله لولا الحياء من أن يأثروا علي كذبًا لكذبت عنه. ثم كان أول ما سألني عنه أن قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب. قال: فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟ قلت: لا. قال: فهل كان من آبائه من ملك؟ قلت: لا. قال: فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم؟ فقلت: بل ضعفاؤهم. قال: أيزيدون أم ينقصون؟ قلت: بل يزيدون. قال: فهل يرتد أحد منهم سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قلت: لا. قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا. قال: فهل يغدر؟ قلت: لا ونحن في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها. قال: ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئًا غير هذه الكلمة. قال: فهل قاتلتموه؟ قلت: نعم. قال: فكيف كان قتالكم إياه؟ قلت: الحرب بيننا وبينه سجال ينال منا وننال منه. قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول: اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئ، واتركوا ما يقول آباؤكم، ويأمرنا بالصلاة والصدقات والعفاف، والصلة، فقال للترجمان: قل له سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب، فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها. وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول فذكرت أن لا. فقلت: لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتي بقول قيل قبله. وسألتك هل كان من آبائه من ملك فذكرت أن لا. قلت: فلو كان من آبائه من ملك، قلت: رجل يطلب ملك أبيه. وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال

---

(١) المرجع السابق، ص(١٦٢ـ ١٦٣).

(٢) إيليا: مدينة بيت المقدس، انظر: فتح الباري (٦/ ٤٠٩)، دار المعرفة، بيروت.

فذكرت أن لا ، فقد أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله . وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفائهم؟ فذكرت أن ضعفاؤهم اتبعوه وهم أتباع الرسل ، وسألتك: أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت أنهم يزيدون ، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم . وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت أن لا ، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب ، وسألتك هل يغدر؟ فذكرت أن لا ، وكذلك الرسل لا تغدر ، وسألتك بما يأمركم فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا وينهاكم عن عبادة الأوثان ، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف ، فإن كان ما تقول حقًا ، فسيملك موضع قدمي هاتين ، وكنت أعلم أنه خارج ،لم أكن أظن أنه منكم فلو أني أعلم حتى أخلص إليه لتجشمت لقاؤه ، ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه »[(١)] .

وقد بيَّن ابن تيمية ما في هذا الأثر من الأدلة على صدق الرسول ﷺ ثم قال: «كل عاقل سليم الفطرة إذا سمع هذا السؤال والبحث ، علم أنه من أدل الأمور على عقل السائل وخبرته واستنباطه ، مما يتميز به هل هو صادق أو كاذب ، وأنه بهذه الأمور تميز له ذلك»[(٢)] .

فتبين من عرض هذه القاعدة أن طرق العلم بالنبوة لا يتوقف على المعجزة .

قاعدة رقم (٦٠)

[كل ما كان وجوده أكمل كان أحق بأن يرى]

الشرح : إن هذه القاعدة ترد على منكري رؤية الله تعالى يوم القيامة . فالمعتزلة ومن وافقهم من الجهمية تنكر رؤية الله تعالى في الآخرة . حيث يقتضي «أن يكون الله في جهة» وهذا ـ بزعمهم ــ يلزم منه التجسيم والله تعالى منزه عن ذلك .

أما الأشاعرة فإنهم قالوا: إن الله يُرى لا في جهة ، لا أمام الرائي ولا خلفه ولا

(١) رواه البخاري في ك: الجهاد والسير ، وقد تقدم تخريجه مختصرًا ص(١٦٤) .
(٢) شرح الأصفهانية (١٧١) .

عن يمينه ولا عن يساره، ولا فوقه ولا تحته، فليس من شروط الرؤية المقابلة والجهة»[١].

ولا ريب أن حقيقة مذهب الأشاعرة هو موافقة المعتزلة لأنه لا يمكن إثبات رؤية بهذه الطريقة.

قال ابن تيمية: «لا يعرف القول بإثبات الرؤية مع نفي كون الله تعالى فوق العالم إلاعن هذه الشرذمة وهم بعض أتباع الأشعري ومن وافقهم، وليس ذلك قول أئمتهم»[٢].

الأدلة على إثبات الرؤية: إن رؤية المؤمنين ربهم جل وعلا يوم القيامة ثابت بالأدلة الشرعية وهذه بعضها: قال تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ (٣٥) ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ (١٥) ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[٦].

وجاء في صحيح مسلم من حديث صهيب[٧] عن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة. قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجينا من النار. قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل**» ثم تلا هذه الآية[٨].

أما الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى فهي كثيرة جدًا تصل إلى حد التواتر[٩].

منها ما يلي:

---

(١) الإرشاد، للجويني ص(١٨٠).
(٢) تلبيس الجهمية (٢/ ٣٩٦).
(٣) سورةالقيامة، آية: ٢٢، ٢٣
(٤) سورة ق، آية: ٣٥.
(٥) سورة المطففين، آية: ١٥.
(٦) سورة يونس، آية: ٢٦.
(٧) تقدمت ترجمته .
(٨) رواه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم.
(٩) انظر: منهاج السنة (٢/ ٣١٦).

ـ عن جابر بن عبدالله [(١)] قال: كنا جلوسًا عند النبي ﷺ، إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون** [(٢)] **في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا**»[(٣)].

ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أن الناس قالوا: يا رسول الله: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: **هل تضارون في القمر ليلة البدر**؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: **فهل تضارون** [(٤)] **في الشمس ليس دونها سحاب**؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: **فإنكم ترونه كذلك**» [(٥)].

ـ وعن أبي سعيد [(٦)] قال: قلنا يا رسول الله: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: **هل تضارون في رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحوًا**؟ قلنا: لا. قال: **فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضارون في رؤيتها**» [(٧)].

قال شيخ الإسلام تعليقًا على هذه الأحاديث: «فهذا فيه مع إخباره أنهم يرونه إخبارهم أنهم يرونه في جهة وذلك من وجوه:

١ـ أن الرؤية في لغتهم لا تعرف إلا لرؤية ما يكون بجهة منهم. فأما رؤية ما ليس في الجهة فهذا لم يكونوا يتصورونه فضلاً عن أن يكون اللفظ يدل عليه.

٢ـ قوله: «**فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس صحوًا، وكما ترون القمر صحوًا**» فشبّه لهم رؤيته برؤية الشمس والقمر، وليس ذلك تشبيهًا للمرئي بالمرئي؛ ومن المعلوم

---

(١) تقدمت ترجمته ص(١٤٥).

(٢) تضامون: من الضيم، ومعناه لا تظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض، انظر: الفتح (١٥/ ٣٨٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب: التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ ح(٧٤٣٤) (الفتح ١٥/ ٣٧٩).

(٤) أي: لا تتخالفون ولا تتجادلون في صحة النظر إليه لوضوحه وظهوره. انظر: النهاية في غريب الأثر (٣/ ٨٢).

(٥) رواه البخاري ح (٧٤٣٧) (الفتح ١٥/ ٣٨٠). ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريقة الرؤية.

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) رواه البخاري في كتاب: التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ (الفتح ١٥/ ٣٨١).

أنه إذا كانت رؤيته مثل رؤية الشمس والقمر وجب أن يُرى في جهة من الرائي .

٣ـ أنه قال: «**هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب وهل تضارون في القمر ليس دونه سحاب**» فشبَّه رؤيته برؤية أظهر المرئيات ، إذا لم يكن ثم حجاب منفصل عن الرائي يحول بينه وبين المرئي .

٤ـ أنه أخبر أنهم: «**لا يضارون في رؤيته**» ، وفي حديث آخر «**لا يضامون**» ونفي الضير والضيم ، إنما يكون لإمكان لحوقه بالرائي ، ومعلوم أن ما يسمونه رؤية وهو رؤية ما ليس بجهةمن الرائي لا فوقه ولا شيء من جهاته لا يتصور فيها ضير ولا ضيم حتى ينفي ذلك .

بعض الشبه لمنكري الرؤية: ذكرنا أن من أنكر رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة تذرع بشبهة واهية كقولهم: أن الرؤية لا تكون إلا في جهة والجهة يلزم منها التجسيم ، والتجسيم تنزه الله تعالى عنه ، أو يتعارض مع دليل إثبات وجوده وهو دليل حدوث الأجسام . وشبهة التجسيم تقدم الحديث عنها ، أما شبهة «الجهة» فقد بين شيخ الإسلام دلالة النصوص عليها إذا أريد بها المعنى الحق .

ولفظ الجهة من الألفاظ المجملة عند المتأخرين فيه إجمال وإيهام ـ كغيرها ـ من ألفاظ المبتدعة الاصطلاحية فليس كلها يستعملها أصحابها في نفس معناها اللغوي[(١)] .

فالقول الحق: هو الاستفصال في لقط الجهة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لفظ الجهة قد يراد به ما هو موجود ، وقد يراد به ما هو معدوم ، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق ، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله كان مخلوقًا ، والله تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات فإنه بائن من المخلوقات .

وإن أُريد بالجهة أمر عدمي ، وهو ما فوق العالم ، فليس هناك إلا الله وحده .

فإذا قيل: إنه في جهة إن كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت

---

(١) ستأتي قاعدة مستقلة في الألفاظ المجملة ص(٥٤١) قاعدة رقم (٨٨) .

المخلوقات، فهو فوق الجميع عالٍ عليه»[(١)].

لكن النفاة لا يقولون ذلك، بل يعتقدون أن الجهات كلها مخلوقة، فيلزم من قال بها قدم شيء من المخلوقات أو أنه مستغنيًا عن الجهة ثم صار فيها.

والله تعالى ليس في شيء من المخلوقات، فهو منزه عن أن تحيط به، أو يكون مفتقرًا إليها سواء سمّى جهة أو لم يسمّ، فمن نفى الجهة وأراد هذا المعنى بأن الله لا تحيط به مخلوقات وليس مفتقرًا إليها فهذا حق. لكن النفاة لا يقتصرون على هذا، بل ينفون أن يكون فوق العرش رب العالمين، أو أن يكون محمد ﷺ عرج به إلى الله، أو أن يصعد إليه شيء وينزل منه شيء»[(٢)].

ومما يدفع به هذا القول هذه القاعدة، التي ذكرها ابن تيمية حيث قال: «إما أن تحكّموا في هذا الباب العقل، وإما أن لا تحكّموه، فإن لم تحكموه بطل قولكم[(٣)]، وإن حكمتموه فقول من أثبت موجودًا قائمًا بنفسه يُرى أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودًا قائمًا بنفسه لا يُرى ولا يمكن أن يُرى. وذلك لأن الرؤية لا يجوز أن يشترط في ثبوتها أمور عدمية؛ بل لا يشترط في ثبتوتها إلا أمور وجودية»[(٤)].

ثم قال رحمه الله مبينًا القاعدة: «فكل ما كانوجوده أكمل كان أحق بأن يُرى، وكل ما لم يمكن أن يُرى فهو أضعف وجودًا مما يمكن أن يُرى، فالأجسام الغليظة أحق بالرؤية من الهواء، والضياء أحق بالرؤية من الظلام، لأن النور أولى بالوجود، والظلمة أولى بالعدم، والموجود الواجب الوجود أكمل الموجودات وجودًا وأبعد الأشياء عن العدم، فهو أحق بأن يُرى، وإنما لم نره لعجز أبصارنا عن رؤيته لا لأجل امتناع رؤيته، كما أن شعاع الشمس أحق بأن يرى من جميع الأشياء»[(٥)].

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٣٢٣).

(٢) منهاج السنة (٢/ ٣٢٣، ٣٢٤).

(٣) وذلك لأنه عمدتهم، فالأدلة النقلية كلها تثبت الرؤية وفي جهة.

(٤) منها السنة (٢/ ٣٣٠).

(٥) المرجع السابق (٢/ ٣٣٢).

أما قول الله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾[(١)] فليس للنفاة فيها دليل ؛ بل هي دليل عليهم ؛ لأن الإدراك: إما أن يراد به مطلق الرؤية ، أو الرؤية المقيَّدة بالإحاطة ، فليس كل من رأى شيئًا يقال: إنه أدركه ، كما لا يقال: أحاط به .

فلا يلزم من نفي الإدراك نفي الرؤية . قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ ﴾[(٢)] فنفى موسى عليه السلام الإدراك مع إثبات الترائي ، وإذا كان المنفي هو الإدراك فهو سبحانه وتعالى لا يحاط به رؤية كما لا يحاط به علمًا ، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي العلم والرؤية ؛ بل يكون دليلاً على أنه يُرى ولا يحاط به كما يعلم ولا يحاط به»[(٣)] .

كذلك «فإن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه سبحانه وتعالى ، ومعلوم أن كون الشيء لا يُرى ليس صفة مدح ؛ لأن النفي المحض لا يكون مدحًا إن لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا ، ولأن المعدوم أيضًا لا يرى ، والمعدوم لا يمدح ، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه»[(٤)] .

ومعلوم أن العدم المحض لا يقال فيه: أنه لا يُرى ، فعلم أن نفي الرؤية عدم محض ، ولا يقال في العدم المحض: لا يدرك ، وإنما يقال هذا فيما لا يدرك لعظمته لا لعدمه[(٥)] .

---

(١) سورة الأنعام ، آية: ١٠٣ .

(٢) سورة الشعراء ، آية: ٦١ـ٦٢ .

(٣) منهاج السنة (٢/ ٣١٩ ، ٣٢٠) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ٣١٨ ، ٣١٩) .

(٥) نفس المصدر (٢/ ٣١٩) .

المعــــتزلــة

نشأتها: لقد كانت المعتزلة من أوائل الفرق الكلامية ظهورًا، وأصح ما جاء في نشأتها أن واصل بن عطاء[١] كان من تلاميذ الحسن البصري، وذات مرة دخل رجل مجلس الحسن فسأل: يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر ـ وهم الوعيدية من الخوارج ـ وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لاتضر مع الإيمان وهم المرجئة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟ فأخذ الحسن يتفكر، وقبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول: إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقًا، ولا كافر مطلقًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى اسطوانة في المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن. فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسُمي هو وأصحابه (معتزلة)[٢].

ثم دخل معه بعد ذلك عمرو بن عبيد[٣] موافقا له في مقالته.

ثم بعد ذلك تأثرت المعتزلة بالجهمية وأخذت المعتزلة القول بنفي الصفات على يد بعض أصحاب عمرو بن عبيد، ثم كان تبني القول بخلق القرآن على يد أحمد بن أبي دؤاد[٤] وغيره من المعتزلة[٥].

ثم كانت المرحلة الأخيرة من اكتمال أصول المعتزلة الخمسة: في أواخر المئة الثالثة

---

(١) هو واصل بن عطاء المخزومي، البصري، القدري، رأس المعتزلة، كان بليغًا ومن تلاميذ الحسن ثم اعتزله، وصاحب عبدالله بن محمد بن الحنيفية، ت ١٣١هـ، ميزان الاعتدال (٧/ ١١٨)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٤).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ٤٨)

(٣) هو عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري، القدري، رأس المعتزلة مع واصل بن عطاء، كان زاهدًا عابدًا، ت ١٤٤هـ، انظر: شذرات الذهب (١/ ٣٤٧).

(٤) هو قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد الإيادي، كان رأسًا في التجهم، هو الذي شغب على الإمام أحمد وأفتى بقتله، مات سنة ٢٤٠هـ. انظر: شذرات الذهب(٢/ ٢١٩).

(٥) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٣٩٣ـ٤٠٢)، الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٧٢).

تقريبًا، يقول عبدالرحيم الخياط[1] وهو من رؤوس المعتزلة في عصره: «... لكن ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس، فهو معتزلي»[2].

الأصول الخمسة عند المعتزلة: تتفق المعتزلة على خمسة أصول نذكرها مع شيء من البيان.

الأصل الأول: التوحيد[3]. ومقصودهم بهذا الأصل تعطيل صفات الباري جل وعلا وأن إثباتها يلزم فيه التركيب أو الكثرة أو تعدد القدماء.

الأصل الثاني: العدل ومقصودهم بذلك نفي خلق الله تعالى لأفعال العباد ؛لأن ذلك يلزم منه الظلم المنافي لعدله، وأن أفعال العباد فيها ما هو قبيح والله تعالى منزه عن اختياره وخلقه. فقالوا بخلق العباد لأفعالهم[4].

الأصل الثالث: الوعد والوعيد ومقصودهم به أن الله تعالى يجب عليه إنفاذ وعيده، وتحقيق وعده، وإلا كان مخلفًا للوعد وهو منزه عن هذا.

قال القاضي عبد الجبار[5]: «وأن يفعل ما وعد به لا محاله، ولا يجوز عليه الخلف والكذب»[6].

---

(١) هو عبدالرحيم بن محمد أبو الحسين الخياط من رؤوس المعتزلة البغداديين، عرف بالذكاء، صاحب تصانيف كثيرة، منها الاستدلال ونقض كتاب ابن الراوندي. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٢٠).

(٢) الانتصار والرد على ابن الراوندي ص: ١٢٦-١٢٧، عبدالرحيم الخياط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٤هـ.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة ص: ١٢٨، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: ٨١، النقي في باب صفات الله ص: ٥٥٢.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص: ٣٠٢-٣٠٣، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: ١٥٣-١٦٠.

(٥) هو أبو الحسين عبدالجبار بن الخليل الهمذاني، ولد سنة ٣٢٠هـ، وقد كان أشعريًا ثم انتقل إلى الاعتزال وأصبح من كبار علمائهم، له العديد من المؤلفات منها شرح الأصول الخمسة والمغني في أبواب العدل والتوحيد. انظر ترجمته، شرح الأصول الخمسة ص: ١٣-١٥.

(٦) المرجع السابق ص: ١٣٦.

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين حيث يرون أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمنًا وليس كافرًا بل في منزلة بين الإيمان والكفر، هذا في الدنيا أما في الآخرة فهو خالد مخلد في النار

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو أدّى ذلك إلى الخروج على الأئمة بالسيف.

قواعد في الرد على المعتزلة

قاعدة رقم (٦١)

[فمن أثبت لله الأسماء الحسنى وأحكامها لزمه ما يلزم من أثبت الصفات][1]

الشرح: تقدم أن المعتزلة تثبت الأسماء وتنفي الصفات. فيقولون: إن الله عالم، قادر حيٌّ بذاته، لا بعلم، ولا بقدرة، ولا حياة، وهكذا باقي الصفات، أو يقول بعضهم: عالم بعلم، وعلمه ذاته[2].

فالمعتزلة تنفي الصفات عن الله تعالى، وتثبت الأسماء مجردة عن معانيها.

لشبهة «تعدد القدماء» وتعارض ذلك مع دليل إثبات الصانع وهو دليل حدوث الأجسام، وقد تبين بطلان هذا الدليل وما يلزم منه من لوازم باطلة[3].

وهذه القاعدة، ترد على المعتزلة من وجه آخر في هذه العقيدة المحرفة، التي هي: تعطيل صفات الباري جل وعلا بزعم التنزيه مع أنه يثبتون الأسماء.

قال شيخ الإسلام مبينًا ذلك: «وهكذا يلزم من قال: إنه عالم قادر. ومن قال: إنه يعلم ويقدر. فمن أثبت لله الأسماء الحسنىٰ وأحكامها، لزمه ما يلزم من أثبت الصفات، فالاسم المشتق يدل على المصدر، وعلى الفعل، وخبر المخبر بذلك وحكمه يقتضي صفاته، ليست أعلام محضة كاسم: العليم، والقدير، والرحيم، والكريم، والمجيد، والسميع، والبصير، وسائر أسمائه الحسنىٰ سبحانه وتعالى. فهو سبحانه مستحق للكمال المطلق؛ لأنه واجب الوجود بنفسه»[4].

فدلت القاعدة على أن ما اتهموا به الأشاعرة وغيرهم بالتجسيم؛ لأنهم أثبتوا الصفات. فهو يلحقهم كذلك على مذهبهم ـ لأنهم أثبتوا الأسماء، بهذه الطريقة ويناقش شيخ الإسلام المعتزلة ويلزمهم بما لا محيد لهم عنه. فيقول للمعتزلي: «كل ما

---

(١) درء التعارض (١٠/ ٢٣٥).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص (١٥١، ١٨٣).

(٣) انظر: ص(٣٥١) من هذه الرسالة.

(٤) درء التعارض (١٠/ ٢٣٥).

تُلزم به الأشعرية وأمثالهم في إثبات الصفات يلزمونك إياه في كل ما نفيته . فإذا قلت: الموصوف بالصفة لا يكون إلا جسمًا . قالوا: والمسمى بالحيِّ العالم القادر لا يكون إلا جسمًا . والمخبر عنه بأنه يعلم ويقدر لا يكون إلا جسمًا . والموصوف بقول القائل: هو عالم قادرٌ لا يكون إلا جسمًا ، فإن أمكنك أن تثبت هذا لغير جسم ،أمكنهم ذلك . وإن لم يمكنهم لم يمكنك . فهذا السؤال لازمٌ لجميع الناس . كما يلزم الأشعرية وغيرهم»[(١)] .

ولابد للجميع أن يثبتوا ما أثبته الله لنفسه ، أو أثبته له رسوله ﷺ ، وأن ينفوا عن الله تعالى كل ما نفاه عن نفسه ، أو نفاه عنه رسوله ﷺ إثبات بلا تمثيل ونفيًا بلا تعطيل ؛ لأنه لابد من العلم أن ما من شيئين إلا وبينهما قدرًا مشتركًا من التشابه ولو في مطلق الوجود .

فاتفاق صفات الخالق والمخلوق في الاسم والمعنى لا يلزم منه الاتقان في الحقيقة والكيفية ، فالخالق يعلم والمخلوق يعلم لكن ليس علم الخالق الشامل الكامل كعلم المخلوق القاصر . فكما أن ذات الخالق ليست كذات المخلوق فكذلك علمه وهكذا كل الصفات[(٢)] .

القاعدة رقم (٦٢)

[نصوص الوعيد... لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفقت الموانع][(٣)]

الشرح : هذه القاعدة ترد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة وتقدم الحديث عن قاعدة مشابهة لها عند الرد على الخوراج[(٤)] ونشير إليها هنا إشارة مختصرة . فمن أصول المعتزلة الخمسة «الوعد والوعيد» قال القاضي عبدالجبار: «وأما علوم الوعد والوعيد ، فهو أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب ، أنه يفعل ما وعد به

---

(١) المصدر نفسه (١٠/ ٢٣٥) .

(٢) انظر: التدمرية (١/ ٥) ، وشرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين ص (١/ ١٠٥) .

(٣) منهاج السنة (٥/ ٩٥/ ٢٤٠) ، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧٢) .

(٤) انظر: ص(٢٣٧) من هذه الرسالة .

وتوعد عليه لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب»[1].

وقال الشهرستاني عن المعتزلة: «واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا . . .من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار ؛ لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكافر»[2].

قال الزمخشري عند آية القتل العمد: «فإن قلت: هل فيها دليل على خلود من لم يتب من أهل الكبائر؟ قلت: ما أبين الدليل . وهو تناول قوله: ومن يقتل: أي قاتل كان من مسلم أو كافر، تائب أو غير تائب، إلا أن التائب أخرجه الدليل فمن ادعى إخراج المسلم غير التائب، فليأت بدليل مثله»[3].

ولا ريب أن الأدلة المستفيضة دلت على أن نصوص الوعيد لا يُحكم بموجبها في الشخص المعين حتى تقوم عليه الحُجة بتحق الشروط وانتفاء موانع هذا الموجب[4].

القاعدة رقم (٦٣)

[أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره][5]

الشرح : هذه القاعدة ترد على المعتزلة المنكرين لصفات الله تعالى ويقولون: إن المتكلم من فعل الكلام لا من قام به الكلام[6].

يقول القاضي عبدالجبار: «لم لا يجوز أن يكون متكلمًا بكلام محدث موجود في غيره؟ فإن قالوا: لأن ذلك يوجب أن يكون ذلك الغير المتكلم به دونه، قيل له: ولم يجب ذلك؟

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص (١٣٥- ١٣٦).

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ٤٥).

(٣) الكشاف (١/ ٣٧٣).

(٤) تقدم شرح تفصيل القول في هذه الشروط والموانع ص (٢٤٠).

(٥) بغية المرتاد ص (٣٥٣)، والأصفهانية ص (١١٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٥١٤).

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار ص (٥٣٥).

فإن قالوا: لأن المعنى إذا حصل في محل فلابد من أن يشتق لمحله منه اسم ، قلت: هذا باطل بالرائحة والصوت ؛ وعلى أن المتكلم ليس باسم مشتق لمحل الكلام ، وإنما هو اسم لفاعل الكلام بخلاف الأسود والأبيض ، فهلّا جوزتم ما ذكرناه ، ولابد لكم من تجويزه»[١] .

«وكلام السلف مبني على ما يعلمونه من أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم وإذا كان كلامه ما خلقه في غيره كان كل كلام كلامه . . .كسائر الصفات والأفعال فإنه لا يكون عالمًا بعلم يقوم بغيره ولا قادرًا بقدره تقوم بغيره ولا حيًا بحياة تقوم بغيره»[٢] .

وقد ذكر ابن تيمية أربع مسائل تبين هذه القاعدة بيانًا شافيًا فقال: «وهنا أربع مسائل . مسألتان عقليتان ، ومسألتان سمعيتان لغويتان:

الأولى: أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها إلى ذلك المحل ، فكان هو الموصوف بها فالعلم ، والقدرة ، والكلام ، والحركة ، والسكون ، إذا قام بمحل كان ذلك المحل هو العالم القادر المتكلم ، أو المتحرك ، أو الساكن .

الثانية: أن حكمها لا يعود على غير ذلك المحل فلا يكون عالمًا بعلم يقوم بغيره ، ولا متحركًا بحركة تقوم بغيره ، وهاتان عقليتان .

الثالثة: أنه يشتق لذلك المحل من تلك الصفة اسم إذا كانت تلك الصفة مما يشتق لمحلها منها اسم ، كما إذا قام العلم ، أو القدرة ، أو الكلام ، أو الحركة بمحل . قيل: عالم ، أو قادر ، أو متكلم ، أو متحرك ، بخلاف أصناف الروائح التي لا يشتق لمحلها منها اسم .

الرابعة: أنه لا يشتق الاسم لمحل لم يقم به تلك الصفة ، فلا يقال لمحل لم يقم به العلم ، أو القدرة ، أو الإرادة ، أو الكلام ، أو الحركة: إنه عالم ، أو قادر ، أو مريد ، أو متكلم ، أو متحرك»[٣] .

وقد استدل ابن تيمية على هذه القاعدة بعدة أدلة شرعية وعقلية ، فقال رحمه الله:

---

(١) المرجع السابق ص(٥٥٩ـ ٥٦٠) .
(٢) العقيدة الأصفهانية (١/ ٨٩) .
(٣) الأصفهانية ص(١١٦) .

«ولهذا إذا خلق الله حركة، وعلمًا، وقدرة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك العالم القادر بتلك الصفات، ولم تكن تلك صفات الله بل مخلوقات له، ولو كان متصفًا بمخلوقاته المنفصلة عنه لكان إذا أنطق الجمادات كما قال تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ ﴾[(١)] . وكما قال: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[(٢)]. ﴿ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[(٣)]. وكما قال: ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾[(٤)].

فإذا كان كلام الله لا يكون إلا ما خلقه في غيره، وجب أن يكون هذا كله كلام الله، فإنه خلقه في غيره. وإذا تكلمت الأيدي فينبغي أن يكون ذاك كلام الله كما يقولون: إنه خلق كلامًا في الشجرة كلّم به موسى بن عمران»[(٥)].

ومن هذه الأدلة: أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم وهو المُنطِق لكل ناطق، وجب ـ على هذا القول ـ أن يكون كل كلام في الوجود كلامه. كما قالت ذلك الحلولية وأصحاب وحدة الوجود.

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

فيكون قول فرعون: ﴿ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾ ﴾[(٦)] كلام الله.

«وأيضًا، فالرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال: ونادىٰ، وناجىٰ، ويقول: لم يفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه، أن الله نفسه هو الذي تكلم،والكلام قائم به لا بغيره، ولهذا عاب الله من يعبد إلهًا لا يتكلم. فقال:

---

(١) سورة سبأ، آية: ١٠ .
(٢) سورة ا لنور، آية: ٢٤ .
(٣) سورة فصلت، آية: ٢١ .
(٤) سورة يس، آية: ٦٥ .
(٥) منهاج السنة (٢/ ٣٧٢) .
(٦) سورة النازعات، آية: ٢٤ .

﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ ﴾[(١)] . وقال: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾[(٢)] . ولا يحمد شيء بأنه يتكلم ويذم بأنه لا يتكلم إلا إذا كان الكلام قائمًا به»[(٣)] .

ويؤكد شيخ الإسلام أن هذا القول الذي التزموه أبعد ما يكون عن العقل وعن مدلول لغة أي أحد . فيقول: «وبالجملة لا يُعرف في لغة ولا عقل ، قائل متكلم إلا من يقوم به القول والكلام . لا يُعقل في لغة أحد ـ لا لغة الرسل ولا غيرهم ـ ولا في عقل أحد أن المتكلم يكون متكلمًا بكلام لم يقم به قط ؛ بل هو بائن عنه أحدثه في غيره ، كما لا يعقل أنه متحرك بحركة خلقها في غيره ، ولا يعقل أنه متلون بلون خلقه في غيره ، ولا متروح برائحة خلقها في غيره . وطرد ذلك أنه لا يعقل أنه مريد بإرادة أحدثها في غيره ، ولا محب وراضٍ وغضبان وساخط برضى ومحبة وغضب ، وسخط خلقه في غيره»[(٤)] .

قاعدة رقم (٦٤)

[التكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله ليس لأحد في هذا حكم][(٥)]

الشرح : هذه القاعدة ـ كما ردت على الخوارج في تكفير المسلمين بغير دليل صحيح ، فإنها أيضًا ترد على المعتزلة في جعلهم مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين .

يقول القاضي عبدالجبار: «إن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين ، وحكم بين الحكمين ، لايكون اسمه اسم الكافر ، ولا اسمه اسم المؤمن ، وإنما يسمى فاسقًا . وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن ، بل يفرد له حكم ثالث»[(٦)] .

---

(١) سورة طه ، آية: ٨٩ .
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٤٨ .
(٣) منهاج السنة (٢/ ٣٧٣) .
(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٧٣ـ ٣٧٤) .
(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٤) .
(٦) شرح الأصول الخمسة ص(٦٩٧) .

قال أبوالحسن الأشعري عن المعتزلة: «وتقول إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، وتسميه منزلة بين المنزلتين، وتقول في الفاسق إيمان لا نسميه به مؤمنًا، وفي اليهودي إيمان لا نسميه به مؤمنًا»[(١)].

وقال أبوالمظفر الأسفرايني[(٢)]: «...ومما اتفقت عليه المعتزلة من فضائحهم قولهم: إن حال الفاسق المِلّي يكون في منزلة بين المنزلتين، لا هو مؤمن، ولا كافر. وإن هو خرج من الدنيا قبل أن يتوب يكون مخلدًا في النار، ولا يجوز لله تعالى أن يغفر له أو يرحمه، أي: أن مرتكب الكبيرة بكونه يشبه المؤمن في عقده، ولا يشبهه في عمله، ويشبه الكافر في عمله، ولا يشبهه في عقده أصبح وسطًا بين الاثنين، وتبعًا لهذا يكون عذابه أقل من عذاب الكافر»[(٣)].

قال ﷺ: «**أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما**»[(٤)].

والمعتزلة تجعله في منزلة بين المنزلتين فتسلب عنه اسم الإيمان وتجعله في حكم الكفار في الآخرة؛ فهذه القاعدة تبين أن مسألة وصف المسلم بالكفر، أو الفسق من أخطر الأمور، لا يكون إلا بدليل واضح لا لبس فيه. قال شيخ الإسلام: «فإن الإيجاب والتحريم والثواب والعقاب والتكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله ليس لأحد في هذا حكم إنما على الناس إيجاب ما أوجبه الله ورسوله وتحريم ما حرمه الله ورسوله»[(٥)].

القاعدة رقم (٦٥)

[من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر][(٦)]

الشرح: فهذه القاعدة ترد على المعتزلة في جعلهم مرتكب الكبيرة في منزلة بين

---

(١) مقالات الإسلاميين، أبوالحسن الأشعري (١/ ٢٧٠).

(٢) هو طاهر بن محمد، أبوالمظفر الأسفرايني الطوسي الشافعي من متكلمي الأشاعرة، توفي سنة ٤٧١، انظر: سير أعلام النبلاء(١٨/ ٤٠١).

(٣) التبصير في الدين، أبومظفر الأسفراييني ص (٤٢)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٧٤هـ.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٤).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١) وقد تقدم عرض هذه القاعدة ص (٢٥٧).

المنزلتين ، وقدمنا الحديث عن هذا الأصل ـ لكن هذه القاعدة تبين أن أهل السنة لا يكفرون المسلمين بكل ذنب ومعصية وإن كان كبيرة ، بل لابد أن يقوم الدليل على أن هذا الأمر مكفرًا .

وهذا الأصل «المنزلة بين المنزلتين» من أول أصول المعتزلة ظهورًا ؛ حيث دخل رجل على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم وعيدية الخوارج ، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر . ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة . فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟

فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب . قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقًا ، ولا كافر مطلقًا ، بل هو في منزلة من المنزلتين: لا مؤمن ، ولا كافر ، ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد . فقال الحسن: اعتزل عنا واصل . فسمي هو وأصحابه معتزلة» (1) .

يقول ابن المرتضي (2) : «أجمعت المعتزلة . . .على المنزلة بين المنزلتين ، وأن الفاسق لا يسمى مؤمنًا ولا كافرًا» (3) .

قال الشهرستاني في بيان تقرير واصل لهذا الأصل: «ووجه تقريره أنه قال: إن الإيمان عبارة عن خصال خير ، وإذا ما اجتمعت سمي المرء مؤمنًا ، وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنًا وليس هو بكافر مطلقًا أيضًا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار خالدًا فيها ، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة ، وفريق في السعير ؛ لكنه يخفف عن العذاب ،

(1) الملل والنحل ، للشهرستاني ص(٦١ ، ٦٢) ، دار المعرفة ، بيروت ، ط : ٢ ، ١٤١٣هـ .

(2) هو أحمد بن يحيى بن المرتضي الحسني ، الملقب بالمهدي لدين الله ، من كبار أئمة الزيدية ، صاحب تصانيف كثيرة ، منها طبقات المعتزلة ، توفي سنة ٨٤٠هـ ، انظر: البدرالطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني(١/ ١٢٢) .

(3) طبقات المعتزلة ، لأحمد بن المرتضي ص (٧ـ ٨) ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٣٨٠هـ .

وتكون دركته فوق دركة الكفار»[١].

وقد تقدمت الأدلة على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الدين ولا يخلد في النار إن دخلها ما دام من الموحدين ؛ لكن نشير إلى بعض شبه المعتزلة في جعل مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين:

١ـ ما جاء أن الفاسق ليس مؤمنًا. قال تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴿١٨﴾ ﴾[٢]. فجعل تعالى المؤمن مقابلاً للفاسق فيكون مغايرًا له.

٢ـ وقال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[٣] فنفى الإيمان عن صاحب الكبيرة ولم يدخله في الكفر، بدليل إجماع الصحابة على عدم إجراء أحكام المرتد عليه، فيكون في منزلة بين الكفر والإيمان، لا كافرًا، ولا مؤمنًا[٤].

وهذا لا دليل لهم فيه إذ يأتي الفسق بمعنى الخروج الكلي من الدين والمقصود هنا الكفر. قال ابن جرير: «يقول تعالى ذكره: أفهذا الكافر المكذب بوعد الله ووعيده المخالف أمر الله ونهيه، كهذا المؤمن بالله المصدق بوعده ووعيده»[٥].

وأما حديث «**لا يزني الزاني وهو مؤمن**» فقد تقدم شرحه في أن المراد به نفي كمال الإيمان.

ومن هذه الشبه: أن مرتكب الكبيرة إما أن يسمى «مؤمنًا»، وإما أن يسمى «كافرًا». وإما أن يسمى «منافقًا»، وإما أن يسمى «فاسقًا»، ولا مناص من هذه الأسماء وإذا سبرناها وجدنا ما يلي:

ـ أن لا يصح أن يسمى مرتكب الكبيرة مؤمنًا، قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[٦]. فليس هذا لمرتكب

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص (٦٧)، طبعة دار المعرفة.

(٢) سورة السجدة، آية: ١٨.

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص (٧١٣).

(٥) جامع البيان، ابن جرير (٢١/ ١٢٣)، دار إحياء التراث.

(٦) سورةالتوبة، آية : ٧٣.

الكبيرة ؛ بل له اللعن والوعيد بالنار ، فعلمنا أنه ليس منهم .

ـ كذلك لا يجوز أن يسمى كافرًا ، وقد أجمع الصحابة على عدم معاملة مرتكب الكبيرة معاملة الكفار ؛ بل كانوا يقيمون الحدود عليهم ويدفنونهم في مقابر المسلمين ، ويجرون عليهم أحكام الإسلام .

ـ ولا يصح أن يسمى منافقًا ؛ لأن المنافق من أبطن الكفر ، وأظهر الإسلام ، فاسم المنافق يختص بأشياء مخصوصة لا ينطبق على اسم مرتكب الكبيرة .فإذا بطلت الأسماء الثلاثة المؤمن والكافر والمنافق على مرتكب الكبيرة ـ لم يتبق إلا الفاسق (١) ؛ لكن الأدلة التي قدمناها أثبتت بقاء مرتكب الكبيرة في دائرة الإيمان ولم يخرج من الملة . كما قال تعالى في القائل: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (٢) .

وقال في المتقاتلين: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (٣) . وقد تقدم تفصيل هذه الأدلة فلا حاجة للإعادة (٤) .

قاعدة رقم (٦٦)

[الشخص الواحد قد يجتمع فيه أسباب الثواب والعقاب وقد يجتمع في العبد نفاق وإيمان وكفر وإيمان] (٥)

الشرح : هذه القاعدة ترد على المعتزلة وتبين واحد من الأسباب التي جعلت المعتزلة تقول: عن مرتكب الكبيرة بأنه في منزلة بين المنزلتين ، حيث يقولون: بأن الشخص لا يجتمع فيه إيمان وكفر أو نفاق . قال شيخ الإسلام: «فإن الشخص الواحد يجتمع فيه أسباب الثواب والعقاب عند عامة المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص (٦٩٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٧٨ .

(٣) سورة الحجرات ، آية : ١٠ .

(٤) تقدم .

(٥) منهاج السنة (٦/ ٢٠٣) ، ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٣) .

وأئمة المسلمين، والنزاع في ذلك مع الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: ما ثمَّ إلا مثاب في الآخرة أو معاقب، ومن دخل النار لم يخرج منها لا بشفاعة ولا غيرها . ويقولون: إن الكبيرة تحبط جميع الحسنات ولا يبقىٰ مع صاحبها من الإيمان شيء»[١] .

يقول القاضي عبدالجبار: «إن المكلف لا يخلو أن يستحق الثواب، أو أن يستحق العقاب من كل واحد منهما قدرًا واحدًا، أو يستحق من أحدهما أكثر مما يستحق من الآخر لا يجوز أن يستحق من كل واحد منهما قدرًا واحدًا كما قد مر، وإذا استحق من أحدهما أكثر من الآخر فإن الأقل لابد من أن يسقط الأكثر ويزول، وهذا هو القول بالإحباط والتكفير على ما قاله المشايخ»[٢] .

ويقول: «إن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعاته»[٣] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ: إخراج قوم من النار بعدما امتحشوا، وثبت أيضًا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته[٤]»[٥] .

ومما جعلهم يحكمون بهذا الحكم على صاحب الكبيرة ـ من سلب الإيمان عنه وجعله محبط العمل، ومن المخلدين في النار ـ قولهم بأن الإيمان لا يتجزء؛ بل كل إذا زال بعضه زال جميعه، وهذا ما سيتبين في القاعدة الآتية .

قاعدة رقم (٦٧)

[إذا زال أحد جزئي المركب لم يلزم زوال الجزء الآخر][٦]

الشرح: كثيرًا ما يقرر ابن تيمية أن «أصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة، والمعتزلة، والجهمية، وغيرهم، أنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا، إذا زال

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٠٤) .

(٢) شرح الأصول الخمسة ص (٦٢٤) .

(٣) المرجع السابق ص (٦٣٢) .

(٤) تقدم عرض هذه الأدلة ص (٢٥٩) .

(٥) منهاج السنة (٦/ ٢٠٤) .

(٦) شرح حديث جبريل، ص(٣٩١)، وانظر: مجموع الفتاوى(٧/ ٦٧٢) .

بعضه زال جميعه وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، ولم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه»[(١)].

وقال رحمه الله: «ثم قال الخوارج والمعتزلة: الطاعات كلها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها، ذهب بعض الإيمان فذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة، ليس معه شيء من الإيمان»[(٢)].

وشبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة، فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة . . .فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة، لزم زواله، بزوال بعضها[(٣)].

والحق أن الحقيقة الجامعة لأمور ـ سواء كانت في الأعيان أو الأعراض ـ إذا زال بعض تلك الأمور فقد يزول سائرها وقد لا يزول، ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرها سواء سميت مركبة أو مؤلفة . .فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة[(٤)].

قاعدة رقم (٦٨)

[أنه لا يخلد في النار من معه شيء من الإيمان، بل يخرج منها من معه مثقال حبة، أو مثقال ذرة من إيمان][(٥)]

الشرح: تقرر في القاعدة السابقة: أن الإيمان يتبعض لا يزول بزوال جزءه؛ وعلى هذا فإن النصوص الشرعية دلت على أن من كان معه شيء من الإيمان وإن كان مثقال ذرة، فإنه لا يخلد في النار كما قال ﷺ: «**إن الله يخرج من النار من كان في قلبه مثقال دينار من إيمان**»[(٦)]. وغير ذلك من الأدلة التي تقدمت في الرد على الخوارج[(٧)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٠).

(٢)شرح حديث جبريل ص (٣٣٨).

(٣) انظر: المرجع السابق ص (٣٨٥).

(٤) انظر: المرجع السابق ص (٣٩١).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٩).

(٦) رواه البخاري ومسلم. تقدم تخريجه.

(٧) تقدم.

وهذه القاعدة ترد على المعتزلة في جعلهم مرتكب الكبيرة مخلدًا في النار وإن كان من الموحدين .

قال أبوالحسن الأشعري: «وأجمع أصحاب الوعيد من المعتزلة أن من أدخله الله النار خلده فيها»[١] .

ويقول القاضي عبدالجبار: «لا خلاف بينهم في أن مرتكب الكبائر من أهل النار ، وأن من يدخل النار يكون مخلدًا فيها كالكافر ، وإن كان حاله في العقاب دونه»[٢] .

والوعيد من المعتزلة والخوارج يشتركون في القول بأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار ، لكن يختلفون في القول بنوع العذاب . يقول أبوالحسن الأشعري: «وأما الوعيد فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج قول واحد لأنهم يقولون: إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم في النار خالدون فيها مخلدون ، غير أن الخوارج يقولون: إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين ، والمعتزلة يقولون: إن عذابهم ليس بعذاب الكافرين»[٣] .

قاعدة رقم (٦٩)

[كل ما في الكتاب والسنة من نفي الإيمان عن أصحاب الذنوب، فإنما لترك واجب من الإيمان لا لنفي الإيمان بالكلية][٤]

الشرح : لقد وردت كثير من النصوص الشرعية تنطق بنفي الإيمان عن مرتكبي بعض الذنوب ، فهل المقصود نفي الإيمان بالكلية[٥] ، كما يعتقد ذلك الوعيدية . وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن حديث: «**إذا زنى العبد خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة**»[٦] فقال: «الناس في الفاسق من أهل الملة ، مثل الزاني والسارق والشارب

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٤٧) .

(٢) فضل الاعتزال ، لمجموعة من أئمة المعتزلة ص (٣٥٠) ، الدار التونسية للنشر .

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١٢٤) ، وانظر: شرح الأصول الخمسة ص (١٣٥-١٣٦) .

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٦٧٠) ، ومنهاج السنة (٥/ ٢٠١) .

(٥) تقدم الحديث على هذه النصوص الواردة ص (٢٥٩) من هذه الرسالة .

(٦) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٧٢) وقال على شرط الشيخين .

ونحوهم ثلاثة أقسام: طرفين، ووسط.

أحد الطرفين: أنه ليس بمؤمن بوجه من الوجوه، ولا يدخل في عموم الأحكام المتعلقة باسم الإيمان، ثم من هؤلاء من يقول: هو كافر؛ كاليهودي، والنصراني، وهو قول الخوارج، ومنهم من يقول: ننزله منزلة بين المنزلتين، وهي منزلة الفاسق، وليس هو بمؤمن ولا كافر، وهم المعتزلة، وهؤلاء يقولون: إن أهل الكبائر يخلدون في النار، وأن أحدًا منهم لا يخرج منها»[١].

فهذه القاعدة ترد على المعتزلة في تعلقهم ببعض النصوص التي تنفي الإيمان عن بعض مرتكبي الذنوب، وتبين أنّ ذلك لا يدل على نفي الإيمان بالكلية.

قاعدة رقم (٧٠)

[أن ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله وولاة الأمور ومناصحتهم واجب][٢]

الشرح: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذه قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله في كل حال على كل أحد، وأن ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله وولاة الأمور ومناصحتهم واجب»[٣].

وهذه القاعدة تبطل قول المعتزلة ومن وافقهم على القول بالخروج على أئمة الجور بالسيف.

قال أبوالحسن الأشعري: «واختلف الناس في السيف على أربعة أقاويل: فقالت المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من المرجئة: ذلك واجب إذا أمكننا أن نزيل بالسيف أهل البغي ونقيم الحق، واعتلّوا بقول الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾[٤] وبقوله: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٥]، واعتلوا بقول الله عزوجل:

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٥ـ ٦).
(٣) المصدر نفسه (٣٥/ ٥ـ ٦).
(٤) سورة المائدة، آية: ٢.
(٥) سورة الحجرات، آية: ٩.

﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [(١)]» [(٢)] .

وقال في موطن آخر: «واختلفوا في المقدار الذي يجوز إذا بلغوا إليه أن يخرجوا على السلطان ويقاتلوا المسلمين ، فقالت المعتزلة: إذا كُنا جماعة وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفينا عقدنا للإمام ، ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه ، وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا . فإن دخلوا في قولنا الذي هوالتوحيد وفي قولنا في القدر ، وإلا قتلناهم» [(٣)] .

ويقول الزمخشري: «والمراد بـ(أولي الأمر منكم) أمراء الحق ؛ لأن أُمراء الجور ؛ الله ورسوله بريئان منهم ، وإن ما يجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهما في إيثار العدل واختيار الحق والأمر بهما ، والنهي عن أضدادهما . . .وكيف تلزم طاعة أمراء الجور وقد جنح الله الأمر بطاعة أولي الأمر بمالا يبقىٰ معك شك وهو أنه أمرهم أولاً بأداء الأمانات والعدل في الحكم ، وأمرهم آخرًا بالرجوع إلى الكتاب والسنة فيما أشكل ، وأمراء الجور لا يؤدون أمانة ، ولا يحكمون بعدل ، ولا يردون شيئًا إلى كتاب ولا إلا سنة» [(٤)] .

ولا ريب أن أدلة المعتزلة عامة لا تدل على الخروج على الأئمة بالسيف ؛ بل الأدلة صريحة في طاعة الأئمة في غير معصية وإن جاروا ، ما لم يُرمنهم كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله سلطان .

قال ﷺ: **«خيار أئمتكم الذين تحبوهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضوهم ويبغضونكم، وتلعنوهم ويلعنونكم.** قال: قلنا: يا رسول الله ، أفلا ننابذه؟ قال: **لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية الله فليكرَه ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يدًا من طاعة»** [(٥)] .

وقال ﷺ: **«وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه**

(١) سورة البقرة ، آية: ١٢٤ .
(٢) مقالات الإسلاميين ، أبوالحسن الأشعري (١/ ٤٥١) ، دار إحياء التراث ، الطبعة الثالثة .
(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٤٦٦) .
(٤) الكشاف ، للزمخشري (١/ ٢٦٠) .
(٥) تقدم تخريجه .

برهان»[١] .

وقد تقدمت هذه القاعدة بأدلتها في الرد على الخوارج[٢] ، وإنما أردنا أن نبين أن قول المعتزلة بالخروج على أئمة الجور باطل . وأن هذه القاعدة تدفع ذلك .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) انظر ص (٢٦٤) من هذه الرسالة .

الأشـاعـرة

تعريفها: إحدى الفرق الكلامية المنتسبة إلى أبي الحسن الأشعري(ت ٣٢٤هـ)[(١)] .

نشأتها: تعود نشأة الأشاعرة إلى أبي الحسن الأشعري الذي كان قد أخذ مذهب المعتزلة على يد الجبائي[(٢)] ، ثم بعد ذلك تحول عنه وترك مذهب الاعتزال لأسباب اختلف فيها من أشهرها مناظرته لشيخه الجبائي[(٣)] .

ثم تحول إلى مذهب الكلابية[(٤)] قبل أن يلتزم بمنهج أهل السنة والجماعة كما في كتابه (الإبانة) الذي رجّح جمع من المحققين أنه من كتبه خلافًا لمن أنكر ذلك[(٥)] .

ثم بعد ذلك بدأ المذهب الأشعري ينتشر في العالم الإسلامي على يد أبي الحسن الطبري[(٦)] وقد ساهم في نشر المذهب الأشعري ؛ أفول مذهب المعتزلة وقيام علمائه كأبي الحسن الطبري بنشره في دار الخلافة بغداد ، ومما أثر فيه ـ أيضًا ـ أنه لقي بعض الدعم من بعض الوزراء والأمراء[(٧)] .

ثم بعد ذلك أخذ المذهب الأشعري يتحول بقوة نحو الأخذ الكامل بأصول المتكلمين ، ويسرف في التأويل ؛ بل ومعارضة حتى بعض ما جاء عن أوائل الأشاعرة

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٩٤) .

(٢) هو أبو علي محمد بن عبدالوهاب بن سلام الجبائي البصري ، على رأس الطبقة الثامنة للمعتزلة ، كان كثير الردود على خصوم المعتزلة منهم تلميذه أبو الحسن الأشكري ، ت٣٠٢هـ ، انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٨٣) ، البداية والنهاية (١١/ ١٢٥) ، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٧٨) .

(٣) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٣٧٢ـ٣٧٦) .

(٤) هم أتباع عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري ، كان رأس المتكلمين في البصرة في زمانه ، وقد كان ناظر المعتزلة في مجلس المأمون وقطعهم ، ت٢٤٠هـ ، والكلابية آراؤها قريبة جدًا من آراء الأشاعرة . انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٤) ، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٣٠٠) وما بعدها .

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٩٣) ، (٦/ ٣٥٩) وقد فصل القول فيها د. المحمود . انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٣٧٨)وما بعدها .

(٦) هو علي بن محمد بن مهدي أبو الحسن الطبري أحد تلاميذ الأشعري ، وهو الذي اجتهد في تأسيس المذهب الأشعري ونشره ، ت٣٨٠ . انظر: طبقات السبكي (٣/ ٤٦٦) .

(٧) فقد كان مثلاً الوزير نظام الملك الوزير السلجوقي محاربًا للرافضة والباطنية وقد أقام المدرسة النظامية التي تدرس الأشعرية . انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٥٠٠) .

كما فعل الجويني[١] . من نقد شيوخه السابقين ؛ فنقد أبا الحسن الأشعري في قضية القدرة الحادثة للعبد[٢] وبدأ يوافق المعتزلة في بعض المسائل كتفسير (استوى) بـ (استولى) [٣] في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [٤] .

فلما جاء الرازي[٥] توسع كثيرًا في الأخذ بالقواعد المنطقية والفلسفية والتأثر الكبير بالفلاسفة خاصة ابن سينا [٦] فأبعد بالمذهب عن ما كان عليه في بداية أمره واستقر المذهب الأشعري على ما أصله لهم فخر الدين الرازي [٧] .

عقائد الأشاعرة: أولا: عقيدتهم في التوحيد: التوحيد عند الأشاعرة يتضمن ثلاثة أمور:

١- أن الله واحد في ذاته لا قسيم له

٢- أن الله واحد في صفاته لا شبيه له

٣- أن الله واحد في أفعاله لا شريك له

وإذا تأملنا هذا نجده لا يخرج عن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات أما توحيد الألوهية (توحيد العبادة) فلا ذكر له عندهم وهو التوحيد الذي قامت عليه دعوة الرسل .

وعلى هذا يفسرون كلمة التوحيد ـ لا إله إلا الله ـ بالقادر على الاختراع [٨] .

---

(١) إمام الحرمين الجويني ، تقدمت ترجمته ص .

(٢) انظر: منهج إمام الحرمين في العقيدة ص(١٨٢) .

(٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٦٠٣ـ٦٠٧) .

(٤) سورة طه الآية: ٥ .

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي ، ويعرف بابن الخطيب وبخطيب الري ، له الكثير من المصنفات ، وأكثر من الترحال في طلب العلم ، وجرت له مناظرات عديدة وكان يتصل بالملوك ويؤلف لهم ، من مولفاته أساس التقديس والمطالب العالية ، ت٦٠٦هـ . انظر ترجمته: شذرات الذهب (٥/ ٩٢) ، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠) .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٦٥٤) ، (٢/ ٦٧٥) .

(٨) انظر: الإرشاد للجويني ص: ٣٩٧ ، حقيقة التوحيد عند المتكلمين للسلمي ص: ١٢١ .

ثانيا:عقيدهم في الأسماء والصفات: الأشاعرة يثبتون الأسماء كلها وبعض الصفات وينفون البعض الآخر .

فجمهورهم يقر بسبع صفات وهي: السمع والبصر والحياة والعلم والكلام والإرادة والقدرة . أما باقي الصفات فينفونها عن الباري جل وعلا ، بحجة أن ذلك ينافي تنزيه الله تعالى إذ أن في إثبات تلك الصفات ما يقتضي التشبيه [١] .

وقد أوردنا من القواعد ما يبين بطلان هذا المنهج [٢] .

ثالثًا: الإيمان يعرّف الأشاعرة الإيمان بالتصديق ويوافقون المرجئة في إخراج العمل عن مسمى الإيمان[٣] . ولا ريب في بطلان هذا القول كما سيأتي ـ بإذن الله ـ [٤] .

رابعًا: الرؤية الأشاعرة تثبت الرؤية لكن لا في جهة ، والأدلة الدالة على إثباتها في جهة كثيرة تبطل ما ذهبت إليه الأشاعرة [٥] .

---

(١) انظر: الإرشاد للجويني ص: ٣٩ ، المواقف للإيجي ص: ٢٩٠ ـ ٢٩٤ .
(٢) سيأتي .
(٣) انظر: الإرشاد للجويني ص: ٣٩٧ ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص: ٣/ ١٣٥١ـ١٣٦٥ .
(٤) سيأتي .
(٥) سيأتي .

قواعد في الرد على الأشاعرة

قاعدة رقم (٧١)

[القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر][١]

الشرح : هذه القاعدة من القواعد المهمة التي تبين تناقض الأشاعرة وإن كان يمكن الاستفادة منها في الرد على كل النفاة كما تقدم في قاعدة القول في الصفات كالقول في الذات[٢] .

لكن لأنها أكثر ما تتوجه إلى من يثبت بعض الصفات وينفي البعض الآخر . وقد ألمح إلى هذه القاعدة بعض الأشاعرة لكن لم يصوغها ويفصل القول فيها إلا شيخ الإسلام ابن تيمية[٣] .

ولبيان هذه القاعدة يجدر بنا أن نتناولها عبر المحاور التالية:

أولاً : أن من نفى بعض الصفات ، وأثبت البعض الآخر ، لزمه فيما أثبته نظير ما يلزمه فيما نفاه . فيقال للأشعري: ما فررت منه عند نفي المحبة والغضب يلزمك في الإرادة التي أثبتناها .

فإن قال: «له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به قيل لك . وكذلك له محبة تليق به وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضى وغضب يليق به ، وللمخلوق رضى وغضب يليق به .

وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة ، أو دفع مضرة .

فإن قلت: هذا إرادة المخلوق .

قيل لك: وهذا غضب المخلوق .

---

(١) التدمرية ص (٣١) ، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٤ ، ٣٥١) (٦/ ٤٦) .

(٢) سيأتي .

(٣) انظر موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة ص (١١٨٧) ، والإرشاد ، للجويني ص (١٥٧ـ ٦٥٨) .

ثانيًا: أن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين. فإذا قال الأشعري: «تلك الصفات أثبتها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام، أو ضد ذلك»[1].

أو كما قال الجويني في تقرير صفة الإرادةوالعلم: «قد سلمتم لنا أن اختصاص أفعال العباد بالوقوع في بعض الأوقات على خصائص من الصفات يقتضي القصد، التي تخصيصها بأوقاتها وخصائص صفاتها، كما أن الاتساق، والانتظام، والإتقان، والإحكام تدل على كون المتقن عالمًا»[2]. والجواب على هذه الشبهة ما يلي:

١ـ « أن يقال: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يثبت ذلك فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل، لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم»[3].

٢ـ «يمكن إثبات هذه الصفات بنفس الطريقة التي أثبت بها تلك من العقليات. وذلك أن يقال: نفع العباد بلا إحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم. وعقاب الكفار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه، وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته ـ وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة ـ تدل على حكمته البالغة كما يدل التخصيص على المشيئة.. .ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة»[4].

ثالثًا: أن كل من أوَّل صفة لزمه فيما أوله نظير ما ظن أنه يلزمه فيما فرّ منه.

---

(١) التدمرية ص (٣٣).

(٢) الإرشاد ص (٦٤).

(٣) التدمرية ص (٣٤).

(٤) المرجع السابق ص (٣٥).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فإن كان المخاطب ممن يُقرّ بأن الله حيّ بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازًا يفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات. قيل له: لا تفرق بين ما نفيته وبين ما أثبته؛ بل القول في أحدهما كالقول في الآخر»[1].

ونفي هذه الصفات لحجة التجسيم والتشبيه قول فاسد لا سيما مع إثبات مثلها، وفي ذلك قال ابن تيمية رحمه الله: «إن من نفى شيئًا من الصفات لكون إثباته تجسيمًا وتشبيهًا، يقول له المثبت: قولي فيما أثبته من الصفات والأسماء كقولك: فيما أثبته من ذلك، فإن تنازعا في الصفات الخبرية، أو العلو، أو الرؤية، أو نحو ذلك. وقال له النافي: هذا يستلزم التجسيم، والتشبيه؛ لأنه لا يعقل ما هو كذلك إلا الجسم، قال المثبت: لا يعقل ما له حياة، وعلم، وقدرة، وسمع، وبصر، وكلام، وإرادة إلا ما هو جسم، فإذا جاز لك أن تثبت هذه الصفات وتقول: الموصوف بها ليس بجسم؛ جاز لي مثل ما جاز لك من إثبات تلك الصفات مع أن الموصوف بها ليس بجسم. فإذن جاز أن يثبت مسمىً بهذه الأسماء ليس بجسم، فإن قال له: هذه معان وتلك أبعاض. قال له: الرضا، والغضب، والحب، والبغض معان، واليد والوجه ـ وإن كان بضعًا، فالسمع والبصر والكلام أعراض لا تقوم إلا بالجسم. فإن جاز لك إثباتها مع أنها ليست أعراضًا ومحلها ليس بجسم جاز لي أن أثبت هذه مع أنها ليست أبعاضًا»[2].

وتعليل الأشاعرة بأن الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام، والوجه هو ذو الأنف، والشفتين، واللسان، والخد، ونحو ذلك، لا ينهض أن يكون دليلاً لنفي هذه الصفات، وإثبات الأخرى، إذ يمكن للمعترض أن يلزمهم بنفس هذا الإلزام، ولذلك ناقشهم شيخ الإسلام بهذا حيث يقول:

«فإن قالوا الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام، والوجه هو ذو الأنف

(١) المرجع السابق ص (٣١).
(٢) درء التعارض (١/ ١٢٧ـ ١٢٨).

والشفتين، واللسان، والخد، ونحو ذلك.

قيل لهم: إن كنتم تريدون غضب العبد، ووجه العبد، فوزانه أن يقال لكم: ولا يعقل بصر إلا ما كان بشحمه، ولا سمع إلا ما كان بصماخ، ولا كلامًا إلا ما كان بشفتين ولسان، ولا إرادة إ لا ما كان لاجتلاب منفعة أو استدفاع مضرة، وأنتم تثبتون للرب السمع، والبصر، والكلام، والإرادة على خلاف صفات العبد؛ فإن كان ما تثبتونه مماثلاً لصفات العبد لزمكم التمثيل في الجميع، وإن كنتم تثبتونه على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من غير مماثلة بصفات المخلوقات فأثبتوا الجميع على هذه الوجه المحدود، ولا فرق بين صفة وصفة؛ فإن ما نفيتموه من الصفات يلزمكم فيه نظير ما أثبتموه، فإما أن تعطلوا الجميع وهو ممتنع؛ وإما أن تمثلوه بالمخلوقات وهو ممتنع، وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره. وحينئذ فلا فرق بين صفة وصفة، فالفرق بينهما بإثبات أحدهما، ونفي الآخر فرارًا من التشبيه والتجسيم قول باطل يتضمن الفرق بين المتماثلين والتناقض في المقالتين»[١].

وعلى هذا فإن هذه القاعدة من أقوى القواعد التي ترد على الأشاعرة وتبين خطأ المسلك الذي اتخذوه في إثبات بعض الصفات ونفي البعض الآخر.

قاعدة رقم (٧٢)

[الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص][٢]

الشرح: «لقد أجمع السلف أن الإيمان قول وعمل: يزيد وينقص، ومعنى ذلك أنه قول القلب، وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح»[٣].

فهذه القاعدة ترد على الأشاعرةالتي تعرِّف الإيمان بأنه التصديق، وتخرج الأعمال عن مسمى الإيمان. قال الجويني: «والمرضي عندنا، أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله من صدّقه... والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٥-٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٨، ٦٧٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٢).

وأصل العربية ، وهذا لا ينكر فيحتاج إلى إثباته .وفي التنزيل: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [١] . معناه: وما أنت بمصدق لنا» [٢] .

وقد أجاب شيخ الإسلام على الأشاعرة والمرجئة عمومًا بأجوبة عديدة نأخذ منها ما يلي:

ـ أن دعواهم أن الإيمان في اللغة هو التصديق لا دليل عليه ، ولم يذكروا شاهدًا عليه ، وما نقله بعضهم من إجماع أهل اللغة لا يصح ، ولم يذكر من نقله من أهل اللغة . ولو فرض أن واحدًا ، أو اثنان ذكر ذلك فإن هذا لا يعد إجماعًا .

ـ أنه لو فرض أن الإيمان في اللغة التصديق ، فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء . بل بشيء مخصوص ، وهو ما أخبر به الرسول ﷺ ، وحينئذ فيكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة ، ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام [٣] .

ـ أن القرآن ليس فيه ذكر إيمان مطلق غير مفسر ؛ بل لفظ الإيمان فيه إما مقيد ، وإما مطلق مفسر ، كقوله: ﴿ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [٤] . وقوله: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ ﴾ [٥] .

«والمطلق المفسر ، كقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [٦] . وكل إيمان مطلق في القرآن فقد بين فيه أن لا يكون الرجل مؤمنًا إلا بالعمل مع التصديق ، فقد بين في القرآن ، أن الإيمان لابد فيه من عمل مع التصديق كما ذكر مثل ذلك في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج» [٧] .

---

(١) سورة يوسف ، آية: ٧ .
(٢) الإرشاد ص (٣٩٧) .
(٣) الإيمان لابن تيمية ص (١٢١) .
(٤) سورة البقرة ، آية : ٣ .
(٥) سورة يونس ، آية: ٨٣ .
(٦) سورة الأنفال: آية: ٢ .
(٧) الإيمان لابن تيمية ص (١٢١ـ ١٢٢) .

ـ أن يقال: وإن كان هو التصديق، فالتصديق التام القائم، مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم[١].

ـ أنه قد علم باضطرار من دين الرسول ﷺ أن من قيل: إنه صدق، ولم يتكلم بلسانه بالإيمان مع قدرته على ذلك، ولا صلى ولا صام، ولا أحب الله ورسوله، ولا خاف الله، بل كان مبغضًا للرسول، معاديًا له يقاتله، أن هذا ليس بمؤمن، كما قد علمنا أن الكفار من المشركين وأهل الكتاب الذين كانوا يعلمون أنه رسول الله، وفعلوا ذلك معه، كانوا عنده كفارًا لا مؤمنين...

فإن قالوا: من علم أن الرسول كفّره، علم انتفاء التصديق من قلبه.

قيل لهم: هذه مكابرة، إن أرادوا أنهم كانوا شاكين مرتابين، وأما إن عني التصديق الذي لم يحصل معه عمل، فهو ناقص كالمعدوم، فهذا صحيح»[٢].

أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا ﴾[٣]. فإنه استدلال غير صحيح من وجوه.

١ـ أن لفظ الإيمان ورد في القرآن والسنة في مواطن عديدة، فلابد أن يؤخذ معناه من جميع الموارد التي ورد فيها.

٢ـ أن الإيمان ليس مرادفًا للتصديق، فيقال: صدقه. ولا يقال: آمنه، كما قال تعالى: ﴿ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞ ﴾[٤]. فلفظ الإيمان يتعدى إلى الضمير باللام دائمًا، لا يقال: آمنته، وإنما يقال: آمنت له. ولفظ الإيمان ليس مرادفًا للفظ التصديق في المعنى، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة: صدقت، كما يقال: كذبت، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدق، كما يقال: كذب، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في

---

(١) المرجع السابق ص (١١٧).
(٢) الإيمان لابن تيمية ص (١٢٥).
(٣) سورة يوسف، آية: ١٧.
(٤) سورة العنكبوت، آية: ٢٦.

الخبر عن غائب، لم يوجد في الكلام أن من أخبر عن مشاهدة كقوله: طلعت الشمس، وغربت. أنه يقال: آمناه، كما يقال: صدقناه[(١)].

وإذا فرض أنه مرادف للتصديق، فقولهم: إن التصديق لا يكون إلا بالقلب، أو اللسان، عنه جوابان:

١ـ المنع، بل الأفعال تسمى تصديقًا، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذن تزني وزناهما السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والقلب يمني ذلك ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه**»[(٢)].

٢ـ أنه إذا كان أصله التصديق، فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص، وهذا التصديق له لوازم صارت لوازمه داخله في مسماه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم ـ وقد تقدم[(٣)].

وهم بهذا القول التزموا لوازم معلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنها باطلة، ومن هذه اللوازم:

ـ القول: بأن كل من حكم الشارع بكفره، كافر مخلد في النار، فإنما ذاك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق «وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار، فإن الإنسان قد يعرف الحق مع غيره ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفس . . .وعامة من كذبوا الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما

---

(١) الإيمان لابن تيمية ص(٢٧٦).

(٢) رواه أحمد في المسند(١/ ٤١٢)، وأبوداود في ك: النكاح. باب: في وطء السبايا(٢/ ٢٤٧). وابن حبان في صحيحه، ك: الحدود، ذكر إطلاق الزنا على الأعضاء(١٠/ ٢٦٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح(٤١٥٠).

(٣) الإيمان ص (٢٧٨).

لحسده وإما لإرادتهم العلو والرياسة ، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه»[(١)] .

ـ أن العبد ـ عندهم ـ قد يكون مؤمنًا تام الإيمان ، إيمانه مثل: إيمان الأنبياء والصديقين ، ولو لم يعمل خيرًا ، لا صلاة ، ولا صلة ، ولا صدق حديث ، ولم يدع كبيرة إلا ركبها[(٢)] .

وهذا معلوم البطلان فلا يكون إيمان أتقى الناس كإيمان أفجر الخلق .

وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[(٣)] . وأن العطف يقتضي المغايرة ، وأن الله فرّق بين الإيمان والعمل . فقد أبطله شيخ الإسلام بقوله: «وأما قولهم إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع ، فهذا صحيح ، وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها ، وقد يقرن به الأعمال ، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة ، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب ،والأعمال الظاهرة لازمة لذلك ، لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح ، بل متى نقصت الأعمال الظاهرةكان نقص الإيمان الذي في القلب ، فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم وإن كان أصله ما في القلب ، وحيث عطفت عليه الأعمال أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب ، بل لابد معه من الأعمال الصالحة»[(٤)] .

قال تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[(٥)] . وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾[(٦)] . وقال تعالى: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ ﴾[(٧)] . وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ

---

(١) المرجع السابق ص(١٨٠) .
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٣) .
(٣) سورة الكهف ، آية(١٠٨) .
(٤) الإيمان ص (١٨٦ـ ١٨٧) .
(٥) سورة البقرة ، آية: ٩٨ .
(٦) سورة الأحزاب ، آية: ٧ .
(٧) سورة البقرة ، آية: ٢٣٨ .

وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[١].

قال ابن تيمية: «فإنه قصد أولاً أن تكون العبادة لله وحده لا لغيره، ثم أمر بالصلاة والزكاة ليعلم أنها عبادتان واجبتان فلا يكتفى بمطلق العبادة الخالصة دونها، وكذلك بذكر الإيمان أولاً، لأنه الأصل الذي لابد منه، ثم يذكر العمل الصالح فإنه أيضًا من تمام الدين لابد منه، فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح[٢].

كذلك فإن العطف في القرآن الكريم بل وسائر الكلام يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، لكن هذه «المغايرة على مراتب: أعلاها: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هوالآخر ولا جزؤه، ولا يعرف لزومه له»[٣]. مثل قوله تعالى ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾[٤].

الثاني: أن يكون بينهما لزوم. كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾[٥]. فإن من كفر بالله، فقد كفرا بهذا كله فالمعطوف لازم للمعطوف عليه[٦].

الثالث: عطف بعض الشيء عليه.

الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ ﴾[٧]»[٨].

وقد دلت الأدلة على دخول الأعمال في الإيمان، ونقل الإجماع عدد من العلماء

---

(١) سورة البينة، آية: ٥.
(٢) الإيمان لابن تيمية ص(١٨٧).
(٣) المرجع السابق ص (١٦٣).
(٤) سورة الفرقان، آية: ٥٩.
(٥) سورة النساء، آية: ١٣٦.
(٦) الإيمان لابن تيمية ص (١٦٤).
(٧) سورة الأعلى، آية: ١ ـ ٣.
(٨) الإيمان لابن تيمية ص (١٦٣ـ ١٦٨).

منهم الإمام ابن أبي حاتم[١]، والطبري[٢]، وابن عبدالبر[٣]، وغيرهم.

ومن الأدلة على دخول العمل في مسمى الإيمان ما يلي:

١ـ أن الله تعالى سمى العمل الصالح وهو الصلاة إيمانًا، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٤]. قال البخاري: يعني صلاتكم عند البيت[٥].

قال الحافظ ابن حجر: «في هذا الحديث من الفوائد، الرد على المرجئة في إنكارهم تسمية أعمال الدين إيمانًا»[٦].

٢ـ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ ﴿١٥﴾﴾[٧]. قال ابن تيمية: «فنفى الإيمان عن غير هؤلاء، فمن كان إذا ذُكّر بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود لم يكن من المؤمنين»[٨].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾[٩].

٣ـ أن الله تعالى نفى الإيمان عمن أتى بالقول دون العمل. ولا ينتفي الاسم إلا إذا انتفى بعض أركانه أو واجباته فإن هذا يدل على أن العمل من الإيمان.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٩٨).
(٢) المرجع السابق (١/ ٢٠٨).
(٣) التمهيد لابن عبدالبر (٩/ ٢٣٨).
(٤) سورة البقرة، آية: ١٤٣.
(٥) صحيح البخاري في كتاب: الإيمان، باب: الصلاة من الإيمان (١/ ٢٣).
(٦) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٩٨).
(٧) سورة السجدة، آية: ١٥.
(٨) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٠).
(٩) سورة الأنفال، آية: ٢ـ ٤.

قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾[1] .

٤ـ زيادة الإيمان ونقصانه ؛ فإنه تدل على أن الأعمال الصالحة من الإيمان وتزيده . كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾[2] .

فهذا دليل على أن الأعمال من الإيمان ، وإن كان الأشاعرة تنكر زيادة الإيمان ونقصه[3] ، لكن الأدلة من القرآن والسنة ، وما يعلم المسلم من نفسه وغيره تثبت زيادة الإيمان ونقصه[4] .

---

(١) سورة النور ، آية: ٤٧ .

(٢) سورة الأنفال ، آية: ٢ .

(٣) انظر: الإرشاد ص (٣٩٩) .

(٤) لمزيد من الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه . انظر: الإيمان ص (٢١٩) وما بعدها .

الفصل الرابع

الصوفيـــــة

التعريف: لغة: لقد كثرت الأقوال في سبب تسمية الصوفية بهـذا الاسـم ، ولعلنـا نشير إلى بعضها باختصار:

١ ــ نسبة إلى أهل الصفة [(١)] ، حيث أن الزهد من أخص صفاتهم .

٢ــ نسبة إلى الصفاء ، وذلك لصفاء أسرارها ونقاء آثارها . قال ابن تيمية: «كـان حقه أن يقال: صفائية ولو كان مقصورًا لقيل صفوية» [(٢)] .

٣ــ نسبة إلى الصف ، حيث أنهم يحرصون على الصف الأول ، مما يدل على علـو هممهم . قال ابن تيمية: «ومن قال نسبة إلى الصف المقدم بين يدي الله قيل له: كان حقه أن يقال صفيّة» [(٣)] .

٤ــ نسبة إلى قبيلة من العرب تنسب إلى رجل اسمه (صوفة) وقد صحح ابن تيمية هذه من حيث اللغة ، إلا أنه استبعد انتساب بعـض الزهـاد مـن المسلمين إلى قبيلـة مـن العرب في الجاهلية ، لا وجود لها في الإسلام [(٤)] .

٥ــ والراجح أنها نسبة إلى الصوف قـال ابـن تيميـة: «والنـسبة في (الـصوفية) إلى الصوف لأنه غالب لباس الزهاد [(٥)]»[(٦)] .

التعريف الاصطلاحي: هناك عدد من التعاريف [(٧)] نذكر منها ما يلي:

---

(١) هم الفقراء الذين جعل لهم النبي ﷺ مكانًا بالمسجد النبوي إذ غالبهم من المهـاجرين الـذين لا مـسكن لهـم . انظر: النهاية في غريب الأثر ، لأبي السعادات الجزري ، (٣/ ٣٧) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٦٩) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المرجع السابق (٦/ ١١) .

(٥) المرجع السابق (١٠/ ٣٦٩) .

(٦) انظر هذه الأقوال في جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد علـى الـصوفية ص: ٤٠ــ٤٩ ، د . محمد الجوير ، وموقف ابن تيمية من الصوفية والتصوف ، د . البناني ص:٦٧ .

(٧) انظر: موقف ابن تيمية من الصوفية والتصوف ص: ٧٣ وما بعدها ، جهود علماء الـسلف للـدكتور الجـوير ص: ٥٣ـ٥٦ .

١- تعريف ابن خلدون، وهي أن أصلها: العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور، من لذة وجاه، والانفراد في الخلوة للعبادة (١).

٢- تعريف ابن الجوزي (٢) للصوفية أنها: طريقة كان ابتداؤها الزهد الكلي ثم ترخص المنتسبون إليها بالسماع والرقص فمال إليهم طلاب الآخرة من العوام لما يظهرونه من الزهد. ومال إليهم طلاب الدنيا لما يرون عندهم من الراحة واللعب (٣).

نشأة الصوفية: بناءً على ما سبق من التعاريف اللغوية فإن الخلاف قائم في نشأتهم، لكن أظهر الأقوال: أن الظهور البيّن الذي كانوا يعبرون فيه بلفظ الصوفي كان في أثناء المائة الثانية (٤).

وكان بدايته مرتبط بالزهد والتقشف والعبادة والخلوة بعبادة الله تعالى، ثم أخذ بعد ذلك يبتعد عن هذا المنهج وتكثر شطحات المنتسبين إليه. وتأثرت طريقة التصوف بالأفكار والاعتقادات المخالفة للإسلام.

وازداد البعد والانحدار عن تعاليم الإسلام بدخول عقائد الزندقة والإلحاد في كثير ممن ينسب إلى الصوفية (٥).

أما العصور المتأخرة فكثرت الطرق الصوفية التي يصعب حصرها، وفيها من البعد عن هدي الإسلام ما ينكره كل من له معرفة بالكتاب والسنة (٦).

عقائد الصوفية: للصوفية عقائد شتى تميزوا بها وإن كان قد شاركهم غيرهم في بعضها، ولذلك سنذكر ـ بإذن الله ـ بعض مخالفاتهم العقدية مع الإيجاز قدر الإمكان؛

---

(١) تاريخ ابن خلدون ص: (١/ ٦١١).

(٢) هو الإمام عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، كان واعظا بارعا، له العديد من التصانيف، وقد توافد الناس على مجالسه وأقبلوا عليه إقبالاً كبيرا، مات سنة ٥٩٧هـ، انظر: شذرات الذهب (٥/ ٤٣ـ٤٤).

(٣) تلبيس إبليس لابن الجوزي ص:١٩٩، دار الكتاب العزي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٢٩).

(٥) منهاج السنة (٨/ ٢٥). ومجموع الفتاوى (٢/ ١٢٤) (٨/ ٣٠٨).

(٦) انظر: فرق معاصرة للعواجي (٣/ ٨٨٩).

بما يناسب هذا التعريف .

أولاً: تعظيم القبور والمشاهد ودعاء الأموات. لقد جاء الإسلام بمنع تعظيم القبور والمشاهد واتخاذها مساجد ، وأن ذلك من الشرك ، وأن دعاء أصحابها والاستغاثة بهم ، وإنزال الحاجة بهم والنذر لهم وتقديم القرابين إليهم ، من الشرك الأكبر المخرج من الملة .

قال تعالى: ﴿ لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۚ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ ﴿١٤﴾ ﴾ [1] .

وقال ﷺ: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبياءهم مساجد» [2] .

ومع ذلك فإن كثيرًا من الصوفية يعظمون القبور ، ويدعون أصحابها ، وينزلون بهم الحاجات ، ويقدمون النذور والقرابين لهم [3] .

ثانيًا: تقديس الأولياء [4]. أولياء الله هم الذين آمنوا به واجتهدوا في تحقيق التقوى قال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [5] .

والمسلم يحب أولياء الله تعالى ويعرف لهم حقهم دون غلوٍ في ذلك ، لكن الصوفية يجعلون أمر الولاية موقوف على ما يجري لديه من خوارق العادات ويفرطون في تقديس الأولياء ولذلك مظاهر عديدة نشير إلى شيء منها:

١- يعتقدون لهم العصمة . ولذلك لا يجوز ـ عندهم ـ الاعتراض عليهم ولو كان ظاهر ذلك معصية بل يجب التسليم للشيخ تسليمًا مطلقًا .

٢- يعتقدون أنهم يعلمون ما وراء الحجب ، وذلك ما يسمى بالكشف عند الصوفية ـ وهو الاطلاع على ما وراء الحجاب ، من المعاني الغيبية والأمور الحقيقة

---

(١) سورة الرعد ، آية: ١٤ .

(٢) رواه البخاري ك: الجنائز ، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ، (١/ ٤٤٦) ومسلم ك: المساجد ، ب: النهي عن بناء المساجد على القبور (١/ ٣٧٦) .

(٣) انظر: الطبقات الكبرى للشعري ص: ٤٥ .

(٤) انظر: كتاب تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي (١/ ٥٥) وما بعدها .

(٥) سورة يونس الآية: ٦٢-٦٣ .

وجودًا وشعورًا[١] . بل يعتقدون أنه لا يبلغ أحد مقام الإخلاص في الأعمال حتى يصير يعرف ما وراء الجدار ، وينظر ما يفعله الناس في قعور بيوتهم ، فهناك يعرف يقينًا هذا الكشف[٢] .

٣- إسقاط التكاليف . من غلو الصوفية في الأولياء أنهم يعتقدون أن بعضهم يترقى في الولاية حتى يصل إلى مقام تسقط عنه التكاليف[٣] .

ثالثًا: الأذكار البدعية. الذكر من أجل العبادات ، لكن الصوفية أحدثوا أذكارًا بدعية ، جعلوا لها من الفضائل ما ليس للقرآن الكريم[٤] .

وحتى الأذكار والأدعية الشرعية جعلوا لها هيئات بدعية لا دليل عليها كالأذكار الجماعية . . . . وسيأتي تفصيل لذلك[٥] .

رابعًا: السماع الصوفي. ألوانًا من الأناشيد والأغاني الغزلية وغيرها يصاحبها شيء من الصياح والبكاء والتصفيق والرقص وتمزيق الثياب . . . . وستأتي قاعدة في الرد على هذا الانحراف[٦] .

خامسًا: ترك الأخذ بالأسباب. من الانحرافات العقدية عند الصوفية ترك الأخذ بالأسباب وأن ذلك هو التوكل الحق .

ولا ريب أن هذا باطل ، إذ أن التوكل الشرعي يقتضي الاعتماد على الله تعالى ، ولا ينافي الأخذ بالأسباب ، إذ كان إمام المتوكلين ﷺ يفعل ذلك[٧] .

---

(١) انظر: التعريفات للجرجاني ص: ٢٣٧ .
(٢) انظر: جهود علماء السلف ص(١٩١) .
(٣) انظر: المرجع السابق ص: ٣٨٩ .
(٤) انظر: المرجع السابق ص: ٣٦٦ .
(٥) انظر: ص٣٧٦
(٦) انظر : ص٣٨٢ .
(٧) ستأتي قاعدة في الرد على هذا الانحراف .

سادسًا: القول بوحدة الوجود. وهي أن بعض ملاحدة الصوفية[١] يعتقدون أن نفس وجود الأعيان نفس وجود الحق وعينه[٢] . فليس عندهم خالق ومخلوق ؛ بل لا يقرون إلا بوجود واحد هو الله ، وكل ما عداه أعراض وتعيينات له ومظاهر فكل ما يرى هو أجزاء منه تتعين بأشكال مختلفة[٣] .

ويكفي لمعرفة بطلان هذا القول تصوره حق التصور ومعرفته ، إذ أنه يصطدم بما علم بالضرورة من دين الإسلام ، في أن الله هو الخالق الذي خلق هذا الخلق ، تعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا .

---

(١) مثل ابن عربي والحلاج وابن الفارض وغيرهم ، انظر: مجموع الفتاوى ، (٢/ ٤٨٠) ، (٣/ ٣٩٣) .

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الصوفية والتصوف ، لشيخنا د . البناني ص (١٦٧) ، وجهود علماء السلف ص: ٢٨٣ وما بعدها ، وتقديس الأولياء في الفكر الصوفي (١/ ٤٦٥) .

(٣)انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ١٦٠) ، جهود علماء السلف ص: ٢٨٣ .

قواعد في الرد على الصوفية

قاعدة رقم (٧٣)

[أن من اعتقد أن أحدًا من الخلق...له الخروج عن دعوة محمد ﷺ ومتابعته فهو كافر][(١)]

الشرح: هذه القاعدة تدفع عقيدة ملاحدة الصوفيةالذين يعتقدون أن مشائخهم يصلون إلى درجة أن التكاليف ترفع عنهم فيتركون الواجبات ويستحلون فعل المحرمات .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «إن كثيرًا من المتصوفة والمتفقرة يرى مثل ذلك في شيخه ومتبوعه وهو في هذا نظير ذلك وكل من هؤلاء قد يسوغ الخروج عما جاء به الكتاب والسنة لما يظنه معارضًا لهما إما لما يسميه هذا ذوقًا ووجدًا ، ومكاشفات ومخاطبات ؛ وإما لما يسميه هذا قياسًا ورأيًا وعقليات وقواطع . وكل ذلك من شعب النفاق . بل يجب على كل أحد تصديق الرسول ﷺ في جميع ما أخبر به . وطاعته في جميع ما أمر به . وليس لأحد أن يعارضه بضرب الأمثال ، ولا بآراء الرجال ، وكل ما عارضه فهو خطأ وضلال»[(٢)] .

وهؤلاء قد يحتجون بقصة الخضر في جواز الخروج على الشريعة لبعض الناس الذين يحصل لهم شيء من الكشف . قال ابن تيمية رحمه الله : «فإن من هؤلاء من يظن أن من الأولياء من يسوغ له الخروج عن متابعة موسى ، وأنه قد يكون للولي في المكاشفة والمخاطبة ما يستغني به عن متابعة الرسول في عموم أحواله أو بعضها . وكثير منهم يفضل الولي ــ في زعمه ــ إما مطلقًا وإما من بعض الوجوه ، على النبي زاعمين أن في قصة الخضر حجة لهم وكل هذه المقالات من أعظم الجهالات والضلالات ؛ بل من أعظم أنواع النفاق والإلحاد والكفر»[(٣)] .

ومن أدلة هؤلاء المسقطين للتكاليف قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٢٦) .

(٢) المرجع السابق (١١/ ٤٣١) .

(٣) المرجع السابق (١١/ ٤٢٢) .

﴿... ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾[(١)].

«ويقول معناها : اعبد ربك حتى يحصل لك العلم والمعرفة فإذا حصل ذلك سقطت العبادة. وربما قال بعضهم: اعمل حتى يحصل لك حال فإذا حصل لك حال تصوفي سقطت عنك العبادة. وهؤلاء فيهم من إذا ظن حصول مطلوبه من المعرفة والحال، استحل ترك الفرائض وارتكاب المحارم. وهذا كفر»[(٢)].

فظنوا أن غاية العبادات هو حصول المعرفة وهذا تلقوه من الفلاسفة وملاحدة الباطنية الذين ظنوا أن الكمال في مجرد، العلم وأن ما لديهم من علم قد كمَّل النفس؛ فسقطت عنهم التكاليف. وكل هذا باطل فليس كمال النفس في مجرد العلم، ولا في أن تصير عالمًا معقولاً موازيًا للعالم الموجود، بل لابد من العمل، وهو حب الله وعبادته[(٣)].

واستدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾ باطل، فإن المقصود باليقين في الآية الموت. قال الحسن : إن الله لم يجعل لعمل المؤمنين أجلاً دون الموت، وقرأ قوله: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾[(٤)].

وكما جاء في الحديث الصحيح ـ لما توفي عثمان بن مظعون[(٥)] ـ وشهدت بعض النسوة له بالجنة، فقال لها النبي ﷺ: «**وما يدريك؟ إني والله وأنا رسول الله ما أدري ما يفعل بي**» وقال : «**أما عثمان فقد جاءه اليقين من ربه**»[(٦)]، أي: أتاه وعده وهو اليقين[(٧)].

أما قصة الخضر فلا دليل لهم فيها على مخالفة الشريعة، والخروج عنها [فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلى الخضر، وأوجب الله على الخضر متابعته وطاعته؛ بل قد ثبت في الصحيح أن الخضر قال لموسى: «**يا موسى، إني على علم من علم الله علمنيه**

---

(١) سورة الحجر، آية : ٩٩.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤١٧).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٧٤).

(٤) انظر : تفسير الطبري (١٤/ ٩٠).

(٥) هو الصحابي الجليل عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي الجمحي من السابقين إلى الإسلام وممن هاجر إلى الحبشة، مات سنة اثنتين من الهجرة، انظر ترجمته: أسد الغابة، (٣/ ٢٢٥).

(٦) رواه البخاري في كتاب : الأنبياء، باب : حديث الخضر مع موسى ح٣٢٢٠ (٢/ ١٢٤٦).

(٧) انظر : مجموع الفتاوى (١١/ ٤١٩) ودرء التعارض (٣٠/ ٢٧٠).

لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه»[١] . وذلك أن دعوة موسى كانت خاصة»[٢] .

كذلك فإن قصة الخضر ليس فيها خروج عن الشريعة ؛ ولهذا لما بين الخضر لموسى الأسباب التي فعل لأجلها ما فعل ، وافقه موسى ولم يختلفا حينئذ . ولو كان ما فعله الخضر مخالفًا لشريعة موسى لما وافقه[٣] .

ويرى ابن تيمية رحمه الله أن السبب في ذلك هو علم الخضر بمآل هذه الأشياء . قال: «ومثل هذا وأمثاله يقع للمؤمنين بأن يختص أحد الشخصين بالعلم ، بسبب يبيح له الفعل في الشريعة والآخر لا يعلم ذلك السبب ، وإن كان قد يكون أفضل من الأول»[٤] .

وضرب لذلك مثلاً : فلو أن شخصين دخلا بيت شخص وكان أحدهما يعلم طيب نفسه بالتصرف في منزله إما بإذن لفظي أو غيره فيتصرف ، فإن ذلك مباح له في الشريعة والآخر الذي لم يعلم السبب لا يتصرف .

فإن الخضر كان يعلم أن أصحاب السفينة أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غصبًا ، وكذلك قتل الغلام كان من باب دفع الصائل على أبويه ؛ لعلمه بأنه كان يفتنهما عن دينهما أما بناؤه الجدار فلعلمه بحال أهله ؛ فليس في قصة الخضر ما يسوغ مخالفة الشريعة[٥] .

فهذه القاعدة تبطل هذه العقيدة المنحرفة ، وتبين أنه ليس أحد من المكلفين ترفع عنه التكاليف ، ما دام على قيد الحياة ، حاضر العقل ؛ فالنبي ﷺ أفضل الخلق ثم السادة الأولياء أصحابه رضي الله عنهم لم يدع أحد منهم ذلك ، وهذا معلوم من دين الإسلام بالضرورة فكيف يأتي الخلوف بمثل هذا؟!

---

(١) رواه البخاري في كتاب : العلم باب : الجمع بين الصلاتين (١/ ٥٧) . وابن حبان في صحيحه (١٤/ ١٠٦) .
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٢٥) .
(٣) المرجع السابق (١١/ ٤٢٦) .
(٤)المصدر نفسه (١١/ ٤٢٦) .
(٥) المصدر السابق .

قاعدة رقم (٧٤)

[الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل ؛ والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع ، وإنما التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع][1]

[أن من ظن أن المقدور من المنافع والمضار ليس معلقًا بالأسباب بل يحصل بدونها فهو غلط][2]

الشرح : هذه القاعدة ترد على من ترك الأخذ بالأسباب من الصوفيةظنًا منهم أن ذلك ينافي حقيقة التوكل .

قال أبوعبدالله محمد بن أحمد البصري[3] : «من أطاق التوكل فالكسب غير مباح له»[4] .

ويقول أبوعبدالله القرشي[5] وهو من أحد المشايخ عندهم وأعلاهم قدرًا : «التوكل التعلق بالله في كل حال . فقال سائل : زدني . فقال : ترك كل سبب يوصل إلى سبب ، حتى يكون الحق هو المتولي لذلك»[6] .

ويقول أبوسليمان الداراني[7] : «لو توكلنا على الله تعالى ما بنينا الحائط ولا جعلنا لباب الدار غلقًا مخافة اللصوص»[8] . وقبل أن نذكر الرد على هذا القول يجدر بنا أن نذكر مواقف الناس من الأسباب .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥) .

(٢) جامع الرسائل (١/ ٩٧) .

(٣) هو محمد بن أحمد بن سالم البصري ، صاحب سهل التستري ، وراوي كلامه . انظر: طبقات الصوفية ص(٤١٤) .

(٤) طبقات الصوفية ، للسلمي ص (٤١٤) .

(٥) هو عبد الله بن محمد القرشي التونسي من كبار الصوفية ولد بالإسكندرية سنة ٦٣٧هـ ومات بتونس سنة ٦٩٩هـ ، انظر: ترجمته: الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٥٩) ط . دار الفكر .

(٦) الرسالة القشيرية لأبي القاسم القشيري(١٦٥) دار الخير ، دمشق ط : ٣ ١٤١٨هـ .

(٧) هو عبد الرحمن بن عطية ويقال: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية وهو من أهل « داريا » من قرى دمشق . مات سنة ٢١٥هـ . انظر: طبقات الصوفية: ص(٧٥) .

(٨) حلية الأولياء (٩/ ٢٥٦) .

- إن مواقف الناس من الأسباب تتفاوت بين منكرٍ لها، ومعتمد عليها، ونافٍ لتأثيرها، ومتوسط بين ذلك. فهم في ذلك على **أربعة أقسام**[١]:

القول الأول: الالتفات إلى الأسباب بالكلية واعتماد القلب والجوارح عليها من غير نظر إلى مسببها. فأصحاب هذا القول: جعلوا الأسباب تؤثر بذاتها، فتنفع وتضر. ولا ريب أن هذا شرك، ولذلك قال العلماء: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، أي: النظر إليها استقلالاً عن مسبب الأسباب وخالقها جل وعلا.

وهذه النظرة إلى الأسباب هي نظرة الماديين والعقلانيين قديمًا وحديثًا. وهي نظرة باطلة بدلالة الشرع والعقل؛ فقد تتخلف المسبَّبات مع وجود الأسباب، كما تخلف إحراق النار لإبراهيم ــ عليه السلام ــ حين أُلقي فيها. قال تعالى: ﴿ قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ ﴾[٢]. «فلم يتخلف المُسَبَبَ مع وجود السبب وحسب بل كان الأمر على عكس ذلك تمامًا؛ فكان مقابل الإحراق: البرد ومقابل الإيذاء: السلام»[٣].

القول الثاني: الإعراض عن الأسباب بالكلية وهذا - كما تقدم - قول كثير من الصوفية حيث يزعمون أن الأخذ بالأسباب ينافي حقيقة التوكل. والمتأمل للأدلة من القرآن والسنة وسيرة النبي ﷺ يتبين له بطلان هذا القول.

القول الثالث: نفي تأثير الأسباب بالكلية وأصحاب هذا القول يقولون: «إن الله يفعل عندها لا بها وهو قول طائفة من متكلمي أهل الإثبات للقدر، كالأشعري[٤] وغيره وهو قول طائفة من الفقهاء والصوفية وأصل هذه البدعة من قول جهم فإنه كان غاليًا في نفي الصفات وفي الجبر، فجعل من تمام توحيد الذات نفي الصفات ومن تمام

---

(١) انظر: رسالة التوكل على الله وعلاقته بالأسباب، لشيخنا د.عبدالله الدميجي وقد فصل القول في ذلك. ص (١٦٥).
(٢) سورة الأنبياء آية: ٦٩.
(٣) التوكل على الله ص (١٦٦).
(٤) أبو الحسن الأشعري، انظر: ترجمته ص(٤٤١) من هذه الرسالة.

توحيد الأفعال نفي الأسباب»[١] . فهم ينكرون أن في الأسباب طبائع وقوى تؤثر ؛ فليس في النار قوة الاحراق ولا في السم قوة الإهلاك فالله يخلق الشبع عند الأكل ويخلق الري عند الشرب .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وطرد هذا المذهب مفسد للدين والدنيا ؛ بل ولسائر أديان الرسل ، ولهذا لما طرده قوم أسقطوا الأسباب الدنيوية وعطلوها وجعلوا وجودها كعدمها»[٢] .

وقد بين شيخ الإسلام أصل شبهتهم فقال : «والذين ظنوا هذا أصل شبهتهم أنهم لما أثبتوا أن الله إذا قضى شيئًا فلابد أن يكون ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأن ما سبق به علمه فهو كائن لا محالة ، صاروا يظنون ما يوجد بسبب يوجد بدونه ، وما يوجد مع عدم المانع يوجد مع المانع . وهذا غلط عظيم ضل فيه طوائف . طائفة قالت : لاحاجة إلى الأعمال المأمور بها . فإن خلق للجنة فهو يدخلها وإن لم يؤمن ، ومن خلق للنار فهو يدخلها وإن آمن»[٣] .

والنبي ﷺ أبطل هذه الشبهة حيث أخبر الصحابة أنه : «**ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار** ، قالوا: يا رسول الله أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ قال : **لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»[٤] .

فالنبي ﷺ أمر بالأخذ بالأسباب . قال شيخ الإسلام : «أن ما سبق به الكتاب سُبق بالأسباب التي تفضي إليه فالسعادة سُبقت بأن صاحبها يُستعمل فيما يصير به سعيدًا والشقاوة سُبقت بأن صاحبها يستعمل فيما يصير به شقيًا ، فالقدر يتضمن الغاية وسببها لم يتضمن غاية بلا سبب»[٥] . والذي عليه السلف والأئمة والفقهاء والجمهور وكثير من أهل الكلام: إثبات الأسباب كما دل على ذلك الكتاب والسنة مع دلالة الحس

---

(١) حقيقة التوكل ، لابن تيمية ص (٨٨) .

(٢) مدارج السالكين لابن القيم (٣/ ٤٩٦) ، دار الكتاب العربي بيروت ط : ٢ .

(٣) تحقيق التوكل ص (٩٣) . ضمن جامع الرسائل .

(٤) رواه البخاري ح(٤٦٦٦ ،٤/ ١٨٩١): ومسلم في كتاب : القدر ، باب : كيفية الخلق (٤/ ٢٠٤٠) .

(٥) تحقيق التوكيل ص (٩٣) .

والعقل»[١] .

القول الرابع : الأخذ بالأسباب مع اعتماد القلب على الله تعالى . وهذا هو قول أهل السنة والجماعة الذي عليه سلف هذه الأمة ، ودلت عليه الأدلة الشرعية ، من أن المسلم يأخذ بالأسباب ، لكنه يعتمد على الله تعالى في حصول مسبباتها . فهي وإن كانت لها تأثيرًا في مسبباتها ، بما أودعه الله فيها من تأثير وقوى وطبائع ، لكن ذلك كله تحت مشيئة الله وقدرته فإن شاء منعها اقتضاءها وإن شاء جعلها مقتضية لضد أحكامها وإن شاء أقام لها موانع وصوارف تعارض اقتضائها وتدفعه[٢] .

وهذا ما نص عليه شيخ الإسلام في القاعدة إذ يقول : «الإلتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل ، والإعراض عنها بالكلية قدح في الشرع ، وإنما التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع»[٣] .

فعدم الإلتفات إلى الأسباب لا يعني إهمالها بل أن لا يتعلق قلبه بها ، يقول ابن القيم رحمه الله : «فالموحد المتوكل لا يلتفت إلى الأسباب ؛ بمعنى أنه لا يطمئن إليها ولا يرجوها ولا يخافها فلا يركن إليها ولا يلتفت إليها بمعنى أنه لا يسقطها ولا يهملها ويلغيها ؛ بل يكون قائمًا بها ملتفتًا إليها ؛ ناظرًا إلى مسببها سبحانه ومجريها فلا يصح التوكل شرعًا ولا عقلاً إلا عليه سبحانه وحده»[٤] .

والقاعدة تبطل عقيدة من أنكر الأسباب من الصوفية ، وجعل الأخذ بها ينافي حقيقة التوكل والأدلة الشرعية الدالة على الأخذ بالأسباب ، وأنه لا ينافي التوكل كثيرة ، نذكر منها ما يلي: قال تعالى : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[٥] ، قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

(١) المرجع السابق ص (٨٨) .
(٢) انظر : التوكل على الله وعلاقته بالأسباب . مع شيء من التصرف . ص (١٧٨) .
(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥) .
(٤) مدارج السالكين (٣/ ٥٠٠) .
(٥) سورة الأنفال آية : ٦٠ .

ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ ﴾ (١) . فهذا كله أمر باتخاذ الأسباب ، قوله تعالى : ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ (٢) .

- وأما الأحاديث فقول النبي ﷺ قال : «**ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده. وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده**» (٣) . وهذا دليل صريح في أن التكسب وطلب الرزق لا يقدح في التوكل .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : «**كان رسول الله ﷺ ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله. فعمل رسول الله ﷺ لذلك حياته**» (٤) .

قال النووي : وفي الحديث جواز ادخار قوت سنة وجواز الادخار للعيال ، وأن هذا لا يقدح في التوكل» (٥) .

ومن تأمل سيرة أعظم المتوكلين نبينا محمد ﷺ يعلم حق اليقين ، أنه كان يأخذ بالأسباب ؛ فقد مكث في الغار في هجرته ، وسار في طريق غير الطريق المعتاد ، وا تخذ لذلك دليلاً . وكان يعد العدة في غزواته ، وينظّم أصحابه ، ويضع الخطط لذلك ، ويلبس لامة الحرب ﷺ (٦) .

فتبين أن من ترك الأسباب ظانًا أن ذلك ينافي حقيقة التوكل فقد أخطأ . والقاعدة ترد عليه (٧) .

---

(١) سورة النساء آية : ٧١ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

(٣) رواه البخاري ح١٩٦٦ (٢/ ٧٣٠) . وابن ماجه في: التجارات ، ح ٢١٣٨(٢/ ٧٢٣) .

(٤) رواه البخاري ح٥٠٤٣ (٥/ ٢٠٤٩) . ومسلم ح١٧٥٦ (١/ ١٣٧٦) .

(٥) شرح النووي (١٢/ ٧٠) .

(٦) سيرة ابن هشام ص (٣٣٧) .

(٧) لمزيد من الأدلة انظر : التوكل على الله وعلاقته بالأسباب ص (١٧٩) وما بعدها ، والمنهاج في شعب الإيمان ، للحليمي ص (٣٥٦) مخطوط ، حقق في رسالة علمية ، جامعة أم القرى .

قاعدة رقم (٧٥)

[كرامات الأولياء لا تكون بما نهى عنه الله ورسوله][(١)]

الشرح : الكرامة هي : أمر خارق للعادة ، غير مقرون بدعوى النبوة ، يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح علم بها ذلك العبد الصالح أم لم يعلم[(٢)] .

« وصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة : العلم والقدرة والغنى . وإن شئت أن تقول: العلم والقدرة والقدرة إما على الفعل وهو التأثير وإما على الترك وهو الغنى . . .

فما كان من الخوارق من باب العلم فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره ، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومنامًا وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحيًا وإلهامًا ، أو إنزال علم ضروري . أو فراسة صادقة ويسمى كشفًا ومشاهدات ومكاشفات ومخاطبات فالسماع مخاطبات والرؤية مشاهدات والعلم مكاشفة ويسمى ذلك كله كشفًا ومكاشفة أي: كشف له عنه .

وما كان من باب القدرة فهو التأثير»[(٣)] .

وهذه الخوارق على ثلاثة مراتب أعظمها آيات الأنبياء ، ثم كرامات الصالحين ، ثم خوارق الكفار والفجار كالسحرة والكهان[(٤)] .

وكرامات الأولياء وإن كانت مؤكدة لآيات الأنبياء ، وهي من معجزاتهم إلا أنها دون ذلك [فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين فلا تبلغ كرامات أحد قط إلى مثل معجزات المرسلين كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم ولكن قد يشاركونهم في بعضها ، كما قد يشاركونهم في بعض أعمالهم][(٥)] .

وقد تواترت الأخبار بكرامات الأولياء وأن الله جل وعلا يؤيد أولياءه بما يكون

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٦١٠) .
(٢) انظر : لوامع الأنوار البهية ، للسفاريني (٢/ ٣٩٢) .
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣١٣) .
(٤) انظر : النبوات (١/ ١٤١) ، ط : أضواء السلف .
(٥) النبوات (١/ ١٤٢-١٤٣) ، ط : أضواء السلف .

خارقًا للعادة، فيكون في ذلك نصرًا لدين الله وتقوية لإيمانهم.

ـ قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾﴾ [(١)]. وقد جاء أن عندها الفاكهة، وقيل: كان عنبًا في مكتل في غير حينه[(٢)].

ـ وقرأ أسيد بن حضير[(٣)] ليلة قال: فرفعت رأسي، فإذا بشيء كهيئة الظلة فيها المصابيح تقبل من السماء، فهالني فسكت فلما أصبح أخبر النبي ﷺ بذلك، **قال: «تلك الملائكة دنوا لصوتك، ولو قرأت حتى تصبح لأصبح الناس ينظرون إليهم»**[(٤)].

ـ واشتهر أن عمر رضي الله عنه خطب يومًا بالمدينة فقال: يا سارية الجبل، فلم يلبث إلا يسيرًا، حتى قدم سارية فقال: سمعت صوت عمر فصعدت الجبل»[(٥)].

وكرامات الأولياء لا تكون بما نهى الله عنه من الفواحش والكذب وتعطيل الأمر والنهي لكن كثيرًا من الصوفية يفعلون ذلك ويعتبرونه كرامة وكشفًا من الله تعالى. وإليك بعض الصور:

ـ جاء في ترجمة أحد الصوفية ـ يدعى شمس الدين الحنفي[(٦)] ـ أنه دخلت عليه «امرأة أمير فوجدت حوله نساء يكبسنه، فأنكرت بقلبها عليه فلحظها الشيخ بعينه وقال لها: انظري فوجدت وجوههن عظامًا تلوح والصديد خارج من أفواههن ومناخرهن كأنهن خرجن من القبور، فقال لها: والله ما أنظر دائمًا إلى الأجانب إلا على هذه الحالة ثم قال للمنكرة: إن فيك ثلاث علامات علامة تحت إبطك وعلامة في فخذك وعلامة في

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٣٧.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (٣/ ٢٤٥).

(٣) هو الصحابي الجليل أسيد بن حضير بن سماك الأنصاري الأوسي، اختلف في شهوده بدر وشهد أحدًا وما بعدها. انظر: أسد الغابة (١/ ١٠٨).

(٤) هذه الكرامة رواه البخاري ح ٣٦١٤. ومسلم ح ٧٩٥. واللالكائي شرح أصول الاعتقاد (٩/ ١٠٥).

(٥) رواه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة ح ٢٥٣٧. قال ابن كثير: «إسناده جيد حسن» البداية والنهاية (٧/ ١٣١). قال الألباني: «رواه ابن عساكر بإسناد حسن» حاشية المشكاة (٣/ ٢٠١). انظر: شرح أصول أهل السنة (٩/ ١٢٨).

(٦) من كبار الصوفية، وينسبون له كرامات وغرائب. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى للشعراني ص(٤٠٥).

صدرك فقالت : صدقت والله إن زوجي لم يعرف هذه العلامات إلى الآن . واستغفرت وتابت»[١] .

ـ وقد تحدى أحدهم الناس ليشرب بركة مملوءة بالماء فقام ـ وقد أخذه الحال فوضع فمه في البركة وأخرج إحليله يخرج منه الماء ولم يزل كذلك يدخل الماء من فمه ويخرج من إحليله إلى أن فرغت البركة ، وهي من أعظم كراماته فاعتقده الوالي وغيره اعتقادًا عظيمًا»[٢] .

بل ويجعلون السرقة والتعري وغير ذلك من المحرمات والفواحش من الكرامات[٣] .

فلا يلتفتون إلى ما يقوم به وليهم المزعوم من أعمال ، هل هي مشروعة أم لا؟ فقط ينظرون إلى خارق العادة ، فهذا واحد منهم يثنون عليه حيث «كان يكاشف الناس بأحوالهم وهو مقيم عند النساء الباغيات»[٤] .

ولا ريب أن هذه المحرمات التي نهى الله عنه لا تكون كرامة أبدًا ، بل هي معصية لله ورسوله .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : «كرامات الأولياء لا تكون بما نهى الله عنه ورسوله من أكل الخبائث كما لا تكون بترك الواجبات»[٥] .

فكرامات الصالحين لا تخالف الدين ؛ إذ هي تدل على صحته وصاحبها بها يدعوا إليه فكيف يفعل ما يخالف ذلك ويعتبره من الكرامات .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : «وكرامات الصالحين تدل على صحة الدين الذي جاء به الرسول ، لا تدل على أن الولي معصوم ولا على أنه يجب طاعته في كل ما

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (٤٠٧) .
(٢) انظر : جامع الكرامات للنبهاني (٢/ ٢٢١ـ٢٢٢) دار المعرفة بيروت ط :١ت : إبراهيم عوض .
(٣) انظر : تقديس الأشخاص (٢/ ٣٠٧) .
(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٠٨) .
(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ٦١٠) .

يقوله»[١] .

كما يبين رحمه الله أن الخروج عن الدين ، وإن كان خارقًا للعادة لا يكون كرامة ؛ بل ذلك من أفعال الشياطين ، إن لم يكن صاحبه كاذبًا فيما يدعيه من كشف . حيث يقول: «فكل من خرج عن الكتاب والسنة ، وكان له حال مكاشفة أو تأثير ، فإنه صاحب حال نفساني أو شيطاني وإن لم يكن له حال بل هو يتشبه بأصحاب الأحوال ، فهو صاحب حال بهتاني»[٢] .

فإن المعاصي لا تكون سببًا لكرامة الله ولا يستعان بالكرامات عليها[٣] . فصاحب الأحوال الشيطانية لّما أعرض عن ذكر الله ، ومتابعة رسوله ﷺ وافقته الشياطين فصاروا من حزبه . قال تعالى : ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ ﴾[٤] . وهؤلاء القرناء هم الذين يفعلون لهم تلك الأفاعيل»[٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾[٦] . فكلما كان الإنسان أبعد عن الكتاب والسنة وكان أكثر تلبسًا بالشرك والبدع والفواحش ، كانت الخوارق الشيطانية له أقوى وأكثر ، حيث إن الشياطين الذين يقترنون بهم يقومون لهم بكل ما يشتهون ، بسبب ما يربطهم بهم من الكفر والفسوق والعصيان[٧] .

فهذه القاعدة ترد على الصوفية كل الخوارق الشيطانية ، ــ التي تكون بما نهى الله عنه ، من الفواحش والمعاصي والشركيات ــ بدعوى أنها من الكرامات .

---

(١) النبوات (١/ ١٤٣) ، ط : أضواء السلف .
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١١٤) .
(٣) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣٤٧) سليمان بن عبدالله ، مكتبة الرياض .
(٤) سورة الزخرف ، آية : ٣٦ .
(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٨٢) .
(٦) سورة الأنعام ، آية : ١٢١ .
(٧) تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي ص (٢٨٣) .

قاعدة رقم (٧٦)

[كل من جعل لأولياء الله عدداً محصوراً فهو من المبطلين][1]

الشرح : إن للصوفية عقيدة باطلة في تعيين عدد أولياء الله ، ممن يسمونهم الأبدال والأوتاد والنجباء والأقطاب إلى غير ذلك من الأسماء . يقول محمد الكتاني[2] : «النقباء ثلاثمائة والنجباء سبعون والأبدال أربعون والأخيار سبعة والعمد أربعة والغوث واحد»[3] . ومع ذلك فإنهم يختلفون في أعداد هؤلاء وأسمائهم فهذا الحمزاوي جعلهم عشر طبقات :

١ـ القطب .
٢ـ الإمامان .
٣ـ خمسة أوتاد أو عمد .
٤ـ سبعة أفراد .
٥ـ أربعون من الأبدال .
٦ـ سبعون من النجباء .
٧ـ ثلاثمائة من النقباء .
٨ـ خمسمائة من العصائب .
٩ـ الحكماء أو المفردون وعددهم
١٠ـ الرجبيون[4] .

وتضفي الصوفية لهؤلاء الأبدال والأوتاد وخاصة الأقطاب صفات تتجاوز فيه الحد الشرعي ، بل يصل بهم المقام إلى وصفهم ببعض صفات الربوبية .

ونقل الشعراني عن أبي الحسن الشاذلي[5] : «أن للقطب خمس عشرة علامة من بينها أنه يمد بمدد العصمة والرحمة والخلافة والنيابة ومدد حملة العرش العظيم ويكشف له عن حقيقة الذات وإحاطة الصفات وحكم ما قبل وما بعد وحكم من لا قبل له ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٦) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن جعفر الكتاني ، أصله من بغداد ، صحب الجنيد وأبا سعيد الخراز وأبا الحسين النوري ، كان أحد أئمة الصوفية ، مات بمكة سنة ٣٢٢هـ ، انظر: طبقات الصوفية ، للسلمي ٣٧٣ .

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ٩٥) .

(٤) النفحات الشاذلية (٢/ ٩٩) . وانظر : دائرة المعارف الإسلامية ، مادة (أبدال) (١/ ٢٣) .

(٥) هو علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي الضرير شيخ طائفة الشاذلية ، صوفي شاعر ، مات بالصحراء في طريقة إلى الحج سنة ٦٥٦هـ انظر: الطبقات الكبرى للشعراني ، ٢٩٠ .

بعد، وعلم الإحاطة بكل علم، ومعلوم ما بدا من السر الأول إلى منتهاه»[(١)] .

ويعتقدون أنه يتصرف في الكون فله «التصرف العام والحكم الشامل التام في جميع المملكة الإلهية»[(٢)] . والله تعالى ـ بزعمهم ـ «جعل هذه الأرض التي نحن عليها سبعة أقاليم واصطفى من عباده المؤمنين سبعةسماهم الأبدال، وجعل لكل بدل إقليمًا يمسك الله وجود ذلك الإقليم به»[(٣)] .

فأين هم من قوله تعالى: ﴿ يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِۚ وَهُوَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٦﴾ ﴾[(٤)] . وقوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤١﴾ ﴾[(٥)] .

فهذه القاعدة تبطل هذه العقيدة عندالصوفية في تعيين عدد الأولياء من الأبدال والأقطاب وغيرهم. يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «أما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل: (الغوث) الذي بمكة و(الأوتاد الأربعة) و(الأقطاب السبعة) و(الأبدال الأربعين) و(النجباء الثلاثمائة): فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى؛ ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف يحمل عليه ألفاظ الأبدال»[(٦)] . والأحاديث الواردة في الأبدال كلها لا تصح ولا تقوم بها حجة[(٧)] .

كذلك «فإن المؤمنين يقلّون تارة ويكثرون أخرى وينتقلون في الأمكنة وليس من شرط أولياء الله أهل الإيمان والتقوى، ومن يدخل فيهم من السابقين المقربين، لزوم مكان واحد في جميع الأزمنة وليس من شرط أولياء الله أهل الإيمان والتقوى ومن يدخل فيهم من السابقين المقربين تعيين العدد»[(٨)] .

---

(١) اليواقيت والجواهر (٢/ ٧٨) .
(٢) جواهر المعاني (٢/ ٨٨) .
(٣) اليواقيت والجواهر (٢/ ٨٣) .
(٤) سورة الحديد آية: ٦ .
(٥) سورة فاطر آية: ٤١ .
(٦) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٣) .
(٧) انظر: المنار المنيف لابن القيم (١/ ١٣٦) .
(٨) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٥) .

ولما جاء الإسلام كان المسلمون أقل من سبعة ثم أقل من أربعين ثم أقل من سبعين ثم أقل من ثلاثمائة . فيعلم أنه لم يكن فيهم هذه الأعداد ولذلك فإنه كل من جعل لهم عددًا محصورًا فهو من المبطلين[١] .

كما بين شيخ الإسلام بطلان هذه العقيدة من وجه آخر: وهو ما يعتقده هؤلاء في هؤلاء الأوتاد والأقطاب والغوث فيقول رحمه الله : «فأما لفظ (الغوث والغياث) فلا يستحقه إلا الله فهو غياث المستغيثين فلا يجوز لأحد الاستغاثة بغيره لا بملك مقرب ولا نبي مرسل ومن زعم أن أهل الأرض يرفعون حوائجهم ــ التي يطلبون كشف الضر عنهم ونزول الرحمة ــ إلى الثلاثمائة والثلاثمائة إلى السبعين والسبعون إلى الأربعين والأربعون إلى السبعة والسبعة إلى الأربعة والأربعة إلى الغوث فهو كاذب ضال مشرك»[٢] .

والأدلة على ذلك كثيرة منها : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾ ﴾[٣] ، وقوله جل وعلا : ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾[٤] .

فكيف يتخذ المؤمن وسائط والله تعالى بين أنه قريب من عباده قال تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[٥] . وقال ﷺ لأصحابه لما رفعوا أصواتهم بالذكر : «**أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمًا ولا غائبًا وإنما تدعون سميعًا بصيرًا إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»[٦][٧] .

---

(١) المرجع السابق (١١/ ٤٣٥، ٤٣٦) .
(٢) المرجع السابق (١١/ ٤٣٨) .
(٣) سورة الإسراء ، آية : ٦٧ .
(٤) سورة النمل ، آية : ٦٢ .
(٥) سورة البقرة آية : ١٨٦ .
(٦) رواه النسائي في السنن الكبرى في كتاب : التعبير (٤/ ٣٩٨) . والبيهقي في السنن الكبرى ح ٧٦٨١ (٢/ ١٨٤) .
(٧) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٨) .

فمن هذا يتبين أن القاعدة تبطل عقيدة الصوفية في جعل عدد معين لأولياء الله تعالى .

قاعدة رقم (٧٧)

[كل من سوى الأنبياء دونهم][(١)]

الشرح : إن المقرر بالأدلة الشرعية عند المسلمين أن الأنبياء قد اصطفاهم المولى جل شأنه على سائر الناس . قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾[(٢)] وأفضل الأنبياء أولو العزم من الرسل كما قال تعالى : ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ ﴾[(٣)] . وقال : ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ ﴾[(٤)] . قال شيخ الإسلام : «فهؤلاء الخمسة أولو العزم وهم الذين قد ثبت في أحاديث الشفاعة الصحاح أنهم يترادّون الشفاعة في أهل الموقف بعد آدم فيجب تفضيلهم على غيرهم وفيه تفضيل لمتقدم على متأخر ، ولمتأخر على متقدم»[(٥)] .

ثم إن أفضل أولي العزم من الرسل نبينا محمد ﷺ ـ الذي هو أفضل الخلق ـ كما قال ﷺ : «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[(٦)] . وقد خالف كثير من الصوفية هذا الأصل ، وجعل بعض الأولياء أفضل من النبيين ، بل ادعى بعضهم أن للأولياء خاتمًا وهو أفضل من خاتم النبيين ﷺ .

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٥) .
(٢) سورة الحج آية : ٧٥ .
(٣) سورة الأحزاب آية : ٧ .
(٤) سورة الشورى آية : ١٣ .
(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٩) .
(٦) رواه مسلم في كتاب : الفضائل (٤/ ١٧٨٢) .

يقول ابن عربي[١] : «فلك الولاية المقام الأول ثم النبوة ثم الرسالة»[٢] .

يقول ابن حزم[٣] : «ادعت طائفة من الصوفية أن في أولياء الله تعالى من هو أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين»[٤] .

كما يقول ابن عربي : «وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم، ولا يراه أحد من الأولياء حتى إن الرسل لا يرونه ـ متى رأوه ـ إلا من مشكاة خاتم الأولياء»[٥] .

قال ابن تيمية عن ابن عربي وأمثاله : «فإن هؤلاء يدعون أنهم أعلى من الأنبياء، وأن الخطاب الذي يحصل لهم من الله أعلى مما يحصل لإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام ومعلوم أن هذا الكفر أعظم من كفر اليهود والنصارى، الذين يفضلون الأنبياء على غيرهم لكن يؤمنون ببعض الأنبياء ويكفرون ببعض»[٦] .

لكن بعض الصوفية يذكر أن القول بأن الولاية أفضل من النبوة: لا يقصد بها أن الأولياء أفضل من نبينا محمد ﷺ، إذ أنه ﷺ يجمع بين الولاية والنبوة والرسالة .

يقول ابن عربي : «إذا سمعت أحدًا من أهل الله ـ أي من الصوفية ـ يقول : الولاية أعلى من النبوة أو الولي فوق النبي والرسول، فإنه يعني بذلك في شخص واحد وهو أن الرسول من حيث هو وليّ أتم من حيث هو نبي رسول»[٧] .

---

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد عالم الأندلس في عصره ولد سنة ٣٨٤هـ وكان من العلماء الكبار، عرف بذكاه وحدة قلمه على كثير من العلماء، حتى أدى به إلى أن وشوا به عند الملوك، له مصنفات عديدة منها المحلى مات سنة ٤٥٦، انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤) .

(٢) الفتوحات المكية لابن عربي (١١/ ١٤٢) دار صادر .

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي . يلقبه الصوفيه بالشيخ الأكبر وهو من ملاحدة الصوفيه والقائلين بوحدة الوجود، له الفتوحات المكية، والفصوص، مليئة بالإلحاد، انظر: سير أعلام النبلاء (١٤٨/٢٣) والطبقات، الكبرى للشعراني ٢٦٤ .

(٤) الفصل لابن حزم (٤/ ١٧٠)، مكتبة الخانجي، القاهرة .

(٥) فصوص الحكم، لابن عربي (٦٢)، دار الكتاب العربي، بيروت .

(٦) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٠٦) .

(٧) فصوص الحكم لابن عربي (١/ ١٣٥) .

ومع ذلك نجد من يفضل الأولياء على الأنبياء، ويصرح بكل وضوح أن الأنبياء أقلّ من الأولياء يقول أبويزيد البسطامي(١) : «خضنا بحرًا وقف الأنبياء بساحله»(٢) .

وشيخ الإسلام يبين بهذه القاعدة أنه لا أحد من الناس يصل إلى مرتبة الأنبياء فيقول : «أن كل من سوى الأنبياء دونهم»(٣) .

وقال : «قد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى، على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء وقد رتب الله عباده السعداء المنعم عليهم (أربع مراتب) فقال تعالى : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾(٤)»(٥) .

ثم بين رحمه الله : «أن أفضل الأمم أمة محمد ﷺ كما قال تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾(٦) .وقال: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾(٧) .

وقال ﷺ : «**أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله**»(٨) .

وأفضل أمة محمد ﷺ القرن الأول قال ﷺ : «**بعثت من خير قرون بني آدم قرنًا فقرنًا حتى كنت من القرن الذي كنت فيه**»(٩) .

قال ﷺ : «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحدٌ ذهبًا ما**

---

(١) هو أبو يزيد طيفور بن عيسى بن سروشان، وكان جده هذا مجوسيًا فأسلم، كان زاهدًا من أهل الشام، مات سنة ٢٦٠هـ انظر: طبقات الصوفية للسلمي ص(٦٧) .

(٢) جواهر المعاني لعلي حرازم (٢/ ٦٣) مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ١٣٩٧هـ .

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٥) .

(٤) سورة النساء آية : ٦٩ .

(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٥) .

(٦) سورة آل عمران آية : ١١٠ .

(٧) سورة فاطر آية : ٣٢ .

(٨) رواه الإمام أحمد في المسندح ٢٠٠٣٧ (٥/ ٣) . والحاكم في المستدرك (٤/ ٩٤) وقال: «حسن صحيح الإسناد» .

(٩) تقدم تخريجه .

بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»(١) .

والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل من غيرهم قال تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾(٢) . وأفضل السابقين الخلفاء الأربعة ، وأفضلهم الصديق رضي الله عنه .

قال شيخ الإسلام : «وبالجملة اتفقت طوائف السنة والشيعة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها واحد من الخلفاء ولا يكون من بعد الصحابة أفضل من الصحابة وأفضل أولياء الله تعالى أعظمهم معرفة بما جاء به الرسول ﷺ ، واتباعًا له ، كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه ، وأبوبكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به وعملاً به ، فهو أفضل أولياء الله إذ كانت أمة محمد ﷺ أفضل الأمم ، وأفضلها أصحاب محمد ﷺ ، وأفضلهم أبوبكر رضي الله عنه»(٣) .

ثم بين رحمه الله بطلان هذه الشبهة المبنية على أن خاتم الأولياء أفضل من النبيين ؛ لأنه خاتمهم ، لأن فضل خاتم الأنبياء عليهم السلام لم يكن لمجرد كونه خاتمًا بل لأدلة أخرى دلت على ذلك . قال رحمه الله : «فإن فضل محمد ﷺ ثبت بالنصوص الدالة على ذلك . كقوله ﷺ : «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»(٤) . وقوله : «**آتي باب الجنة فأستفتح فيقول الخازن : من أنت؟ فأقول : محمد فيقول : بك أمرت أن لا أفتح لأحدٍ من قبلك**»(٥) . و«ليلة المعراج» رفع الله درجته فوق الأنبياء كلهم فكان أحقهم بقوله تعالى: ﴿ ۞ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾(٦) إلى غير ذلك من الدلائل . . . ، لم يكن في نبوته محتاجًا إلى غيره فلم تحتج

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) سورة الحديد آية : ١٠ .

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٣) .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) رواه مسلم في كتاب : فضائل الصحابة ، باب: نسب النبي ﷺ ، ح٢٢٧٨ (٤/ ١٧٨٢) .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٥٣ .

شريعته إلى سابق ولاحق؛ بخلاف المسيح أحالهم في أكثر الشريعة على التوراة وجاء المسيح فكملها»[١].

كذلك في حديث الشفاعة ما يدل على أن فضله ﷺ على سائر النبيين حيث تخلى عنها آدم وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ثم سجد رسولنا الكريم فشفعه الله جل وعلا بعد أن أوحى إليه بمحامد لم يكن قد علمها من قبل.

فلهذا كان ﷺ أفضل الأنبياء لا لأنه خاتمهم لكن لما حباه الله من فضائل قد ذكرنا بعضها. وعلى هذا فخاتم الأولياء ليس بأفضلهم «بل أول الأولياء في هذه الأمة وسابقهم هو أفضلهم، فإنه أفضل الأمة خاتم الأنبياء، وأفضل الأولياء سابقهم إلى خاتم الأنبياء؛ وذلك لأن الولي مستفيد من النبي وتابع له فكلما قرب من النبي كان أفضل، وكلما بعد عنه كان بالعكس. بخلاف خاتم الأنبياء فإن استفادته إنما هي من الله فليس في تأخيره زمانًا يوجب تأخر مرتبته»[٢].

وبذلك يتبين بهذه القاعدة أن الأنبياء هم أفضل الخلق وأن عقيدة الصوفية في تفضيلهم الأولياء أو خاتم الأولياء على النبيين باطلة.

القاعدة رقم (٧٨)

[كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل][٣]

الشرح: هذه القاعدة ذكرها شيخ الإسلام في مواطن عديدة من كتبه. وهي وإن كانت من كلام عبدالله التستري إلا أنه اعتمدها رحمة الله عليه. وعلى هذا أوردناها.

والقاعدة ترد على الصوفية في عقيدة مهمة بالنسبة لهم، وهي مسألة السماع التي شطح فيها كثير من الصوفية. وابتعدوا عن هدي الكتاب والسنة، وسنتناول فيما يلي قضية السماع عند الصوفية:

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٤).

(٢) المرجع السابق (١١/ ٣٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٢١٠، ٥٩٥، ٥٨٥) (١٠/ ٧١٩) (٢/ ٤٥٤)، ومنهاج السنة (٥/ ٣٣١)، والدرء (٥/ ٣٤٩)، والفتاوى الكبرى (١/ ٢٦٠)، والاستقامة (٢/ ١٤١-١٥٠)، والزهد والورع (١/ ١٤٨).

معنى السماع : السماع لغة : قال الجوهري : «السماع مصدر سمعت الشيء سمعًا وسماعًا»(١) .

وقال ابن منظور : «هو الغناء وقيل الذكر المسموع الحسن الجميل ، وكل ما التذت به الأذن من صوت حسن سماع»(٢) .

فهو عبارة عن أغاني وألحان وقصائد غزلية وما يصاحبها من الرقص والوجد .

قال ابن عربي : «السماع المفيد بالنغمات المستحسنات التي يتحرك لها الطبع بحسب قبوله»(٣) .

ولعل بدايته كانت منبثقة من الذكر الجماعي الذي « تردد فيه الأناشيد الدينية ترديدًا موزونًا ، أشبه ما يكون بترنمات النصارى داخل الكنيسة ومع مرور الزمن استبدلت هذه الأبيات بالأشعار الغزلية ، التي أخذ القوّالون ينشدونها في حلقات السماع ، ويحضرها المشايخ ، حتى تشكل السماع بمفهومه المقيد ، الذي كان من إفرازاته الصياح والبكاء والصعق والزعق والتصفيق والرقص وتمزيق الثياب » (٤) .

فأصبح السماع له شأن عظيم عند الصوفية ؛ بل: يجعلونه من الأمور المستحبة . يقول الجنيد(٥) : «تنز ل الرحمة على الفقراء ـ يعني الصوفية ـ في ثلاثة مواطن وعد منها السماع ، لأن القوم ـ بزعمه ـ لا يسمعون إلا عن الحق»(٦) .

بل بزعم بعضهم: «أن رسول الله ﷺ وأصحابه والأولياء قد اجتمعوا للسماع وتواجدوا . ورقصوا في اليقظة والنوم . فكيف ينكره أحد اليوم؟ وما كان كذلك فهو

---

(١) مختار الصحاح (٣٤) .

(٢) لسان العرب (٦/ ٣٦٥) .

(٣) الفتوحات المكية (٢/ ٣٦٧) نقلاً عن جهود علماء السلف ص (٥٠٠) .

(٤) جهود علماء السلف في القرن السادس في الرد على الصوفية ، د .محمد الجوير ص (٤٩٩) .

(٥) هو الجنيد بن محمد ، أبو القاسم الخزاز ، كان أبوه يبيع الزجاج لذلك يقال له: القواريري ، كان مولده ومنشأه بالعراق صحب السرى السقطي والحارث المحاسبي ، كان من الزهاد ، مات سنة ، سبع وتسعين ومائتين طبقات الصوفية ، ٥٥ .

(٦) الرسالة القشيرية ص(٥٠٩) الإحياء ص (٣٤٠) دار الجنيد .

دين معروف»[١] .

وقد ملئت كتبهم بتلك القصص التي كان يشارك كبارهم في مجالس السماع ، ومن ذلك أن ذا النون المصري[٢] لما دخل بغداد دخل عليه جماعة معهم ـ قوَّال ـ أي مغنيًا . فاستأذنوا أن يقول شيئًا . فأذن لهم فأنشد يقول :

صغيرٌ هواك عذبني فكيف به إذا احتنكا
أما تنظر لمكتئب إذا ضحك الخليُّ بكى
وإن جمعت من قلبي هوى قد كان مشتركا

فطاب قلبه وقام وتواجد وسقط على جبهته ، والدم يقطر من جبينه ولا يقع على الأرض . ثم قام واحد منهم فنظر إليه ذو النون فقال : «الذي يراك حين تقوم فجلس الرجل»[٣] .

بل إن كثيرًا منهم لا يتأثر بالقرآن فإذا عرض عليه السماع الصوفي إذا به يبكي وترتعد فرائسه .

نقل الشعراني عن بعض كبرائهم أنه إذا سمع القرآن لا تقطر له دمعه وإذا سمع شعرًا قامت قيامته[٤] .

بل يقول السهروردي[٥] : «مثل السماع مثل الغيث إذا وقع على الأرض تصبح مخضرة كذلك القلوب الزكية يظهر مكنون فوائدها عند السماع»[٦] .

---

(١) انظر: جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد على الصوفية ص(٥٠٣)

(٢) هو ذو النون بن إبراهيم المصري أبو الفيض ، كان من كبار الصوفية ، وقد نقلوا عنه العديد من الأقوال المؤيدة لأعمالهم المخالفة للشرع ، انظر: طبقات الصوفية للسلمي ص(١٥) .

(٣) الرسالة القشيريه ص(٣٤٤) ، دار الحنيد ، ط٣ ، دمشق .

(٤) الطبقات الكبرى للشعراني ص(٩١) ، والقشيرية ص (٥٢٢) (٣٤٣) بنحوه دار الخير .

(٥) هو عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن شهاب الدين السهروردي من شيوخ الصوفية ببغداد ، صاحب كتاب عوارف المعارف مات سنة ٥٦٣هـ انظر: ترجمته الطبقات الكبرى للشعراني ص(٢٠٠) .

(٦) آداب المريدين للسهروردي ، ص (١٠٣) دار الوطن ، القاهرة .

وليس للصوفية أدلة على السماع، بل مجرد شبه أوهن من بيت العنكبوت. لكن متى كان المبتدعة يقفون عند الدليل الصحيح؟

فقد استدلوا ببعض الأخبار التي لا أصل لها على جواز السماع، وبالقياس الفاسد الذي لم تتوفر فيه شروط القياس الصحيح.

قال شيخ الإسلام: «ومن غلط بعضهم توهمه أن النبي ﷺ والصحابة والتابعين حضروا هذا السماع سماع المكاء والتصدية، والغناء والتصفيق بالأكف حتى روى بعض الكاذبين أن النبي ﷺ أنشده أعرابي شعرًا قوله:

قد لسعت حيةُ الهوى كبدي ... فلا طبيب لها ولا راقي

سوى الحبيب الذي شغفت به ... فمنه دائي ومنه ترياقي

وأن النبي ﷺ تواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه وقال: «ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر المحبوب». وهذا الحديث كذب بإجماع العارفين بسيرة رسول الله ﷺ وسنته وأحواله»[1].

واحتج القشيري على إباحة السماع بقوله: «إن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء». وكذلك ما كان يلقى عند رسول الله ﷺ من شعر.[2]

ولا ريب في بطلان هذا القياس؛ فإن الحداء وإلقاء الشعر لا يقاس على الغناء بما فيه من رقص وتصفيق وصفير وألحان غزلية، لا سيما فإن الحداء والشعر لم يجعله أحد من المسلمين دينًا مستحبًا فعله تخشع له القلوب وتذرف له الدموع أكثر من القرآن الكريم. بل المسلم الحق هو من يكون سماعه الذي يخشع له قلبه «القرآن الكريم».

قال شيخ الإسلام: «السماع الذي أمر الله ورسوله واتفق عليه سلف الأمة ومشائخه: هو سماع القرآن فإنه سماع النبيين وسماع العالمين وسماع العارفين وسماع

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٨).
(٢) انظر: الرسالة القشيرية ص(٤٨٢)، دار الخير، ط٣، دمشق.

المؤمنين قال سبحانه وتعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩ ﴿٥٨﴾ ﴾[1]»[2].

ـ وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[3]. وقد دلت الأحاديث ـ أيضًا ـ على أن سماع المؤمنين هو القرآن الكريم

ـ قال النبي ﷺ : «**يا أبا موسىٰ لقد مررت بك البارحة وأنت تقرأ فجعلت استمع لقراءتك**» فقال : لو علمت أنك تستمع لقراءتي لحبرته لك تحبيرًا»[4].

و أما السماع الصوفي فقد نهى الائمة عنه فقال أحمد : «هو محدث أكرهه . وقال الشافعي رحمه الله : خلفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة ، يسمّونه: التغبير ، يصدون به الناس عن القرآن . ولم يحضره مثل : إبراهيم بن أدهم[5] ، ولا الفضيل بن عياض[6] ولا معروف الكرخي[7] . . .»[8].

وفي هذا السماع ما يهيج «الوجد المشترك فيثير من النفس كوامن تضره آثارها ويغذي النفس ويفتنها فتعتاض به عن سماع القرآن حتى لا يبقىٰ فيها محبة لسماع القرآن ولا الإلتذاذ به ولا استطابة له بل يبقىٰ في النفس بغض لذلك واشتغال عنه»[9].

---

(١) سورة مريم آية : ٥٨ .

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٨٧) .

(٣) سورة الزمر آية : ٢٣ .

(٤) رواه البخاري ، ح٤٧٦١ (٤/ ١٩٢٥) ومسلم في ح ٧٩٣(١/ ٥٤٦) .

(٥) هو إبراهيم بن أدهم ، أبو إسحاق البلخي ، كان من أصحاب الثوري والفضيل من الزهاد وقد انتسب إليه طوائف من الصوفية ، مات بالشام سنة ١٦١هـ ، انظر: طبقات الصوفية للسلمي ص(٢٧) .

(٦) هو الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر أبو علي الإمام الزاهد المجاور بيت الله الحرام ، انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٧٢) .

(٧) هو معروف فيروز ، أبو محفوظ البغدادي الكرخي ، من الزهاد أثنى عليه العلماء ، انظر: ترجمته سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣٩) .

(٨) وعدّ عددًا من الأئمة والمشائخ غير هؤلاء . انظر : مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٢) .

(٩) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٣ـ٥٩٤) .

بل يشخص شيخ الإسلام وهو العارف بأحوال النفس وسلوكها، تأثير هذا السماع على النفس فيقول: «ومن نكته أن الصوت يؤثر في النفس بحسنه: فتارة يفرح وتارة يحزن وتارة يغضب وتارة يرضى وإذا قوي أسكر؛ الروح فتصير في لذة مطربة من غير تمييز كما يحصل للنفس إذا سكرت بالرقص وللجسد أيضًا إذا سكر بالطعام والشراب، فإن السكر هو الطرب الذي يؤثر لذة بلا عقل فلا تقوم منفعته بتلك اللذة بما يحصل من غيبة العقل التي صدت عن ذكر الله وعن الصلاة وأوقعت العداوة والبغضاء»[(١)].

ومن الأدلة التي - ذكرها شيخ الإسلام - إضافة إلى ما سبق: على [المؤمن أن يعلم أن النبي ﷺ لم يترك شيئًا يقرب إلى الجنة إلا وقد حدث به، وأن هذا السماع لو كان مصلحة لشرعه الله ورسوله فإن الله يقول: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾[(٢)]][(٣)].

- قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗ﴾[(٤)].

[المكاء كالصفير ونحوه من التصويت مثل الغناء. و«التصدية»: التصفيق باليد. فقد أخبر الله عن المشركين أنهم كانوا يجعلون التصدية والغناء لهم صلاة وعبادة وقربة يعتاضون به عن الصلاة التي شرعها الله ورسوله.

وأما المسلمون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان فصلاتهم وعبادتهم القرآن واستماعه والركوع والسجود وذكر الله ودعاؤه ونحو ذلك مما يحبه الله ورسوله فمن ا تخذ الغناء والتصفيق عبادة وقربة فقد ضاهى المشركين في ذلك][(٥)].

---

(١) المرجع السابق (١١/ ٥٩٤).
(٢) سورة المائدة آية: ٣.
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٥).
(٤) سورة الأنفال آية: ٣٥.
(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٥-٥٩٦).

فالمنهج الحق هو عرض المسلم كل أموره على الكتاب والسنة الصحيحة .فما وافقهما أخذ به وما خالفهما توقف عنه . هذا هو منهج العلماء الربانيين ، بل حتى أئمة الصوفية الذين لم يحصل لهم الانحراف الذي طرأ على من بعدهم يدعون إلى الوقوف عند الكتاب والسنة ، [قال سهل بن عبدالله التستري(١) : «كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل] .(٢)

وقال أبوسليمان الداراني(٣) : «إنه لتلم بقلبي النكتة من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة »(٤) .

وقال الجنيد بن محمد(٥) : « علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة ، فمن لم يقرأ القرآن ولم يكتب الحديث لا يصلح أن يتكلم في علمنا »(٦) .

فهذه القاعدة تبطل عقيدة الصوفية في السماع وتبين أن الواجب على المسلم الحق رد كل ما يعرض له في دين الله إلى الكتاب والسنة ، فلا دين إلا ما جاء به محمد ﷺ .

قاعدة رقم (٧٩)

[من ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله... من غير أن يشرعه الله فقد شرّع من دون الله](٧)

الشرح : هذه القاعدة تبين أن ما يتقرب به إلى الله تعالى من العبادات موقوف على ما شرعه الله تعالى فالعبادات توقيفية فلا يجوز لأي شخص كائنًا من كان، أن يشّرع عبادة لم يكن شرعها الشارع الحكيم سبحانه وتعالى ، ومن فعل ذلك نصّب نفسه ندًا له

---

(١) هو سهل بن عبد الله بن يونس بن عيسى بن عبد الله التستري ، نسبة إلى بلدة اسمها تستر في الأهواز من خوزستان ، أحد أئمة الصوفية ، وقد أثنى عليه ابن تيمية ، وأنه لم تكن عنده شطحات الصوفية ، انظر: الطبقات الكبرى للشعراني ص(١١٢) .

(٢) انظر:مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٥، ٥٨٥) .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٥) .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٥) .

(٧) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٥) .

جل في علاه، قال سبحانه: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾[(١)]. وقال تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[(٢)].

قال شيخ الإسلام: «من ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله: فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ومن اتبعه في ذلك: فقد اتخذ شريكًا لله شرع في الدين ما لم يأذن به الله»[(٣)].

فالدين الذي شرعه الله تعالى: «إما واجب وإما مستحب [فكل من عبد عبادة ليست واجبة في شرع الرسول ولا مستحبة كانت من الشرك والبدع]»[(٤)].

وذلك أن الله تعالى أكمل الدين كما في قوله جل ثناؤه: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[(٥)]. وقال ﷺ كما هو من حديث عائشة رضي الله عنها: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[(٦)].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وهو سبحانه إنما يعبد بما شرع من الدين، لا يعبد بما شرع من الدين بغير إذنه، فإن ذلك شرك، قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾[(٧)]»[(٨)].

فالحلال ما أحله الله والحرام ما حرمه الله، فمن أطاع العلماء والأولياء في تحليل الحرام أو تحريم الحلال وهو عالم بذلك فقد أشرك. كما جاء في حديث عدي بن حاتم[(٩)]

---

(١) سورة الشورى آية: ٢١.
(٢) سورة التوبة آية: ٣١.
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٥).
(٤) الأخنائية ص (٤٩٩).
(٥) سورة المائدة آية: ٣.
(٦) رواه البخاري، ح٢٥٥٠ (٢/ ٩٥٩). ومسلم (٣/ ١٣٤٣).
(٧) سورة الشورى آية: ٢١.
(٨) الأخنائية ص (٤٩٩).
(٩) هو الصحابي الجليل عدي ابن حاتم الطائي وفد على النبي ^ سنة تسع وكان نصرانيًا فأسلم، وقد كان من

رضي الله عنه قال : «أتيت رسول الله ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب ، فقال : **يا عدي اطرح هذا الوثن من عنقك**. قال: فطرحته وانتهيت إليه وهو يقرأ في سورة براءة فقرأ هذه الآية ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ قال : قلت : يا رسول الله إنا لا نعبدهم فقال: **أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟** قال : قلت: بلى، قال: **فتلك عبادتهم**»(١) .

بل يكون شرع الله جل وعلا هو المصدر الوحيد في القُرَب كلها ؛ وهو المحكّم في حياة المسلم صغيرها وكبيرها .

قال أبوعبدالله الحليمي(٢) : «ويتوقى أن يقال في ولايته هذا حكم الله وهذا حكم الديوان فإن هذا من قائله إشراك بالله إذ لا حكم إلا الله قال الله جل ثناؤه في كتابه : ﴿ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴾ (٣) وكما قال تعالى :﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤) . فمن أثبت الحكم لغيره فهو ومن يثبت الخلق والأمر لغيره سواء»(٥) .

فهذه القاعدة ترد على الصوفية في كثير من المخالفات العقدية التي تتمثل في طاعة الولي الطاعة المطلقة في كل ما يأمر به ، وفي تلك العبادات التي لم يشرعها الله ولا رسوله ﷺ . وإليك بعض هذه التطبيقات :

طاعة الولي أو الشيخ الطاعة المطلقة : يرى كثير من الصوفية أن المريد أو التابع يجب عليه طاعة شيخه ، وتنفيذ أوامره حتى ولو كانت مخالفة للشرع في ظاهرها .

الثابتين عام الردة ، شهد مع علي صفين ، مات سنة ٦٧هـ ، انظر: أسد الغابة (٣/ ٢٣٣) .

(١) رواه الترمذي (٣٠٩٥) وقال : «هذا حديث غريب» . والحديث حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧) . كما حسنه الألباني . انظر : صحيح الترمذي رقم (٤٧١) .

(٢) هو: أبوعبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن سليم الحليمي البخاري الجرجاني الشافعي ، أشتهر بالحليمي نسبة إلى جدة حليم ولد سنة (٣٣٨هـ) مؤلف كتاب المنهاج في شعب الإيمان توفي سنة (٤٠٣هـ) . انظر: شذرات الذهب (٣/ ٣٠٩)

(٣) سورة الأنعام آية : ٦٢ .

(٤) سورة الأعراف آية : ٥٤ .

(٥) المنهاج للحليمي ص (٥٤٠) .

يقول الشيخ محمد بن المختار الكنتي[(١)] : «انعقد إجماع مشايخ الصوفية على وجوب الاستسلام للشيخ، والاطراح بين يديه، كالغسيل بين يدي الغاسل»[(٢)] .

ويقول عبدالعزيز الدباغ[(٣)] : «علامة المحبة الصافية سقوط الميزان من المريد على الشيخ، حتى تكون أفعال الشيخ وأقواله وجميع أحواله، كلها موفقة مسددة في نظر المريد»[(٤)] .

وهذا ظاهر الفساد والأدلة على خلافه من الكتاب والسنة، جلية واضحة، فقد دلت الأدلة على أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وإنما الطاعة بالمعروف وأن الطاعة المطلقة لله تعالى وللمعصوم المبلغ عنه رسولنا ﷺ .

وقد استشكل عدي بن حاتم[(٥)] اتخاذ النصارى الأحبار أربابًا في قوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ فقال : يا رسول الله ما عبدوهم قال ﷺ : «**ألم يحلوا ما حرّم الله؟ ويحرموا عليهم ما أحل الله؟** قال : بلى قال : **فتلك عبادتهم إياهم**»[(٦)] .

ومن تطبيقات هذه القاعدة تلك الصلوات البدعية التي ابتدعوها فمنها صلاة الكفاية - التي هي عندهم ركعتان يقرأ في كل ركعة الفاتحة و﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ﴾[(٧)] عشر مرات و﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[(٨)] خمسين مرة .

---

(١) محمد بن المختار بن أحمد الكنتي فقيه مالكي صوفي شنقيطي (ت : ١٢٧٠هـ) له مصنفات منها : «جنة المريد» . الأعلام (٧/ ٢٩٢) ومعجم المؤلفين (٤/ ١٩٨) .

(٢) رماح حزب الرحيم على نحور حزب الرجيم لعمر سعيد الفوتي (١/ ٢٢) القاهرة مطبعة الجلبي ١٩٦٣م .

(٣) هو: عبدالعزيز بن مسعود الدباغ متصوف من الأشراف الحسينيين ولد بفاس سنة (١٠٩٥هـ) وكان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب . نقل عنه الكثير من الخوارق مات سنة (١١٣٢هـ) . الأعلام (٤/ ٢٨) .

(٤) الإبريز ص (٢٠٨) وللمزيد انظر : تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي (١/ ٣٥٨-٣٦٨) .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٦) ، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢) .

(٧) سورة الإخلاص آية : ١ .

(٨) سورة البقرة آية : ١٣٧ .

وصلاة الخير التي تصلى في ليلة النصف من شعبان وهي مائة ركعة بألف مرة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ . وصلاة الخصماء وصلاة يوم عاشوراء . وذكروا أنواعًا أخرى لا أصل لها أو يكون قد ورد فيها أحاديث لا تصح[١] .

قال شيخ الإسلام : «وذكروا صلوات الأيام والليالي وكلها كذب موضوعة»[٢] .

وترد هذه القاعدة على الصوفية في «الخلوات البدعية» قال شيخ الإسلام : «وهذه الخلوات ، قد يقصد أصحابها الأماكن التي ليس فيها أذان ولا إقامة ولا مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس إما مساجد مهجورة وإما غير مسجد مثل الكهوف والغيران التي في الجبال ، ومثل المقابر لاسيما قبر من يحسن به الظن ومثل المواضع التي يقال أن بها أثر نبي أو رجلٌ صالح ولهذا يحصل لهم في هذه المواضع أحوال شيطانية يظنون أنها كرامات رحمانية»[٣] .

ومن تطبيقات هذه القاعدة الأذكار البدعية التي ابتدعها الصوفية فقد تعلق الصوفية بالعديد من الأذكار التي لا أصل لها بل وشركية في كثير من الأحيان أو يكون لهذه الأذكار أصلٌ لكنهم ابتدعوا كيفيات لا أصل لها في الشريعة .

يقول صاحب تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي : «فجعلوا لأنفسهم حقًا في التشريع وشرعوا من عند أنفسهم أذكارًا وصلوات وأضافوا إليها هيئات ورتبوا عليها أجورًا لم ترد في الشريعة الإسلامية وأمروا الناس بالتزامها بعد ما فضلوها على كل الأذكار الواردة عن المصطفى ﷺ بأقوالهم وأعمالهم»[٤] .

وبدع الصوفية في الأذكار يطول الحديث عنها ـ إذ أنهم تركوا لعقولهم وأهوائهم العنان في ابتداع ألوانًا من هذه الأذكار البدعية ـ لكن حسبنا هنا أن نذكر بعضها .

ـ من بدعهم الذكر باللفظ المفرد كأن يقول أحدهم : الله الله أو هو هو هو أو

---

(١) انظر : الأحياء (١/ ٢٣٢ـ٢٣٥) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٤) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٦) .

(٤) تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي ، محمد أحمد نوح (١/ ٢٧٨) .

آه آه آه . . .[١]

قال شيخ الإسلام : «فأما المفرد مظهرًا مثل : الله الله أو مظمرًا مثل : هو هو فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سنة ، ولا هو مأثور أيضًا عن أحد من سلف الأمة ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم ، وإنما لهج به قوم من ضلال المتأخرين»[٢] .

وقال رحمه الله : «والذكر بالاسم المفرد مُظهرًا ومضمرًا بدعة في الشرع ، وخطأ في القول واللغة ، فإن الاسم المجرد ليس هو كلامًا لا إيمانًا ولا كفرًا»[٣] .

ومن بدع الصوفية في الأذكار ـ تلك الأحزاب والأوراد البدعية التي رتبوا عليها أجورًا من عند أنفسهم . يقول أحدهم عن فضل واحد من أذكارهم البدعية وهو الحرز اليماني: «من فضله أن من ذكره مرة تكتب له عبادة سنة ، ومرتين بسنتين ، وهكذا . ومن حمله معه كتب من الذاكرين كثيرًا . ولو لم يذكره»[٤] .

فهذه الأجور أمرها توقيفي لا تعلم إلا بالنقل الصحيح ، فكيف يتجرأ هؤلاء على دين الله ويشرّعون من دونه عبادات لا أصل لها .

يقول شيخ الإسلام : «ومن أشد الناس عيبًا من يتخذ حزبًا ليس بمأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان حزبًا لبعض المشايخ يدع الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بني آدم وإمام الخلق وحجة الله على عبادة»[٥] .

فخلاصة القول أن هذه القاعدة ترد على الصوفية في كل العبادات البدعية التي لا دليل عليها والتي يطول ذكرها[٦] وقد أشرنا إلى بعضها .

---

(١) رماح حزب الرحيم (١/ ١٦٨) .
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٥٦) .
(٣) المرجع السابق(١٠/ ٣٩٦) .
(٤) جواهر المعاني (١/ ١٢٥) .
(٥) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٥٢٥) .
(٦) انظر : مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٥٥٦) ، وتقديس الأشخاص (١/ ٢٧٠) وما بعدها ، وجهود علماء السلف ص(٣٦٦) .

الباب الرابع

قواعـد مشتركـة

تمهيـد

لقد تنوعت قواعد شيخ الإسلام في الرد على المخالفين ، فمنها ما يـرد بهـا علـى طائفة أو طائفتين من المخالفين لأهل السنة ، كالقواعد التي مضى ذكرها ، ومنهـا قواعـد ترد على عدد من طوائف أهل البدع والمخالفين لأهل السنة .

فهذه القواعد هي التي سأوردها في هذا الباب ، مع ذكر بعض التطبيقات المـوجزة لهذه القواعد وكيف أنها ترد على المخالفين لأهل السنة .

ولا يلزم من إيراد القاعدة هنا ، أنها ترد على عموم المخالفين الذين سبق ذكـرهم في البحث ، بل إذا كانت القاعدة ترد على أكثر من طائفتين فسيتم ذكرها .

وليس في إيراد قواعد من هذا النوع إشكال . فـإن طوائـف المبتدعـة يتـشابهون في كثير من مقالاتهم ؛ فكانت هذه القواعد التي قعدها ابن تيمية الخبير بمقالتهم جميعها .

قواعد مشتركة في الرد على المخالفين

القاعدة رقم (٨٠)

[قاعدة شريفة وهي: أن جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق لا تدل على قول المبطل، وهذا ظاهر يعرفه كل أحد؛ فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا عل حق لا على باطل](١)

الشرح: هذه من القواعد العظيمة التي تبين المسلك الخاطئ لأهل البدع في الاستدلال بالأدلة السمعية أو العقلية لأن الأدلة النقلية والعقلية الصحيحة لا تدل إلا على الحق.

قال ابن تيمية: «تدبرت عامة ما يحتج به النفاة من النصوص، فوجدتها على نقيض قولهم أدلُّ منها على قولهم... ثم تبين لي بعد ذلك مع هذا أن المعقولات في هذا كالسمعيات، وأن عامة ما يحتج به النفاة من المعقولات ـ هي أيضًا ـ على نقيض قولهم أدل منها على قولهم، كما يستدلون به على نفي الصفات ونفي الأفعال، وكما يستدل به الفلاسفة على قدم العالم ونحو ذلك»(٢).

وليس المقصود أن المتأمل في مجموع الأدلة يتبين له خطأ استدلال المبتدعة. فإن هذا ظاهر لا لبس فيه.

«وإنما المقصود هنا شيء آخر، وهو: أن نفس الدليل الذي يحتج به المبطل هو بعينه إذا أعطي حقه، وتميز ما فيه من حق وباطل، وبين ما يدل عليه، تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما أحتج به عليه، وهذا عجيب!! قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك!!! »(٣).

ونذكر على سبيل المثال بعض النماذج التي ذكرها ابن تيمية على هذه القاعدة

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٨)، وانظر: درء التعارض (١/ ٣٧٤) والجواب الصحيح (٢/ ٣٨٠)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٦٢٣).

(٢) درء التعارض (١/ ٣٧٤ـ٣٧٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٨).

وهي بمثابة أدلة احتج بها المبتدعة، وكيف أنها تدل على نقيض قولهم.

١ـ منها الآية التي استدلت بها المعتزلة على نفي الرؤية وهي قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ ﴾[١]. قال الزمخشري[٢]: «لا تدركه الأبصار: نفي للرؤية في المستقبل»[٣]. وقال القاضي عبد الجبار[٤]: «ووجه الدلالة في الآية هو ما قد ثبت من أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر، ونجد في ذلك تمدحًا راجعًا إلى ذاته، وما كان من نفيه تمدحًا راجعًا إلى ذاته كان إثباته نقصًا، والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال.

فإن قيل: ولم قلتم إن الإدراك إذا اقترن بالبصر لم يحتمل إلا الرؤية؟ قلنا: لأن الرائي ليس بكونه رائيًا حاله زائدة على كونه مدركًا، لأنه لو كان أمرًا زائدًا عليه، لصح انفصال أحدهما عن الآخر، إذ لا علاقة بينهما من وجه معقول، والمعلوم خلافه»[٥].

ولا ريب أن هذه الآية إذا أُعطيت حقها من التأمل، فإنها لا تنفي الرؤية بل تنفي الإدراك؛ والإدراك أخص من الرؤية، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم[٦]. والمراد بالإدراك: الرؤية المقيَّدة بالإحاطة؛ فليس كل من رأى شيئًا يقال: إنه أدركه[٧].

فهذه الآية التي ستدل بها نفاة الرؤية هي دليل على نقيض قولهم إذ جاءت للمدح والثناء. ونفي الرؤية لا ثناء فيه وإنما الثناء في نفي الإحاطة.

٢ـ ما احتج به أهل التأويل المذموم على جواز التأويل وأنه لا مندوحة عنه في بعض النصوص. ومن ذلك تأويلهم لحديث النبي ﷺ: «**أن الله تعالى يقول: عبدي**

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣.

(٢) هو محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي من كبار المعتزلة، صاحب الكشاف في التفسير، مات سنة ٥٣٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).

(٣) الكشاف، للزمخشري (١/ ٤٢١).

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) شرح الأصول الخمسة ص (٢٢٣ـ٢٢٤).

(٦) انظر: الإرشاد للجويني، ص(١٨٢).

(٧) تقدم تفصيل الكلام في الرؤية ص(٤٠٦).

مرضت فلم تعدني. فيقول: رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض، فلو عدته لوجدتني عنده. عبدي: جعت فلم تطعمني. فيقول: رب كيف أُطعمك وأنت رب العالمين. فيقول: أما علمت أن عبدي فلانٌ جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي»[١] . وقد جعلوا هذا الحديث حجة لهم في تأويلهم الباطل وهو: «صريح في أن الله سبحانه لم يمرض، ولم يجُع ولكن مرض عبده، وجاع عبده فجعل جوعه جوعه ومرضه مرضه، مفسرًا ذلك بأنك لو أطعمته، لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده. فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل»[٢] .

٣ـ ومن الأمثلة التي ضربها ابن تيمية لهذه القاعدة أيضًا، احتجاج الرافضة على أحقية علي بالإمامة من الصديق ـ رضي الله عنهما ـ لحديث النبي ﷺ عند خروجه لغزوة تبوك، وخلّفه وراءه في المدينة. فقال: يارسول الله: خلفتني في النساء والصبيان؟ فقال: **«أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»**[٣] .

ورد ابن تيمية على الروافض في هذا الاستدلال من وجوه[٤] :

أ ـ أن استخلاف علي ـ رضي الله عنه ـ على المدينة ليس من خصائصه لأن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم[٥] تارة وعثمان بن عفان تارة واستخلف زيد بن حارثة[٦] في المريسيع[٧] وغيرهم.

ب ـ إن استخلاف علي ـ رضي الله عنه ـ لم يكن على أكثر ولا أفضل ممن استخلف عليهم غيره، بل كان يكون في المدينة في كل غزوة من الغزوات من المهاجرين

---

(١) رواه مسلم في ك: الأدب والبر والصلة. باب: ثوب المؤمن فيما يصيبه من مرض ح٢٥٦٩ (٤/ ١٩٩٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٤).
(٣) رواه البخاري، ح٣٥٠٤(٣/ ١٣٥٩). ومسلم ح٢٤٠٤(٤/ ١٨٧١).
(٤) انظر: منهاج السنة (٤/ ٢٦٩) وما بعدها.
(٥) هو الصحابي الجليل عبد الله بن زائدة القرشي العامري الأعمى، مؤذن رسول الله ﷺ، انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٧٢).
(٦) تقدمت ترجمته.
(٧) اسم مكان في قديد، وقديد على طريق الهجرة، تبعد عن مكة ١٣٥ كم شمالاً، انظر: كلمة المريسيع في معجم البلدان، (٥/ ١١٨).

والأنصار أكثر وأفضل ممن تخلف عن غزوة تبوك ، . . .وكان ذلك استخلافًا مقيدًا على طائفة معينة ، في مدة معينة ، ليس هو استخلافًا مطلقًا بعد موته على أمته .

جـ ـ الذي يخلف المطاع بعد موته لا يكون إلا أفضل الناس ، وأما الذي يخلفه في حال غزوه لعدوه فلا يجب أن يكون أفضل الناس . بل العادة جارية بأنه يستصحب في خروجه من يكون عنده أفضل .

د ـ أن التشبيه في أصل الاستخلاف لا في كماله لأن موسى عليه السلام استخلف أخاه على كل قومه أما النبي ﷺ فقد استخلف عليًّ على القليل منهم .

هـ ـ أن في الحديث بيان السبب ، وهو أن عليًا خرج إليه يبكي وقال: «أتذرني مع النساء والصبيان» فبين له أن الاستخلاف لا نقص فيه ـ فالحديث بنفسه فيه ما يدل على نقيض قولهم .

أما الادلة العقلية الصحيحة فهي كذلك لا تدل على قول المبتدعة ، بل تدل على الحق إذا أُعطيت حقها من النظر والتأمل ، وإليك شيئًا مما ذكر ابن تيمية عند شرحه لهذه القاعدة .

فمن ذلك ما جاء عنهم من أدلة عقلية باطلة على أن القرآن قديم ، كما هو الحال عند الأشاعرة ، أو مخلوق كما احتجت بذلك المعتزلة .

قال ـ رحمه الله ـ: «إذا تدبر الخبير ما احتج به من يقول: إن القرآن الكريم قديم ، كالأشعري وأتباعه ومن وافقهم . . . لم توجد ـ عند التحقيق ـ تدل إلى على مذهب السلف والأئمة الذي يدل عليه الكتاب والسنة .

وكذلك إذا تدبر ما يحتج به من يقول: إن القرآن مخلوق إنما يدل على قول السلف والأئمة»(١) .

لكننا في هذا الموطن سوف نقتصر على حجج الأشاعرة كنموذج لهذه القاعدة ، أما

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٠ـ٢٩١) .

المعتزلة فقد تقدم بعض الرد عليهم فلا حاجة لإعادته [١] .

لقد احتج الأشعري ومن وافقه على القول بأن القرآن قديم بحجتين:

«**الحجة الأولى**: أنه لو لم يكن الكلام قديمًا للزم أن يتصف في الأزل بضد من أضداده: إما السكوت وإما الخرس ولو كان أحد هذين قديمًا لامتنع زواله وامتنع أن يكون متكلمًا فيما لا يزال ولما ثبت أنه متكلم فيما لم يزل ثبت أنه لم يزل متكلمًا وأيضًا فالخرس آفة ينزه الله عنها .

و**الحجة الثانية**: أن لو كان مخلوقًا لكان قد خلقه إما في نفسه أو في غيره أو قائمًا بنفسه والأول: ممتنع لأنه يلزم أن يكون محلاً للحوادث . والثاني: باطل لأنه يلزم أن يكون كلامًا للمحل الذي خلق فيه . والثالث: باطل ، لأن الكلام صفة والصفة لا تقوم بنفسها . فلما بطلت الأقسام الثلاثة تعين أنه قديم»[٢] .

وبعد عرض هاتين الحجتين ننظر كيف بيَّن رحمه الله أنها تدل على مذهب السلف؟

قال رحمه الله: «أما الحجة الأولى: فهي تدل على مذهب السلف وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء وكيف شاء فيدل على أن نوع الكلام قديم لا على أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأن الكلام شيء واحد هو قديم»[٣] .

ورغم أن هذه الحجة تدل على مذهب السلف إلا أن ابن تيمية وجَّه إلى من صاغها نقدًا لاذعًا ، وبين أن الحجة لم تقرر التقرير الصحيح وكان الأولى أن قال: «لأن الرب تعالى إذا كان قابلاً للاتصاف بشيء لم يخلُ منه أو من ضده .

أو يقال: بأنه إذا كان قابلاً للاتصاف بصفةٍ كمال لزم وجودها له ؛ لأن ما كان الرب قابلاً له لم يتوقف وجوده له على غيره ؛ فإن غيره لا يجعله لا متصفًا ولا فاعلاً ؛ بل ذاته وحدها هي الموجبة لما كان قابلاً له وإذا كانت ذاته هي الموجبة لما هو قابل له

---

(١) انظر: ص (٤٢١) من هذه الرسالة .

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩١) .

(٣) منهاج السنة (٦/ ٢٩٢) .

وذاته واجبة الوجود كان المقبول واجب الوجود له وهو إذا قدر أنه قابل للضدين لم يخل من أحدهما ؛ لأنه لو خلا من أحدهما لكان وجود أحدهما له متوقفًا على سبب غير ذاته ؛ فإن التقدير أنه قابل له ووجود المقبول له ممكن وقد عرف أنه لا يتوقف على غيره وإن لم يكن موجدًا له ولم تكن ذاته موجبة له وإلا امتنع وجوده ؛ فإن غيره لا يجعله موجودًا له ولم تكن ذاته موجبة له وإلا امتنع وجوده ؛ فإن غيره لا يجعله موجودًا له وإذا لم يوجد ـ لا بنفسه ولا بغيره ـ كان ممتنعًا والتقدير أنه ممكن ؛ فما كان ممكنًا له كان واجبًا له»[١].

فإذا تقررت هذه الحجة على هذا النحو فإنها تدل على عدة أمور:

ـ أنه تعالى لم يزل متكلمًا .

ـ تدل على قدم جميع صفاته .

ـ أن ذاته مستلزمة لصفات الكمال .

ـ أن كل صفة كمال لا نقص فيها ، فإن الرب متصف بها .

ـ أن اتصافه بصفات الكمال من لوازم ذاته ، لم يزل موصوفًا بها .

ـ أن من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم . كما أن من يتكلم بمشيئة وقدرة أكمل ممن لا يتكلم بمشيئة وقدرة .

كذلك أبان رحمه الله أن هذه الحجة تدل على مذهب السلف وتبطل قول من استدل بها من الأشاعرة في القول بالكلام النفسي حيث يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: «أيضًا فقولك: (لو لم يتصف بالكلام لاتصف بالخرس والسكون) إنما يعقل في الكلام بالحروف والأصوات ؛ فإن الحي إذا فقدهما لم يكن متكلمًا فإما أن يكون قادرًا على الكلام ولم يتكلم وهو الساكت . وإما أن لا يكون قادرًا عليه وهو الأخرس .

وأما ما يدعونه من الكلام النفساني ، فذاك لا يعقل أن من خلا عنه كان ساكتًا أو

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٣) .

أخرس، فلا يدل بتقدير ثبوته على أن الخالي عنه يجب أن يكون ساكتًا أو أخرس»[١] .

وأما حجتهم الثانية التي تقول: لو كان مخلوقًا لكان إما أن يخلقه في نفسه ـ أو في غيره أو لا في محل .

والأول: يلزم أن يكون محلاً للحوادث وهو باطل .

والثاني: يلزم أن يكون صفة لذلك المحل الذي قامت به الصفة .

والثالث: وأما قيامه لا في محل فممتنع لأنه صفة .

قال ابن تيمية بعد أن ذكر هذه الحجة العقلية: «ومعنى هذه الحجة أيضًا صحيح . وهي إنما تدل على مذهب السلف فقط وهي تدل على فساد قول الأشعرية كما تدل على فساد قول المعتزلة وعلى قول الجهمية مطلقًا»[٢] .

وبيان دلالة هذه الحجة على فساد قول المعتزلة والأشاعرة رغم أنه يحتجون بها على النحو التالي:

فالمعتزلة: قالوا: إن الله يخلقه في محل . ولذلك اشتهر عنهم القول: بأن الله لما كلّم موسى خلق صوتًا في الشجرة ؛ فكان ذلك الصوت المخلوق من الشجرة هو كلامه .

فعندهم أن الشجرة هي التي قالت: «أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني» .

وهذا القول باطل: فإن الله تعالى أنطق كل ناطق كما قال تعالى: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىۡءٍ﴾[٣] فيكون كل كلام في الوجود مخلوقًا له في محل .

«فلو كان ما يخلقه في غيره كلامًا للزم أن يكون كل كلام في الوجود ـ حتى الكفر والفسوق والكذب ـ كلامًا له تعالى عن ذلك وهذا لازم الجهمية المجبرة ؛ فإنهم يقولون: إن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم . . .

أما المعتزلة فلا يقولون: أن الله خالق أفعال العباد لكن الحجة تلزمهم بذلك وقد

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٢٩٥) .
(٢) المرجع السابق (٦/ ٣١٥) .
(٣) سورة فصلت، آيه: ٢١ .

اعترف حذاقهم كأبي الحسين البصري[١] أن الفعل لا يوجد إلا بداع يدعو الفاعل وأنه عند وجود الداعي مع القدرة يجب وجود الفعل وقال: إن الداعي الذي في العبد مخلوق لله وهذا تصريح بمذهب أهل السنة وإن لم ينطق بلفظ خلق أفعال العباد»[٢] .

أما الأشعرية وغيرهم من أهل السنة فقد أبطلوا قول المعتزلة والجهمية ؛ بأنه خلقه في غيره بأن قالوا: ما خلق الله في غيره من الأعراض كان صفة لذلك وعاد حكمه على ذلك المحل لم يكن صفة لله[٣] .

قال شيخ الإسلام مقررًا صحة هذا الرد على المعتزلة وأن هذه القاعدة حجة على المبتدعة لا لهم: «وهذه حجة جيدة مستقيمة لكن الأشعرية لم يطردوها فتسلط عليهم المعتزلة بأنهم يصفونه بأنه خالق ورازق ومحيي ومميت عادل محسن من غير أن يقوم به شيء من هذه المعاني بل يقوم بغيره ؛ فإن الخلق عندهم هو المخلوق والإحياء هو وجود الحياة في الحي من غير فعل يقوم بالرب فقد جعلوه محييًا بوجود الحياة في غيره ، وكذلك جعلوه مميتًا وهذه مما عارضهم بها المعتزلة ولم يجيبوا عنها الجواب الصحيح .

ولكن السلف والجمهور يقولون: بأن الفعل يقوم به أيضًا . وهذه القاعدة حجة لهم على الفريقين»[٤] .

والمقصود هنا بيان أن ما يستدل به المبطل من أدلة عقلية صحيحة ، فإنها إنما تدل على مذهب السلف ، وليس لهم فيها حجة من الأقوال الباطلة وليس المقصود شرح هذه المسائل بالتفصيل وإنما ذكر بعض النماذج الدالة على هذه القاعدة . وقد تحقق ما نريد ولله الحمد .

---

(١) تقدمت ترجمته ، ص(٣٤٢) .
(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣١٦) .
(٣) تقدم هذا الكلام في قاعدة مستقلة في الرد على المعتزلة ص (٤٢١) . وانظر: مجموع الفتاوى ، (٦/ ٣١٧) .
(٤)المرجع السابق (٦/ ٣١٧)) .

القاعدة رقم (٨١)

[الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها حسب الإمكان][(١)]

الشرح: هذه القاعدة العظيمة النفع يبين فيها شيخ الإسلام ابن تيمية، أن من مقاصد الشريعة مراعاة المصالح وتكميلها، فكل ما فيه مصلحة فإن الشريعة تأمر به إذا لم يترتب على هذه المصلحة مفسدة أكبر، وكل ما فيه مفسدة وليس وراءها مصلحة أكبر فإن الشريعة تنهى عنه.

قال ابن تيمية رحمه الله: «والشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فهي تأمر بما تترجح مصلحته، وإن كان فيه مفسدة مرجوحة كالجهاد. وتنهى عما ترجحت مفسدته وإن كان فيه مصلحة مرجوحة كتناول المحرمات من الخمر وغيره»[(٢)].

ويقول: «والرسل بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد، وتقليلها وتقديم خير الخيرين على أدناهما حسب الإمكان ودفع أشر الشرين بخيرهما، فهدم صوامع النصارى فسادٌ إذا هدمها المجوس والمشركون، وأما إذا هدمها المسلمون وجعلوا أماكنها مساجد يذكر فيها اسم الله كثيرًا. فهذا خيرٌ وصلاح»[(٣)].

والأدلة على هذه القاعدة كثيرة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾﴾[(٤)].

فالله تعالى يدفع بالمؤمنين الكفار ويدفع شر الطائفتين بخيرهما كما دفع المجوس

(١) منهاج السنة (١/ ٥٥١، ٣/ ٨٤، ٤/ ٥٢٧، ٦/ ١١٨) ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٦، ١٣/ ٩٦، ٢٠/ ٣١٣، ٢٨/ ١٢٩) الجواب الصحيح، (٦/ ١٧، ١١٨).
(٢) الجواب الصحيح (٦/ ١٧).
(٣) المرجع السابق (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦).
(٤) سورة البقرة آية: ٢٥١.

بالروم والنصارى ثم دفع النصارى بالمؤمنين أمة محمد ﷺ[1] . وقال تعالى : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ (١٤٥) ﴾ [2] .وقال تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم ﴾ [3] .فأمر تعالى بإتباع الأحسن والأخذ به وهذا من مراعاة المصالح والموازنة بينهما .

وقد بين شيخ الإسلام هذه القاعدة من خلال ذكره للمخالفين الذين لم يراعوا هذه القاعدة العظيمة فوقعوا في الزلل .

وضرب لذلك مثلاً : وهو عدم مراعاة هذه القاعدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فجوَّزوا الخروج على الأئمة ؛ مخالفين بذلك للنصوص الآمرة بالصبر على جور الأئمة ما دامو من أهل الإسلام»[4] .

وفي ذلك يقول : «وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم ، ويجعل المعتزلة أصول دينهم في خمسة:

التوحيد الذي هو : سلب الصفات والعدل الذي هو : التكذيب بالقدر ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإنفاذ الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي فيه قتال الأئمة»[5] .

ثم بين رحمه الله كيف ينبغي مراعاة هذه القاعدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فقال : «وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد ، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنًا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورًا به ، بل يكون محرمًا إذا كانت مفسدته أكثر من

(١) انظر: الجواب الصحيح (٢/ ٢١٦) .

(٢) سورة الأعراف ، آية: ١٤٥ .

(٣) سورة الزمر ، آية: ٥٥ .

(٤) تقدم عند الرد على الخوارج شيء من هذه النصوص .

(٥) الاستقامة (٢/ ٢١٥-٢١٦) .

مصلحته»[١] .

ولا ريب أن الخروج على الأئمة وعدم الصبر على ولاة الجور ؛ يقود إلى فتنٍ ومفاسد أعظم من المصالح المتحققة كما هو الحال في الفتن التي حدثت في التاريخ الاسلامي[٢] .

و من تطبيقات هذه القاعدة الردَّ على القبوريين فلا يجوز «لأحد أن يدعوا الملائكة ولا يستغيث بهم ولا يطلب منهم ما أخبر الله به أنهم يفعلونه فإنها ذريعة إلى دعائهم من دون الله والإشراك بهم .

وكذلك دعاء الموتى من الأنبياء والصالحين ذريعة إلى ذلك ، بخلاف سؤال أحدهم في حياته وحضوره ، فإن ذلك لا يفضي إلى عبادته من دون الله ، لأنه لو رأى أحدًا يفعل ذلك نهاه إذ الأنبياء والصالحون لا يقرون أحدًا على الشرك ، مع قدرتهم على نهيه وإنما يعبد أحدهم بعد موته»[٣] .

والسبب في ذلك أنه : «ذريعة إلى الشرك ، وأصل الشرك إنما نشأ من القبور»[٤] .

فدعاء أصحاب القبور لا مصلحة فيه وإن وجدت في نظر عبَّادها فهي مصلحة موهومة والشيء الذي لم يشرع تارة لا يشرع لعدم المنفعة فيه وتارة لوجود المضرة فيه وتارة لرجحان المضرة على المنفعة إذا اجتمعا .

وأما ما ترجحت مصلحته على مفسدته ومنفعته على مضرته فإن الشارع لا يهمله ، إذ الشارع مبعوث بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها»[٥] .

«وليس مجرد كون الدعاء حصل به المقصود ما يدل على أنه سائغ في الشريعة فإن كثيرًا من الناس يدعون من دون الله من الكواكب والمخلوقين ويحصل ما يحصل من

(١) المرجع السابق (٢/ ٢١٦) .
(٢) الرد على البكري (١/ ٢٤٤) مكتبة الغرباء . ط١ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المرجع السابق (١/ ٢٤٥) .
(٥) المرجع السابق (١/ ٢٤٩) .

غرضهم، وبعض الناس يقصدون الدعاء عند الأوثان والكنائس وغير ذلك ويدعو التماثيل التي في الكنائس، ويحصل ما يحصل من غرضه . . . والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها وإلا فجميع المحرمات من الشرك والخمر والميسر والفواحش والظلم قد يحصل لصاحبه به منافع ومقاصد، لكن لما كانت مفاسدها راجحة على مصالحها نهى الله ورسوله عنها، كما أن كثيرًا من الأمور كالعبادات والجهاد وإنفاق الأموال قد تكون مضرة . لكن لما كانت مصلحته راجحة على مفسدته أمر به الشارع»[1] .

ومن الطوائف التي لم تراع هذه القاعدة الرافضة، الذين علّقوا أمرهم بإمام ادّعوا له العصمة لكنه ليس له في الواقع أمرٌ ولا نهي، وإنما هو عندهم إمام باعتبار أنه الأحق بالإمامة .

«ومن المعلوم أن أهل السنة لا ينازعون في أنه كان بعض أهل الشوكة بعد الخلفاء الأربعة، يولُّون شخصًا و غيره أولىٰ بالولاية منه . . .لكن الذين قدموا المرجوح وتركوا الراجح أو الذي تولى بقوته وقوة أتباعه ظلمًا وبغيًا يكون إثم هذه الولاية على من ترك الواجب مع قدرته على فعله أو أعان على الظلم»[2] .

وطاعة هذا الإمام تحقق مصالح عظيمة راجحة خير من الخروج عليه والتعلق بإمام لم يوَلَّ وليس بيده شيئًا من المصالح .

قال ابن تيمية : «ومعلوم أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها حسب الإمكان .

وأهل السنة يقولون : ينبغي أن يولي الأصلح للولاية إذا أمكن . . .

ويقولون : من تولى فإنه يستعان به على طاعة الله بحسب الإمكان، ولا يعان إلا على طاعة الله ولا يستعان به على معصية الله ولا يعان على معصية الله .

أفليس قول أهل السنة في الإمامة خيرًا من قول من يأمر بطاعة معدوم أو عاجز لا

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٥) .

(٢) منهاج السنة (١/ ٥٥٠) .

يمكنه الإعانة المطلوبة من الأئمة؟»[١] .

ولا ريب أن كل ما خلقه الله تعالى فله فيه حكمه ؛ فهو سبحانه وتعالى حكيم ، لا يفعل شيئًا عبثًا ولا بغير مصلحة وحكمة . فمن حكمته العظيمة أنه أرسل الرسل وشرع الشرائع التي جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها .

لكن الأشاعرة ومن وافقهم من الجهمية نفوا ذلك وقالوا : بأن الله تعالى خلق المخلوقات ، وأمر المأمورات لا لعلة ولا لداعٍ ولا باعث بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة[٢] . لأن الله «لو خلق الخلق لعلة لكان ناقصًا بدونها مستكملاً بها فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء أو أن يكون وجودها أولى به فإن كان الأول امتنع أن يفعل لأجلها وإن كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به ، فيكون مستكملاً بها فيكون قبلها ناقصًا»[٣] . وما لزم منه أمرًا باطلاً فهو باطل .

وهذه الشبهة تقوم على أنه مستكمل بغيره وهذا باطل لأن هذا إنما حصل بقدرته ومشيئته لا شريك له في ذلك ؛ فلم يكن في ذلك محتاجًا إلى غيره ولأنه إذا كمل بفعله الذي لا يحتاج فيه إلى غيره ، وكان كما لو قيل كمل بصفاته وبذاته[٤] .

ناهيك أن العقل الصريح يقطع بأن من فعل لا لحكمة أولى بالتفضيل ممن فعل لحكمه كانت معدومة ثم صارت موجودة في الوقت الذي أحب كونها فيه ، فكيف يجوز أن يقال : فعله لحكمه يستلزم النقص وفعله لا لحكمه لا نقص فيه»[٥] .

وليس المقام هنا تفصيل القول في مسألة الحكمة والتعليل وإنما الإشارة إلى أن هذه القاعدة عامة يستفاد منها في الرد على عموم الطوائف .

---

(١) المرجع السابق (١/ ٥٥١_٥٥٢) .
(٢) انظر : الإرشاد للجويني ص (٢٦٨) .
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٣) .
(٤) المرجع السابق (٨/١٤٦) .
(٥) شرح الأصفهانية ، ت: السعدي ، ص (٣٦٢) .

قاعدة رقم (٨٢)

[ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي صلى الله عليه وسلم، لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة](١)

الشرح :هذه القاعدة العظيمة النفع تقع أهميتها من حيث أنها تبين المنهج الصحيح في معرفة دلالة ألفاظ الكتاب والسنة . وترد على عموم أهل البدع الذين تجشموا تفسير الألفاظ الشرعية من غير مصدرها الصحيح الكتاب والسنة .

والمسلك الذي لا ريب في صوابه «أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث ، إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم . . . فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك قد بين الرسول ﷺ ما يراد بها في كلام الله ورسوله وكذلك لفظ الخمر وغيرها ومن هناك يعرف معناها ؛ فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه»(٢) .

وضلال الخوارج والمرجئة ومن وافقهم في الإيمان والكفر كان لعدم رجوعهم إلى الكتاب والسنة في فهم هذه الأسماء والأحكام ، والنبي ﷺ : «قد بين المراد بهذه الألفاظ بيانًا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك: فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله فإنه شافٍ كافٍ ؛ بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة والعامة بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان ، علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول»(٣) .

وابن تيمية لا يلغي مجال اللغة وإنما يضعها في موضعها الحقيق بها ؛ فلا يقدمها لبيان معاني أسماء أبان الشرع عنها ولا ينزل بها لتكون معاني الوحيين نصوصًا عقلية باهتة لا تدرس مجالاتها وأسرارها وحدودها اللغوية والبلاغية .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧ ، ١٩/ ٢٣٥ ، ٢٠/ ٣٤٥) .
(٢) المرجع السابق (٧/ ٢٨٦) .
(٣) المرجع السابق (٧/ ٢٨٧) .

لكن أهل البدع يعتمدون على اللغة في تفسير الأسماء الشرعية»[١] .

يقول رحمه الله : «ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ، ومعقولهم وما تأولوه من اللغة ؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ؛ فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم ؛ وإنما يعتمدون على العقل واللغة وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث ؛ وآثار السلف وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحدة أيضًا إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة»[٢] .

قاعدة رقم (٨٣)

[لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل][٣]

الشرح : لقد أورد ابن تيمية هذه القاعدة في الرد على الرافضة لكنه بيّن أنها عامة لهم ولغيرهم حيث يقول : «ونحن نذكر قاعدة جامعة في هذا الباب لهم ولسائر الأمة فنقول : لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ، ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم»[٤] .

فهذه القاعدة تبين أن الإنسان إذا لم يكن ينطلق من أصول جامعة وقواعد عامة صحيحة فإنه يقع في التناقض والظلم ، لأن الإحاطة بكل الجزئيات من العسير على العالم .

أما إذا انطلق العالم من أصول كلية وقواعد عامة صحيحة ، فإنه يكون بعيدًا عن التناقض والظلم ، لأن الحق لا يتناقض ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟

(١) انظر : قواعد الأسماء ص (٩٦) .
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩) .
(٣) منهاج السنة (٥/ ٨٣) .
(٤) المرجع السابق (٥/ ٨٣) .

﴿فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾[(١)] . ولكي تتضح هذه القاعدة نبين باختصار تناقض أهل البدع وهو دليل على فساد ما ذهبوا إليه .

تناقض أهل البدع: إن تناقض أهل البدع لازم لهم ـ إذ الحق لا يتناقض ـ وعلى قدر بعدهم عن الحق يكون تناقضهم ، قال ابن تيمية رحمه الله : «فما من طائفة فيها نوع يسير من مخالفة السنة المحصنة والحديث إلا ويوجد في كلامهم من التناقض بحسب ذلك وأعظمهم تناقضًا أبعدهم عن السنة كالفلاسفة ثم المعتزلة والرافضة[(٢)] . وإليك بعض الأمثلة على هذا التناقض .

أولاً: تناقض الرافضة : لقد ذكر ابن تيمية مسائل كثيرة تبين تناقض الرافضة ومن ذلك ما يلي:

أ ـ تناقض الرافضة بين تبرئة علي من قتل عثمان والقول بأنه كان يستحل ذلك ويحرض عليه .

قال رحمه الله تعليقًا على قولهم : «وأي ذنب كان لعليّ في قتله؟»[(٣)] . تناقض منه فإنه يزعم أن عليًا كان ممن يستحل قتله وقتاله وممن ألَّب عليه وقام في ذلك فإن عليًا رضي الله عنه نسبه إلى قتل عثمان كثير من شيعته ومن شيعة عثمان هؤلاء لبغضهم لعثمان وهؤلاء لبغضهم لعليّ وأما جماهير المسلمين فيعلمون كذب الطائفتين على عليّ .

والرافضة تقول : «إن عليًا كان ممن يستحل قتل عثمان بل وقتل أبي بكر وعمر وترى أن الإعانة على قتله من الطاعات والقربات . فكيف يقول من هذا اعتقاده : أي ذنب كان لعلي على ذلك؟ وإنما يليق هذا التنزيه لعلي بأقوال أهل السنة ، لكن الرافضة من أعظم الناس تناقضًا»[(٤)] .

ب ـ ومن تناقضهم أنهم يصفون عليًا رضي الله عنه بالشجاعة التي لا يدانيه فيها

---

(١) سورة النساء ، آية: ٨٣ .

(٢) منهاج السنة (٢/ ٢٢٩) .

(٣) أي : قتل عثمان .

(٤) منهاج السنة (٤/ ٣٤٣ـ٣٤٤) .

أحد . وهو كذلك . لكن أبابكر وعمر أشجع منه ثم يصفونه في موطن آخر بالعجز والضعف[١] ، قال ابن تيمية : «ثم الرافضة يتناقضون فإنهم يصفون عليًا بأنه كان هو الناصر لرسول الله ﷺ الذي لولا هو لما قام دينه ثم يصفونه بالعجز»[٢] .

ج ـ ومما تناقضوا فيه أيضًا ؛ قولهم بعصمة الأئمة ، مع قولهم أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى . قال ابن تيمية رحمه الله : «جمعوا بين متناقضين: بين إيجاب خلق معصوم على الله وبين قولهم : إن الله لا يقدر على جعل أحد معصومًا باختياره بحيث يثاب على فعله للطاعات وتركه للمعاصي»[٣] .

ثانيًا : تناقض الفلاسفة: لقد تناقض الفلاسفة في مسائل كثيرة ليس هذا محل بسطها ، لكن نذكر بعض هذه المسائل التي أشار إليها شيخ الإسلام ، ومن ذلك ما يلي:

أ ـ «وإذا قيل لبعضهم : هو قديم مخلوق أو قديم حديث وعنى بالمخلوق والمحدث ما يعنيه هؤلاء المتفلسفة الدهرية المتأخرون ـ الذين يريدون بلفظ المحدث ـ أنه معلول ويقولون: إنه قديم أزلي مع كونه معلولاً ممكنًا يقبل الوجود والعدم فإذا تصور العقل الصريح هذا المذهب جزم بتناقضه ، وأن أصحابه جمعوا بين النقيضين حيث قدَّروا مخلوقًا محدثًا معلولاً ممكنًا أن يوجد وأن يعدم وقدَّروه مع ذلك قديمًا أزليًا واجب الوجود بغيره يمتنع عدمه»[٤] . وسبب هذا التناقض ما راموا الوصول إليه من الجمع بين ما هو مقرر في الإسلام من أن هذا الخلق محدث أوجده الله وما يقوله أئمتهم الفلاسفه الدهريين من أنه قديم ـ وكيف يجتمع الحق والباطل .

ب ـ ومن تناقض الفلاسفة ما ذكره ابن تيمية في تناقضهم في عقيدة الفيض والصدور حيث يقول : «أما هؤلاء فيقولون : إن العقول والنفوس ـ يسمونها الملائكة والسموات قديمة بقدم الله لم يزل الله والدًا لها ؛ فهم مع قولهم بأن الله ولدها يقولون : لم تزل معه . وهذا أمر لا يعقل لا في الولد ولا في الفعل فكان قولهم مخالفًا لما تعرفه العقول

(١) المرجع السابق (٤/ ٤٨٤) .
(٢) نفس المصدر (٤/ ٤٨٥) .
(٣) منهاج السنة (٦/ ٤٦٩) .
(٤) المرجع السابق (١/ ١٦٨) .

من جميع الجهات وسر الأمر أنهم جمعوا بين النقيضين فأثبتوا فعلاً وصنعًا وإبداعًا من غير إبداع ولا صنع ولا فعل»[١].

ثالثًا : **تناقض المعتزلة**: من المسائل التي تناقض فيها المعتزلة وهي كثيرة، نذكر منها ما يلي:

أ ـ تناقضهم في إثبات واحدًا ثم ينفون عنه كل الصفات، والموجود لابد أن يتصف بشيء.

قال ابن تيمية : «وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات لمّا أثبتوا واحدًا لا يتصف بشيء من الصفات ـ كانوا عند أهل العلم ـ الذي يعرفون حقيقة قولهم إنما توحيدهم تعطيل مستلزم لنفي الخالق وإن كانوا قد يثبتونه فهم متناقضون جمعوا بين ما يستلزم نفيه وما يستلزم إثباته»[٢].

ب ـ ومن تناقضهم قولهم : «أنه حيٌّ بلا حياة عالم بلا علم قادر بلا قدرة» فينفون عنه صفة الحياة ويقولون: حيٌّ.

قال شيخ الإسلام : «إثبات حيٍّ بلا حياة وعالم بلا علم وقادر بلا قدرة مثل إثبات أسود بلا سواد وأبيض بلا بياض وقائم بلا قيام ومصلٍ بلا صلاة ومتكلم بلا كلام وفاعل بلا فعل وهذا مما يعلم فساده لغة وعقلاً . . .ومن تدبر كلام أئمة المعتزلة والشيعة والفلاسفة نفاة الصفات وجدهم في غاية التناقض»[٣].

رابعًا : **تناقض الأشاعرة**[٤]: إن المذهب الأشعري من سماته البارزة التناقض. ويبين ابن تيمية سبب ذلك فيقول عن إمام هذا المذهب أبي الحسن الأشعري[٥]: «كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة وخبرته بالسنة خبرة مجملة فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٣٠).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٤٣).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢٣٠ـ٢٣١).

(٤) انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٨٨١) وما بعدها.

(٥) تقدمت ترجمته.

الانتصار للسنة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك . والمخالفون له من أهل السنة والحديث ومن المعتزلة والفلاسفة يقولون : إنه متناقض وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السنة»(١) .

ونعرض لبعض النماذج التي ذكرها ابن تيمية في تناقض الأشاعرة وذلك كما يلي:

أ ـ تناقضهم فيما يتأولونه من الصفات وما يثبتونه قال ابن تيمية رحمه الله : «هم متناقضون في الشرعيات والعقليات: أما الشرعيات: فإنهم تارة يتأولون نصوص الكتاب والسنة وتارة يبطلون التأويل . فإذا ناظروا الفلاسفة والمعتزلة الذين يتأولون نصوص الصفات مطلقًا ردوا عليهم وأثبتوا لله الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر ونحو ذلك من الصفات .

وإذا ناظروا من يثبت صفات أخرى دل عليها الكتاب والسنة كالمحبة والرضاء والغضب والمقت والفرح والضحك ونحو ذلك تأولوها وليس لهم فرق مضبوط بين ما يتأول ومالا يتأول»(٢) .

قاعدة رقم (٨٤)

[ليس لأحد أن يرد بدعةٍ ببدعة ولا يقابل باطل بباطل](٣)

الشرح : هذه القاعدة يقرر فيها شيخ الإسلام أن الباطل والبدعة لا يدفع إلا بالحق والسنة . هذا هو منهج أهل السنة والجماعة ، فقد جاء عن إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله أنه أنكر على من يرد البدعة ببدعة مثلها فقد جاء أن أحد القدرية قال: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي فرد عليه أحمد بن رجاء(٤) فقال : إن الله جبر العباد أراد بذلك إثبات القدر . فوضع أحمد بن علي(٥) كتابًا يحتج فيه فلما رأى أبوعبدالله الكتاب

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٤ـ٢٠٥) .

(٢) الفتاوى الكبرى (٦/ ٦٢١) ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ .

(٣) منهاج السنة (٣/ ٧٧) . وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٢ ، ٤/ ٥١٣ ، ١٣/ ٩٧ ، ١٦/ ٩٦) الرد على البكري ، ١/ ٣٤١ ، . . .) .

(٤) لم أجد له ترجمه .

(٥) لم أجد له ترجمه .

وعلم بالقصة قال: ويضع كتابًا؟ وأنكر عليهما جميعًا . على ابن رجاء حين قال: جبر العباد وعلى القدري الذي قال: لم يجبر العباد وأنكر على أحمد بن علي على وضعه الكتاب واحتجاجه وأمر بهجرانه بوضعه الكتاب وقال : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال: جبر العباد .

فلما سئل أبو عبدالله عن الجواب في هذه المسألة قال : « ﴿ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾[1]»[2] .

أما منهج أهل البدع والزيغ والهوى فإنهم يردون البدعة بالبدعة والباطل بباطل مثله أو ربما أعظم منه . وذكر ابن تيمية رحمه الله نماذج عديدة يبين فيها هذا المسلك الخاطىء لأهل البدع نختضب من ذلك ما يبين المقصود وذلك:

* من بدع الخوارج تكفير عليٍّ رضي الله عنه بل واستحلالهم دمه وقتله على يد عبدالرحمن بن ملجم[3] ولا ريب أن هذا من المنكرات العظيمة ، فقاموا بقتل وليٍّ من أولياء الله وسيد من سادات المتقين ، إذ لم يكن يومئذ أفضل منه على البسيطة ، حيث قضى كل من الصديق والفاروق وعثمان رضي الله عنهم نحبهم ثم يرون أن ذلك من الطاعات والقربات لله تعالى[4] . فقابل الروافض هذه البدعة ببدعة أخرى : فغلوا في عليٍّ رضي الله عنه ، ووصفوه بالعصمة وفضلوه على الصديق رضي الله عنه ، وادعوا أنه الوصي والخليفة بعد رسول الله ﷺ .

أما أهل السنة والجماعة فلا يردون البدعة بالبدعة والباطل بالباطل ؛ بل دفعوا كلاً من هذه البدع بالسنة وأُزهقوا الباطل بالحق ؛ فبينوا انحراف الخوارج عن الحق والهدى في تكفير علي رضي الله عنه وخروجهم على إمام المسلمين في وقته ثم قتله .

كما أجابوا على شبه الرافضة ودفعوا بدعتهم بالحق والبراهين القاطعة ، بأن

---

(١) سورة فاطر آية: ٨ .

(٢) السنة للخلال ص (٥٥٢) رقم ٩٢٥ . وقد ذكر القصة بطولها ابن تيمية في درء التعارض (١/ ٧٠) .

(٣) تقدم ترجمته .

(٤) انظر: درء التعارض (٧/ ٣٢٧) .

الصديق هو أفضل الصحابة والأحق بالخلافة كما أجمع على ذلك المهاجرون والأنصار[(١)].

ولما بين شيخ الإسلام وجود هذا المسلك الخاطىء عند القدرية، ذكر ما وقع فيه الخوارج والشيعة فقال: «وقابلوا بدعة ببدعة كرد اليهود على النصارى والنصارى على اليهود مقالتهم في المسيح وكلا المقالتين باطلة، وكذلك تقابل الخوارج والشيعة في عليٍّ كلاهما باطل على باطل»[(٢)].

* ومن ذلك فعل القدرية المنكرين خلق الله لأفعال العباد، حيث أرادوا تنزيه الله تعالى عن السفه والظلم «وأحسنوا في هذا المقصد فإنه سبحانه مقدس عما يقول الظالمون - من إبليس وجنوده - علوًا كبيرًا - حكمٌ، عدلٌ، لكن ضاق ذرعهم وحصل عندهم نوع جهل، اعتقدوا معه أن هذا التنزيه لا يتم إلا بأن يسلبوه قدرته على أفعال العباد وخلقه لها وشمول إرادته لكل شيء. فناظروا إبليس وحزبه في شيء، واستحوذ عليهم إبليس من ناحية أخرى.

وهذا من أعظم آفات الجدال في الدين بغير علم أو بغير الحق، وهو الكلام الذي ذمَّه السلف، فإن صاحبه يرد باطل بباطل وبدعة ببدعة»[(٣)].

وتعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد - عند المعتزلة - والغلو في ذلك يتوجه إلى من يسوّغ الاحتجاج بالقدر، ويُقيم العذر لنفسه أو لغيره إذا عصى الله ويحتج بأن ذلك مقدرًا عليه، كما يدعي ذلك من يعتقدون أنهم من الخاصة العارفين أهل التوحيد. فكل واحد من الفريقين في طرف يرد بدعة الفريق الآخر ببدعة أخرى.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن من أقرَّ بالأمر والنهي والوعد والوعيد وفعل الواجبات وترك المحرمات ولم يقل: إن الله خلق أفعال العباد ولا يقدر على ذلك ولا شاء المعاصي هو قد قصد تعظيم الأمر وتنزيه الله عن الظلم، وإقامة حجة الله على نفسه لكن

(١) تقدم الكلام على هذه المسألة ص (٢٧٨).
(٢) رسالة في تحقيق التوكل لابن تيمية (١/ ٩٨).
(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤١).

ضاق عطنه فلم يحسن الجمع بين قدرة الله التامة ومشيئة العامة وخلقه الشامل وبين عدله وحكمته وأمره ونهيه ووعده ووعيده فجعل لله الحمد ولم يجعل له تمام الملك.

والذين أثبتوا قدرته ومشيئته وخلقه وعارضوا بذلك أمره ونهيه ووعده ووعيده شر من اليهود والنصارى. . .فإن قولهم يقتضي إفحام الرسل. ونحن إنما نرد من أقوال هذا وغيره ما كان باطلاً. وأما الحق فعلينا أن نقبله من كل قائل وليس لأحد أن يرد بدعة ببدعة ولا يقابل باطل بباطل»[1].

* ومن أمثلة رد البدعة ببدعة عند المعتزلة ما ردوا به على الفلاسفة القائلين بقدم العالم، قال ابن تيمية: «فمن تأمل طرق المعتزلة ونحوهم ـ التي ردوا بها على أهل الدهر والفلاسفة ونحوهم فيما خالفوا فيه المسلمين ـ رآهم قد بنوا ما خالفوا فيه النصوص على أصول فاسدة في العقل لا قطعوا بها عدو الدين ولا أقاموا على موالاة السنة واتباع سبيل المؤمنين كما فعلوه في دليل الأعراض والتركيب والاختصاص»[2].

فالمعتزلة ردوا على الفلاسفة بدعة القول: بقدم العالم بدليل حدوث الأجسام والتزموا لوازمه الباطلة من نفي صفات الباري وغير ذلك فردوا بدعة ببدعة.

ومن جهة أخرى فإن الكُلاَّبية ومن وافقهم دفعوا بعض بدع المعتزلة ببدعة أخرى، وفي ذلك يقول ابن تيمية: «وكذلك من ناظرهم من الكلابية وغيرهم فيما خالفوا فيه السنة من مسائل الصفات والقدر وغير ذلك بنوا كثيرًا من الرد عليهم على أصول فاسدة: إما أصول وافقوهم عليها مما أحدثه أولئك كموافقة من وافقهم على دليل الأعراض والتركيب ونحوهما وإما أصول عارضوهم بها فقابلوا الباطل بالباطل كما فعلوه في مسائل القدر والوعد والوعيد ومسائل الأسماء والأحكام فإن أولئك كذَّبوا بالقدر وأوجبوا إنفاذ الوعيد وقاسوا الله بخلقه فيما يحسن ويقبح وهؤلاء أبطلوا حكمة الله تعالى وحقيقة رحمته وعدله وقالوا ما يقدح في أمره ونهيه ووعده ووعيده وتوقفوا في بعض أمره ونهيه ووعده ووعيده فصار أولئك يكذِّبون بقدرته وخلقه ومشيئته وهؤلاء

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٧٧).
(٢) درء التعارض (٧/ ٢٩٠).

يكذبون برحمته وحكمته وببعض أمره ونهيه ووعده ووعيده»[١] .

وهذا هو حال أهل البدع دفع بدعة ببدعة وما علموا أن الباطل لا يدفع إلا بالحق والبدعة لا ترد إلا بالسنة ومن فعل خلاف هذا فإنه يكون كما قال شيخ الإسلام في حق من يرد بدعة ببدعة : «فكان ما دفعوا به أهل البدع من أصول مبتدعة باطلة وافقوهم عليها أو أصول مبتدعة باطلة قاتلوهم فيها ضلَّة من الرأي وغبنًا فيه وخدعة من الشيطان ، بل الحق أنهم لا يوافقون على باطل ولا يقابل باطلهم بباطل»[٢] .

قاعدة رقم (٨٥)

[الكاذب لا يكون له من الأدلة إلا ما يستلزم كذبه ، فكل ما يدل على كذب الكاذب لا يدل على صدق الصادق ، وبالعكس][٣]

الشرح : هذه القاعدة أول ما تتوجه إلى من يشككون في صدق نبوة محمد ﷺ من اليهود والنصارى وغيرهم . وتبين أن دلائل نبوته ﷺ تستلزم القطع بأنه نبي صادق من عند الله وأنه لا يمكن أن يكون كاذبًا « فإن دليل الكذب مستلزم له ، ودليل الصدق مستلزم له ، وهما ضدان ، يمتنع أن يكون مدعي النبوة نبيًا صادقًا ، ومتنبئًا كاذبًا ، والضدان لا يجتمعان ، فيمتنع أن يكون شيء واحد يدل على الضدين وهذه القاعدة ينتفع بها في مواضع»[٤] .

وكيف يلتبس أمر الرسول الصادق بالمتنبي الكاذب .

فالقائل : «إني رسول الله: إما أن يكون من خيار الناس وأصدقهم ، وأبرهم ، وأفضلهم ، وإما أن يكون من شرار الناس وأكذبهم وأفجرهم ، والفرق بين هذين يكون من وجوه كثيرة ، لا تكاد تنضبط . كل منها يعرف به صدق هذا وكذب هذا ، وكانت المعرفة بذلك قد تحصل عند سماع خبر هذا وخبر هذا ، ورؤية وجهه ، وسماع

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٢٩٠ـ٢٩١) .

(٢) درء التعارض (٧/ ٢٩١) .

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٥٠٤) .

(٤) المصدر نفسه .

كلامه ،وما يلزم ذلك ، ويقترن به من بهجة الصدق ، ونوره ، ومن ظلمة الكذب ، وسواده ، وقبحه .

يتبين بذلك أن كثيرًا من الناس يحصل لهم علم ضروري بأن هذا النبي صادق ، وهذا المتنبي كاذب ، بمثل ذلك»[١] .

وأيضًا فإنها ترد على المتكلمين الذين جعلوا إثبات النبوة متوقف على المعجزة ، وقد سبق أن عرضنا هذه المسألة[٢] وبيَّنا خطأ حصر إثبات النبوة على طريق واحد ؛ بل كل من سلك طريقًا من الطرق ، إما في إثبات العلم بالصانع ، وإما في العلم بالنبوة ، أو العلم بالمعاد ، أو غير ذلك واحد ، يقول : لا طريق إلا هذا الطريق . يخطىء في النفي أكثر من خطئه في الإثبات ، ومنهم هؤلاء ، فإنهم قد ينفون من العلم والطرق ما يعلمه غيرهم بالاضطرار»[٣] .

لكن هذه القاعدة تضيف إلى ما سبق أن الكاذب أدلته تستلزم كذبه لا تدل على نبوته والصادق أدلته لا تدل إلا على صدقه . وفي ذلك يقول ابن تيمية : « وهذه القاعدة ينتفع بها في مواضع منها: أنّ كثيرًا من الناس إذا رأوا الكاذب ، وسمعوا كلامه تبين لهم كذبه ، تارة: بعلم ضروري ، وتارة: بعلم استدلالي ، وتارة بظن قوي .

وكذلك النبي الصادق ، إذا رأوه وسمعوا كلامه ، فقد تبين لهم صدقه بعلم ضروري أو نظري ، وقد يكون أولاً بظن قوي ، ثم يقوى الظن حتى يصير يقينًا ، كما في المعلوم بالأخبار المتواترة والتجارب ، فإن خبر الأول يفيد نوعًا من الظن ، ثم يقوى بخبر الثاني والثالث حتى يصير يقينًا»[٤] .

وهكذا في حال النبي ﷺ ؛ فإن الأدلة المستلزمة لصدقه أفادت كل من تأملها من العقلاء المنصفين علمًا يقينًا بصدقه .

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٤٩٦) .
(٢) انظر ص (٣٩٩) من هذه الرسالة .
(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٥٠٢) .
(٤) المرجع السابق (٦/ ٥٠٤ ، ٥٠٦) .

ومن تأمل أحوال الكذابين تبين أن كل ما استدلوا به على نبوتهم كان دليلاً على كذبهم .

قال القاضي عياض: « إذا تأمل المتأمل المنصف ما قدمنا من جميل أثره ، وحميد سيره ، وبراعة علمه ، ورجاحة عقله وحلمه ، وجملة كماله ، وجميع خصاله ، وشاهد حاله وصواب مقاله ، لم يمتر في مصلحة نبوته ، وصدق دعوته . . .وقد كفى هذا غير واحد في إسلامه ، والإيمان به»[(١)] .

قاعدة رقم (٨٦)

[وهنا قاعدة شريفة ينبغي التفطن لها : وهو أن ما عاد من الذنوب بإضرار الغير في دينه ودنياه فعقوبتنا له في الدنيا أكبر، وأما ما عاد من الذنوب بمضرة الإنسان في نفسه فقد تكون عقوبته في الآخرة أشد وإن كنا نحن لا نعاقبه في الدنيا][(٢)]

الشرح: هذه من القواعد العامة وقد أوردناها في هذا الموطن لأنها تبين كيفية التعامل مع أهل البدع الداعين إلى بدعتهم ، فالقاعدة تدل على أن من كان ضرره متعدٍ إلى غيره فإنه يعاقب في الدنيا أكبر ممن كانت مضرته على نفسه ، وإن كان الأخير ربما يكون عقوبته في الآخرة أعظم . ومن أعظم ما يقوم به الإنسان من إضرار في حق الناس دعوتهم إلى البدع ، لأنه ضرر على الإنسان في دينه الذي به سعادته في الدنيا ونجاته في الآخرة .

فالتمسك بالبدعة لا ريب في خطورته وبعده عن الحق وتعرض صاحبها للإثم والعقوبة لكن الداعية إليها أشد خطرًا «ولهذا يعاقب الداعية إلى البدع بما لا يعاقب به الساكت ، ويعاقب من أظهر المنكر بما لا يعاقب به من استخفى به ، ونمسك عن عقوبة المنافق في الدين وإن كان في الدرك الأسفل من النار»[(٣)] .

وليس هذا من الاختلاف والتباين «لأن الأصل أن تكون العقوبة من فعل الله

---

(١) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى (١/ ٣٤٢) . وانظر : الجواب الصحيح (٦/ ٥٠٥) .
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧٣) .
(٣) المرجع السابق (١٠/ ٣٧٤) .

تعالى، فإنه الذي يجزي الناس على أعمالهم في الآخرة، وقد يجزيهم أيضًا في الدنيا، وأما نحن فعقوبتنا للعباد بقدر ما يحصل به أداء الواجبات، وترك المحرمات بحسب إمكاننا»[(١)].

قال ﷺ: «**أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله**»[(٢)].

قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾[(٣)].

وقال جل وعلا: ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾[(٤)]. فالعبرة بحصول الضرر للغير لا بعظم الجرم. قال ابن تيمية: «ويبنى على هذه القاعدة: أنه قد يُقر من الكفار والمنافقين بلا عقوبة من يكون عذابه في الآخرة أشد، إذا لم يتعد ضرره إلى غيره كالذين يؤتون الجزية عن يدٍ وهم صاغرون، والذين أظهروا الإسلام والتزموا شرائعه ظاهرًا مع نفاقهم؛ لأن هذين الصنفين كفوا ضررهم في الدين والدنيا عن المسلمين، ويعاقبون في الآخرة على ما اكتسبوه من الكفر والنفاق، وأما من أظهر ما فيه مضرة، فإنه تدفع مضرته ولو بعقابه، وإن كان مسلمًا فاسقًا أو عاصيًا أو عدلاً مجتهدًا مخطئًا، بل صالحًا أو عالمًا، سواء في ذلك المقدور عليه والممتنع»[(٥)].

بل «يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم؛ وإن كان قد يكون معذورًا فيها في نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد»[(٦)]. وعقوبته قد تصل إلى القتل.

وبهذا يتبين أهمية هذه القاعدة في الرد على أهل البدع والتعامل معهم.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) رواه البخاري، ك: الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة (١/ ١٧). ومسلم في ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٦/ ٢٦٥٧).

(٣) سورة البقرة، آية: ١٩٣.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢١٧.

(٥) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧٥).

(٦) المصدر نفسه.

القاعدة رقم (٨٧)

[فإنه بهذه الوجوه الثلاثة يترك من يترك من أهل الاستدلال العمل ببعض النصوص.

- إما أن لا يعتقد ثبوتها عن النبي ﷺ.

- وإما أن يعتقدها غير دالة على مورد الاستدلال.

- وإما أن يعتقدها منسوخة][١]

الشرح: يبين ابن تيمية في هذه القاعدة أسباب ترك الاستدلال بالنصوص الشرعية عند أهل الاستدلال ؛ مما جعلهم يقعون في البدعة وينحرفون عن الحق والهدى. ومن جهة أخرى فما من بدعة استدل عليها المبتدعة بنص شرعي إلا وقد وقع المستدل في واحدٍ أو أكثر من هذه الأسباب التالية:

أولاً : عدم ثبوتها. فإن المبتدعة كثير ما يستدلون على بدعتهم بالنصوص الضعيفة والموضوعة ، لاسيما الروافض والصوفية ؛ وقد قدمنا شيء من ذلك[٢] . فغالب أدلة الروافض على أحقية علي رضي الله عنه بالإمامة ممن تقدمه من الخلفاء الثلاثة من هذا القبيل ، لا تصح .

ثانيًا : عدم دلالتها على الحكم المراد إثباته. فكثير ما يأتي المبتدعة بأدلة ثابتة من القرآن او السنة الصحيحة لكنها لا تدل على ما استدلوا بها عليه ؛ فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا على الحق . كاستدلال المعتزلة على نفي الرؤية يوم القيامة بقوله تعالى : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ ﴾[٣] . فإنها لا تدل على نفي الرؤية وإنما تدل على نفي الإحاطة والفرق كبير بين الرؤية والإحاطة[٤] .

وكاستدلال الروافض على أن عليًا أولى بالإمامة ، بحديث النبي ﷺ عندما قال لعلي رضي الله عنه : «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي

---

(١) منهاج السنة (٤/٥٣٨) .

(٢) انظر ص (٢٩٣) ، وص (٤٨٢) من هذه الرسالة .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٠٣ .

(٤) تقدم الحديث على هذه الآية ص (٤١٠) من هذه الرسالة .

بعدي»[١] . وقد بينا أنه ليس فيه شيئًا من الخصائص التي توجب تفضيله على الصديق رضي الله عنه[٢] .

ثالثاً : أن يكون الدليل منسوخًا. فلا يزال الشيعة يعملون بنكاح المتعة معتمدين على ما ورد من إباحة النبي ﷺ لها يوم خيبر[٣] . وقد ثبت أن هذا الحكم منسوخ ؛ فقد نهى النبي ﷺ عن نكاح المتعة بعد ذلك ونقله أصحاب النبي ﷺ .

ولا حجة لهم في الأخذ بحديث ابن عباس المبيح لها ، فإنه مخالف لعموم ما ورد عن كبار الصحابة ، وقد رجع ابن عباس عن القول بجواز هذا النوع من النكاح[٤] .

فتبين أن بعض الأدلة وإن كانت ثابتة وصريحة الدلالة إلا أنها منسوخة بدليل متأخر . فعندئذ يكون الأخذ بها من الانحراف عن الحق بل ومن دواعي الأخذ بالبدعة .

«والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالته ، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله»[٥] . وأنه غير منسوخ بدليل متأخر . وإلا لوقع الإنسان في البدعة بل والفتنة لبعده عن الدليل أو الأخذ به على الوجه الصحيح .

قال ابن تيمية بعد أن ذكر من قاتل في الفتن : «يظن أنه بالقتال تحصل المصلحة المطلوبة ، فلا يحصل بالقتال ذلك ، بل تعظم المفسدة أكثر مما كانت ، فيتبين لهم في آخر الأمر ما كان الشارع دلَّ عليه من أول الأمر .

وفيهم من لم تبلغه نصوص الشارع ، أو لم تثبت عنده ، وفيهم من يظنها منسوخة كابن حزم[٦] ، وفيهم من يتأولها كما يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص»[٧] .

---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث .

(٢) تقدم .

(٣) رواه: صحيح البخاري ، ح ٤٨٢٥ (٥/ ١٩٦٦) . ومسلم ح ١٤٠٥

(٤) رواه صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب: نهي رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة ح٤٨٢٦ (٥/ ١٩٦٧) .

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٦) .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) منهاج السنة (٤/ ٥٣٨) .

وبهذه القاعدة يتقرر أن مسلك أهل البدع في الاستدلال على بدعهم خاطىء .

فإما أن تكون بدعتهم لا دليل عليها ، أو استدلوا بدليل لا يثبت ، وما صح من أدلتهم فإنهم لم يقفوا على وجه الدلالة . وما ثبت من أدلتهم التي استدلوا بها على البدعة وكان استدلالهم صحيح ـ وهو نادر ـ فنقطع بأن هذا الحكم منسوخ ، لأنه ـ كما تقدم في شرح القاعدة ـ الدليل الشرعي الصحيح لا يدل إلا على الحق .

القاعدة رقم (٨٨)

[السلف والأئمة ... الألفاظ المجملة المبتدعة لا يثبتونها ولا ينفونها إلا ببيان معانيها](١)

الشرح : وضع المبتدعة ألفاظاً محدثة لا أصل لها في الكتاب والسنة ، وهذه الألفاظ المبتدعة مجملة تحتمل معان صحيحة وأخرى باطلة ، فكان موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من هذه الألفاظ يتمثل في هذه القاعدة : أن الألفاظ المجملة المحدثة لا تنفى ولا تثبت إلا بعد الاستفصال . لمعرفة مراد المتكلم ، إن كان حقا قبل منه ، و إلا رد لما يحمله من المعاني الباطلة ، قال ابن تيمية رحمه الله : «والسلف والأئمة وأهل الحديث والسنة المحضة من جميع الطوائف ، لا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ، والألفاظ المجملة المبتدعة ، لا يثبتونها ولا ينفونها إلا ببيان معانيها ؛ فما يكون من معانيها موافقًا للكتاب والسنة أثبوتها ، وما كان مخالفاً لذلك نفوه»(٢) .

فالمنهج الحقّ أن يعبرّ عن المعاني الشرعية بالألفاظ المأثورة ؛ لأنها لا محذور فيها ، ولا أعلم بالمعاني الشرعية ولا بمدلولات الألفاظ من الشارع الحكيم ، و«الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة ؛ لما فيها من لبس الحقّ بالباطل ، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة ، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بيّنت معانيها ، فإن ما كان مأثوراً حصلت به الألفة ، وما كان معروفاً حصلت به المعرفة ،

(١) درء التعارض : (١٠ / ٢٥٩) وانظرك مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧) ، (٥/ ٤٣٣) ، (٦/ ٩٧) ، (١٢/ ٥١١) ، (١٦/ ٤٢٦) ، منهاج السنة (٢/ ١٤٢) ، (٧/ ١٢٨) ، درء التعارض (١/ ٢٣٣) ، (١/ ٢٧١ ، ٢٩٦) .

(٢) درء التعارض : (١٠ / ٢٥٩) .

كما يروى عن مالك[١] رحمه‌الله ، أنه قال : [إذا قل العلم ظهر الجفاء ، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء][٢] فإذا لم يكن اللفظ منقولاً ، ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والأهواء»[٣] ومع أن الطريق الصحيح في هذا هو التعبير بالألفاظ الشرعية إلا أنه لا يمنع أن يعبر عن المعاني الصحيحة بألفاظ لا محذور فيها لم ترد عن الشارع ، إذا كانت هناك حاجة إلى إفهام المخاطب بلغته مع ظهور المعنى الصحيح[٤] .

وعلى هذا فما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة كلفظ ، المتحيز ، والجهة والجسم والعرض ، والجوهر ، والمركب ، والافتقار ، وأمثال ذلك ؛ فليس على أحد أن يقبل مسمىّ اسم من هذه الأسماء ، لا في النفي ولا في الإثبات ، حتى يتبين له معناه ، فإن أراد المتكلم بذلك معنى صحيحاً ، موافقا لقول المعصوم . كان ما أراده حقا ، وإن كان أراد معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلا[٥] .

وهذه الألفاظ تسبب الاختلاف والفرقة ؛ لأن المناظرة بألفاظٍ تحتمل الحق والباطل ، إذا أثبتها أحد المتناظرين ، ونفاها الآخر ، كان كلاهما مخطئا ، والواجب الاعتصام بالكتاب والسنة فإن الشريعة : مثل : سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[٦] .

وقد سبر ابن تيمية أغوار شبه المبتدعة عموماً ، وبّين مسلكهم الخاطئ في التزييف على الناس وخداعهم بهذه الألفاظ المبتدعة فقال : «ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبه ، تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة ، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم ، ثم ركبوها وألفّوها تأليفاً طويلا ، بنوا بعضه على

---

(١) هو الإمام مالك صاحب المذهب المتبوع وأحد الأئمة الأربعة تقدمت ترجمته .

(٢) لم أقف على من خرّجه إلا أبا سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨ هـ) في كتاب العزلة ، ص(٧٣) ، دار المطبعة السلفية ، ط (٢) . وذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة : ص (٣ / ١٠٤٨) ولكن عزاه لابن المبارك .

(٣) درء التعارض : (١ / ٢٧١) .

(٤) منهاج السنة : (٢ / ٦١١) .

(٥) انظر ، درء التعارض : (١ / ٢٩٦) .

(٦) سورة الأنعام : (١٥٣) .

بعض ، وعظّموا أقوالهم ، وهوّلوه في نفوس من لم يفهمه ، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا ، لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة ، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته ، فأخذ يعترض عليهم قالوا له : أنت لا تفهم هذا ، وهذا لا يصلح لك ، فيبقى ما في النفوس من الأنفة و الحمية بحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده ، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل» [١] .

وهذه الألفاظ قد تقدم مناقشة بعضها[٢] وبيان منهج المبتدعة الخاطئ في استخدمها . ولا يمنع أن تناول لفظ «التركيب والافتقار »بالدراسة كتطبيق لهذه القاعدة

لقد أنكر الفلاسفة الإسلاميون صفات الباري جل وعلى ، ولهم في ذلك شبه من أهمها أن أثبات الصفات يستلزم التركيب والافتقار .

وقد بين شيخ الإسلام شبهتهم وصاغها بأوجز عبارة فقال : «كقولهم : إن الرب تعالى لو كان موصوفاً بالصفات من العلم والقدرة مباينًا للمخلوقات ، لكان مركبًا من ذات وصفات ، ولكان مشاركاً لغيره في الوجود وغيره ، ومفارقا له في الوجوب وغيره ، فيكون مركبًا مما به الاشتراك والامتياز ، ولكان جسمًا مركبًا من الجواهر الفردة ، أو من المادة والصورة ، والمركب مفتقر إلى جزئه ، والمفتقر إلى جزئه لا يكون واجباً بنفسه» [٣] .

فهذه الشبهة مدارها على ألفاظ مجملة ؛ لأن المركب يراد به عدة أمور :

ـ يراد به ما ركبه غيره ، وما كان مفترقا فاجتمع ، مثل : أجزاء الثوب والأدوية وغيرها .

ـ وقد يراد بالمركب الذي يمكن أن يفرق بعضه عن بعض هذا هو المركب في لغة :

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٩٥) .

(٢) انظر : ص (٤٠٧) من هذه الرسالة .

(٣) درء التعارض : (١ / ٢٨٠) ، وانظر: الصواعق المرسلة : (٣ / ١٠١٣) .

العرب وسائر الأمم . ومعلوم أن الله تعالى منزه عن جميع هذه التركيبات .

ـ أما المركب في عرف الفلاسفة فهو : ما تميز منه شيء عن شيء ، كتميز العلم عن القدرة ، وتميز ما يُرى مما لا يرى .

وتسمية هذا المعنى تركيباً لا يعرف في لغة من اللغات ، ولو سلمنا أن هذا مركّبًا فكل ما في الوجود مركب(١) .

أما «قولهم : إنه مفتقر إلى جزئه ، تلبيس ، فإن الموصوف بالصفات اللازمة له ، يمتنع أن تفارقه أو يفارقها ، وليست له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال : إن تلك الحقيقة مفتقرة إلى غيرها»(٢) .

ويقول ابن تيمية في نصٍّ آخر ـ مبيناً ما في لفظ « الافتقار » من الإجمال والاشتباه ـ : «ولفظ الافتقار هنا : إن أريد به افتقار المعلول إلى علته كان باطلا ، وإن أريد به افتقار المشروط إلى شرطه فهذا هو تلازم من الجانبين ، وليس ذلك ممتنعًا ، والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقرًا إلى ما هو خارج عن نفسه ، فأما ما كان صفة لازمة لذاته ، وهو داخل في مسمّى اسمه ، فقول القائل : دعوت الله ، أو عبدت الله ، كان اسم الله متناولاً للذات المتصفة بصفاتها ، ليس اسم الله ، اسمًا للذّات مجرّدة عن صفاتها اللّازمة لها »(٣) .

---

(١) انظر : درء التعارض : (١ / ٢٨٠، ٢٨١) ، الصواعق المرسلة : (٢ / ٦٧٦) .

(٢) درء التعارض : (١ / ٢٨١) ، (١ / ٢٨١) ، وانظر ، الصواعق المرسلة : (٣ / ٩٨٢) .

(٣) درء التعارض : (١ / ٢٨٢) .

الخاتمــة

وفي ختام هذه الرسالة يطيب لي أن أقدم أهم النتائج ـ التي توصل إليها الباحث ـ بحمد الله وتوفيقه ، وهي كما يلي :

١ ـ إنّ كل الأنبياء دينهم الإسلام ، وما يوجد في الديانات السماوية السابقة من الخرافات في العقيدة ، فإنما هو من جراء التبديل والتحريف الحاد ث بعدهم .

٢ ـ دلالة الكتب السماوية السابقة على صدق نبوة نبينا محمد ﷺ ، وأن دلائل نبوته براهين قاطعة لا يمكن دفعها . ومن أنكرها فإنما هي مكابرة منه .

٣ ـ إن شيخ الإسلام ابن تيمية بنى منهجه ـ في الرد على المخالفين ـ على قواعد بيّنة وأصول جامعة .

٤ ـ أهمية قواعد شيخ الإسلام في الرد على المخالفين ، حيث أنها تمكن المتصدي ـ للرد على المبتدعة ـ من أجوبة جامعة ، وردود كلية ، تبطل شبه المخالفين لأهل السنة .

٥ ـ إن قواعد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ التي قعّدها في الرد على المخالفين ـ صادقة على جزئياتها ، متفقة مع الأدلة الشرعية .

٦ ـ إن القواعد والأصول في غاية الأهمية للعالم . بل ولطلاب العلم ، وذلك لما تقدمه من ضبط العلم والبعد عن الوقوع في التناقض .

٧ ـ موافقة الأدلة العقلية الصحيحة للأدلة النقلية الصريحة .

٨ ـ صحة منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال بالأدلة العقلية و النقلية ، خلافًا للمبتدعة ـ الذين سلكوا مناهج خاطئة ـ في الاستدلال بالأدلة العقلية أو النقلية .

٩ ـ إن أقوال أهل البدع متناقضة ، بل كثير ما تجد أقوال الطائفة الواحدة متناقضة متباينة ، وذلك لبعدهم عن الكتاب والسنة ، وأخذهم بأدلة عقلية خاطئة ،

التزموا لوازمها الباطلة .

١٠ ــ المنهج الصحيح في دفع الباطل ، هو الرد عليه بالحق ، فإن البدعة لا ترد بالبدعة ، كما تفعل ذلك الطوائف الضالة في رد الباطل بالباطل .

١١ ــ إن الله تعالى فطر الناس على الإسلام ، فكانت القرون الأولى على التوحيد ، ثم بعد ذلك طرأ عليهم الانحراف حيث وقعوا في الشرك والوثنية .

١٢ ــ إن طوائف من أهل البدع لبّسوا على الناس دينهم بسبب الألفاظ المجملة . والمنهج الحق في التعامل معها التبيّن قبل المبادرة إلى ردها أو قبولها .

١٣ ــ إن المذاهب المعلوم بطلانها بالضرورة من دين الإسلام ، يكفي للرد عليها التصور التام لها .

١٤ ــ إن الحكم على المعين بالكفر ، لا يكون إلا إذا تحققت الشروط وانتفت الموانع وقامت الحجة .

١٥ ــ إن ولي الأمر المسلم تجب طاعته في غير معصية الله ، ولا يحل الخروج عليه ، إلا إذا رأى المسلمون ــ منه ــ كفرًا بواحًا عندهم فيه من الله برهان .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

فهرس المصادر والمراجع

- آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية ، هدى بنت ناصر الشلالي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ .
- آراء المعتزلة الأصولية . د . علي الضويحي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط٣ ، ١٤٢١هـ .
- آراء أهل المدينة الفاضلة ، للفارابي ، تقديم د . البيرنصري ، ط٧ ، دار المشرق ، بيروت .
- الإبانة عن أصول الديانة . للإمام أبي الحسن الأشعري ، ت: بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد . الرياض ، ط٤ ، ١٤١٣هـ .
- الإبداع في مضار الابتداع للشيخ: علي محفوظ . ت: سعيد بن نصر بن محمد . مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ .
- الاتجاهات العقلانية الحديثة . د . ناصر العقل . دار الفضيلة ، الرياض ، ط٣ ، ١٤٢١هـ .
- الاتجاهات الفكرية المعاصرة ، ت: علي جريشة ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط٣ ، ١٤١١هـ .
- الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي . تقديم : محمد شريف سكر ، دار إحياء العلوم . بيروت . ط: ٢ ، ١٤١٢هـ .
- أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين . سليمان بن محمد الدبيخي ، دار البيان ، الطائف ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- أحكام المقابر في الشريعة الإسلامية ، د . عبدا لله السحيباني ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط١ ، ١٤٢٦هـ .
- أحكام أهل الذمة . ابن قيم الجوزية ، دار ابن حزم ، الدمام ، ط: ١ ، ١٤١٨هـ .
- اختبار معرفة الرجال ، المعروف برجال الكشي . لشيخ طائفة الإمامية أبي جعفر الحسن بن علي الطوسي . علق عليه: حسن المصطفوي ، دار جانجانة ، ١٣٤٨هـ .
- الإخنائية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية . ت: أحمد العنزي . دار الخراز ، جدة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة لأبي المعالي الجويني ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٦٩هـ .
- أساس التقديس . الرازي ، مؤسسة الكتب . ط: ١ ، بيروت .
- أسباب نزول القرآن . الإمام الواحدي . ت: كمال بسيوني زغلول دار الكتب العلمية .

بيروت . ط: ١ ، ١٤١١هـ .

ـ الاستغاثة في الرد على البكري ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ت: عبدا لله السهلي ، دار الوطن ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٧هـ .

ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير . ت: خليل مأمون شيحا ، دار المؤيد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

ـ الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام . د . علي عبدالواحد وافي . دار نهضة مصر ، القاهرة .

ـ أسماء الله الحسنى ، للإمام أبي عبدا لله الدمشقي . ت: يوسف علي بديوي ، أيمن عبدالرزاق الشوا ، دار الكلم الطيب ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٩هـ .

ـ الإسماعيلية . إحسان إلهي ظهير ، إدارة ترجمان السنة ، لاهور . باكستان ، ١٤٢٦هـ .

ـ الأشباه والنظائر . عبدالوهاب بن علي السبكي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ، ١٤١١هـ .

ـ الأشباه والنظائر ، لابن نجيم ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

ـ أصول الإسماعيلية . د . سليمان السلومي ، دار الفضيلة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

ـ أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية ، د . ناصر القفاري ، دار الرضا ، الجيزة .

ـ الأضحوية ، لابن سينا ، ت د . سليمان دنيا ، مطبعة دار الفكر ، ١٣٦٨هـ .

ـ أضواء البيان . محمد الأمين الشنقيطي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

ـ إظهار الحقّ ، للعلاّمة رحمه الله بن خليل الرحمن الكيرانوي . ت: ياسر سليمان أبوشادي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .

ـ الاعتصام للشاطبي ، ت: مكتب تحقيق التراث ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ .

ـ الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ، للبزار ، ت: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط٣ ، بيروت .

ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم ، ت: عبدالرؤوف سعد ، دار الجبيل ، بيروت ،

١٩٧٣م .

- الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلوم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ١٥ ، ١٩٩٩م .

- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، لابن القيم . محمد بن عبدا لله . دار ابن الهيثم . القاهرة .

- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ت: د . ناصر العقل ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط٣ ، ١٤١٣هـ .

- أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان ، د . عبدالعزيز المبدل . دار التوحيد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٤هـ .

- الإمام زيد بن علي المفترى عليه ، شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب ، المكتبة الفيصلية .

- الإمامة العظمى . د . عبدا لله الدميجي ، دار طيبة ، الرياض ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ .

- الإمامة لسيف الدين الآمدي ، ت: محمد الزبيدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ .

- الإمامة والرد على الرافضة . لأبي نعيم الأصبهاني . ت: د . علي بن محمد الفقيهي . مكتبة والحكم . المدينة المنورة . ط١ ، ١٤٠٧هـ .

- الأمثال في القرآن الكريم ، ابن قيم الجوزية ، مكتبة الصحابة . طنطا . ط: ١ ، ١٤٠٦هـ .

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في حفظ الأمة ، د . عبدالعزيز المسعود . دار الوطن ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٤هـ .

- الانتصار والرد على ابن الراوندي ، عبدالرحيم الخياط ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٤هـ .

- الانحرافات العقدية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، علي بن بخيت الزهراني ، دار طيبة ، مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٤١٨هـ .

- أوجز الخطاب في بيان موقف الشيعة من الأصحاب ، أبومحمد الحسيني ، ط١ ، ١٤١٣هـ . بدون دار ، حقوق الطبع للمؤلف .

- أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير . لأبي بكر الجزائري . ط٢ ، ١٤٠٧هـ .

- الإيمان حقيقته ، خوارمه عند أهل السنة والجماعة . عبدا لله بن عبدالحميد الأثري ، دار

الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ .
- الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية . راجعه : محمد بن ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط: ٣، ١٤١٨هـ . بيروت .
- بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار . محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . ط٣، ١٤٠٣هـ .
- البداية والنهاية . لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت . ط بدون .
- بطلان عقائد الشيعة . محمد عبدالستار التونسي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ .
- بغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية، د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة . ط٣، ١٤٢٢هـ .
- بيان الدليل على بطلان التحليل . لشيخ الإسلام ابن تيمية، د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، الدمام ، ط١، ١٤٢٥هـ .
- بيان تلبيس الجهمية . لشيخ الإسلام ابن تيمية . محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، دار القاسم، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ .
- بيان مذهب الباطنية . للديلمي، مطبعة الرسالة، اسطنبول، ١٩٣٨م .
- البيهقي وموقفه من الإلهيات . د. أحمد بن عطية الغامدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٢هـ .
- تاريخ الإسلام . د. حسن إبراهيم حسن . مكتبة النهضة المصرية، القاهرة . ط٧، ١٩٦٤م .
- تاريخ الأمم والملوك . محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت . ط١، ١٤٠٧هـ .
- التاريخ الكبير للإمام البخاري . دار الفكر، بيروت، د. محمد عبد المعين خان .
- تاريخ المذاهب الإسلامية . للإمام محمد أبو زهرة . دار الفكر العربي .
- التبرك أنواعه وأحكامه، د. ناصر بن عبدالرحمن الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٣هـ .
- التبصير في الدين . أبو مظفر الأسفراييني، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٧٤هـ .

- التبيان في أقسام القرآن لابن القيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط بدون .
- التحريف والتناقض في الأناجيل الأربعة . د . سارة العبادي ، مكتبة الرشد . الرياض . ط٢ ، ١٤٢٦هـ .
- تحف العقول عن آل الرسول . أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين الحراني ، ت: محمد الحسين الأعلمي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط٥ ، ١٣٩٤هـ .
- التحفة العراقية في الأعمال القلبية . لشيخ الإسلام ابن تيمية . د . يحيى الهنيدي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ .
- التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية . للشيخ فالح آل مهدي . ت: د . عبدالرحمن المحمود ، دار الوطن . الرياض ، ط١ ، ١٤١٤هـ .
- التدمرية . لشيخ الإسلام ابن تيمية . د . محمد بن عودة السعوي ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- تذكرة الحفاظ . للذهبي ، دار إحياء التراث ، ط بدون ، بيروت .
- ترتيب وتهذيب كتاب البداية والنهاية . خلافة أبي بكر الصديق . د . محمد السلمي ، دار الوطن ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- ترتيب وتهذيب كتاب البداية والنهاية . خلافة عمر بن الخطاب . د . محمد السلمي ، دار الوطن ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- التسعينية . لشيخ الإسلام ابن تيمية ، د . محمد العجلان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- تصحيح الدعاء . بكر بن عبدا لله أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- التصوف المنشأ والمصادر ، إحسان إلهي ظهير ، بيت السلام ، الرياض .
- التعريفات . للجرجاني ، دار الكتاب العربي ، ط الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- التعريفات الاعتقادية . سعد بن محمد آل عبداللطيف . دار الوطن ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- التعليقات الجلية على العقيدة الطحاوية . د . أحمد بن سعد الغامدي ، دار طيبة الخضراء ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

- تفسير البغوي . د . عبد الرزاق المهدي . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، ١٤١٢هـ .
- تفسير القرآن الكريم ، محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط١ ، ١٤٢٣هـ .
- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء . لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ت: عبدالعزيز بن محمد الخليفة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٧هـ .
- تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي . محمد أحمد لوح . دار ابن القيم ، دار ابن عفان ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ .
- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، ت: أبو الأشبال صغير أحمد . دار العاصمة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ .
- التكفير وضوابطه . إبراهيم بن عامر الرحيلي ، دار الإمام البخاري ، قطر ، ط١ ، ١٤٢٦هـ .
- تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة . د . عفاف بنت حسن بن محمد مختار ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ .
- تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل . لشيخ الإسلام ابن تيمية ت: علي العمران ، محمد شمس ، دار عالم الفوائد ، مكة ، ط١ ، ١٤٢٥هـ .
- تهذيب التهذيب . ابن حجر ، دار الفكر ، ط١ ، بيروت .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال . للحافظ المزي . د . بشار معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . ط ، ١٤١٣هـ .
- تهذيب مدارج السالكين لابن القيم . ت: عبد المنعم العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . ط٤ ، ١٤١٢هـ .
- التوسط والاقتصاد في أنّ الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد . علوي السقاف ، دار ابن القيم ، الدمام ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- التوسل أنواعه وأحكامه ، للعلامة ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

- التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية . لأبي العالية فخر الدين المحسي ، ت: د . محمد الخميس ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- التوكل على الله ، د . عبدا لله الدميجي ، دار الوطن ، الرياض ، ط٢ ، ١٤٢١هـ .
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان . عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، ت: محمد زهري النجار ، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض ، ١٤١٠هـ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن . للإمام الطبري ، ت: محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . ط ١ ، ١٤٢١هـ .
- جامع الرسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية . د . محمد رشاد سالم ، دار العطاء ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- جامع الكرامات . للنبهاني ، ت: إبراهيم عوض ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ .
- الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية . سليم بن عيد الهلالي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ .
- الجامع لأحكام القرآن . للإمام القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ .
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون ، جمع: محمد عزيز شمس ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، ط٣ ، ١٤٢٧هـ .
- الجانب الإلهي عند ابن سينا . د . سالم مرشان ، ط١ ، ١٤١٢هـ ، دار قتيبة ، بيروت .
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام . ابن قيم الجوزية ، دار العروبة ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .
- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ، د . محمد أحمد لوح ، دار ابن القيم الدمام ، ط١ ، ١٤٢٤هـ .
- جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد على الصوفية ، د . محمد بن أحمد الجوير ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٤هـ .
- الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح لابن تيمية . د . علي بن حسن بن ناصر ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

ـ جواهر المعاني لعلي حرازم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ .
ـ حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط٢ ، ١٤١٥هـ .
ـ الحجة في بيان المحجة للإمام الأصبهاني . محمد بن ربيع المدخلي ، دار الراية ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٩هـ .
ـ الحدود الأنيقة . زكريا محمد الأنصاري ، ت: د . مازن مبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ .
ـ حقيقة البدعة وأحكامها . سعيد بن ناصر الغامدي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٤هـ .
ـ حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ، د . عبد الرحيم بن صمايل السلمي ، دار المعلمة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ .
ـ حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة . سيد سعيد عبدالغني ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ .
ـ الحكم بغير ما أنزل الله . د . عبدالرحمن بن صالح المحمود ، دار طيبة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
ـ خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب . للإمام الحافظ أبي عبدالرحمن النسائي ، ت: أبي إسحاق الحويني الأثري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
ـ درء تعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، د . محمد رشاد سالم .
ـ دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية ، د: سعود الخلف ، أضواء السلف ، الرياض ، ط٥ ، ١٤٢٧هـ .
ـ دراسات في الفرق . د . صابر طعيمة ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ .
ـ دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة ، د . أحمد بن محمد جلي ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ ، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية .
ـ دراسة منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية ، د . عبد القادر بن محمد عطا صوفي . أضواء السلف ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٦هـ .

- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ط٧، ١٤٢٥هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، إعداد: عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- دعاوي المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية. د. عبدا لله الغصن، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٤هـ.
- دقائق التفسير . د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط٣، ١٤٠٦هـ.
- الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان، د. محمد عبدا لله دراز، دار القلم، الكويت.
- ذكر الله تعالى بين الاتباع والابتداع. عبدالرحمن خليفة، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد غراب. المنتدى الإسلامي، ١٤١١هـ.
- الرد الوافر . لابن ناصر الدمشقي. ت: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- الرد على أبي الحسن الشاذلي في حزبه، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د: سمية علي، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤٢٤هـ.
- الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن حنبل، ت: محمد حسن رشاد، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- رسائل إلى أهل الثغر. لأبي الحسن الأشعري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- رسائل في العقيدة. محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع. د. ناصر بن عبدالكريم العقل، دار الوطن،

الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ .

ـ الرسالة التبوكية . لابن قيم الجوزية . ت: سليم الهلالي . مكتبة الخراز، جدة، ط: ١، ١٤١٩هـ .

ـ الرسالة القشيرية . لأبي القاسم القشيري، دار الخير، دمشق، ط ٣، ١٤١٨هـ .

ـ الرسالة المستطرفة . للعلامة محمد الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٥، ١٤١٤هـ .

ـ رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: أشرف عبدالمقصود، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ .

ـ زاد المعاد في هدي خير العباد . ابن قيم الجوزية، ت: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣٠، ١٤١٧هـ .

ـ الزهد للإمام أحمد بن حنبل . ت: محمد السعيد زغلول، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ .

ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة . محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ .

ـ السنة للإمام ابن أبي عاصم، د: باسم الجوابرة، دار الصميعي ، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ .

ـ السنة . لأبي بكر الخلال، ت: د: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ .

ـ سنن ابن ماجه . ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، ط بدون .

ـ سنن الترمذي . دار إحياء التراث، بيروت، ت: أحمد شاكر .

ـ سنن الدارقطني . للإمام الدارقطني، دار المعرفة، ت: عبدالله هاشم يماني، بيروت، ١٣٨٦هـ .

ـ السنن الكبرى للبيهقي . محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ .

ـ سنن النسائي بشرح السيوطي . عبدالفتاح أبوغدة . مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٣، ١٤١٤هـ .

ـ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: بشير محمد

عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ١٤٠٥هـ .

ـ سير أعلام النبلاء للذهبي . مؤسسة الرسالة ، بيروت . ط٤ ، ١٤٠٦هـ .

ـ السيرة النبوية لابن هشام . د . سهيل زكار ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

ـ الشافي في شرح أصول الكافي . عبدالحسين المظفر ، مطبعة العزى الحديثة ، النجف .

ـ شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين . لشيخ الإسلام ابن تيمية . دار القلم ، بيروت .

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب . للإمام شهاب الدين الحنبلي ، ت: مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة . للإمام اللالكائي ، د . أحمد بن سعد الغامدي ، دار طيبة ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ .

ـ شرح السنة ، للإمام البغوي ، ت: زهير الشاويش ، شعيب الأرنؤوط ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

ـ شرح العقيدة الأصفهانية . تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية ، د . سعيد بن نصر بن محمد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

ـ شرح العقيدة الطحاوية . للقاضي علي بن أبي العز الدمشقي . ت: بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد الطائف ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ .

ـ شرح العقيدة الواسطية . الشيخ : محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، ط٤ ، ١٤٢٤هـ .

ـ شرح الكوكب المنير . محمد أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار . ت: محمد الزحيلي ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .

ـ شرح المنار وحواشيه من علم الأصول . (حاشية الرهاوي) . يحيى بن قراجا الرهاوي . المطبعة العثمانية ، الهند ، ١٣١٥هـ .

ـ شرح حديث أبي بكر الصديق «اللهم إني ظلمت نفسي» لشيخ الإسلام ابن تيمية . إشراف: أشرف عبدالمقصود ، أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

- شرح حديث جبريل عليه السلام . لشيخ الإسلام ابن تيمية ، د . علي الزهراني ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
- شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين . للإمام النووي . شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين . ت: محمد سعيد محمد عبدالسلام عوض ، دار ابن الهيثم ، القاهرة .
- شرح قصيدة الإمام ابن القيم . أحمد بن إبراهيم بن عيسى . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٦هـ .
- شرح مراقي السعود ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي . ت: علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
- الشيخ سليمان بن سحمان وطريقته في تقرير العقيدة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- الشيعة الإمامية الاثني عشرية في ميزان الإسلام ، ربيع بن محمد السعودي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .
- الشيعة في التاريخ . محمد حسين الزين ، دار الآثار ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ .
- الشيعة وأهل البيت . إحسان إلهي ظهير ، إدارة ترجمان السنة ، باكستان .
- الصارم المسلول على شاتم الرسول . ابن تيمية ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
- الصارم المنكي في الرد على السبكي ، لابن عبدالهادي ، ت: عقيل اليماني . مؤسسة الريان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
- صحيح الأدب المفرد . محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصديق ، الجبيل ، ط٢ ، ١٤١٥هـ .
- صحيح البخاري . دار ابن كثير ، بيروت . ط٣ ، ١٤٠٧هـ ، ت: د . مصطفى ديب البغا .
- صحيح الترغيب والترهيب . للحافظ المنذري ، ت: محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ .
- صحيح الجامع الصغير وزيادته . محمد ناصر الدين الألباني ، إشراف: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ .
- صحيح الوابل الصيب من الكلم الطيب ، لابن قيم الجوزية ، ت: سليم بن عيد الهلالي ، دار

ابن الجوزي ، الدمام ، ط ٥ ، ١٤١٩هـ .

- صحيح سنن ابن ماجه . محمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي ، الرياض ، إشراف: زهير الشاويش ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ .

- صحيح مسلم بشرح النووي . مؤسسة قرطبة . ط١ ، ١٤١٢هـ .

- صحيح مسلم . ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط بدون .

- صفات الله عز وجلّ الواردة في الكتاب والسنة ، ت: علوي السقاف ، دار الهجرة ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ .

- الصفدية . ابن تيمية . ت: محمد رشاد سالم ، ط٢ .

- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة . أحمد بن حجر الهيتمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة . لابن القيم . ت: د . علي الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .

- ضعيف الأدب المفرد . محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصديق ، الجبيل ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

- ضعيف الجامع الصغير وزيادته . محمد بن ناصر الدين الألباني ، إشراف: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٠هـ .

- ضعيف سنن النسائي . محمد ناصر الدين الألباني ، زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ .

- طبقات الشافعية . لعبدالرحيم بن الحسين الأسنوي ، ت: عبدا لله حيدر ، ١٤٠٢هـ .

- طبقات الشافعية للسبكي ، ط ٤ ، دار إحياء الكتب العربية .

- طبقات الصوفية لأبي عبدالرحمن السلمي . ت: نور الدين شريبة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . ط: ٣ ، ١٤١٨هـ .

- الطبقات الكبرى للإمام الشعراني . ت: خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

- الطبقات الكبرى . لابن سعد ، ط بدون ، ١٤٠٠هـ ، دار بيروت ، بيروت .

- طبقات المعتزلة ، لأحمد بن المرتضي ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٣٨٠هـ .
- طريق الرشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد ، ت: عبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف ، ط ٢ ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
- طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول . لعبدالرحمن بن ناصر السعدي ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- عارض الجهل . لأبي العلا الراشد . ت: صالح بن فوزان الفوزان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٤هـ .
- العبر في أخبار من غبر . للذهبي ، ت: صلاح الدين المنجد ، الكويت ، المطبعة الحكومية ، ١٩٦٠م .
- العبودية . لشيخ الإسلام ابن تيمية . محمد رياض الأثري ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
- العدة شرح العمدة . للإمام المقدسي ، اعتنى بها : خليل مأمون شيحا ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ . دار المعرفة ، بيروت .
- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية . لابن عبدالهادي ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- العقيدة السفارينية . لمحمد بن أحمد السفاريني ، ت: أشرف عبدالمقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه عند الشيعة الإمامية . د . محمد أحمد الخطيب ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام . د . ناصر الشيخ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- علم أصول البدع . علي بن حسن الأثري ، دار الراية ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣هـ .
- علم الملل ومناهج العلماء فيه . د . أحمد بن عبدا لله جود ، دار الفضيلة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٥هـ .
- علماء نجد خلال ستة قرون . عبدا لله البسام ، مكتبة النهضة الحديثة ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ .

- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها . للذهبي ، ت: أشرف عبدالمقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- العواصم من القواصم . للإمام أبوبكر بن العربي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٤٠٨هـ .
- عيون الأخبار وفنون الآثار . لابن قتيبة ، ط بدون ، المؤسسة المصرية العامة .
- غريب الحديث . لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ ، دار الكتب العربي ، بيروت .
- غمز عيون البصائر . أحمد الحنفي الحموي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، لبنان ، ١٤٠٥هـ .
- فتاوى أركان الإسلام . للشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع: فهد بن ناصر السليمان . دار الثريا ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
- فتاوى الأئمة النجدية حول قضايا الأمة المصيرية ، جمع: أبو يوسف مدحت آل فراج ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
- الفتاوى العراقية . لابن تيمية ، ت: عبدا لله المفتي . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية . الشيخ أحمد كنعان ، دار الأرقم ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- فتاوى وأحكام في نبي الله عيسى عليه السلام . العلامة عبدا لله بن جبرين . ت: علي العماري ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري . لابن حجر ، ت: الشيخ عبدالعزيز بن باز ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، ط: ١ ، ١٤١٤هـ .
- الفتوحات المكية لابن عربي ، دار صادر ، ط بدون .
- الفتوى الحموية الكبرى . لابن تيمية . ت: حمد التويجري ، دار الصميعي ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٩هـ .
- الفرق بين الفرق للعالم ، عبدالقاهر الإسفرائيني . محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية . بيروت . ١٤١١هـ .
- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام . د: غالب عواجي ، المكتبة العصرية ، جدة ، ط ٥ ،

١٤٢٦هـ .
ـ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان . لابن تيمية . ت: سليم الهلالي . مكتبة دار الأخبار ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٤هـ .
ـ الفصل في الملل والنحل . لابن حزم ، مكتبة الخانجي ، ط بدون .
ـ فصوص الحكم لابن عربي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط بدون .
ـ فضائح الباطنية . للغزالي ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ط بدون .
ـ فضل الاعتزال . لمجموعة من أئمة المعتزلة ، الدار التونسية للنشر .
ـ فلسفتنا . محمد باقر الصدر ، دار التعارف ، بيروت . ط ١٤ ، ١٤٠٦هـ .
ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، للشوكاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ .
ـ فيض القدير . للمناوي ، المكتبة التجارية ، مصر ، ط ١ ، ١٣٥٦هـ .
ـ قاعدة مختصرة في قتال الكفار ومهادنتهم ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، د: عبدالعزيز بن عبدا لله آل حمد ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ ، المملكة العربية السعودية .
ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٦هـ .
ـ القرمانية . جواب فتيا في لبس النبي ^ لابن تيمية . ت: أشرف عبدالمقصود ، أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
ـ القضاء والقدر . د . عبدالرحمن المحمود ، دار الوطن ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .
ـ قضايا عقدية معاصرة . د . ناصر العقل ، دار الفضيلة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
ـ قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية . محمد بن بسيس السفياني ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٤هـ .
ـ قواعد التفسير . خالد بن عثمان السبت ، دار ابن عفان ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢١هـ .
ـ القواعد الفقهية الخمس الكبرى ، د: إسماعيل علوان ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
ـ القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف . د . إبراهيم البريكان ، دار ابن القيم ،

الدمام، ط ١، ١٤٢٥هـ .

ـ القواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية . ت: نشأت كمال المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ .

ـ القواعد للمقريزي . ت: د أحمد بن عبدا لله حميد . مركز إحياء التراث ، جامعة أم القرى .

ـ قواعد معرفة البدع . محمد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي، الدمام ، ط ٢، ١٤٢١هـ .

ـ القواعد والأصول الجامعة . لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، ت: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة السنة ، القاهرة، ط ١ .

ـ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية . إبراهيم الشال، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ .

ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير . د . عمر عبدالسلام تدمري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ .

ـ كتاب الأسماء والصفات . للبيهقي ، عبدا لله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ .

ـ كتاب الانتصار . لمحمد بن عبدالهادي المقدسي د . محمد السيد الجليند، مكتبة العباس، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ .

ـ كتاب الإيمان لابن مندة . د . علي بن محمد الفقيهي، دار الفضيلة، الرياض، ط ٤، ١٤٢١هـ .

ـ كتاب التوحيد لابن مندة . د . علي بن محمد الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٣هـ .

ـ كتاب الشريعة . للإمام الآجري . د . عبدا لله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ .

ـ كتاب العرش للإمام الذهبي . د . محمد التميمي، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٢٤هـ .

ـ الكتاب المقدس « كتب العهد القديم والعهد الجديد » ، دار الكتاب المقدس في الشرق

الأوسط .
ـ كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية . د . عبدالوهاب أبوسليمان ، دار الشروق ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
ـ كشف الأسرار . لروح الله الخميني ، تقديم د . محمد أحمد الخطيب ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ ، دار عمار ، الأردن .
ـ كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس . للمحدث : إسماعيل بن محمد العجلوني ، ت: أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤١٦هـ .
ـ الكليات الشرعية في القرآن الكريم . د . الحسن حريفي ، دار ابن القيم ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
ـ كنز الولد . دار الأندلس ، بيروت .
ـ كواشف زيوف . عبدالرحمن الميداني ، دار القلم ، دمشق ، ط ٣ ، ١٤١٩هـ .
ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، للإمام السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .
ـ اللباب في تهذيب الأنساب . لأبي الحسن الجزري ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
ـ لسان العرب لابن منظور . ت: أمين محمد عبدالوهاب ، محمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
ـ لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد . للإمام موفق الدين المقدسي ، شرح : محمد بن صالح العثيمين . مكتبة الإمام البخاري ، الإسماعيلية ، ط٢ ، ١٤١٢هـ .
ـ الماتريدية دراسة وتقويمًا . أحمد اللهيبي ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
ـ الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية . للشمس السلفي الأفغاني ، ط٢ ، ١٤١٩هـ .
ـ الماسونية ذلك العالم المجهول . صابر طعيمة ، دار الجيل ، بيروت .
ـ المجلى في شرح القواعد المثلى . للعلامة محمد ابن عثيمين ، ت: كامله الكواري ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

- المجموع شرح المهذب للشيرازي للإمام النووي . ت: محمد نجيب المطيعي ، ط بدون ، ١٤١٥هـ ، دار إحياء التراث العربي .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . ت: محمد بن قاسم ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ١٤١٢هـ .

- مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية . ت: محمد رشيد رضا ، دار عالم الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

- محاضرات في النصرانية . الإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

- مختار الصحاح . محمد بن أبي بكر الرازي ، ت: محمود خاطر بك ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

- مختصر معارج القبول . حافظ الحكمي ، هشام آل عقدة ، دار الصفوة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٢هـ .

- المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية . ت: بكر بن عبدا لله أبوزيد ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤٢٧هـ

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، عبدالقادر الدمشقي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ .

- المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية . د: عثمان جمعة ضميرية ، مكتبة السوادي ، جدة ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ .

- المراجعات . عبدالحسين شرف الدين الموسوي ، مطبعة النعمان ، النجف ، ط٥ ، ١٣٨٨هـ .

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح . ت: طارق بن عوض الله ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة . د . ناصر القفاري ، دار طيبة ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٣هـ .

- المستدرك على الصحيحين . للإمام الحاكم . دراسة : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

ـ مسند أبي عوانة . الاسفرائني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط بدون .

ـ مسند الإمام أحمد . مؤسسة قرطبة ، مصر ، ط بدون .

ـ مسند الربيع . للربيع بن حبيب الأزدي ، ت: محمد إدريس ، عاشور يوسف ، دار الحكمة ، بيروت ، سلطنة عمان ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .

ـ المصباح المنير . أحمد الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ط بدون .

ـ المصنف . عبدالرزاق الصنعاني ، ت: حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .

ـ مطارحات في الفكر المادي والفكر الديني . محمد مهدي شمس الدين ، المؤسسة الدولية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

ـ المطلع على أبواب الفقه ، محمد بن أبي الفتح البعلي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠١هـ

ـ معالم السنن . للإمام أبي سليمان الخطابي ، عبدالسلام عبدالشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

ـ معالم وضوابط الاجتهاد عند شيخ الإسلام ابن تيمية . د . علاء الدين حسين رحال . دار النفائس ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

ـ المعتزلة بين القديم والحديث . محمد العبده . طارق عبدالحكيم ، دار الأرقم ، برمنجهام . ط١ ، ١٤٠٨هـ .

ـ المعتزلة وأصولهم الخمسة . تأليف: عواد بن عبدا لله المعتق ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط٣ ، ١٤١٧هـ .

ـ معجم البلدان . يا قوت الحموي ، دار الفكر ، بيروت ، ط بدون .

ـ المعجم الفلسفي . د . جميل صليبا ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

ـ المعجم الكبير للطبراني . ت: حمدي عبدالمجيد السلفي ، دار إحياء التراث العربي ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .

ـ معجم المؤلفين . لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، بيروت .

ـ المعجم الوسيط . إخراج : أحمد حسن الزيات ، إبراهيم مصطفى ، إشراف: عبدالسلام

هارون، معجم اللغة، القاهرة، ١٣٨١هـ .

- المغني في أبواب العدل والتوحيد . للقاضي عبدالجبار .

- مفتاح دار السعادة . لابن القيم . ت: علي بن حسن الحلبي، دار ابن عفان، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ .

- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، دار إحياء التراث، ط ٣، بيروت .

- مقالات الجهم بن صفوان . ت: ياسر القاضي ، أضواء السلف ، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

- ملف إسرائيل . دراسة للصهيونية السياسية، روجيه جارودي، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ .

- الملل والنحل للشهرستاني . ت: أمير علي مهنا ، علي فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ .

- المنار المنيف لابن القيم، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: ٢ .

- مناظرة للإمام جعفر محمد الصادق، ت: علي بن عبدالعزيز آل شبل، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ .

- مناهل العرفان في علوم القرآن . للإمام الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ .

- المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية . اختصار الحافظ الذهبي، ت: محب الدين الخطيب، مكتبة ابن تيمية .

- المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية . للإمام ابن أبي العز الحنفي، ت: عبدالآخر بن حماد الغنيمي، دار الصحابة ، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ .

- المنهاج . لأبي عبدا لله الحليمي، ت: حمدي القريقري، رسالة علمية لم تطبع .

- منهاج السنة لابن تيمية . د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة ، ط١، ١٤٠٦هـ .

- منهاج أهل الحقّ والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع . الشيخ: سليمان بن سحمان ، ت: عبدالسلام برجس . مكتبة الفرقان، عجمان، ط١، ١٤١٧هـ .

- منهج ابن تيمية في مسألة التكفير . د. عبدالمجيد المشعبي، أضواء السلف، ط ١، ١٤١٨هـ .

- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة . عثمان علي حسن ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ .
- منهج الإمام ابن أبي العز الحنفي . عبدا لله الحافي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط١ ، ١٤٢٤هـ .
- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل . جابر إدريس أمير ، أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- منهج الشيخ عبدالعزيز بن باز في القضايا الفقهية المستجدة . شافي السبيعي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
- منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة . د . أحمد آل عبداللطيف ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
- منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد . إبراهيم البريكان ، دار ابن القيم ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
- الموافقات . للشاطبي ، دار المعرفة ، ت: عبدا لله دراز ، بيروت ، ط بدون .
- المواقف في علم الكلام . للقاضي : عبدالرحمن بن أحمد الإيجي ، عالم الكتب ، بيروت .
- الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ، ناصر القفاري ، ناصر العقل ، دار الصميعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة . د . مانع الجهني . دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الرياض ، ط ٤ ، ١٤٢٠هـ .
- موسوعة أهل السنة . د . عبدالرحمن دمشقية ، دار المسلم ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- الموضوعات لابن الجوزي ، ت: توفيق حمدان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- الموطأ للإمام مالك . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ت: محمد فؤاد عبدالباقي .
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة . د . عبدالرحمن المحمود . مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .

- موقف ابن تيمية من التصوف والصوفية . د . أحمد بناني ، جامعة أم القرى ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .
- موقف ابن تيمية من النصرانية . د . مريم الزامل ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧هـ .
- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة . ت: سليمان الغصن ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع . د: إبراهيم الرحيلي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
- موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها ، د . صالح بن غرم الله الغامدي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال . الإمام الذهبي . ت: علي بن محمد معوض ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- النبوات للإمام ابن تيمية . د . عبد العزيز الطويان ، أضواء السلف ، الرياض ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- النجاة . لابن سينا ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٥٧ هـ .
- النص والاجتهاد . عبد الحسين الموسوي ، انتشارات اسوة ، ط ١ .
- النفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة والجماعة والمعطلة ، ت: أبي محمد أرزقي سعيدان مكتبة دار المنهاج ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر . لابن الأثير ، إشراف : علي بن حسن الحلبي دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط : ٣ ، ١٤٢٥ هـ .
- نهج الحق وكشف الصدق للإمام الحلّي . الشيخ : عين الله الحسني الأموي دار الهجرة ، إيران ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف ، د . محمد بن عبد الله الوهيبي ، دار المسلم ، الرياض ، ط : ٢ ، ١٤٢٢ هـ .
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار . للإمام الشوكاني ، دار الحديث ،

القاهرة .
ـ هداية الحيارى لابن القيم ، ت : مصطفى الشلبي ، مكتبة السوادي ، جدة .
ـ الوافي بالوفيات ..ت : صلاح الدين الصفدي ، ط بدون ، ١٤٠٥ هـ ، دار النشر فرانز شتايز .
ـ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية . د . محمد صدقي اليورنو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٢٢هـ .
ـ الوصية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية . ت : محمد بن حمد الحمود ، مكتبة ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
ـ الوعد الأخروي .د . عيسى السعدي ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، ط : ١ ، ١٤٢٢هـ .
ـ وفيات الأعيان . لابن خلكان ، ت : د . إحسان عباس ، دار صادر .
ـ الولاء والبراء في الإسلام ، د . محمد بن سعيد القحطاني ، دار طيبة ، الرياض ، ط: ١٠ ، ١٤٢٢ هـ .
ـ اليهودية عرض تاريخي ، د . عرفان عبد الحميد ، دار عمار ، عمان ، ودار البيارق ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ .

كشاف الموضوعات